شرح

علل الترمذي

لابن رجب الحنبلي

٧٣٦ - ٧٩٥هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة

الجامعة الأردنية / سابقاً

طبعة مصححة

الجزء الثاني

مكتبة الرشد

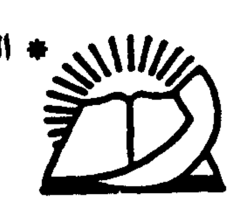
الرياض



الطبعة الثانية

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع



* المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١
فاكس ٤٥٧٣٣٨١

البريد الألكتروني : E-MAIL: alrushd @ suhuf. net. sa

موقع المكتبة بالأنترنت : WWW. alrushd. com

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤
* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

«الاختلاف في تضعيف الرواة»

قال أبو عيسى ـ رحمه الله[1] ـ:

وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم.

ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي وعبدالملك بن أبي سليمان وحكيم بن جبير، وترك الرواية عنهم.

ثم حدث شعبة عمن دون هؤلاء في الحفظ والعدالة، حدث عن جابر الجعفي، وإبراهيم بن مسلم الهجري، ومحمد بن عبيدالله العرزمي، وغير واحد ممن يضعفون في الحديث.

حدثنا محمد بن عمرو بن نبهان[2] البصري (ثنا) أمية بن خالد قال: قلت لشعبة: تدع عبدالملك بن أبي سليمان وتحدث عن محمد بن عبيدالله العرزمي. قال: نعم.

قال أبو عيسى:

وقد كان شعبة حدث عن عبدالملك بن أبي سليمان، ثم تركه.

ويقال إنما تركه لما تفرد بالحديث الذي روي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبدالله عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال:

«الرجل أحق بشفعته ينتظر بها وإن كان غائباً، إذا كان طريقها واحداً».

وقد ثبت عن غير واحد من الأئمة، وحدثوا عن أبي الزبير، وعبدالملك بن أبي سليمان، وحكيم بن جبير.

---

(١) العلل / آخر الجامع ١/٧٥٦ ـ ٧٥٧.

(٢) محمد بن عمرو بن نبهان البصري، روى عن يحيى بن أبي كثير وعلي بن المديني وعنه الترمذي.
تهذيب ٩/٣٧٧.

حدثنا أحمد بن منيع[1]، (أنا) هشيم[2]، (أنا) حجاج، وابن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رباح، قال: كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبدالله تذاكرنا حديثه، وكان أبو الزبير أحفظنا للحديث.

حدثنا محمد بن (يحيى بن)[3] أبي عمر المكي، (ثنا) سفيان بن عيينة قال: قال أبو الزبير، كان عطاء يقدمني إلى جابر بن عبدالله فأحفظ لهم الحديث.

حدثنا ابن أبي عمر، (ثنا) سفيان، قال: سمعت أيوب السختياني يقول: حدثني أبو الزبير، قال سفيان بيده فقبضها.

قال أبو عيسى:

إنما يعني به الإتقان والحفظ.

ويروى عن عبدالله بن المبارك أنه قال: كان سفيان يقول: كان عبدالملك بن أبي سليمان ميزاناً في العلم.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبدالله، قال: سألت يحيى بن سعيد عن حكيم بن جبير، فقال: تركه شعبة من أجل الحديث الذي روى في الصدقة. يعني حديث عبدالله بن مسعود عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: «من سأل الناس، وله ما يغنيه، كان يوم القيامة خموشاً في وجهه».

قالوا: يا رسول الله، ما يغنيه؟.

قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب.

قال علي: قال يحيى: وقد حدث عن حكيم بن جبير سفيان الثوري وزائدة.

قال علي: ولم ير يحيى بحديثه بأساً.

أخبرنا محمود بن غيلان، (ثنا) يحيى بن آدم (عن سفيان الثوري، عن

---

(١) أحمد بن منيع: روى عن ابن عيينة وهشيم، ثقة (ت ٢٤٤). تهذيب ١/٨٤.

(٢) هو هشيم بن بشير وقد ورد في العلل آخر الجامع ٥/٧٥٦ «هشام» وهو خطأ.

(٣) سقطت من د، ظ. ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني المكي روى عن سفيان بن عيينة وفضيل بن عياض، كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، وهو صدوق. الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/١٢٤).

حكيم بن جبير بحديث الصدقة، قال يحيى بن آدم)[1]، فقال عبدالله بن عثمان، صاحب شعبة لسفيان الثوري: لو غير حكيم حدث بهذا؟

فقال له سفيان: وما لحكيم، لا يحدث عنه شعبة؟ قال: نعم.

فقال سفيان الثوري: سمعت زبيداً[2] يحدث بهذا عن محمد بن عبدالرحمن[3] بن يزيد.

* * *

قد تقدم أن رواه الحديث أربعة أقسام:

«١» ـ من هو متهم بالكذب.

«٢» ـ ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه. وهذان القسمان متروكان.

«٣» ـ ومن هو صادق ويغلط أحياناً. وهذا القسم هو المحتج بحديثه.

«٤» ـ ومن هو صادق ويخطىء كثيراً ويَهِمُ، ولكن لا يغلب الخطأ عليه وهؤلاء مختلف في الرواية عنهم. والاحتجاج بهم.

وسبق الكلام على ذلك كله مستوفى، وبقي الكلام في أن بعض الرواة◊ يختلف الحفاظ فيه من أي هذه الأقسام هو، فمنهم من يختلف فيه:

ـ هل هو متهم بالكذب، أم لا؟.

ـ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الغلط أم لا؟.

ـ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن كثر غلطه وفحش، أم ممن قل خطؤه وندر؟

وقد ذكر الترمذي هنا بعض من اختلف في ترك حديثه، وفي الرواية عنه ونحن نذكر أمثلة هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرناها ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) سقطت من د.

(٢) زبيد بن الحارث بن عبدالكريم: روى عنه الثوري وشعبة، قال يحيى القطان ثبت، ووثقه ابن معين وأبو حاتم (ت ١٢٢). تهذيب ٣/٣١٠.

(٣) محمد بن عبدالرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، روى عن أبيه وعمه الأسود، وعم أبيه علقمة، كان ثقة قليل الحديث. تهذيب ٩/٣٠٨.

◊ لوحة ٧١/أ.

«القسم الأول:
المختلف فيه بالكذب وعدمه»

فمثال القسم الأول: وهو من اختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا؟

عكرمة مولى ابن عباس[1]:

اتهمه بالكذب جماعة منهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعطاء، وعلي بن عبدالله بن عباس، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

وأنكر ذلك جماعة آخرون:

قال أيوب: لم يكن بكذاب، ولم أكن أتهمه[2].

ووثقه ابن أبي ذئب وقال بكر المزني[3]: أشهد أنه صدوق.

ووثقه أيضاً من الحفاظ يحيى بن معين وغيره.

وخرج له البخاري في صحيحه.

وقال ابن عدي: إذا روى عنه الثقات فهو مستقيم الحديث[4]، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه.

وقال أحمد ــ في رواية عنه: عمرو بن أبي عمرو كل شيء يرويه عن

---

(١) عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبدالله المدني، أصله من البربر، من أهل المغرب (ت ١٠٥). الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/٧)؛ تهذيب التهذيب ٢٦٣/٧؛ النجوم الزاهرة ٢٦٣/١؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ٨٢؛ والضعفاء للعقيلي، ص ٣٣٤.

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٣٤.

(٣) بكر بن عبدالله بن عمرو المزني: روى عن أنس بن مالك وابن عباس، وابن عمر والمغيرة بن شعبة، وهو بصري تابعي، ثقة (ت ١٠٨). تهذيب ٤٨٤/١، وقال ابن حبان: كان من المتعبدين وأهل الفضل في الدين، ممن لزم التواضع الشديد في الأوقات، أدرك ثلاثين من فرسان مزينة، منهم عبدالله بن مغفل ومعقل بن يسار، مشاهير علماء الأمصار، ص ٩٠.

(٤) الكامل لابن عدي المجلد الرابع، لوحة ١٦٦/ب.

عكرمة مضطرب، وكذا كل من يروي عن عكرمة، سماك وغيره. قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟.

قال: لا، ما أحسبه إلا من قبل عكرمة.

وقال أحمد بن القاسم[1]: رأيت أحمد ضعف رواية عكرمة، ولم ير روايته حجة.

قال أبو بكر الخلال: هذا في حديث خاص، قال: وعكرمة عند أبي عبدالله ثقة، يحتج بحديثه.

كذا قال. والظاهر خلافه، وقد يكون عن أحمد فيه روايتان، فإن المروزي نقل عن أحمد أنه قال: عكرمة يحتج به.

وذكر يحيى بن معين عن محمد بن فضيل، (ثنا) عثمان بن حكيم قال: جاء عكرمة إلى أبي أمامة بن سهل، وأنا جالس عنده، فقال: يا أبا أمامة، أسمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عكرمة عني بشيء فصدقوه، فإنه لن يكذب علي؟. قال: نعم.

وقال ابن معين: إذا سمعت من يقع في عكرمة فاتهمه على الإسلام.

وقال أبو حاتم الرازي[2]: يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات.

قال[2]: والذي أنكر عليه مالك ويحيى بن سعيد فلسبب رأيه، يعني أنه نسب إلى رأي الخوارج.

وأما تكذيب ابن عمر له، فقد رُوي من وجوه لا تصح، وقد أنكره مالك.

قال إسحاق بن عيسى: قلت لمالك: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع:

---

(١) أحمد بن القاسم: صاحب أبي عبيدالقاسم بن سلام، حدث عن أحمد بمسائل كثيرة، طبقات الحنابلة ١/٥٥.

(٢) الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/ ٨).

لا تكذب علي، كما يكذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن ابن المسيب قال ذلك لبرد[1] مولاه.

وذكر أحمد أن ابن سيرين كان يروي عنه ولا يسميه، وكذلك مالك، وأشار أحمد إلى أنهما طعنا في مذهبه ورأيه، لكن روي عن ابن سيرين انه كذبه، من رواية الصلت[2] بن دينار عنه، والصلت لا تقبل رواياته، وابن سيرين لا يروي عن كذاب أبداً.

«محمد بن إسحاق وغيره»:

ومن اختلف في اتهامه بالكذب أيضاً محمد بن إسحاق[3]، وقد سبق ذكره.

ومنهم جابر الجعفي[4]، وقد سبق ذكره مستوفى في أبواب الأذان.

ومنهم كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف[5]، فإن الترمذي يصحح حديثه وقد مشّى أمره غير واحد، وتركه الأكثرون وضرب أحمد على حديثه، ولم يخرجه في المسند.

ومنهم إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى[6]، والأكثرون على اتهامه بالكذب.

---

(١) في د: «ردة»، والصحيح ما في الأصل، وهو برد بن أبي زياد الهاشمي، مولاهم، روى عن ابن المسيب، وعنه الثوري، وجرير. وثقه العجلي، والنسائي، تهذيب ١/٤٢٨؛ لسان الميزان ٢/٧.

(٢) الصلت بن دينار، أبو شعيب، ضعفه ابن معين وأحمد وقال البخاري هو الذي يقال له المجنون، وقال النسائي ليس بثقة تهذيب ٤/٤٣٤؛ التاريخ الكبير ٤/٣٠٤؛ والميزان ٢/٣١٨؛ وضعفاء النسائي، ص ٥٨.

(٣) انظر، ص ٤١٣.

(٤) انظر: ص ٣٦٩.

(٥) انظر ص ٣٨٥، وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث، الشجرة، لوحة ٣٩/ب، ٤٠/أ.

(٦) انظر: ص ٣٦٥.

«القسم الثاني:
المختلف فيه هل غلب عليه الوهم أم لا»؟

ومثال القسم الثاني، وهو من اختلف فيه، هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط أم لا؟.

عبدالله بن محمد بن عقيل[1]:

وقد ذكر الترمذي في أول كتابه عن البخاري ◊، أن أحمد وإسحاق والحميدي كانوا يحتجون بحديثه، وقد صحح الترمذي حديثه.

وقال ابن معين وغيره[2]: لا يحتج به.

وقال الجوزجاني: عامة ما يُروى عنه غريب وتوقف عنه.

عاصم بن عبيدالله العمري[3]:

وكذلك عاصم بن عبيدالله العمري، فإن الترمذي يصحح حديثه في غير موضع، والأكثرون ذكروا انه كان مغفلاً، يغلب عليه الوهم والخطأ.

قال شعبة: كان عاصم لو قلت له من بنى مسجد البصرة؟ لقال: حدثني فلان عن فلان أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بناه.

وقال شعبة أيضاً: كان عاصم لو قلت له: رأيت رجلاً راكباً حماراً، لقال: حدثني أبي.

---

(١) عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي: لم يكن بمتقن وكان يخطىء (ت ١٤٢). الجرح والتعديل (٢/ قسم ١٥٣/٢)؛ تهذيب ١٣/٦؛ ميزان الاعتدال ٤٨٤/٢؛ وقال البخاري: هو مقارب الحديث. انظر: علل الترمذي الكبير، لوحة ٣/أ.

◊ لوحة ٧٢/أ.

(٢) التاريخ والعلل لابن معين؛ رواية عباس الدوري، لوحة ٣٤/ب سطر ٦ ــ ٤، من الأسفل.

(٣) عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب: روى عنه الثوري ومالك وشعبة، سئل يحيى بن معين عنه، فقال: ضعيف، لا يحتج بحديثه.
الجرح (٣/ قسم ٣٤٧/١؛ وتهذيب التهذيب ٤٦/٥؛ والتاريخ الكبير ٤٩٣/٦؛ والميزان ٣٥٣/٢؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٩٠.

«القسم الثالث:
المختلف فيه في كثرة الخطأ وقلته»

ومثال القسم الثالث، وهو من اختلف فيه، هل هو ممن كثر خطؤه وفحش، أم ممن قل خطؤه؟.

حكيم بن جبير:

حكيم بن جبير[1] الأسدي الكوفي، فإنه قليل الحديث، وله أحاديث منكرة.

قال محمد بن عبدالرحمن العنبري، عن عبدالرحمن بن مهدي، وسئل عن حكيم بن جبير، فقال: إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها أحاديث منكرات.

وقال ابن المديني[2]: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: كم روى؟ إنما روى شيئاً يسيراً.

وقال يحيى: وقد روى عنه زائدة. قلت ليحيى من تركه؟ قال شعبة. قلت: من أجل حديث الصدقة[3]؟ قال: نعم. ثم قال يحيى: نحن[4] نحدث عمن دون هؤلاء.

---

(١) ترجمته في تهذيب التهذيب ٢/٤٤٥؛ والجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٢٠١؛ وميزان الاعتدال ١/٥٨٣؛ والتاريخ الكبير ٣/١٦؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٣٤؛ وضعفاء النسائي، ص ٣١.

(٢) الجرح (١/ قسم ٢/٢٠١).

(٣) حديث الصدقة هذا، خرجه الترمذي ٣/٣١، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. من طريق شريك عن حكيم بن جبير، عن محمد بن عبدالرحمن بن زيد، عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خموش». قيل: يا رسول الله، وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب.

قال أبو عيسى: حديث ابن مسعود حديث حسن، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث. وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٢٠١)، وفيه لفظ خدوش أو كدوح بدل خموش.

(٤) في الجرح (١/ قسم ٢/٢٠١) وهو يحدث عمن دونه، والمقصود أن شعبة يحدث عمن دون حكيم بن جبير، مع انه ترك حديث حكيم.

وقد خرج الترمذي حديث الصدقة في كتاب الزكاة وحسنه، وسبق الكلام عليه هناك مستوفى.

وقد احتج به أحمد في رواية عنه وعضده بأن سفيان رواه عن زبيد[1] عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد[2].

وقد أنكر ابن معين وغيره حديث زبيد هذا.

وقال ابن حبان في حكيم بن جبير: كان غالياً في التشيع، كثير الوهم فيما يروي، كان أحمد لا يرضاه.

وخرج له ابن حبان حديث الصدقة، وقال: ليس له طريق يعرف، ولا رواية إلا من حديث حكيم بن جبير، وحكيم هذا روى عنه الثوري والأعمش وزائده، وغيرهم وتركه شعبة ويحيى وابن مهدي وقيل ان يحيى كان يحدث عنه.

وقال الجوزجاني[3]: هو كذاب.

وقد تقدم أن الترمذي حسن حديثه. وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة: هو حسن، واحتج به، وقال مرة في حكيم[4]: هو ضعيف الحديث مضطرب.

وقال ابن معين[5]: ليس بشيء.

---

(١) زبيد اليامي: هو ابن الحارث بن عبدالكريم، يروي عن إبراهيم النخعي والتيمي، وهو ثقة. تهذيب ٣/٣١٠.

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، يروي عن أبيه وعمه الأسود، وهو ثقة، تهذيب ٩/٣٠٨.
في د: «محمد بن عبدالعزيز»، وهو خطأ.

(٣) الشجرة لوحة ٢٣/أ.

(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٢٨.

(٥) التاريخ والعلل ليحيى بن معين ٤٥/ب، سطر ١٤.

وقال أبو زرعة[1] في رأيه شيء، ومحله الصدق ـ إن شاء الله ـ .

وقال أبو حاتم[1]: ضعيف الحديث، منكر الحديث،له رأي غير محمود. قال وهو قريب من يونس بن خباب[2].

وثوير بن أبـي فاختة[3].

وقال النسائي: ليس بالقوي[4].

وقال الدارقطني: متروك.

«عبدالملك بن أبـي سليمان العرزمي»:

وممن اختلف في أمره، هل هو ممن فحش خطؤه أم لا؟ عبدالملك بن أبـي[5] سليمان العرزمي، واسم أبـي سليمان ميسرة.

قال أمية بنَ خالد: قلت لشعبة، ما لك لا تحدث عن عبـدالملك بن أبـي سليمان؟ قال: تركت حديثه. قلت: تحدث عن محمد بن عبيدالله[6] العرزمي وتدع عبدالملك بن أبـي سليمان، وكان حسن الحديث؟

قال: من حسنها فررت.

---

(١) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٢٠٢).

(٢) يونس بن خباب: روى عن أبيه ونافع بن جبير بن مطعم، كان يغلو في الرفض تهذيب ٤٣٧/١١؛ الشجرة للجوزجاني ٣٢/أ.

(٣) ثوير بن أبـي فاختة، هو ثوير بن سعيد بن علاقة، قال النسائي: ليس بثقة، وضعفه الجمهور.
التاريخ الكبير ١٨٣/١؛ الميزان ٣٧٥/١؛ وضعفاء النسائي، ص ٢٧.

(٤) ضعفاء النسائي، ص ٣١.

(٥) اسم أبيه ميسرة، ضعفه شعبة ويحيـى ووثقه الثوري.
وترجمته في الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٣٦٦)؛ وتهذيب التهذيب ٣٩٦/٦؛ الميزان ٣٥٦/٢.

(٦) في ظ: «عبدالله» وهو خطأ.

خرجه ابن أبـي حاتم والعقيلي[1] وابن عدي وغيرهم.

وقال وكيع[2] عن شعبة: لو روى عبدالملك بن أبـي سليمان حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه.

وقد خرج الترمذي حديث الشفعة[3] في كتاب الأحكام والأقضية، وسبق الكلام عليه هناك مستوفى.

وقد ذكر الإمام أحمد أن له منكرات، وانه يوصل أحاديث يرسلها غيره. وقد ذكرنا ذلك في كتاب النكاح في باب «تنكح المرأة على ثلاث».

وقال أبو بكر بن خلاد: وسمعت يحيى، وهو ابن سعيد، يقول: كان صفة حديث عبدالملك بن أبـي سليمان فيها شيء منقطع يوصله، وموصل يقطعه.

وقال أحمد كان من الحفاظ[4]، وكان سفيان الثوري يسميه الميزان.

وذكر ابن أبـي حاتم[5] بإسناده عن نوفل بن مطهر، عن ابن المبارك عن سفيان قال:

حفاظ الناس ثلاثة: إسماعيل بن أبـي خالد، وعبدالملك بن أبـي سليمان العرزمي، ويحيى بن سعيد الأنصاري ◊ .

---

(١) الضعفاء للعقيلي: لوحة ٢٤٧؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٣٦٨).

(٢) الجرح (٢/ قسم ٢/٣٦٧).

(٣) الحديث رواه الترمذي في الأحكام ٦٤٢/٣، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي: ونصه: حدثنا قتيبة، حدثنا خالد بن عبدالله الواسطي، عن عبدالملك بن أبـي سليمان عن عطاء عن جابر، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «الجار أحق بشفعته ينتظر بها، وان كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً». وأخرجه أبو داود ٣٨٨/٣ في كتاب البيوع. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الشفعة ٨٣٣/٢، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١٩١/١.

(٥) الجرح (٢/ قسم ٢/٣٦٦).

◊ لوحة ٧٣/أ.

ووثقه يحيى بن معين[1]، وسئل: هو أحب إليك أم ابن جريج؟ قال: كلاهما، ثبتان.

وقال أحمد[2]: هو يخالف ابن جريج في أحاديث، وابن جريج عندنا أثبت منه.

وخرج له مسلم.

وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة، لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه ولم يتهم نفسه فيتركه، ترك حديثه، وقد ذكرنا ذلك عنه فيما تقدم.

وروى نعيم بن حماد عن ابن مهدي عن شعبة، أنه سئل عمن يستوجب الترك؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين ما لا يعرف، أو تمادى في غلط مجمع عليه، فلم يشكك نفسه فيه، أو كذاب. وسائر الناس فارِو عنهم.

وخرج أبو بكر الخطيب[3] بإسناده عن ابن معين انه سئل عن رجل حدث بأحاديث منكرة، فردها عليه أصحاب الحديث، ان هو رجع عنها، وقال: ظننتها، فأما إذا أنكرتموها، ورددتموها علي، فقد رجعت عنها، فقال: لا يكون صدوقاً أبداً إنما ذاك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا. فقيل ليحيى: فما يبريه؟ قال[4]: يخرج كتاباً عتيقاً فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، وقد شبه له فيها، وأخطأ كما يخطىء الناس، ويرجع عنها، وان لم يخرجه فهو كذاب أبداً.

---

(١) الجرح (٢/ قسم ٢/٣٦٨.

(٢) الجرح (٢/ قسم ٢/٣٦٧).

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي، ص ١١٨، ط. الهند.

(٤) وفي الكفاية: فإن قال: قد ذهب الأصل وهي في النسخ، قال: لا يقبل ذلك منه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة، وليس أجدها، فقال: هو كذاب أبداً حتى يجيء بكتابه العتيق.

وقد ذكرنا فيما تقدم عن ابن المبارك أن الحديث لا يكتب عن غلاط، لا يرجع.

وعن أحمد، أن الحديث لا يكتب عن رجل يغلط فيرد عليه، فلا يقبل.

«محمد بن عبيدالله العرزمي»:

وأما محمد بن عبيدالله العرزمي(١)، الذي روى عنه شعبة، وروى عنه سفيان أيضاً، فهو ابن أخي عبدالملك بن أبي سليمان، المذكور قبله.

وكان شريك ينسبه إلى جده، تدليساً، فيقول: حدثنا محمد بن أبي سليمان.

وقد تركه ابن المبارك، وكان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه(٢).

قال يحيى(٣): سألته، فجعل لا يحفظ فأتيته بكتاب فجعل لا يحسن يقرأ.

قال وكيع: هو رجل صالح ذهبت كتبه، فكان يحدث حفظاً، فمن ذاك أُتي.

وقال ابن نمير(٤): هو رجل صدوق، ولكن ذهبت كتبه، وكان رديء الحفظ، فمن ثم أنكرت أحاديثه.

وضعفه ابن معين، وقال: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه.

وقال الفلاس والنسائي(٤): متروك الحديث.

وقال ابن عدي: عامة رواياته غير محفوظة.

---

(١) (ت ١٥٥) ترجمته في الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/١)؛ تهذيب ٣٢٢/٩؛ التاريخ الكبير ١/١٧١؛ والميزان ٦٣٥/٣؛ وضعفاء النسائي، ص ٩٢؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٠٤؛ والضعفاء للعقيلي، ص ٣٩٠.

(٢) و (٣) الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/١).

(٤) محمد بن عبدالله بن نمير الهمذاني، يروي عن ابن عيينة ويزيد بن هارون (ت ٢٣٤)؛ وترجمته في طبقات ابن سعد ٢٨٩/٦؛ وتهذيب التهذيب ٢٨٢/٩؛ وتذكرة الحفاظ ٤٣٩/٢.

(٥) ضعفاء النسائي، ص ٩٢.

وقال ابن حبان: كان صدوقاً إلا أن كتبه ذهبت، وكان رديء الحفظ فجعل يحدث من حفظه، ويهم، فكثر المناكير في رواياته.

«أبو الزبير المكي»:

وأما أبو الزبير، محمد بن مسلم بن تدرس المكي[1]، فإن شعبة ترك حديثه واعتل بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن، وبأن رجلاً أغضبه فافترى عليه وهو حاضر.

قال شعبة: وفي صدري لأبي الزبير عن جابر أربعمائة حديث، والله لاحدثت عنه حديثاً أبداً. ولم يذكر عليه كذباً ولا سوء حفظ.

وقد اختلف العلماء فيه:

قال المروذي[2]: سألت أبا عبدالله، يعني أحمد بن حنبل، عن أبي الزبير، فقال: قد روى عنه قوم واحتملوه، روى عنه أيوب (وغيره)[3]، إلا أن شعبة لم يحدث عنه. قلت: هو لين الحديث؟. فكأنه لينه، قلت هو أحب إليك، أو أبو نضرة؟ قال: أبو نضرة[4] أحب إليّ. انتهى.

وتكلم فيه أيوب أيضاً قال ابن المديني: حدثنا سفيان، (ثنا) أيوب (ثنا) أبو الزبير، وهو أبو الزبير، يغمزه، كذا أخرجه العقيلي[5] من طريق البخاري عن علي وهذا خلاف ما فسر به الترمذي أنه عنى حفظه واتقانه.

---

(١) من الحفاظ، ممن سكن المدينة، ومكة زماناً، ومات في خلافة مروان بن محمد. مشاهير علماء الأمصار، ص ٩٧ وطبقات خليفة بن خيّاط، ص ٢٨١؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/ ٧٥)؛ والكامل لابن عدي، المجلد الرابع، لوحة ٢٧٠/ب.

(٢) مسائل المروزي للإمام أحمد، لوحة ٥/أ.

(٣) في ظ: «وغير واحد».

(٤) أبو نضرة: المنذر بن مالك بن قطعة العبدي روى عن علي بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي (ت ١٩٨)؛ تهذيب ١٠/ ٣٠٢؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ٩٦.

(٥) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٩٧.

وخرج ابن عدي[1] هذا الأثر من طريق الترمذي عن ابن أبـي عمر، عن سفيان. وعنده، قال سفيان: هذه نقيصة. وهذا خلاف ما وجدنا في نسخ كتاب الترمذي.

وقال عبدالله بن أحمد[2]: قال أبـي: كان أيوب يقول: (ثنا) أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قلت لأبـي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم.

وخرج العقيلي[3] من طريق أبـي عوانة، قال: كنا عند عمرو بن ◊ دينار جلوساً، ومعنا أيوب فحدثنا أبو الزبير بحديث فقلت لأيوب: تدري ما هذا؟ فقال: هو لا يدري ما حدث، أدري هذا. وهذا يدل على أن أيوب كان يغمزه، لا انه كان يقويه.

وخرج العقيلي[4] من طريق أبـي داود، (أنا) رجل من أهل مكة، قال: قال ابن جريج: ما كنت أرى أن أعيش حتى أُرى حديث أبـي الزبير يروى.

ومن طريق نعيم بن حماد[4]، قال: سمعت سفيان يقول: حدثني أبو الزبير، وهو أبو الزبير، كأنه يضعفه.

وروى عبدالجبار بن العلاء، (ثنا) ابن عيينة، حدثني عمرو بن دينار وأبو الزبير، وعمرو بن دينار أوثق عندنا من أبـي الزبير.

وقال ابن خراش: و (ثنا) زيد بن أخزم[5]، (ثنا) أبو عاصم، سمعت ابن جريج يقول: إن أبا الزبير اتخذ جابراً مطية.

وقد وثقه ابن معين.

---

(١) الكامل لابن عدي، المجلد الرابع، لوحة ٢٧٠/ب.

(٢) الجرح والتعديل، (٤/ قسم ١/٧٦).

(٣) الضعفاء للعقيلي، ص ٣٩٧.

◊ لوحة ٧٤/أ.

(٤) الضعفاء للعقيلي، ص ٣٩٧.

(٥) زيد بن أخزم الطائي: يروي عن أبـي داود الطيالسي، ويحيى القطان، ثقة، ذبحه الزنج (ت ٢٥٧)؛ تهذيب ٣/٣٩٣.

وقال أحمد في رواية ابن هاني: هو حجة احتج به.

وقال يعلى بن عطاء[1] المكي: (ثنا) أبو الزبير المكي (أكمل)[2] الناس عقلاً، وأحفظه.

وقال ابن عدي[3]: كفى بأبي الزبير صدقاً ان يحدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يحدث إلا عن ثقة ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عنه، إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة صدوق، لا بأس به. انتهى.

خرج حديثه مسلم، وخرج له البخاري مقروناً.

«أقسام الحديث عند الترمذي»

قال أبو عيسى:

وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديث حسن» فإنما أردنا به حسن إسناده ــ عندنا ــ.

كل حديث يُروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك. فهو عندنا حديث حسن.

وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديث غريب»، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث بمعان، رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد، مثل ما حدث به حماد بن سلمة عن أبي العشراء، عن أبيه، قال: قلت يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال: لو طعنت في فخذها اجزأ عنك.

فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن أبي العشراء، ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه إلا هذا الحديث، وإن كان هذا الحديث مشهوراً عند أهل العلم فإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرفه إلا من حديثه.

---

(١) يعلى بن عطاء العامري، وثقه ابن معين والنسائي (ت ١٢٠)؛ تهذيب ١١/٤٠٣.

(٢) في د: «أجمل».

(٣) الكامل لابن عدي، المجلد الرابع، لوحة ٢٧٢/ب ــ ٢٧٣/أ.

(ورب رجل من الأئمة يحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه)[١] فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه، مثل ما روى عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «نهى عن بيع الولاء، وعن هبته». لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار، روى عنه عبيدالله بن عمر وشعبة وسفيان الثوري، ومالك بن أنس وابن عيينة وغير واحد من الأئمة، وروى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، فوهم فيه يحيى بن سليم، والصحيح هو عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، (هكذا روى عبدالوهاب الثقفي وعبدالله بن نمير عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر)[٢].

وروى المؤمَّل هذا الحديث عن شعبة، فقال شعبة: وددت أن عبدالله بن دينار أذن لي حتى كنت أقوم إليه فأقبّل رأسه[٣].

آعلم أن الترمذي قسم ــ في كتابه هذا ــ الحديث إلى صحيح، وحسن، وغريب، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحديث، وقد يفرد أحدها في بعض الأحاديث، وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة، وقد سبقه البخاري إلى ذلك، كما ذكره الترمذي[٤] عنه في كتاب العلل[٥] أنه قال في حديث «البحر هو الطهور ماؤه»، هو حديث حسن صحيح، وإنه قال في أحاديث كثيرة: هذا حديث حسن، وكذلك ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال في حديث إبراهيم بن أبي شيبان[٦]، عن يونس بن

---

(١) سقطت من د.

(٢) سقطت من ظ، وعبدالله بن نمير الهمذاني، أبو هشام، من المتقنين، (ت ١٩٩). مشاهير علماء الأمصار، ص ١٧٣.

(٣) العلل آخر الجامع ٥/٧٥٨ ــ ٧٥٩.

(٤) ليست في د، ظ.

(٥) علل الترمذي الكبير، لوحة ٧/أ.

(٦) إبراهيم بن أبي شيبان: أبو إسماعيل، حديثه في الشاميين. التاريخ الكبير ١/٢٩٢.

ميسرة بن حلبس[1] ◊، عن أبي إدريس، عن عبدالله بن[2] حوالة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

«تجندون أجناداً. . . الحديث»[3].

قال: هو صحيح حسن غريب.

وقد كان أحمد وغيره يقولون: حديث حسن.

وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث أنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر وموضوع وباطل.

---

(1) يونس بن ميسرة بن حلبس، شامي تابعي، ثقة، (ت ١٣٢). تهذيب ١١/٤٤٨.

◊ لوحة ٧٥/أ.

(2) عبدالله بن حَوالة، له حديث في المسند، قال ابن ماكولا: هو ابن حوالة صاحب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وينسب إلى الأردن لأنه نزل بها وتوفي بالشام سنة ٨٠هـ.
الإصابة ٢/٢٩٢؛ والاستيعاب بهامش الإصابة ٢/٢٨١؛ وتهذيب ٥/١٩٤.

(3) أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٢/٤٢١، قال: سألت أبي عن حديث رواه أبو معبد، عن مكحول، عن عبدالله بن حوالة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «سيكون الناس أجناداً جند بالشام وجند باليمن».
قال أبي يرويه سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول، عن أبي إدريس عن عبدالله بن حوالة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.
وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل كذلك ٢/٤١٩، من رواية العرباض بن سارية عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولفظه: أيها الناس يوشك أن تكونوا أجناداً مجندة، فجند بالشام وجند باليمن وجند بالعراق.
وأخرجه الترمذي في ١/٣٣٧ ثم قال: هو صحيح حسن غريب.
وأخرجه أبو داود ٢/٤.
وأخرجه أحمد ٥/٢٨٨ من طريق سليمان بن شمير عن ابن حوالة الأزدي، وكان من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: سيكون أجناد مجندة، شام ويمن وعراق، والله أعلم بأيها بدأ وعليكم بالشام، الا وعليكم بالشام فمن كره فعليه بيمنه.

وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف[1] قريب من مراد الترمذي بالحسن.

وقد فسر الترمذي ههنا مراده بالحسن وفسر مراده بالغريب، ولم يفسر معنى الصحيح، ونحن نذكر ما قيل في معنى الصحيح، أولاً، ثم نشرح ما ذكره الترمذي في معنى الحسن والغريب، إن شاء الله تعالى.

«الصحيح من الحديث ومعناه»

أما الصحيح من الحديث، وهو الحديث المحتج به، فقد ذكر الشافعي[2] ــ رحمه الله ــ شروطه بكلام جامع، قال الربيع:

قال الشافعي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع (أموراً)[3] منها:

أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، ولا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام وإذا أدى بحروفه لم يبق وجه يخاف فيه إحالة الأحاديث.

حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه، إن حدث من كتابه. إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.

بريئاً من أن يكون مدلساً، يحدث عمن لقي، ما لم يسمع منه، أو يحدث عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بما يحدث الثقات بخلافه.

ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي

---

(١) ليست في د، ظ.
(٢) الرسالة للإمام الشافعي، ص ٣٦٩ وما بعدها بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.
(٣) سقطت من د، ظ.

ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه[1].

قال[2]: ومن كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادات، لم تقبل شهادته.

قال: وأقبل الحديث حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلساً، ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته. وليست تلك العورة بكذب فيرد بها حديثه، ولا (على)[3] النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلناه من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول: حدثني أو سمعت[4].

«مضمون كلام الشافعي»

فقد تضمن كلامه ـ رحمه الله ـ أن الحديث لا يحتج به حتى يجمع رواته من أولهم إلى آخرهم شروطاً:

أحدها: الثقة في الدين، وهي العدالة، وشروط العدالة مشهورة معروفة في كتب الفقه.

والثاني: المعرفة بالصدق في الحديث ويعني بذلك، أن يكون الراوي معروفاً بالصدق في رواياته، فلا يحتج بخبر من ليس بمعروف بالصدق، كالمجهول الحال، ولا من يعرف بغير الصدق.

وكذلك ظاهر كلام الإمام أحمد أن خبر مجهول الحال لا يصح، ولا يحتج به.

ومن أصحابنا من خرج قبول حديثه على الخلاف في قبول المرسل.

وقال الشافعي أيضاً: كان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين

---

(١) الرسالة، ص ٣٧٢.
(٢) الرسالة للإمام الشافعي، ص ٣٨٢.
(٣) ليست في الرسالة المطبوعة.
(٤) انتهى كلام الإمام الشافعي في الرسالة، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا ممن عرف. قال: وما لقيت ولا علمت أحداً من أهل (العلم)[1] بالحديث يخالف هذا المذهب.

الثالث: العقل لما يحدث به، وقد روي مثل هذا الكلام عن جماعة من السلف. ذكر ابن أبي الزناد عن أبيه، قال: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال: ليس من أهله، خرجه مسلم في مقدمة كتابه[2].

وروى إبراهيم بن المنذر[3]، حدثني معن بن عيسى، قال: كان مالك يقول: لا تأخذ العلم من أربعة وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن ◊ كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعباده إذا كان لا يعرف ما يحدث به.

قال إبراهيم بن المنذر فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبدالله (اليساري)[4] مولى زيد بن أسلم، فقال: ما أدري ما هذا، ولكن أشهد أني سمعت مالك بن أنس يقول: لقد أدركت بهذا البلد، يعني المدينة مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط، قيل: ولم يا أبا عبدالله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون.

---

(١) خرم في د، ظ.

(٢) مسلم في المقدمة، ص ١٥.

(٣) إبراهيم بن المنذر الحزامي: كتب عنه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، (ت ٢٣٦)، الجرح والتعديل (١/ قسم ١/١٣٩)؛ وتهذيب التهذيب ١/١٦٧.

◊ لوحة ٧٦/أ.

(٤) في د: «النيسابوري»، وسقطت الكلمة من ظ، والصحيح ما في الأصل. وهو منسوب لسليمان بن يسار. وهو مطرف بن عبدالله اليساري الهلالي، ابن أخت الإمام مالك، قال أبو حاتم: مضطرب الحديث، صدوق. وذكره ابن عدي في الكامل وقال: يأتي بمناكير. وقال ابن سعد: كان ثقة، فيه صمم. تهذيب ٤/٤٦٠؛ والميزان ٤/١٢٤.

وروى ضمرة[1]: عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مغيرة[2]، عن إبراهيم قال: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث فيحرف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله، وهو لا يشعر.

وقال محمد بن عبدالله بن عمار الحافظ الموصلي وقد سئل عن علي بن غراب[3]، فقال: كان صاحب حديث بصيراً به، فقيل له: أليس هو ضعيفاً؟ قال: إنه كان يتشيع، ولست بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد أن لا يكون كذوباً للتشيع أو للقدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح[4]، يعني الموصلي.

وحكى الترمذي في علله[5] عن البخاري قال:

كل من لا يعرف صحيح الحديث من سقيمه لا أحدث عنه، وسمى منهم زمعة بن صالح وأيوب بن عتبة.

وحكى الحاكم هذا المذهب عن مالك وأبـي حنيفة.

---

(١) هو ضمرة بن ربيعة الفلسطيني: سبقت ترجمته، ص ٥١٩.

(٢) هو مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي: يروي عن إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي ومجاهد، قال العجلي: ثقة، إلا أنه يرسل الحديث عن إبراهيم (ت ١٣٦). تهذيب ١٠/٢٦٩؛ تذكرة الحفاظ ١/١٤٢؛ شذرات الذهب ١/١٩١؛ وطبقات ابن سعد ٦/٢٣٥.

(٣) علي بن غراب الفزاري: أبو الحسن، قال أحمد: كان حديثه حديث أهل الصدق، وكان يتشيع، (ت ١٨٤). تهذيب ٧/٣٧١؛ والميزان ٣/١٤٩.

(٤) هذا النص أورده الخطيب في كفايته، ص ١٣٠، ط الهند، وذكره صاحب تهذيب التهذيب ٧/٣٧٢، وفتح الموصلي: هو فتح بن الوشاح الموصلي، من عباد أهل الموصل الزهاد، (ت ١٦٥). تاريخ الموصل، ص ٢٤٦؛ وتاريخ بغداد ١٢/٣٨٣؛ والنجوم الزاهرة ٢/٦٥.

(٥) ورد هذا في علل الترمذي الكبير، لوحة ٧٥/ب.
ونصه: قال محمد: زمعة بن صالح لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا أنا لا أروي عنه.

وحكى عن أكثر أهل الحديث الاحتجاج بحديث من لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه.

والظاهر ـ والله أعلم ـ حمل كلام الشافعي على من لا يحفظ لفظ الحديث، وإنما يحدث بالمعنى كما صرح بذلك فيما بعد، وكذلك نقل الربيع عنه في موضع آخر، أنه قال:

تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل المعنى، أو ينطق بها بغير لفظ المحدث، والناطق بها غير عامد (لاحالة)[١] الحديث (فيختل معناه، فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث)[٢] فلم يقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل، إذا كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه، وكان يلتمس روايته على معانيه، وهو لا يعقل المعنى، إلى أن قال: فالظنة فيمن لا يؤدي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه أبين منها في الشاهد لمن ترد شهادته (له)[٣] فيما هو ظنين فيه[٤].

فهذا يبين أن الشافعي إنما اعتبر في الراوي أن يكون عارفاً بمعاني الحديث إذا كان يحدث بالمعنى ولا يحفظ الحروف، والله أعلم.

فقوله هنا، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ هو شرط واحد ليس فيه تكرير، بل مراده يعقل ما يحدث به فهم المعنى، ومراده بالعلم بما يحيل المعنى من الألفاظ معرفة الألفاظ التي تؤدى بها المعاني.

وقد فسر أبو بكر الصيرفي في شرح الرسالة قول الشافعي: عاقلاً لما يحدث به بأن مراده أن يكون الراوي ذا عقل فقط، قال: وهذا شرط بإجماع.

وهذا الذي قاله فيه نظر وضعف، وهذا (كله)[٥] في حق من لا يحفظ

---

(١) في د، ظ: «بإحالة».

(٢) ليست في ظ.

(٣) ليست في الرسالة المطبوعة.

(٤) الرسالة للإمام الشافعي، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٥) في ظ: «كأنه».

الحديث بألفاظه بدليل أنه قال بعد ذلك: أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، ولا يحدث به على المعنى، فجعل هذا قسيماً للذي قبله، فقسم الرواة إلى قسمين:

من يحدث بالمعنى، فيشترط فيه أن يكون عاقلاً لما يحدث به من المعاني، عالماً بما يحيل المعنى من الألفاظ.

ومن يحدث باللفظ، فيشترط فيه الحفظ للفظ الحديث، واتقانه، وما علل به من اشتراط معرفة المعنى واللفظ المؤدي له فهو حق واضح، وقد سبق معنى ذلك عن إبراهيم النخعي.

وقد قال أحمد في رواية الأثرم: سعيد بن زكريا المدائني[1] كنا كتبنا عنه، ثم تركناه، قيل له: لم؟ قال: لم أكن أرى به في نفسه بأساً ولكن لم يكن بصاحب حديث.

وهذا محمول على أنه كان يحدث من حفظه أيضاً ◊ فيخشى عليه الغلط[2].

الرابع: حفظ الراوي، فإن كان يحدث من حفظه اعتبر حفظه لما يحدث به، لكن إن كان يحدث باللفظ اعتبر حفظه لألفاظ الحديث، وإن كان يحدث بالمعنى اعتبر معرفته بالمعنى واللفظ الدال عليه كما تقدم، وإن كان يحدث من كتابه اعتبر حفظه لكتابه، وقد سبق كلام الأئمة واختلافهم في جواز التحديث من الكتاب، وفي صفة حفظ الكتاب بما فيه كفاية.

الخامس: أن يكون في حديثه الذي لا ينفرد به يوافق الثقات في حديثهم، فلا يحدث بما لا يوافق الثقات وهذا الذي ذكره معنى قول كثير من الأئمة الحفاظ

---

(١) سعيد بن زكريا المدائني، يروي عنه أحمد، قال البخاري: صدوق، وقال ابن أبي شيبة، لم يكن يعرف بالحديث. تهذيب ٤/ ٣٠؛ والميزان ٢/ ١٣٧.

◊ لوحة ٧٧/أ.

(٢) ليست في د، ظ.

في الجرح في كثير من الرواة يحدث بما يخالف الثقات، أو يحدث بما لا يتابعه الثقات (عليه)[1] لكن الشافعي اعتبر أن لا يخالفه الثقات، ولهذا قال بعد هذا الكلام: (بريئاً)[2] أن يحدث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بما يحدث الثقات خلافه. وقد فسر الشافعي الشاذ من الحديث بهذا.

قال يونس بن عبدالأعلى: سمعت الشافعي يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم.

وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن (لم)[3] يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه.

قال صالح بن محمد الحافظ: الشاذ، الحديث المنكر الذي لا يعرف، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح عند ذكر الحديث الغريب إن شاء الله تعالى.

السادس: أن لا يكون مدلساً، فمن كان مدلساً يحدث عمن رآه بما لم يسمعه منه فإنه لا يقبل منه حديثه حتى يصرح بالسماع ممن روى عنه، وهذا الذي ذكره الشافعي قد حكاه يعقوب بن شيبة عن يحيى بن معين.

وقال الشاذكوني: من أراد التدين بالحديث فلا يأخذ عن الأعمش، ولا عن قتادة إلا ما قالا: سمعناه.

وقال البرديجي: لا يحتج من حديث حميد إلا ما قال: (ثنا) أنس.

ولم يعتبر الشافعي أن يتكرر التدليس من الراوي، ولا أن يغلب على

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) سقطت من د.

(٣) خرم في د، وفي ظ: «عمن».

حديثه، بل اعتبر ثبوت تدليسه، ولو بمرة واحدة. واعتبر غيره من أهل الحديث أن يغلب التدليس على حديث الرجل، وقالوا: إذا غلب عليه التدليس لم يقبل حديثه حتى يقول: (ثنا) وهذا قول ابن المديني، حكاه يعقوب بن شيبة عنه.

وذكر مسلم في مقدمة كتابه[1] أنه إنما يعتبر التصريح بالسماع ممن شهر بالتدليس، وعرف به، وهذا يحتمل أن يريد به كثرة التدليس في حديثه، ويحتمل أن يريد ثبوت ذلك عنه، وصحته، فيكون كقول الشافعي.

وفرقت طائفة بين أن يدلس عن الثقات أو عن الضعفاء، فإن كان يدلس عن الثقات قبل حديثه، وإن عنعنه، وإن كان يدلس عن غير الثقات لم يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع، وهذا الذي ذكره حسين الكرابيسي[2]، وأبو الفتح الأزدي[3] الموصلي الحافظ، وكذلك ذكره طائفة من فقهاء أصحابنا، وهذا بناء على قولهم بقبول المراسيل، واعتبروا كثرة التدليس في حق من يدلس عن غير الثقات، وكذا ذكر الحاكم أن المدلس إذا لم يذكر سماعه في الرواية فحكم حديثه حكم المرسل.

وكذلك أشار إليه أبو بكر الصيرفي في شرح رسالة الشافعي.

وأما الإمام أحمد فتوقف في المسألة، قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس في الحديث، يحتج فيما لم يقل فيه: حدثني، أو سمعت؟ قال: لا أدري.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/٣٣.

(٢) حسين الكرابيسي: أبو علي، من أهل بغداد، يروي عن يزيد بن هارون صاحب فقه وحديث.
الأنساب للمسعاني ٤٧٦/أ.

(٣) أبو الفتح الأزدي الموصلي: محمد بن الحسين بن عبدالله من أهل الموصل سكن بغداد، حدث عن أبي يعلى، ومحمد بن جرير الطبري، وصنف كتاباً في علوم الحديث، ضعفه البرقاني (ت ٣٦٩). الأنساب ٢٨/أ؛ وتاريخ بغداد ٢/٢٤٣؛ وتذكرة الحفاظ ٣/٩٦٧.

وأما من يدلس عمن لم يره◊، فحكم حديثه حكم المرسل، وقد سبق ذكره ومتى صرح بالسماع، أو قال: (ثنا) أو (أنا) فهو حجة.

وزعم أبو الطيب الطبري من الشافعية أنه لا يحتج بقول المدلس: (أنا)؛ لأنه قد يكون إجازة وهذا ضعيف، فإن مثله يتطرق إلى قوله: (ثنا) أيضاً، فإن ذلك جائز عند كثير من العلماء في الإجازة كما سبق، ثم إن الإجازة والمناولة تصح الرواية بهما على ما تقدم، فيحتج بحديث من حدث بهما حينئذ، وأيضاً فقد تستعمل «حدثنا» في الإرسال كما كان الحسن يقول: (ثنا) ابن عباس، ويتأوله أنه حدث أهل البصرة، ولكن هذا استعمال نادر، والحكم للغالب.

وأما قول الشافعي: إن التدليس ليس بكذب يرد به حديث صاحبه كله، فهذا أيضاً قول أحمد وغيره من الأئمة، لأن قول المدلس «عن فلان» ليس بكذب منه وإنما فيه كتمان من سمع منه عن فلان.

وحكى الخطيب[1] هذا القول عن كثير من العلماء، وعن بعضهم أنه كذب يرد به حديث صاحبه، وممن قال إنه كذب: حماد بن زيد وأبو أسامة. وقال شعبة: هو أخو الكذب، وقال مرة: هو أشد من الزنا. وروى رزق الله بن[2] موسى عن وكيع، قال: لا يحل تدليس (الثوب)[3]، فكيف يحل تدليس الحديث، وهذا في التدليس عن غير الثقات (أشد)[4].

وقال أحمد في التدليس: أكرهه. قيل له: قال شعبة: هو كذب. قال أحمد: لا قد دلس قوم، ونحن نروي عنهم، وقال يحيى بن معين: كان

◊ لوحة ٧٨/أ.

(١) الكفاية، ص ٣٦١، ط الهند.

(٢) رزق الله بن موسى الناجي، أبو بكر البغدادي روى عن ابن عيينة وعبدالرحمن بن مهدي (ت ٢٥٦). في حديثه وهم، كما قال العقيلي.
تهذيب ٣/٢٧٣؛ والضعفاء للعقيلي، ص ١٣٧.

(٣) خرم في د.

(٤) في د، ظ: «ظاهر».

الأعمش يرسل، فقيل له: إن بعض الناس قال: من أرسل لا يحتج بحديثه. فقال: الثوري إذا لا يحتج بحديثه. وقد كان يدلس: إنما سفيان أمير المؤمنين في الحديث، انتهى.

والتدليس مكروه عند الأكثرين لما فيه من الإيهام، وهو عن الكذابين أشد.

وقد صرح طائفة من العلماء، منهم مسلم[1] في مقدمة كتابه بأن من روى عن غير ثقة، وهو يعرف حاله، ولم يبين ذلك لمن لا يعرفه أنه يكون آثماً بذلك، يريدون أنه فعل محرم، فإسقاط من ليس بثقة من الحديث أقبح من الرواية عنه من غير تبيين حاله.

ورخص في التدليس طائفة، قال يعقوب بن شيبة، من رخص فيه فإنما رخص فيه عن ثقة سمع (منه)[2]، وأما من دلس عمن لم يسمع منه، فلم يرخص فيه، وكذا إذا دلس عن غير ثقة، كذا قال يعقوب.

وقد كان الثوري وغيره يدلسون عمن لم يسمعوا منه أيضاً، فلا يصح ما قال يعقوب.

وقول الشافعي ـ رحمه الله ـ: وأقبل الحديث حدثني فلان عن فلان، إذا لم يكن مدلساً مراده أن تقبل العنعنة عمن عرف منه أنه ليس بمدلس، فإن الربيع نقل عنه أيضاً، قال في كلام له:

لم يعرف التدليس ببلدنا، فيمن مضى، ولا ممن أدركنا من أصحابنا، إلا حديثاً، فإن منهم من قبله عمن لو تركه عليه كان خيراً له. وكان قول الرجل: سمعت فلاناً (يقول: سمعت فلاناً)[3] وقوله: «حدثني فلان عن

---

(١) قال الإمام مسلم في مقدمته ١/٢٨.

فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين.

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣) سقطت من د، ظ.

فلان» سواء عندهم، لا يحدث واحد منهم عمن لقي إلا ما سمع منه، (فمن عرفناه)[1] بهذا الطريق قبلنا منه: حدثني فلان عن فلان، إذا لم يكن مدلساً[2].
وظاهر هذا أنه لا يقبل العنعنة إلا عمن عرف منه أنه لا يدلس، ولا يحدث إلا عمن لقيه بما سمع منه، وهذا قريب من قول من قال: إنه لا يقبل العنعنة إلا عمن ثبت أنه لقيه وفيه زيادة أخرى عليه، وهي أنه اشترط أنه يعرف أنه لا يدلس عمن لقيه أيضاً، ولا يحدث إلا بما سمع، وقد فسره أبو بكر الصيرفي في شرح الرسالة باشتراط ثبوت السماع لقبول العنعنة، وأنه إذا علم السماع فهو على السماع حتى يعلم التدليس، وإذا لم يعلم سمع أو لم يسمع وقف فإذا صح السماع فهو عليه حتى يعلم غيره، قال: وهذا الذي قاله صحيح. انتهى.

وهذه المسألة◊ فيها اختلاف معروف بين العلماء.

وقد أطال القول فيها مسلم[3] في مقدمة كتابه، واختار أنه تقبل العنعنة من الثقة غير المدلس عمن عاصره، وأمكن لقيه له، ولا تعتبر المعرفة باجتماعهما والتقائهما.

وذكر عن بعضهم أنه اعتبر المعرفة بلقائهما واجتماعهما وأنه لا تقبل العنعنة من الثقة عمن لم يعرف أنه (لقيه و)[4] اجتمع به ورد هذا القول على

---

(١) في المطبوع من الرسالة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر: «ممن عناه» وعبارة الأصل هنا أولى وأسلم مع أن المحقق حاول تبرير ما أثبته في الرسالة، ص ٤٧٩.

(٢) قول الشافعي هذا في رسالته، ص ٣٧٨ ــ ٣٧٩.

◊ لوحة ٧٩/أ.

(٣) يقول الإمام مسلم في مقدمته ١/ ٢٩.

وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة، روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة.

ويقول كذلك ١/ ٣٣:

وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم، إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به.

(٤) زيادة من د.

قائله رداً بليغاً، ونسبه إلى مخالفة الإجماع في ذلك. واستدل مسلم على صحة قوله، باتفاق العلماء على قبول الخبر إذا رواه الثقة عن آخر ممن تيقن أنه سمع منه من غير اعتبار أن يقول: (ثنا) أو سمعت، ولو كان الإسناد لا يتصل إلا بالتصريح بالسماع لم يكن فرق بين الرواية عمن ثبت لقيه ومن لم يثبت، فإنا نجد كثيراً ممن روى عن رجل، ثم روى حديثاً عن آخر عنه.

وقد طرد بعض المتأخرين من الظاهرية ونحوهم هذا الأصل، وقال: كل خبر لا يصرح فيه بالسماع فإنه لا يحكم باتصاله مطلقاً، وربما تعلق بعضهم بقول شعبة: كل إسناد ليس فيه (ثنا) أو (أنا) فهو خل وبقل. وروى عن شعبة قال: فلان عن فلان ليس بحديث.

قال وكيع: وقال سفيان هو حديث.

قال ابن عبدالبر: رجع شعبة إلى قول سفيان في هذا.

وهذا القول شاذ مُطَّرح.

وقد حكى مسلم وغيره الإجماع على خلافه.

وقال الخطيب: أهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدثين (ثنا) فلان عن فلان صَحيح معمول به، إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس. انتهى.

ومما استدل به مسلم[1] على المخالف له: أن من تكلم في صحة الحديث من السلف لم يفتش أحد منهم على موضع السماع، وسمى منهم شعبة والقطان (وابن مهدي، قال)[2] ومن بعدهم من أهل الحديث.

وذكر أن عبدالله بن يزيد روى عن حذيفة وأبي مسعود حديثين ولم يرد

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/٣٣ ــ ٣٥، وقد تصرف ابن رجب في عرض كلام الإمام مسلم.

(٢) ليس في د، ظ.

أنه سمع منهما، ولا رآهما قط، ولم يطعن فيهما أحد. وذكر أيضاً رواية أبي عثمان النهدي، وأبي رافع الصائغ عن أبي بن كعب ورواية أبي عمرو[1] الشيباني وأبي[2] معمر عن أبي مسعود، ورواية عبيد بن عمير عن أم سلمة، ورواية ابن أبي ليلى عن أنس، وربعي[3] بن حراش عن عمران بن حصين. ونافع بن جبير عن أبي شريح، والنعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد وعطاء بن يزيد عن تميم الداري، وسليمان بن يسار عن رافع بن خديج، وحميد الحميري عن أبي هريرة وكل هؤلاء لم يحفظ لهم عن هؤلاء الصحابة سماع ولا لقاء، يعني وقد قبل الناس حديثهم (عنهم)[4].

وقال الحاكم: قرأت بخط محمد بن يحيى: سألت أبا الوليد: أكان شعبة يفرق بين أخبرني وعن؟. فقال: أدركت العلماء وهم لا يفرقون بينهما وحمله البيهقي (على من)[5] لا يعرف بالتدليس، (ويمكن حمله على من ثبت لقيه أيضاً)[6]، وكثير من العلماء المتأخرين على ما قاله مسلم ـ رحمه الله ـ من أن إمكان اللقى كاف في الاتصال من الثقة غير المدلس، وهو ظاهر كلام ابن حبان وغيره.

(وقد ذكر الترمذي في كتاب العلم أن سماع سعيد بن المسيب من أنس

---

(١) أبو عمرو الشيباني: سعد بن إياس روى عن ابن مسعود وعلي وقد أدرك الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وليست له صحبة (ت ٩٦).
تهذيب ٣/٤٦٨.

(٢) أبو معمر: عبدالله بن سخبرة، روى له الترمذي فقال: عن عبدالله بن سخبرة عن سخبرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «من طلب العلم كان كفارة لما مضى» وقال: لا نعرف لعبدالله بن سخبرة كبير شيء أو لأبيه. تهذيب ٥/٢٩.

(٣) ربعي بن حراش تابعي، ثقة (ت ١٠١). تهذيب ٣/٢٣٦؛ والمشتبه ١/٢٢٣.

(٤) زيادة من د، ظ.

(٥) في د: «عمن».

(٦) زيادة من د، ظ.

ممكن لكن لم يحكم لروايته عنه بالاتصال)[1]. وقد حكى بعض أصحابنا عن أحمد مثله، وقال الأثرم: سألت أحمد قلت: محمد بن سوقة سمع من سعيد بن جبير؟ قال: نعم، قد سمع من الأسود غير شيء. كأنه يقول: إن الأسود أقدم، لكن قد يكون مستند أحمد أنه وجد التصريح (لسماعه منه، وما ذكره من قدم الأسود إنما ذكره ليستدل به على صحة قول من ذكر سماعه من سعيد بن جبير فإنه كثيراً ما يرد التصريح بالسماع ويكون خطأ)[2] وقد روى ابن مهدي عن شعبة: سمعت أبا بكر بن محمد بن حزم؛ فأنكره أحمد، وقال: لم يسمع شعبة من أحد من أهل المدينة من القدماء ما يستدل به على أنه سمع من أبي[3] بكر إلا سعيداً المقبري، فإنه روى عنه حديثاً فقيل له: فإن المقبري قديم: فسكت أحمد.

وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله◊ ابن المديني والبخاري وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله.

وحكى عن أبي المظفر السمعاني[4] أنه اعتبر لاتصال الإسناد اللقى

---

(١) زيادة من د، ظ.

الحديث الذي رواه سعيد بن المسيب عن أنس قال: قال لي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «يا بني، إن قدرت أن تصبح وتمسي ليس في قلبك غش لأحد فافعل». قال الترمذي: ولا نعرف لسعيد بن المسيب رواية عن أنس إلا هذا الحديث.

وقال: ومات أنس بن مالك (سنة ٩٣)، ومات سعيد بن المسيب بعده بسنتين مات (سنة ٩٥). الترمذي ٥/٤٦.

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي المدني، القاضي من الثقات العباد (ت ١٢٠). تهذيب ١٢/٣٨؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ٧٦؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٣٣٧).

◊ لوحة ٨٠/أ.

(٤) أبو المظفر السمعاني: منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني، إمام عصره كان حنفياً ثم انتقل إلى المذهب الشافعي (ت ٤٨٠). تذكرة الحفاظ ٤/١٢٢٧؛ طبقات الأسنوي ٢/٢٩؛ طبقات السبكي ٥/٣٣٥؛ النجوم الزاهرة ٥/١٦٠؛ والأنساب، ص ٣٠٨.

وطول الصحبة، وعن أبـي عمرو[1] الداني أن يكون معروفاً بالرواية عنه.

وهذا أشد من شرط البخاري وشيخه، الذي أنكره مسلم.

وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبـي زرعة وأبـي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك: لم يثبت لهم السماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة، منهم الأعمش ويحيى بن أبـي كثير، وأيوب، وابن عون، وقرة بن خالد، رأوا أنساً ولم يسمعوا منه فرواياتهم عنه مرسلة، كذا قاله أبو حاتم، وقاله أبو زرعة أيضاً في يحيى بن أبـي كثير.

وقال أحمد في يحيى بن أبـي كثير: قد رأى أنساً فلا أدري سمع منه أم لا؟ ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية، والرؤية أبلغ من إمكان اللقى، وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولم يصح لهم سماع منه فرواياتهم عنه مرسلة كطارق بن شهاب[2] وغيره، وكذلك من علم منه أنه مع اللقاء لم يسمع ممن لقيه إلا شيئاً يسيراً فرواياته عنه زيادة على ذلك مرسلة، كروايات ابن المسيب عن عمر، فإن الأكثرين نفوا سماعه منه، وأثبت أحمد أنه رآه وسمع منه، وقال مع ذلك: إن رواياته عنه مرسلة لأنه إنما سمع منه شيئاً يسيراً، مثل (نعيه)[3] النعمان بن

---

(١) أبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد القرطبي صاحب التصانيف له مائة وعشرون مصنفاً مات بدانية (ت ٤٤٤). تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٠؛ الصلة لابن بشكوال ٢/٤٠٥؛ طبقات المفسرين للداودي ١/٣٧٣؛ النجوم الزاهرة ٥/٥٤.

(٢) طارق بن شهاب بن عبد شمس الأحمسي أبو عبدالله الكوفي، رأى النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وروى عنه مرسلاً (ت ١٠٣). تهذيب ٥/٣.

(٣) في د: «بعثه».

مقرن[1] على المنبر ونحو ذلك، وكذلك سماع الحسن من عثمان وهو على المنبر يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام، ورواياته عنه غير ذلك مرسلة.

وقال أحمد: ابن جريج لم يسمع من طاوس ولا حرفاً، ويقول: رأيت طاوساً.

وقال أبو حاتم الرازي أيضاً: الزهري لا يصح سماعه من ابن عمر[2] رآه، ولم يسمع منه، ورأى عبدالله بن جعفر، ولم يسمع منه، وأثبت أيضاً دخول مكحول على واثلة بن الأسقع[3]، ورؤيته له ومشافهته، وأنكر سماعه منه، وقال: لم يصح له منه سماع، وجعل رواياته عنه مرسلة.

وقد جاء التصريح بسماع مكحول من واثلة للحديث من وجه فيه نظر، وقد ذكرناه في آخر كتاب الأدب.

وقد ذكر الترمذي دخول مكحول على واثلة في ذكر الرواية بالمعنى.

وقال أحمد[4]: أبان بن عثمان لم يسمع من أبيه، من أين سمع منه؟ ومراده: من أين صحت الرواية بسماعه منه، وإلا فإن إمكان ذلك واحتماله غير مستبعد.

وقال أبو زرعة في أبي أمامة بن سهل بن حنيف[5]: لم يسمع من عمر، هذا مع أن أبا أمامة رأى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

---

(١) النعمان بن مقرن ــ يقال ابن عمرو بن مقرن بن عائذ المزني ويقال أبو حكيم روى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعنه ابنه معاوية ومعقل بن يسار المزني ــ استشهد في نهاوند سنة ٢١ ــ وفرق جماعة من الأئمة بين النعمان بن مقرن فأثبتوا له الصحبة وبين النعمان بن عمرو بن مقرن. فحكموا على أحاديثه بالإرسال منهم ابن أبي حاتم وأبو القاسم البغوي وأبو أحمد العسكري وغيرهم. التهذيب ٤٥٦/١٠؛ وانظر المراسيل لابن أبي حاتم، ص ٥٠ ــ ٥١.

(٢) المراسيل، ص ١١٩.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٢٩.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٨.

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٨.

فَدَلّ كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن المحكى عنهما: أنه يعتبر أحد أمرين: أما السماع، وإما اللقاء. وأحمد ومن تبعه عندهم لا بد من ثبوت السماع.

ويدل على أن هذا مرادهم أن أحمد قال: ابن سيرين لم يجيء عنه سماع من ابن عباس. وقال أبو حاتم[1]: الزهري أدرك أبان بن عثمان، ومن هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السماع (كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع)[2] من عروة، وقد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاقهم على شيء يكون حجة.

واعتبار السماع أيضاً لاتصال الحديث هو الذي ذكره ابن عبدالبر، وحكاه عن العلماء، وقوة كلامه تشعر بأنه إجماع منهم، وقد تقدم أنه قول الشافعي أيضاً.

وحكى البرديجي قولين في ثبوت السماع بمجرد اللقاء، فإنه قال قتادة حدث عن الزهري. قال بعض أهل الحديث: لم يسمع منه. وقال بعضهم: سمع منه، لأنهما التقيا عند هشام بن عبدالملك.

ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع الاتصال، أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده، لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه.

نقل مهنا عن أحمد، قال: لم يسمع زرارة بن أوفى[3] من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١١٩.

(٢) سقطت من د.

(٣) زرارة بن أوفى هو زرارة بن أوفى العامري الحرشي: أبو حاجب البصري، القاضي، روى عن أبي هريرة وابن عباس وعمران وعائشة. قال النسائي: ثقة، (ت ٩٣). تهذيب التهذيب ٣/٣٢٣؛ والجرح (١/ قسم ٢/٦٠٣).

وقال أبوحاتم في رواية ابن سيرين عن أبي الدرداء ◊ لقد أدركه ولا أظنه سمع منه، ذاك بالشام وهذا بالبصرة[1].

وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من الضحاك بن قيس، كان الضحاك يكون بالبوادي[2].

وقال الدارقطني: لا يثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء، لأنهما لم يلتقيا، ومراده: أنه لم يثبت التقاؤهما: لا أنه ثبت انتفاؤه، لأن نفيه لم يرد في رواية قط.

فإن كان الثقة يروي عمن عاصره أحياناً ولم يثبت لقيه له ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه.

قال أحمد: البهي[3] ما أراه سمع من عائشة إنما يروي عن عروة عن عائشة، قال وفي حديث زائدة عن السدي عن البهي، قال: حدثتني عائشة، قال: وكان ابن مهدي سمعه من زائدة وكان يدع منه «حدثتني عائشة» ينكره[4].

وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع. قال في رواية هدبة[5]، عن حماد، عن قتادة، (ثنا) خلاد الجهني: هو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة خلاداً.

◊ لوحة ٨١/أ.

(١) المراسيل، ص ١١٦.

(٢) المراسيل، ص ٣٣.

(٣) البهي: هو عبدالله البهي مولى مصعب بن الزبير أبو محمد يقال اسم أبيه يسار، روى عن عائشة وفاطمة بنت قيس وعروة، كان عبدالرحمن بن مهدي ينكر سماعه من عائشة كما أنكر أحمد عليه ذلك. قال ابن أبي حاتم عن أبيه، البهي مضطرب الحديث. التهذيب ٦/٨٩؛ التاريخ الكبير ٥/٥٦.
والبهي من البهاء لجماله.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ٧٥. وانظر مسائل أبي داود للإمام أحمد، ص ٣٢٦.

(٥) هدبه بن خالد بن الأسود الحافظ، روى عن جرير بن حازم والحمادين وثقه ابن معين وغيره، (ت ١٣٦). التهذيب ١١/٢٤؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/١١٤).

وذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك[1]: سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة[2].

وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه، فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرحون بسماعه لها، من شيوخه، ولا يضبطون ذلك.

وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً.

وذكر أحمد أن ابن مهدي حدث بحديث عن هشيم (أنا) منصور بن زاذان: قال أحمد: ولم يسمعه هشيم من منصور.

وقال أبو حاتم في يحيى بن أبي كثير[3]: ما أراه سمع من عروة بن الزبير لأنه يدخل بينه وبينه رجلاً، ورجلين، ولا يذكر سماعاً، ولا رؤية، ولا سؤاله عن مسألة.

وقال أحمد في رواية قتادة عن يحيى بن يعمر[4]: لا أدري سمع منه أم لا؟ قد روى عنه. وقد روى عن رجل عنه.

---

(١) عراك بن مالك الغفاري، من أصحاب عمر بن عبدالعزيز محدث ثقة، مات زمن يزيد بن عبدالملك.
التهذيب ١٧٢/٧.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٤٤.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٠٧، ويحيى بن يعمر البصري أبو سليمان الجدلي قاضي مرو تابعي، ثقة، (ت ١٢٩). تهذيب ٣٠٦/١١؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٢٦.

وقال أيضاً[1]: قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار، بينهما أبو الخليل، ولم يسمع من مجاهد، بينهما أبو الخليل.

وقال في سماع الزهري من عبدالرحمن بن أزهر[2]: قد رآه ــ يعني ولم يسمع منه ــ قد أدخل بينه وبينه طلحة[3] بن عبدالله بن عوف[4].

ولم يصحح قول معمر وأسامة عن الزهري: سمعت عبدالرحمن بن أزهر[5].

وقال أبو حاتم[6]: الزهري لم يثبت له سماع من المسور، يدخل بينه وبينه سليمان بن يسار وعروة بن الزبير.

وكلام أحمد وأبي زرعة، وأبي حاتم، في هذا المعنى كثير جداً، يطول الكتاب بذكره، وكله يدور على أن مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السّماع، وأن السماع لا يثبت بدون التصريح به. وأن رواية من روى عمن عاصره تارة بواسطة، وتارة بغير واسطة، يدل على أنه لم يسمع منه، إلا أن يثبت له السماع منه من وجه.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٠٨.
وأبو الخليل: صالح بن أبي مريم الضبعي، روى عنه عطاء ومجاهد، وثقه أبو داود والنسائي، وقال ابن عبدالبر في التمهيد: لا يحتج به.
تهذيب ٤/٤٠٢.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١١٨.

(٣) طلحة بن عبدالله بن عوف: الزهري، كان ثقة، كثير الحديث، (ت ٩٩) وقد ولي قضاء المدينة.ـ تهذيب ٥/١٩؛ الجرح (٢/ قسم ٤٧٢/١).

(٤) في الأصل وسائر النسخ وهب بدل عوف وهو خطأ، والمعروف طلحة بن عبدالله بن عوف وكذلك في المراسيل، ص ١١٨.

(٥) المراسيل، ص ١١٨، وقال ابن أبي حاتم عن أحمد، قال في سماع الزهري من عبدالرحمن بن أزهر، ما أراه سمع من عبدالرحمن بن أزهر، ثم قال: إنما يقول الزهري: كان عبدالرحمن بن أزهر يحدث كذا.

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١١٩، وقد ذكر ابن أبي حاتم هذا النص إلا أن ناشر الكتاب قال: المنذر بن مخرمة، وهو خطأ والصحيح المسور بن مخرمة.

وكذلك رواية من هو من بلد عمن هو ببلد آخر، ولم يثبت اجتماعهما ببلد واحد يدل على عدم السماع منه.

وكذلك كلام ابن المديني وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم والبرديجي[1] وغيرهم في سماع الحسن من الصحابة كله يدور على هذا، وأن الحسن لم يصح سماعه من أحد من الصحابة إلا بثبوت الرواية عنه أنه صرح بالسماع منه ونحو ذلك، (وإلا فهو مرسل)[2].

فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وصحيحه وسقيمه (مع)[3] موافقة البخاري وغيره، فكيف يصح لمسلم ـ رحمه الله ـ دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ (المعتد بهم)[4] على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم، ويشهد لصحة ذلك حكاية أبي حاتم. كما سبق اتفاق أهل الحديث على أن (حبيب)[5] بن أبي ثابت لم يثبت له السماع من عروة مع إدراكه له، وقد ذكرنا من قبل أن كلام الشافعي إنما يدل على مثل هذا القول، لا على خلافه، وكذلك حكاية ابن عبدالبر[6] عن العلماء، فلا يبعد حينئذ أن يقال: هذا هو قول الأئمة من المحدثين والفقهاء.

وأما إنكار مسلم أن يكون هذا قول شعبة، أو من بعده، فليس كذلك،

---

(١) البرديجي: أبو بكر أحمد بن هارون الحافظ النيسابوري: ثقة، من المذكورين بالحفظ والفقه، (ت ٣٠١). الأنساب، ص ٧٣؛ وتذكرة الحفاظ ٧٤٩/٢.

(٢) زيادة من د، ظ.

(٣) سقطت من د.

(٤) في ظ: «المعتبرين».

(٥) في د: «حديث وهو خطأ».

(٦) ابن عبدالبر: أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي، حافظ، محدث، صنف الكثير، (ت ٤٦٣) وترجمته في تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣؛ والصلة ٦٧٧/٢؛ وبغية الملتمس، ص ٣٩٥.

فقد أنكر شعبة سماع من روى سماعه ولكن لم يثبته كسماع مجاهد[1] من عائشة[2]، وسماع أبـي عبدالرحمن السلمي من عثمان وابن مسعود[3]، وقال شعبة: أدرك أبو العالية علياً ولم يسمع منه، ومراده: أنه لم يرد سماعه منه ولم يكتف بإدراكه فإن أبا العالية[4] سمع (ممن هو أقدم موتاً من علي، فإنه قيل إنه سمع)[5] من أبـي بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ.

وما ذكره مسلم من رواية عبدالله بن يزيد ومن سماه بعده، فالقول فيها كالقول في غيرها. وقد قال أبو زرعة في روايات أبـي أمامة بن سهل عن عمر هي مرسلة، مع أنه له أيضاً رؤية[6].

فإن قال قائل: هذا يلزم منه طرح أكثر الأحاديث، وترك الاحتجاج بها، قيل من ههنا عظم ذلك على مسلم ــ رحمه الله ــ والصواب أن ما لم يرد فيه السماع من الأسانيد لا يحكم باتصاله، ويحتج به مع إمكان اللقى، كما يحتج بمرسل أكابر التابعين، كما نص عليه الإمام أحمد، وقد سبق ذكر ذلك في المرسل.

---

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي: تلميذ ابن عباس، وقد عرض عليه القرآن ثلاث مرات، (ت ١٠٢). تهذيب ١٠/٤٢؛ ابن سعد ٥/٣٤٣؛ شذرات ١/١٢٥.

(٢) المراسيل لابن أبـي حاتم، ص ١٢٥.

(٣) المراسيل، ص ٧٠.

وأبو عبدالرحمن السلمي هو عبدالله بن حبيب بن ربيعة، تابعي، ثقة، روى عنه إبراهيم النخعي، (ت ٨٥). تهذيب ٥/١٨٣؛ والمشاهير لابن حبان، ص ١٠٢.

(٤) أبو العالية الرياحي: رفيع بن مهران من كبار التابعين، (ت ٩٢). تهذيب ٣/٢٨٤؛ طبقات المفسرين للداودي ١/١٧٢؛ وتذكرة الحفاظ ١/٦١؛ المشاهير، ص ٩٥؛ وانظر المراسيل لابن أبـي حاتم، ص ٤٢.

(٥) سقطت من د.

(٦) المراسيل لابن أبـي حاتم، ص ١٥٢، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري سماه النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أسعد، (ت ١٠٠هـ) بالمدينة، مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨؛ وتهذيب ١/٢٦٣.

ويرد على ما ذكره (مسلم)[1] أنه يلزمه أن يحكم باتصال كل حديث رواه من ثبت له رؤية من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بل هذا أولى، لأن هؤلاء، ثبت لهم اللقى، وهو يكتفي بمجرد إمكان السماع.

ويلزمه أيضاً الحكم باتصال حديث كل من عاصر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأمكن لقيه له إذا روى عنه شيئاً، وإن لم يثبت سماعه منه، ولا يكون حديثه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرسلاً، وهذا خلاف إجماع أئمة الحديث، والله أعلم.

(ثم إن بعض ما مثل به مسلم ليس كما ذكره، فقوله: إن عبدالله بن يزيد، وقيس بن أبي حازم رويا عن أبي مسعود، وأن النعمان بن أبي عياش روى عن أبي سعيد ولم يرد التصريح بسماعهم منهما ليس كما قال. فإن مسلماً ــ رحمه الله ــ خرج في صحيحه التصريح بسماع النعمان بن أبي عياش من أبي سعيد في حديثين في صفة الجنة، وفي حديث (أنا فرطكم)[2] على الحوض».

---

(١) ليست في د، ظ.

جاء في صحيح مسلم ٢١٧٦/٤ ــ ٢١٧٧ التصريح بسماع النعمان بن أبي عياش من أبي سعيد الخدري، قال الإمام مسلم:

قال أبو حازم فحدثت به النعمان بن أبي عياش الزرقي، فقال: حدثني أبو سعيد الخدري عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: إن في الجنة شجرة يسير الراكب الجواد المضمَّر السريع مائة عام ما يقطعها.

قال أبو حازم: فحدثت بذلك النعمان بن أبي عياش، فقال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: كما تراؤون الكوكب الدري في الأفق الشرقي أو الغربي.

(٢) في د: «إمام ظلم» وهو خطأ والصحيح: أنا فرطكم.

أخرجه مسلم في صحيحه ١٧٩٣/٤ من طريق أبي حازم قال: سمعت سهلاً يقول: سمعت النبي ــ صلى الله عليه وسلم يقول: «أنا فرطكم على الحوض من ورد شرب ومن شرب لم يظمأ أبداً، وليردن على أقوام أعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم» قال أبو حازم: فسمع النعمان بن أبي عياش وأنا أحدثهم هذا الحديث فقال: هكذا سمعت سهلاً يقول؟ قال: فقلت نعم قال وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته يزيد يقول: إنهم مني فيقال: إنك لا تدري ما عملوا بعدك، فأقول سحقاً، لمن بدل بعدي. وأخرجه أبو داود الطيالسي ٢٣١/٢.

وأما سماع عبدالله بن يزيد وقيس بن (أبـي حازم من)[1] أبـي مسعود فقد وقع مصرحاً به في صحيح البخاري، والله أعلم[2].

ولهذا المعنى تجد في كلام شعبة ويحيـى وأحمد وعلي ومن بعدهم التعليل بعدم السماع، فيقولون: لم يسمع فلان من فلان، أو لم يصح له سماع منه، ولا يقول أحدهم قط: لم يعاصره. وإذا قال بعضهم: لم يدركـه، فمرادهم الاستدلال على عدم السماع منه بعدم الإدراك. فإن قيل فقد قال أحمد، في رواية ابن مشيش[3] وسئل عن أبـي ريحانة[4]: سمع من سفينة؟ قال: ينبغي، هو قديم، قد سمع من ابن عمر. قيل: لم يقل إن حديثه عن سفينة صحيح متصل، إنما قال: هو قديم، ينبغي أن يكون سمع منه، وهذا تقريب لإمكان سماعه، وليس في كلامه أكثر من هذا.

«صيغ الأداء»

واعلم أن الراوي في روايته تارة يصرح بالسماع أو التحديث أو الإخبار وتارة يقول: (عن) ولا يصرح بشيء من ذلك، وقد ذكرنا حكم هذا كله آنفاً. وتارة يقول قال فلان كذا، فهذا له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون القائل لذلك ممن يعلم منه عدم التدليس، فتكون روايته مقبـولـة محتجـاً بهـا، كهمـام[5]، وحمـاد بن زيـد، وشعبـة، وحجـاج

---

(١) سقطت من د، وهي عبارة (أبـي حازم من).

(٢) زيادة من د، ظ بمقدار أربعة أسطر.

(٣) محمد بن موسى بن مشيش: من كبار أصحاب أحمد، وكان يستملي له وروى عنه مسائل جياداً، طبقات الحنابلة لابن أبـي يعلى ١/٣٢٣؛ المنهج الأحمد ١/٢٤٦.

(٤) أبو ريحانة: عبدالله بن مطر أبو ريحانة البصري، روى عن سفينة وابن عباس، وصحب ابن عمر، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. تهذيب ٦/٣٤.

(٥) همام بن يحيى بن دينار العوذي: يروي عنه الثوري ويروي عن قتادة ونافع قال عنه أحمد: ثبت في كل المشايخ، (ت ١٦٣). تهذيب ١١/٦٧؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٠١؛ ميزان الاعتدال ٤/٣٠٩؛ تهذيب التهذيب ١١/٦٧؛ الخلاصة، ص ٣٥٣.

ابن محمد[1]، وغيرهم.

قال همام: ما قلت: قال قتادة، فأنا سمعته من قتادة، وقال حماد بن زيد: إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا فيظن أني قد سمعته.

وقال شعبة: لأن أزني أحب إلى من أن أقول: قال فلان، ولم أسمعه منه.

(وكذلك حجاج بن محمد كان إذا قال: قال ابن جريج فقد سمعه منه)[2].

والحال الثاني: أن يكون القائل لذلك معروفاً بالتدليس فحكم قوله: قال فلان حكم قوله «عن فلان» كما سبق.

وبعضهم كانت هذه عادته كابن جريج.

قال أحمد: كل شيء قال ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء.

وقال أيضاً: إذا قال ابن إسحاق: وذكر فلان، فلم يسمعه منه.

الحال الثالث: أن يكون حاله مجهولاً، فهل يحمل على الاتصال، أم لا قد ذكر الفقهاء من أصحابنا وأصحاب الشافعي خلافاً في الصحابي إذا قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ هل يحمل على السماع أم لا؟ وأن الأصح حمله على السماع.

وحكى ابن عبدالبر عن الجمهور من العلماء أن من روى عمن صح له لُقيُّه والسماع منه، (وقال: قال فلان، حمل على الاتصال، بل كلامه يدل على أنه

---

(١) حجاج بن محمد المصيصي أوثق أصحاب ابن جريج وقال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف، (ت ٢٠٦). تهذيب ٢/٢٠٥؛ تاريخ بغداد ٨/٢٣٦؛ طبقات المفسرين ١/١٢٧؛ النجوم الزاهرة ٢/١٨١.

(٢) سقطت من د.

إجماع منهم)[1] وذكر الإجماع على أن قول الصحابي: عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وسمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كله سواء ولكن هذا قد يبنى على أن مرسل الصحابي حجة.

«المؤنن»

فأما قول الراوي: أن فلاناً قال:

فهل يحمل على الاتصال، أم لا؟.

فهذا على قسمين:

أحدهما: أن يكون ذلك القول المحكى عن فلان، أو الفعل المحكى عنه بالقول، مما يمكن أن يكون الراوي قد شهده، وسمعه منه، فهذا حكمه حكم قول الراوي: قال فلان كذا، أو فعل فلان كذا على ما سبق ذكره.

والقسم الثاني: أن يكون ذلك القول المحكى عن المروي عنه أو الفعل مما لا يمكن أن يكون قد شهده الراوي مثل أن لا يكون قد أدرك زمانه، كقول عروة: إن عائشة قالت للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذا وكذا، فهل هو مرسل لعدم الإتيان بما يبين أنه رواه عن عائشة أم هو متصل، لأن عروة قد عرف بالرواية عن عائشة؟ فالظاهر أنه سمع ذلك منها. هذا فيه خلاف.

قال أبو داود[2]: سمعت أبا عبدالله، يعني أحمد، قال: كان مالك

---

(١) سقطت من د.

(٢) مسائل الإمام أحمد، من تصنيف أبي داود، ص ٣١١ ـ ٣١٢.
وقد دخل التحريف على هذا النص في المطبوع فجاءت صورته: زعموا أن مالكاً كان يرى قولهم عن فلان وأبي فلان سواء.
ودفعاً لهذا التناقض علق المحقق على ذلك بقوله: فيمن له كنية، أي أنه كان لا يرى بأساً بإسقاط المضاف «أبي».
ثم اتبعه بقوله: وكتبه وما قبله محمد رشيد رضا.
وكان الأجدر أن يترك الخطأ دون تعليق هو أشد خطأ وأفدح! ولا يعقل أن يسوي بين فلان =

ـ زعموا أنه ـ يرى «عن فلان»، و«أن فلاناً» سواء. وذكر أحمد مثل حديث جابر: أن سليكاً جاء والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يخطب، وعن جابر، عن سليك أنه جاء والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يخطب[1].

قال[2]: وسمعت أحمد، قيل له: إن رجلاً قال: عن عروة، قالت عائشة يا رسول الله، وعن عروة، عن عائشة، سواء؟ قال: كيف هذا سواء؟ ليس هذا بسواء.

فذكر أحمد القسمين اللذين أشرنا إليهما.

فأما رواية جابر: أن (سليكا)[3] جاء والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ

= وأبي فلان، إلا أن يكونا شخصاً واحداً يعرف بالاسم وبالكنية، وليس هذا مما نحن فيه. وتصحيح العبارة كما في الأصل فتصبح.
زعموا أن مالكاً كان يرى «أن فلاناً» و«عن فلان» سواء، أي التسوية بين المؤنن والمعنعن في الحكم.

(١) حديث قدوم سليك الغطفاني والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يخطب، رواه البخاري ٢/٤٠٧، وأبهم اسمه.
ورواه مسلم ٢/٥٩٧، وفيه عن جابر: أنه قال: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قاعد على المنبر، فقعد سليك قبل أن يصلي، فقال له النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم فاركعهما.
ورواه ابن ماجه ١/٣٥٣.
ورواه الدارقطني ٢/١٣، بصيغة أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: جاء سليك الغطفاني.
ورواه ٢/١٤، بصيغة أخرى: عن جابر عن سليك الغطفاني.

(٢) مسائل أبي داود ٣١٢، وقد جاء هذا النص بهذا الشكل:
سمعت أحمد قيل له أن رجلاً قال عروة: أن عائشة، وعروة، عن عائشة قالت، يا رسول الله، وعن عروة عن عائشة سواء.
والعبارة الصحيحة كما أثبتناها في الأصل: أن رجلاً قال، عن عروة، قالت عائشة: يا رسول الله، وعن عروة، عن عائشة، سواء. وكل ما في الأمر أنه يريد التسوية بين عن عائشة، وقالت عائشة.

(٣) سقطت من د، ظ.

يخطب، (وروايته عن سليك أنه جاء والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يخطب) فهذا من القسم الأول ◊، لأنه يمكن[١] أن يكون جابر شهد ذلك، وحضره، ويمكن أن يكون رواه عن سليك.

ومثل هذا كثير في الحديث، مثل رواية ابن عمر: أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لعمر كذا وكذا في أحاديث متعددة، وروى بعضها عن ابن عمر عن عمر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فمن رواه عن ابن عمر، أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لعمر، جعله من مسند ابن عمر، ومن رواه عن ابن عمر عن عمر، جعله من مسند عمر.

ولكن كان القدماء كثيراً ما يقولون: «عن فلان» ويريدون به الحكاية عن قصته، والتحديث عن شأنه، لا يقصدون الرواية عنه.

وقد حكى الدارقطني، عن موسى بن هارون (الحافظ)[٢]، أن المتقدمين كانوا يفعلون ذلك.

وقد ذكرنا كلامه في كتاب الحج في باب الصيد للمحرم.

وأما إذا روى الزهري مثلاً عن سعيد بن المسيب ثم قال مرة: إن سعيد بن المسيب قال، فهذا محمول على الرواية عنه، دون الانقطاع، ولعل هذا هو مراد مالك الذي حكاه أحمد عنه ولم يخالفه.

وقد حكى ابن عبدالبر هذا القول عن جمهور العلماء.

وحكى عن البرديجي خلاف ذلك، وأنه قال: هو محمول على الانقطاع،

---

(١) في د: «لا يمكن».

◊ لوحة ٨٣/أ.

(٢) ليست في د، ظ.

وهو موسى بن هارون الحمال البغدادي، محدث العراق، سمع أباه، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، ثقة، حافظ (ت ٢٩٤)؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٩؛ تاريخ بغداد ١٣/٥٠.

إلا أن يعلم اتصاله من وجه آخر، وقال: لا وجه لذلك، ولم يذكر لفظ البرديجي فلعله قال ذلك في القسم الثاني، كما سنذكره.

وأما رواية «عروة عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ» وعروة أن عائشة قالت للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهذا هو القسم الثاني وهو الذي أنكر أحمد التسوية بينهما.

والحفاظ كثيراً ما يذكرون مثل هذا، ويعدونه اختلافاً في إرسال الحديث واتصاله، وهو موجود كثيراً في كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطني وغيرهم من الأئمة.

ومن الناس من يقول: هما سواء، كما ذكر ذلك لأحمد.

وهذا إنما يكون فيمن اشتهر بالرواية عن المحكي قصته، كعروة مع عائشة، أما من لم يعرف له سماع منه، فلا ينبغي أن يحمل على الاتصال، ولا (عند من يكتفي)[1] بإمكان اللقى.

والبخاري قد يخرج من هذا القسم في صحيحه، كحديث عكرمة «أن عائشة قالت للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في قصة امرأة رفاعة، وقد ذكرناه في كتاب النكاح، هذا على تقدير أن يكون عكرمة سمع من عائشة.

وقد ذكر الإسماعيلي[2] في صحيحه أن المتقدمين كانوا لا يفرقون بين هاتين العبارتين، وكذلك ذكر أحمد أيضاً انهم كانوا يتساهلون في ذلك، مع قوله: إنهما ليسا سواء، وان حكمهما مختلف، لكن كان يقع ذلك منهم أحيانا على وجه التسامح، وعدم التحرير.

قال أحمد، في رواية الأثرم، في حديث سفيان، عن أبي النضر، عن

---

(١) في د: «عند يلتقي».

(٢) الإسماعيلي: أبو بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، سمع أبا يعلى، وابن خزيمة (ت ٣٧١). تذكرة الحفاظ ١٤٧/٣؛ طبقات الشافعية للسبكي ٧/٣؛ طبقات الاسنوي ١/٥٠.

سليمان بن يسار، عن عبدالله بن حذافة في النهي عن[1] صيام أيام التشريق: ومالك قال فيه: عن سليمان بن يسار أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعث عبدالله بن حذافة.

قال أحمد: هو مرسل. سليمان بن يسار لم يدرك عبدالله بن حذافة. قال: (وهم كانوا يتساهلون بين: (عن)[2] عبدالله بن حذافة)[3]، وبين أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعث عبدالله بن حذافة.

قيل له: وحديث أبي رافع[4] أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعثه يخطب ميمونة، وقال مطر[5]: عن أبي رافع؟ قال: نعم وذاك أيضاً.

---

(١) حديث النهي عن صيام أيام التشريق:
أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١/٢٣٣ ـ ٢٣٤؛ أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمر عبدالله بن حذافة أن ينادي: انها أيام أكل وشرب».
ورواه أنس عن الزهري، قال: أخبرت أن مسعود بن الحكم، قال: حدثني بعض أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه رأى عبدالله بن حذافة.
وروى عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبدالله بن حذافة، أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمره أن ينادي.

(٢) زيادة من ظ.

(٣) سقطت من د.

(٤) حديث أبي رافع: رواه الدارمي ١/٣٦٩، عن مطر الوراق، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع، قال: تزوج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ميمونة حلالاً، وكنت الرسول بينهما.
وأخرجه الترمذي ٣/١٩١، وقال عنه: هذا حديث حسن، لا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد، عن مطر الوراق، عن ربيعة.

(٥) مطر الوراق: ابن طهمان، أبو رجاء الخرساني، يروي عن الحسن، ونافع، وأبي الزبير، قال ابن سعد: كان فيه ضعف في الحديث (ت ١٢٥)، تهذيب ١٠/١٦٨؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ٩٥.

«معنى الحسن عند الترمذي»

وأما الحديث الحسن فقد بين الترمذي مراده بالحسن: وهو ما كان حسن الإسناد.

وفسر حسن الإسناد: بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه، فكل حديث كان (كذلك)[1] فهو عنده حديث حسن.

وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقل غلطه، ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه.

فعلى ما ذكره الترمذي: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن، بشرط أن لا يكون شاذاً.

والظاهر انه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ خلافه.

وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أُخر ◊ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بغير ذلك الإسناد. فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن؛ بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة.

فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ، فالحديث حينئذ «حسن صحيح».

وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق، الذين في حديثهم وهم وغلط، إما كثير، أو غالب عليهم، فهو حسن، ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه، لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه.

---

(١) خرم في د.

◊ لوحة ٨٤/أ.

وعلى هذا فلا يشكل قوله: «حديث حسن غريب»، ولا قوله: صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما في حديث «الأعمال بالنيات» فإن شواهده كثيرة جداً في السنة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح.

«الرد على ابن الصلاح فيما ذهب إليه»

وبمعنى هذا الذي ذكرناه فسر ابن الصلاح كلام الترمذي في معنى الحسن، غير أنه زاد: أن لا يكون من رواية مغفل كثير الخطأ. وهذا (لا)[1] يدل عليه كلام الترمذي، لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط. لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا، أن من كان مغفلاً كثير الخطأ، لا يحتج بحديثه ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين.

«معنى قول الترمذي:
ويروى من غير وجه نحو ذلك»

وقول الترمذي ـ رحمه الله ـ يروى من غير وجه نحو ذلك، لم يقل عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه، ولو موقوفاً، ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به.

وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: انه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحاً.

---

(١) سقطت من د.

وعلى هذا التفسير الذي ذكرناه لكلام الترمذي إنما يكون الحديث صحيحاً حسناً إذا صح إسناده، برواية الثقات العدول، ولم يكن شاذاً، وروى نحوه من غير وجه وأما الصحيح المجرد فلا يشترط فيه أن يروى نحوه من غير وجه، لكن لا بد أن لا يكون ـ أيضاً ـ شاذاً، (وهو ما روت الثقات بخلافه على ما يقوله الشافعي والترمذي)[1] فيكون حينئذ الصحيح الحسن أقوى من الصحيح المجرد.

وقد يقال: إن الترمذي إنما يريد الحسن ما فسره به ههنا، إذا ذكر الحسن مجرداً عن الصحة، فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج (إلى)[2] أن يروى نحوه من غير وجه، لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد أخر، والله أعلم.

«تخريج قول الترمذي:
حسن صحيح وحسن غريب»

وقد اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحيح، لأن الحسن دون الصحيح، فكيف يجتمع الحسن والصحة، وكذلك جمعه بين الحسن والغريب (فإن الحسن عنده ما تعددت مخارجه، والغريب)[3]، ما لم يرو إلا من وجه واحد.

«المذهب الأول»:

فمنهم من قال: إن مراده أن الحديث حسن لثقة رجاله، وارتقى من الحسن إلى درجة الصحة، لأن رواته في نهاية مراتب الثقة، فحديثهم (حسن صحيح)[4]، لجمعهم بين صفات من يحسن حديثه، وصفات من يصحح حديثه، وعلى هذا فكل صحيح حسن، ولا عكس، ولهذا لا يكاد يفرد الصحة عن

---

(١) زيادة من د، ظ.

(٢) زيادة من د.

(٣) سقطت من د.

(٤) في د، ظ: «حسن وصحيح».

الحسن إلا نادراً (وعلى هذا التفسير)[1] فالحسن ما تقاصر عن درجة الصحيح، لكون رجاله لم يبلغوا من الصدق والحفظ درجة رواة الصحيح، وهم الطبقة الثانية من الثقات، الذين ذكرهم مسلم في مقدمة كتابه، وقيل: انه خرج حديثهم في المتابعات، وهذا الحسن هو (الذي)[2] أراده أبو داود في كتابه بقوله: خرجت في كتابي الصحيح، وما يشبهه وما يقاربه.

وذكر ابن الصلاح أن تفسير الحسن بهذا (المعنى)[3] هو قول الخطابي، وليس هو قول الترمذي، وذكر ان الحسن نوعان:

أحدهما: ما ذكره الترمذي وهو ◊ أن يكون راويه غير متهم، ولا مغفلاً كثير الخطأ، ولا صاحب فسق، ويكون متن الحديث قد اعتضد بشاهد آخر له، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً.

والثاني: وهو قول الخطابي: أن يكون رواته من المشهورين بالصدق والأمانة، غير انهم لم يبلغوا درجة رجال الصحيح، لتقصيرهم عنهم في الاتقان والحفظ، ولا يكون الحديث شاذاً ولا منكراً ولا معللاً.

«مذهب ابن الصلاح»:

وذكر أن الترمذي إذا جمع بين الحسن والصحة فمراده أنه رُوي بإسنادين، أحدهما حسن، والآخر صحيح.

وهذا فيه نظر، لأنه يقول كثيراً: «حسن صحيح، غريب، (لا نعرفه)[4] إلا من هذا الوجه».

وقد أجاب عن ذلك بعض أكابر المتأخرين بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته، أما التابعي، أو من بعده. فإن كانت تلك الطرق

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) سقطت من د.

(٣) سقطت من د، ظ.

◊ لوحة ٨٥/أ.

(٤) في د: «لا يعرف».

كلها صحيحة فهو «صحيح غريب» (وإن كانت كلها حسنة فهو «حسن غريب» وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو «صحيح حسن غريب»)[1]، إذ الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه وليس فيها متهم، وليس شاذاً، فإذا قال مع ذلك: انه غريب لا يعرف إلا من ذلك الوجه حمل على أحد شيئين:

إما أن (تكون)[2] طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين، فيكون أصله غريباً ثم صار حسناً، وإما أن يكون إسناده غريباً، بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه، ومتنه حسناً بحيث روي من وجهين (وأكثر)[3]، كما يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريباً.

وفي بعض هذا نظر، وهو بعيد من مراد الترمذي، لمن تأمل كلامه.

«المذهب الثالث»:

ومن المتأخرين من قال: إن الحسن الصحيح عند الترمذي دون الصحيح المفرد، فإذا قال: «صحيح» فقد جزم بصحته، وإذا قال: حسن صحيح، فمراده أنه جمع طرفاً من الصحة وطرفاً من الحسن، وليس بصحيح محض، بل حسن مشرب بصحة، كما يقال في المزّ: إنه حلو حامض، باعتبار أن فيه حلاوة وحموضة، وهذا بعيد جداً، فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة، المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن أبيه.

ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً.

وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن.

---

(١) سقطت من د: وقوله: «وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو صحيح حسن غريب». سقط من د.

(٢) ليست في د، ظ.

(٣) في د: «وأكثرها».

«المذهب الرابع»:

ومن المتأخرين ـ أيضاً ـ من قال: مراد الترمذي في الحسن أن كلاً من الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن، وهي سلامة الإسناد من المتهم، وسلامته من الشذوذ، وتعدد طرقه، ولو كانت واهية، موجب لحسن الحديث عنده.

«المذهب المختار»:

وهذا بعيد جداً، وكلام الترمذي وإنما يدل على انه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة. وتسمية الحديث الواهي التي تعددت طرقه حسناً لا أعلمه وقع في كلام الترمذي في شيء من أحاديث كتابه.

«شرط الترمذي في الرجال
مع عرض لشرط غيره من الأئمة»

واعلم أن الترمذي ـ رحمه الله ـ خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي.

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه.

ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من (طرق)[1]، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم.

وعلى هذا الوجه خرج (حديث)[2] محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

---

(١) في د: «راو».

(٢) سقطت من د.

نعم، قد يخرج عن سيىء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه.

وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره.

وقد قال أبو داود، في رسالته إلى أهل مكة:

ليس في كتاب السنن الذي صنفته (عن رجل)[1] متروك الحديث، سيىء الحفظ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر.

ومراده ◊ : أنه لم يخرج لمتروك الحديث، عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن قيل: «إنه متروك»، ومن قيل «إنه متهم بالكذب».

وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من (اجتمع)[2] على ترك حديثه.

وحُكي مثله عن النسائي.

والترمذي ـ رحمه الله ـ يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلاً، ومن يهم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم، يخرج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه.

وقد خرج حديث كثير بن عبدالله المزني، ولم يجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، وقد ذكرنا ذلك (في مواضع)[3]. وقد حكى الترمذي في العلل، عن البخاري، أنه قال في حديثه

---

(١) سقطت من د، ظ.

◊ لوحة ٨٦/أ.

(٢) في د، ظ: «أجمع».

(٣) خرم في د، بياض في ظ.

«في تكبيرة صلاة العيدين»[1]: هو أصح حديث في هذا الباب، قال: وأنا أذهب إليه.

وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه.

وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه، وكثر.

وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه.

وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه. وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه.

ونذكر لذلك مثالاً: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والاتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيدالله بن عمر، ومعمر، ويونس[2] وعقيل[3]، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

---

(1) علل الترمذي، لوحة ١٨/ب وجاء فيها:
سألت محمداً عن هذا الحديث يعني حديث عبدالله بن نافع عن كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كبر في العيد في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة، فقال ليس في الباب شيء أصح من هذا، وبه أقول.

(2) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، من كبار أصحاب الزهري، ثقة، (ت ١٥٩). تهذيب ١١/ ٤٥٠؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٢؛ شذرات الذهب ١/ ٢٣٣؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٣.

(3) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي من كبار أصحاب الزهري، وروى عن نافع وعكرمة، (ت ١٤١). تهذيب ٧/ ٢٥٥؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٦١؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٣.

الطبقة الثانية: أهل حفظ واتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في اتقانه دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي، والليث، وعبدالرحمن[1] بن خالد بن مسافر، والنعمان[2] بن راشد ونحوهم.

وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: لازموا الزهري، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم كسفيان[3] بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن[4] أبي الأخضر، وزمعة[5] بن صالح، ونحوهم.

وهؤلاء يخرج لهم أبو داود، والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري، من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم، مثل إسحاق[6] بن يحيى الكلبي،

---

(١) عبدالرحمن بن خالد بن مسافر: أبو الوليد الفهمي المصري روى عن الزهري وعنده عنه كتاب، ولي مصر، (ت ١٢٧)، وهو ثقة. تهذيب ٦/١٦٥؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٩.

(٢) النعمان بن راشد الجزري: روى عن الزهري، ضعفه بعض العلماء، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب ١١/٤٥٢.

(٣) سفيان بن حسين بن الحسن الواسطي: يروي عن الزهري، قال ابن أبي خيثمة ثقة في غير الزهري. تهذيب ٤/١٠٧.

(٤) صالح بن أبي الأخضر اليمامي: نزيل البصرة، وروى عن نافع والزهري. قال ابن معين: ليس بالقوي، والمشهور إنما عنده كتاب عن الزهري وجده، (ت ١٥٠) تقريباً. تهذيب ٤/٣٨٠؛ الميزان ٢/٢٨٨؛ التاريخ الكبير ٤/٢٧٣.

(٥) زمعة بن صالح الجندي: يروي عن عمرو بن دينار والزهري كثير الغلط، ليس بالقوي. تهذيب ٣/٣٣٨؛ التاريخ الكبير ٣/٤٥١؛ والميزان ٢/٨١.

(٦) إسحاق بن يحيى الكلبي الحمصي: المعروف بالقوصي، يروي عن الزهري، وقال عنه محمد بن يحيى الذهلي، مجهول وروى عنه البخاري في الأدب. ميزان الاعتدال ١/٢٠٣؛ تهذيب ١/٢٥٥.

ومعاوية[1] بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، ونحوهم.

وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبدالقدوس[2] بن حبيب، ومحمد بن[3] سعيد المصلوب وبحر السقاء[4]، ونحوهم.

فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين.

أصحاب نافع

قسمهم ابن المديني تسع طبقات:

الطبقة الأولى: أيوب، وعبيدالله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع.

قال: فهؤلاء أثبت أصحابه، وأثبتهم ـ عندي ـ أيوب. قال: وسمعت يحيى يقول: ليس ابن جريج بدونهم فيما سمع من نافع.

الطبقة الثانية: عبدالله بن عون، ويحيى الأنصاري، وابن جريج.

---

(١) معاوية بن يحيى الصدفي: يروي عن الزهري، وهو ضعيف، قال أحمد بن حنبل تركناه. أحاديثه بالشام أفضل منها بالري. تهذيب ١٠/٢١٩؛ التاريخ الكبير ٧/٣٣٦؛ الميزان ٤/١٣٨؛ والضعفاء الصغير، ص ١٠٨.

(٢) عبدالقدوس بن حبيب الشامي: متروك، كذبه ابن المبارك وغيره. التاريخ الكبير ٦/١١٩؛ الميزان ٢/٦٤٣.

(٣) محمد بن سعيد المصلوب: متهم بوضع الحديث، ويقال إنه صلب على الزندقة. تهذيب ٩/١٨٤؛ التاريخ الكبير ١/٩٤؛ الميزان ٣/٥٦١؛ وضعفاء النسائي، ص ٩٢؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٠٠.

(٤) بحر السقا: بحر بن كنيز الباهلي جد عمرو بن علي الفلاس، روى عن الحسن والزهري، ضعفه أبو حاتم، وابن معين، (ت ١٦٠). تهذيب ١/٤١٩؛ التاريخ الكبير ٢/١٢٨؛ الميزان ١/٢٩٨؛ ضعفاء النسائي، ص ٢٤.

الطبقة الثالثة: أيوب[1] بن موسى، وإسماعيل[2] بن أمية، وسليمان بن موسى، وسعد بن إبراهيم.

الطبقة الرابعة: موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، وداود بن الحصين.

الطبقة الخامسة: محمد بن عجلان، والضحاك[3] بن عثمان، وأسامة[4] بن زيد الليثي، ومالك[5] بن مغول.

الطبقة السادسة: ليث بن سعد، وإسماعيل ◊ بن إبراهيم[6] بن عقبة، وسليمان بن مساحق، وابن غنج[7] المصري.

---

(١) أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية: أبو موسى المكي، يروي عن نافع، ومكحول، وهو ثقة.
تهذيب ٤١٢/١؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١٥٧/١).

(٢) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص: يروي عن نافع وعكرمة، وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة، وأبو حاتم، (ت ١٤٤).
تهذيب ٢٨٣/١؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ١٥٩/١).

(٣) الضحاك بن عثمان بن عبدالله بن خالد الأسدي الحزامي: يروي عن نافع وسالم، وعنه الثوري ووكيع، وثقه أحمد وأبو داود، وضعفه أبو زرعة، (ت ١٥٣). تهذيب ٤٤٦/٤؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٤٦٠/١).

(٤) أسامة بن زيد الليثي: يروي عن الزهري ونافع وعطاء بن أبي رياح، كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال عبدالله بن أحمد: روى عن نافع أحاديث مناكير، (ت ١٥٣).
تهذيب ٢٠٨/١، الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢٨٤/١).

(٥) مالك بن مغول: أبو عبدالله البجلي الكوفي، روى عن الشعبي وعطاء، وهو ثقة ثبت، (ت ١٥٩). الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢١٥/١)؛ تهذيب ٢٢/١٠.

◊ لوحة ٨٧/أ.

(٦) إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي، روى عن عمه موسى، والزهري، وعائشة بنت سعد، وثقه ابن معين والنسائي. وقال أبو حاتم: لا بأس به، (ت ١٦٩).
تهذيب ٢٧٢/١؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١٥٢/١).

(٧) ابن غنج المصري: محمد بن عبدالرحمن، نزيل مصر، يروي عن نافع، لم يرو عنه سوى الليث بن سعد، قال أبو حاتم: صالح الحديث. تهذيب ٣٠٠/٩ وقد ورد في طبقات النسائي ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث نشرها الأستاذ صبحي السامرائي باسم ابن غنيم، وهو خطأ.

الطبقة السابعة: عبدالرحمن[1] بن السراج، وسعيد بن عبدالله[2] بن حرب، وسلمة[3] بن علقمة، وعلي[4] بن الحكم، والوليد[5] بن أبي هشام.

الطبقة الثامنة: أبو بكر[6] بن نافع، وخليفة[7] بن غلاب، ويونس بن يزيد، وجويرية بن أسماء، وعبدالعزيز بن أبي رواد، ومحمد[8] بن ثابت العبدي، وأبو علقمة[9] الفروي، وعطاف[10] بن خالد، وعبدالله[11] بن عمر،

---

(1) عبدالرحمن بن السراج: هو ابن عبدالله السراج البصري، روى عن نافع والزهري وعطاء، وثقه أحمد وابن معين والنسائي. تهذيب ٦/٢١٨؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٣٧).

(2) سعيد بن عبدالله بن جرو أو ابن جريج، وليس ابن حرب كما هو في الأصل وسائر النسخ، وهو الأسلمي البصري مولى أبي برزة الأسلمي، روى عن نافع والزهري، ووثقه أحمد وابن معين والنسائي. التاريخ الكبير ٣/٤٨٧؛ والجرح والتعديل ٢/ قسم ١/٣٦؛ والميزان ٢/١٤٦؛ والتهذيب ٤/٥١.

(3) سلمة بن علقمة التميمي: بصري، أبو بشر، روى عن محمد بن سيرين وعنه حماد بن زيد، وابن علية، وهو ثقة. الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/١٦٧).

(4) علي بن الحكم البناني: روى عن نافع وعنه حماد بن سلمة وحماد بن زيد، لا بأس به، صالح الحديث. الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/١٨١).

(5) الوليد بن أبي هشام: يروي عن السدي، وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور. الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٢٠).

(6) أبو بكر بن نافع: هو أوثق ولد نافع مولى ابن عمر، سماه ابن حبان عمراً. تهذيب ١٢/٤١.

(7) خليفة بن غلاب: ذكره صاحب التهذيب باسم خليفة بن غالب الليثي، وقال عنه ابن معين: صالح. تهذيب ٣/١٦١؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٣٧٧).

(8) محمد بن ثابت العبدي: بصري يروي عن نافع وعمرو بن دينار، قال في البخاري يقال: في حديثه شيء. التاريخ الكبير ١/٥٠؛ الميزان ٣/٤١٥؛ الضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٨.

(9) أبو علقمة الفروي: هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي فروة الأموي، وثقه ابن معين وابن المديني، (ت ١٩٠). تهذيب ٦/١٠.

(10) عطاف بن خالد: قال النسائي ليس بالقوي، ووثقه آخرون لصلاحه وديانته، ولد سنة إحدى وتسعين. تهذيب ٧/٢٢١؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/٣٢).

(11) عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم: صدوق، في حديثه اضطراب، (ت ١٧١). تهذيب ٥/٣٢٦؛ التاريخ الكبير ٥/١٤٥؛ الميزان ٢/٤٦٥.

وحجاج بن أرطأة، وأشعث[1] بن سوار، وثور[2] بن يزيد.

وطبقة تاسعة: لا يكتب عنهم، عبدالله بن نافع، وأبو أمية[3] بن يعلى، وعثمان البري، وعمر بن قيس[4] سندل انتهى.

وقد خولف في بعض هذا الترتيب، فمن ذلك تقديم سليمان بن موسى على موسى بن عقبة، والليث والضحاك بن عثمان، ومالك بن مغول، وجويرية، ويونس.

وحديث جويرية[5] والليث بن سعد عن نافع مخرج في الصحيحين، وسليمان[6] بن موسى قد تكلم فيه غير واحد، ولم يخرجا له شيئاً.

وقد قسم النسائي أصحاب نافع تسع طبقات أيضاً، وخالف ابن المديني، في بعض ما ذكره، ووافقه في بعضه، فوافقه في ذكر الطبقة الأولى، وزاد في الطبقة الثانية صالح[7] بن كيسان، وزاد في الثالثة موسى بن عقبة، وكثير[8] بن

---

(١) أشعث بن سوار: قال النسائي، ضعيف، كوفي، خرج له مسلم متابعة، (ت ١٣٦).
ضعفاء النسائي، ص ٢٠؛ الميزان ١/٢٦٣؛ تهذيب ١/٣٥٢.

(٢) ثور بن يزيد الديلي: يروي عن نافع وأبي الزناد، ثقة. تهذيب ٢/٣٢.

(٣) أبو أمية بن يعلى: إسماعيل بن يعلى الثقفي، قال البخاري: سكتوا عنه وقال الأكثر: متروك. ضعفاء النسائي، ص ١١٣؛ والتاريخ الكبير ١/٣٧٧؛ الميزان ٤/٤٩٣.

(٤) عمر بن قيس المكي: المعروف بسندل، قال أحمد عنه: متروك، ليس يسوى حديثه شيئاً، وذكر صاحب التهذيب الكثير من مجونه.
تهذيب ٧/٤٩٠؛ الميزان ٣/٢١٨.

(٥) جويرية بن أسماء: يروي عن نافع والزهري وثقه أحمد وأبو حاتم، (ت ١٧٣). تهذيب ٢/١٢٤؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٥٣١).

(٦) سليمان بن موسى الدمشقي: الأكثر على أنه ثقة، وهو المقدم في أصحاب مكحول، ويروي عن الزهري. الميزان ٢/٢٢٥؛ الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٥٣.

(٧) صالح بن كيسان المدني: أبو محمد يروي عن نافع والزهري، وهو ثقة، مات في زمن مروان بن محمد. تهذيب ٤/٣٩٩؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٤١٠).

(٨) كثير بن فرقد المدني: نزيل مصر، قال أبو حاتم: صالح الحديث، كان من أقران الليث. الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/١٥٥)؛ تهذيب ٨/٤٢٤.

فرقد، وأسقط منها سعد بن إبراهيم، وسليمان بن موسى، وذكر الطبقة الرابعة: الليث بن سعد، وجويرية بن أسماء وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، ويونس بن يزيد، لم يذكر غيرهم، وزاد في الخامسة ابن أبي ذئب وحنظلة[1] بن أبي سفيان، وابن غنج، وأسقط ذكر أسامة وابن مغول، وذكر الطبقة السادسة سليمان بن موسى، وبرد[2] بن سنان، وهشام[3] بن الغاز، وابن أبي رواد، وزاد في السابعة عبيدالله[4] بن الأخنس، وأسقط منها سعيداً[5]، وعلي بن الحكم، وقال الطبقة الثامنة: عمر[6] بن محمد بن زيد، وأسامة بن زيد، ومحمد بن إسحاق، وصخر بن[7] جويرية، وهمام بن يحيى، وهشام بن سعد. قال: والتاسعة: الضعفاء: عبدالكريم أبي أمية، وليث بن أبي سليم، وحجاج بن أرطأة، وأشعث بن سوار، وعبدالله بن عمر. وذكر طبقة عاشرة، وقال: هم المتروك حديثهم، إسحاق بن أبي فروة، وعبدالله بن نافع، وعمر بن قيس، ونجيح[8] أبو معشر، وعثمان البري، وأبو أمية بن يعلى، ومحمد بن

---

(١) حنظلة بن أبي سفيان بن عبدالرحمن بن صفوان: روى عن سالم وطاوس وعكرمة، ثقة، (ت ١٥١). تهذيب ٣/٦٠؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٢٤١).

(٢) برد بن سنان الشامي: أبو العلاء، سكن البصرة، كان صدوقاً، يروي عن مكحول ونافع، (ت ١٣٥). تهذيب ١/٤٢٨؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٤٢٢).

(٣) هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي الدمشقي: نزيل بغداد، يروي عن مكحول ونافع، وهو ثقة، (ت ١٥٩). تهذيب ١١/٥٥.

(٤) عبيدالله بن الأخنس النخعي: أبو مالك يروي عن نافع وأبي الزبير وعمرو بن شعيب، ليس به بأس. تهذيب ٧/٢؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٣٠٧).

(٥) سعيد بن عبدالله: سبقت ترجمته، ص ٦١٧.

(٦) عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب: روى عن سالم ونافع، وهو ثقة. الجرح والتعديل (٣، قسم ١/١٣١).

(٧) صخر بن جويرية: أبو نافع، مولى بني تميم روى عن هشام بن عروة ونافع، ثقة، وتكلم فيه بعضهم لأن كتابه سقط منه. تهذيب ٤/٤١٠؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٤٢٧).

(٨) نجيح، أبو معشر السندي: روى عن نافع وسعيد المقبري، ضعفه يحيى بن سعيد، وكان أحمد يحدث عنه، (ت ١٧٠).

عبدالرحمن[١] بن المجبر، وعبدالعزيز[٢] بن عبيدالله.

أصحاب الأعمش

قال النسائي: هم سبع طباق:

الأولى: يحيى القطان، والثوري، وشعبة.

الثانية: زائدة، وابن أبي زائدة، وحفص بن غياث.

الثالثة: أبو معاوية، وجرير بن عبدالحميد، وأبو عوانة.

الرابعة: قطبة[٣] بن عبدالعزيز، ومفضل[٤] بن مهلهل، وداود[٥] الطائي

---

* الجرح والتعديل (٤، قسم ٤٩٣/١)، وفي الأصل ميسرة وهو خطأ والصحيح كما في د، ظ: «معشر».

(١) محمد بن عبدالرحمن بن المجبر بن عبدالرحمن بن عمر بن الخطاب: وإنما قيل المجبر لأنه وقع فتكسر فأتي به عمته حفصة، فقالت: هو المجبر، ومحمد ضعيف، وقال أبو زرعة: واه. وضبطه الأستاذ أكرم العمري في طبقات خليفة بالمجير، وضبطه الأستاذ صبحي السامرائي في طبقات النسائي بالمحبر، (بالحاء)، والصحيح ما في الأصل وهو ضبط الميزان واللسان. ــ والله أعلم ــ.
الميزان ٦٢١/٣؛ اللسان ٢٤٥/٥؛ طبقات خليفة بن خياط، ص ٢٦٣؛ مجموعة رسائل في علوم الحديث، ص ١٦.

(٢) عبدالعزيز بن عبيدالله بن حمزة بن صهيب: يروي عن مجاهد، وعن أهل المدينة، ضعيف الحديث. الجرح والتعديل (٢/ قسم ٣٨٧/٢).

(٣) قطبة بن عبدالعزيز بن سياه الأسدي الكوفي: روى عن الأعمش، وهو ثقة. تهذيب ٣٧٨/٨؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١٤١/٢).

(٤) مفضل بن مهلل السعدي: أبو عبدالرحمن الكوفي، روى عن الأعمش ومنصور بن المعتمر، وهو ثقة، (ت ١٦٧).
تهذيب ٢٧٥/١٠؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٣١٦/١).

(٥) داود الطائي بن نصير الطائي: أبو سليمان الكوفي، الفقيه الزاهد، يروي عن حميد الطويل والأعمش، وهو ثقة، (ت ١٦٠).
تهذيب ٢٠٣/٣؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٤٢٦/٢).

وفضيل[1] بن عياض، وابن المبارك.

الخامسة: ابن إدريس، وعيسى بن يونس، ووكيع، وحميد[2] الرواسي، وعبدالله بن داود، والفضل بن موسى، وزهير بن معاوية.

السادسة: أبو أسامة، وابن نمير، وعبدالواحد[3] بن زياد.

السابعة: عبيدة[4] بن حميد، وعبدة بن سليمان.

«الغـــريـــب»

وأما الحديث الغريب فهو ضد المشهور.

وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة، ومنه قول ابن المبارك: العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا، يعني المشهور.

خرجه البيهقي من طريق الترمذي عن أحمد بن عبدة، عن ابن وهب عنه.

وخرج أيضاً من طريق الزهري عن علي بن حسين، قال: ليس من العلم ما لا يعرف إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن.

---

(١) فضيل بن عياض بن مسعود التميمي: أبو علي الزاهد، أحد العباد، كان ثقة فاضلاً، (ت ١٨٧). تهذيب ٢٩٤/٨؛ تذكرة الحفاظ ٢٤٥/١؛ حلية الأولياء ٨٤/٨؛ شذرات الذهب ٣١٦/١.

(٢) حميد الرواسي هو ابن عبدالرحمن أبو عوف الكوفي، روى عن الأعمش وهشام بن عروة، كان ثقة كثير الحديث (ت ١٩٠) تهذيب ٤٤/٣.

(٣) عبدالواحد بن زياد العبدي، أبو بشر، عن الأعمش وعاصم الأحول، ثقة مات بعد ١٧٠. تهذيب ٤٣٤/٦؛ شذرات الذهب ٢٨٦/١؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٦١؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢٠/١)؛ الضعفاء للعقيلي، لوحة ٢٥٢.

(٤) عبيدة بن حميد بن صهيب التيمي، أبو عبدالرحمن الكوفي، المعروف الحذّاء، يروي عن الأعمش وحميد الطويل، وهو ثقة (ت ١٩٠). تهذيب ٨١/٧؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ٩٢/١).

وبإسناده عن مالك، قال: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر، الذي قد رواه الناس.

وروى محمد بن جابر، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: كانوا يكرهون غريب الحديث، وغريب الكلام.

وعن أبي يوسف، قال: من طلب غرائب الحديث كذب[١].

وقال أبو نعيم: كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة، سقط حديثه في الغرائب[٢].

وقال (عمرو)[٣] بن خالد: سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس ينبغي للرجل أن يتوقى ◊ رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث[٤].

وذكر مسلم[٥]، في مقدمة كتابه، من طريق حماد بن زيد، أن أيوب قال لرجل: لزمت عمراً؟ قال: نعم، إنه يجيئنا بأشياء غرائب. قال: يقول له أيوب: إنما نفر أو نفرق من تلك الغرائب.

---

(١) و (٢) الكفاية، ص ١٤٢، ط. الهند.

(٣) في د، ظ: «عمر» والصحيح عمرو، وهو عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد بن عبدالرحمن الجزري، يروي عن زهير بن معاوية والليث، وابن لهيعة، ثقة (ت ٢٢٩). تهذيب ٢٥/٨.

◊ لوحة ٨٨/أ.

(٤) الكفاية، ص ١٤٣، ط. الهند.

(٥) مقدمة صحيح مسلم ٢٣/١؛ وساقه من طريق حماد بن زيد قال: كان رجل قد لزم أيوب وسمع منه، ففقده أيوب، فقالوا: انه قد لزم عمرو بن عبيد، قال حماد: فبينما أنا يوماً مع أيوب وقد بكرنا إلى السوق فاستقبله الرجل، فسلم عليه أيوب، وساله، وقال له... الخ.

وقال رجل لخالد بن[1] الحارث: (اخرج لي)[2] حديث الأشعث[3] لعلي أجذ فيه شيئاً غريباً. فقال: لو كان فيه شيء غريب لمحوته.

ونقل علي بن[4] عثمان النفيلي، عن أحمد، قال: شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها[5].

وقال المروذي: سمعت أحمد يقول: تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ما أقل الفقه فيهم[6].

ونقل محمد بن سهل بن عسكر، عن أحمد، قال: إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث «غريب» أو «فائدة» فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان. وإذا سمعتهم يقولون لا شيء، فاعلم أنه حديث صحيح[7].

وقال أحمد بن[8] يحيى: سمعت أحمد غير مرة، يقول: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.

قال أبو بكر الخطيب: أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب عليهم

---

(١) خالد بن الحارث بن عبيد الهجيمي يروي عن حميد الطويل وأيوب وكان إليه المنتهى في التثبت في البصرة (ت ١٨٦)، تهذيب ٣/٨٣.

(٢) في د، ظ: «خرم».

(٣) الأشعث: هو ابن عبدالملك الحمراني، وثقه يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل، وهو يروي عن الحسن، تهذيب ١/٣٥٧.

(٤) علي بن عثمان النفيلي: روى عن أبي مسهر وأبي صالح كاتب الليث، وقال النسائي: ثقة (ت ٢٧٢)، تهذيب ٧/٣٦٤.

(٥) الكفاية، ص ١٤١، ط. الهند.

(٦) نفس المرجع، ص ١٤٢.

(٧) نفس المرجع، ص ١٤٢.

(٨) هنالك إثنان من أصحاب الإمام أحمد بهذا الاسم: أحمد بن يحيى الحلواني وأحمد بن يحيى الرقي. والأول مات سنة ٢٧٦. طبقات الحنابلة ١/٨٣.

كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ، من رواية المجروحين والضعفاء حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه.

وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين الأعلام من أسلافنا الماضين[1].

وهذا الذي ذكره الخطيب حق. ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث، لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل مسند البزار، ومعاجم الطبراني، وأَفراد الدارقطني، وهي مجمع الغرائب والمناكير.

«أنواع الغريب»

ومن جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطرحة، وهي نوعان:

- ما هو شاذ الاسناد، وسيذكر الترمذي، فيما بعد، بعض أمثلته.

- وما هو شاذ المتن كالأحاديث التي صحت (الأحاديث)[2] بخلافها، أوْ أَجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها، وهذا كما قاله أحمد في حديث أسماء بنت عميس:

«تَسَلَّبـي[3] ثلاثاً، ثم اصنعي ما بدا لك».

إنه من الشاذ المطَّرح، مع أنه قد قال به شذوذ من العلماء في أن المتوفى عنها لا إحداد عليها بالكلية، كما سبق ذكره في موضعه.

---

(١) الكفاية، ص ١٤١، ط. الهند.

(٢) في د: «الأسانيد».

(٣) تسلبي: يقال تسلبت: إذا لبست السِّلاَب، وهو سواد المُحِدّ، وقيل: خرقة سوداء كانت تغطي رأسها بها، الفائق في غريب الحديث ٢/١٩٢.

وكذلك حديث[1] طاوس عن ابن عباس، في الطلاق الثلاث، فقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه، وانه شاذ مطّرح.

قال إبراهيم بن أبي[2] عبلة: من حمل شاذ العلم حمل شراً كثيراً. وقال معاوية بن قرة: إياك والشاذ من العلم[3].

وقال شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ[4].

قال صالح بن محمد الحافظ: الشاذ الحديث المنكر الذي لا يعرف.

وقد تقدم قول ابن مهدي: لا يكون إماماً في العلم من يحدث بالشاذ من العلم.

«اعتراض على الترمذي وبيان لمنهجه، ومنهج النسائي وأبي داود»

وقد اعترض على الترمذي ـ رحمه الله ـ بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً.

وليس ذلك بعيب، فإنه ـ رحمه الله ـ يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد.

وكان مقصده ـ رحمه الله ـ ذكر العلل، ولهذا تجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له.

---

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم ١٠٩٩.
ونصه: عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء جاء إلى ابن عباس، فقال يا ابن عباس، ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأبي بكر وصدراً من خلافة عمر ـ رضي الله عنهما ـ ترد إلى الواحدة؟ قال: نعم.
وأخرجه النسائي ١١٨/٦.

(٢) إبراهيم بن شمر بن يقظان الرملي: روى عنه مالك والليث، وهو ثقة (ت ١٥٢).
تهذيب ١٤٢/١.

(٣) الكفاية، ص ١٤٠، ط. الهند.

(٤) نفس المرجع، ص ١٤٠.

وأما أبو داود ــ رحمه الله ــ فكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة ◊ في بعضها دون بعض، فكانت عنايته بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لم يذكر الإسناد المعلل بالكلية، ولهذا قال في رسالته إلى أهل مكة[1]:

سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب؟

فاعلموا أنه كذلك (كله)[2]، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين، وأحدهما أقوى إسناداً، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أوحديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح، فانه يكثر، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك[3].

إلى أن قال: وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح مسنداً، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض[4].

إلى أن قال: والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الأحاديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل

◊ لوحة ٨٩/أ.

(١) من رسالته إلى أهل مكة، ص ٤.

(٢) ليست في د، ظ.

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص ٥.

(٤) نفس المرجع، ص ٦.

الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فانه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم، ولو أحتج بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده علينا أحد.

وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث.

وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة، فإن عرف، وإلا فدعه[1]. وذكر بقية الرسالة.

وخرج البيهقي بإسناده عن ابن وهب، قال:

لولا مالك بن أنس والليث بن سعد لهلكت، كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يعمل به.

قال ابن أبي خيثمة: (ثنا) ابن الأصبهاني. (ثنا) عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: إني لأسمع الحديث فآخذ منه ما يؤخذ به وأدع سائره.

الغريب في اصطلاح الترمذي

ثم لنرجع إلى ما ذكره الترمذي ـ رحمه الله ـ فنقول:

ذكر الترمذي ـ رحمه الله ـ أن الغريب عند أهل الحديث يطلق بمعان:

أحدها: «ما لا يروى إلا من وجه واحد»:

أن يكون الحديث لا يروى إلا من وجه واحد. ثم مثله بمثالين وهما في الحقيقة نوعان: أحدهما: أن يكون ذلك الإسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث أيضاً، وهذا مثل حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء الدارمي عن أبيه،

(١) نفس المرجع، ص ٧.

عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «في الذكاة»[1] فهـذا حديث غـريب لا يعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبـي العشراء، ثم اشتهر عن حماد ورواه عنه خلق فهو في أصل إسناده، غريب ثم صار مشهوراً عن حماد.

قال الترمذي: ولا نعرف لأبـي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث.

وقد خرج الترمذي في كتاب الصيد والذبائح هذا الحديث، وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبـي العشراء عن أبيه غيره، ولم يقل: إنه حسن، لما ذكر ههنا أن شرطه في الحسن أن يُروى نحوه من غير وجه، وهذا ليس كذلك فإنه لم يرو في الذكاة في غير الحلق واللبة إلا في حال الضرورة.

وحكى أيضاً ــ في كتاب العلل عن البخاري[2]، أنه قال: لا يعرف لأبـي العشراء شيء غير هذا.

وقد ذكرنا هناك أن بعضهم ذكر لحماد بن سلمة عن أبـي العشراء عن أبيه نحو عشرة أحاديث، لكن كل أسانيدها إلى حماد ضعيفة، لا يكاد يصح منها شيء عنه[3].

ووهن أحمد حديث أبـي العشراء في الذكاة أيضاً.

النوع الثاني: أن يكون الإسناد ◊ مشهوراً، يُروى به أحاديث كثيرة،

---

(١) أخرجه الترمذي ٤/٧٥، من طريق أبـي العشراء عن أبيه قال: قلت يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ قال: «لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك».
قال أحمد بن منيع: قال يزيد بن هارون: هذا في الضرورة، ثم وصف الترمذي هذا الحديث بالغرابة.
قال أحمد: هـو غلط، لا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في حـال الضرورة، تهـذيب ١٢/١٦٧.

(٢) علل الترمذي الكبير، لوحة ٤٤/ب.

(٣) ليست في ظ.

◊ لوحة ٩٠/أ.

ولكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد، ومثله الترمذي بحديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في النهي عن بيع الولاء وهبته[1]، فإنه لا يصح عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط.

وقد خرجه الترمذي في كتاب البيوع وسبق الكلام عليه هناك مستوفى، وهو معدود من غرائب الصحيح فإن الشيخين خرجاه، ومع هذا فتكلم فيه الإمام أحمد (ووهنه، ثم)[2] قال:

لم يتابع عبدالله بن دينار عليه، وأشار إلى أن الصحيح ما روى نافع عن ابن عمر: أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

قال: «الولاء لمن أعتق»[3] لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته.

قلت: وروى نافع عن ابن عمر، من قوله: النهي عن بيع الولاء وعن هبته (غير)[4] مرفوع.

وهذا مما يعلل به حديث عبدالله بن دينار، والله أعلم.

---

(١) حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته:
أخرجه الترمذي ٥٢٨/٣، وقال: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم.
وأخرجه البخاري في كتاب الفرائض، باب من تبرأ من مواليه، ١٩٢/٨، طبعة الشعب.
وأخرجه مسلم في كتاب العتق ١١٤٥/٢، وقال: الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث. ثم ساق مسلم أسانيد كثيرة إلى عبدالله بن دينار.
وأخرجه الترمذي في العلل الكبير، لوحة ٣٤/أ، من طريق نافع عن ابن عمر ثم قال: والصحيح عن عبدالله بن دينار وقد تفرد به عن ابن عمر.

(٢) ليست في د، ظ.

(٣) هذا الحديث ورد في سياق حديث بريرة المعروف.. وأخرجه الإمام مسلم ١١٤٠/٢.. وأخرجه البخاري ١٩٣/٨، ط: «الشعب».

(٤) سقطت من د.

ومن غرائب الصحيح أيضاً حديث عمر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «إنما الأعمال بالنيات»[1] الحديث وقد خرجه الترمذي في الجهاد، وسبق الكلام عليه هناك مستوفى، فانه لم يصح إلا من حديث يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر.

ومنها أيضاً، «حديث أنس» دخل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مكة وعلى رأسه المغفر[2]، فانه لم يصح إلا من حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس، وقد سبق ذكره في الجهاد أيضاً. وأمثلة ذلك كثيرة.

* * *

«زيادة الثقة»

قال أبو عيسى ـ رحمه الله ـ :

ورب حديث أستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع عن ابن عمر، قال: فرض رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زكاة الفطر في رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى، من المسلمين: صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير.

فزاد مالك في هذا الحديث «من المسلمين».

وروى أيوب السختياني وعبيدالله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، ولم يذكر فيه من المسلمين».

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك، ممن لا يعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به: منهم الشافعي

---

(١) حديث إنما الأعمال بالنيات، أخرجه البخاري ١/٦، ط. الحلبي، وأخرجه مسلم ٣/١٥١٥، وأخرجه الترمذي ٤/١٧٩.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ١/٤٢٣، وأخرجه أبو داود ٢/٥٤.

وأحمد بن حنبل، قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد زكاة الفطر عنهم، واحتجا بحديث مالك.

فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قُبل ذلك عنه.

هذا أيضاً نوع من الغـريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب. وقد ذكر الترمذي أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعني: وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته.

وهذا ــ أيضاً ــ ظاهر كلام الإمام أحمد، قال في رواية صالح: قد أنكر على مالك هذا الحديث، يعني زيادته «من المسلمين»[1]. ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة.

وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه، يعني في الحديث.

---

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري ٢/١٦١، ط الشعب من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، على كل حر وعبد، ذكر وأنثى من المسلمين.
وأخرجه مسلم ٢/٦٧٧ من هذه الطريق، وكذلك النسائي ٥/٣٥؛ والترمذي ٣/٥٢.
وأبو داود ٢/١٥٠؛ والدارمي ١/٣٢٩.
وتابع مالكاً على روايته هذه عمر بن نافع عن أبيه عند البخاري ٢/١٦١، ط الشعب، وجعل البخاري رواية عمر بن نافع أولى الروايات في الباب، إشعاراً بأن مالكاً لم يتفرد.
وأخرج مسلم الزيادة (من المسلمين) ٢/٦٧٨ من طريق الضحاك عن نافع.
وأخرج رواية عمر بن نافع هذه النسائي ٥/١٦١.
وأخرجها أبو داود ٢/١٥٠ من رواية عبدالله العمري عن نافع وقال أبو داود:
رواه عبدالله العمري عن نافع، وقال: «على كل مسلم» ورواه سعيد الجمحي عن عبيدالله عن نافع: قال فيه: «من المسلمين والمشهور عند عبيدالله ليس فيه «من المسلمين».
وأخرج رواية عبيدالله عن نافع الدارقطني ٢/١٣٩ كما أخرج رواية سعيد الجمحي عن عبيدالله بن عمر ٢/١٤٥.
ونخلص من هذا إلى أن الإمام مالكاً لم يتفرد برواية هذه الزيادة.

وقال: قد رواه العمري الصغير والجمحي ومالك.

فذكر أحمد أن مالكاً يقبل تفرده، وعلل بزيادته في التثبيت على غيره، وبأنه قد توبع على هذه الزيادة.

وقد ذكرنا هذه الزيادة، ومن تابع مالكاً عليها في كتاب الزكاة. ولا تخرج بالمتابعة عن أن تكون زيادة من بعض الرواة، لأن عامة أصحاب نافع لم يذكروها.

وقد قال أحمد في رواية عنه: كنت أتهيب حديث مالك «من المسلمين» يعني حتى وجده من حديث (العمريين)[1] قيل له: أمحفوظ هو عندك «من المسلمين»؟ قال: نعم.

وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة (واحد من الثقات)[2]، ولو كان مثل مالك، حتى يتابع على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك، ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار.

وسيأتي فيما بعد ـ إن شاء الله ـ عن يحيى القطان نحو ذلك أيضاً.

وكلام الترمذي ههنا يدل على خلاف ذلك وأن العبرة برواية مالك، وأنه لا عبرة ممن تابعه ممن لا يعتمد على حفظه.

وفي حديث ابن عمر في صدقة الفطر زيادات أخر لا تثبت، منها ذكر القمح، وكذلك في حديث أبي سعيد في صدقة الفطر زيادات، وقد ذكرنا ذلك كله مستوفى في كتاب الزكاة.

وقال أحمد أيضاً: في حديث ابن فضيل عن الأعمش، عن عمارة بن

---

(١) في د، ظ: «العمري»، والعمريان هما عبدالله بن عمر بن حفص، وعبيدالله بن عمر أخوه.

وكما سبق فإن الزيادة من المسلمين رواها الدارقطني من طريق سعيد الجمحي عن عبيدالله، والمعروف عن عبيدالله بدون هذه الزيادة.

(٢) الزيادة من د، ظ.

عمير، عن أبـي عطية، عن عائشة في تلبية النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وذكر فيها: «والملك لا شريك لك»[1]، قال أحمد: وَهِم ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة، إنما تعرف عن ابن عمـر، وذكر أن أبا معاوية روى الحديث عن الأعمش بدونها: وخرجه البخاري بدونها أيضاً من طريق الثوري، عن الأعمش وقال: تابعه أبو معاوية.

قال الخلال: أبو عبدالله لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في الأعمش إلا أن يكون الثوري، وذكر أن هذه الزيادة رواهـا ابن نمير وغيـره أيضاً ــ عن الأعمش.

وكذلك قال أحمد في رواية الميموني: حديث أبـي هريرة[2] في الاستسعاء

---

(١) حديث التلبية المروي عن عائشة هذا أخرجه البخاري ٢ / ١٧٠، ط الشعب من طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة، عن أبـي عطية، عن عائشة «كان النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يلبـي: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك».

قال البخاري: تابعه أبو معاوية، عن الأعمش، وقال شعبة أخبرنا سليمان: سمعت خيثمة، عن أبـي عطية، سمعت عائشة ــ رضي الله عنها ــ هذا هو حديث عائشة المعروف. وليست فيه الزيادة «والملك لا شريك لك».

وأما الحديث الذي ذكرت فيه الزيادة فهو ما أخرجه البخاري ٢ / ١٧٠، ط الشعب من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه مسلم ٢ / ٨٤٢ من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع؛ و ٢ / ٨٤٢ من طريق سالم عن نافع، وسالم عن أبيه.

وأخرجه النسائي ٥ / ١٢٤ من طريق نافع عن ابن عمر؛ والترمذي ٣ / ١٧٨ من طريق أيوب عن نافع.

وأبو داود ١ / ٤٢٠ من طريق مالك عن نافع؛ والدارقطني ٢ / ٢٢٥ من طريق عبيدالله عن نافع.

والدارمي ١ / ٣٦٥ من طريق يحيـى بن سعيد عن نافع؛ وابن ماجه ٢ / ٩٧٤ من طريق عبيدالله عن نافع.

(٢) حديث السعاية أخرجه أبو داود ٢ / ٣٤٩ من طريق سعيد بن أبـي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبـي هريرة عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال من أعتق شقصاً له أو شقيصاً له في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له =

يـرويه ابن أبـي عـروبة. وأمـا شعبـة وهمـام فلم يـذكـراه، ولا أذهب إلى الاستسعاء.

فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب: إن زيادة الثقة للفظة في حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزاً في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة، ولم يتابع عليها، فلا يقبل تفرده، وإن كان ثقة مبرزاً في الحفظ على من لم يذكرها ففيه عنه روايتان، لأنه قال مرة في زيادة مالك «من المسلمين»: كنت أتهيبه حتى وجدته من حديث العمريين.

وقال مرة: إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه.

وقال في حديث أيوب عن نافع، عن ابن عمر المرفوع: من حلف فقال:

= مال فإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمته، غير مشقوق عليه.

كما رواه أبان العطار، عن قتادة بهذا اللفظ.

وأخرجه من هذه الرواية الترمذي ٣/٦٢١، ثم قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى أبان بن يزيد (وهو العطار) عن قتادة مثل رواية سعيد بن أبـي عروبة، وروى شعبة هذا الحديث عن قتادة، ولم يذكر فيه أمر السعاية.

وأخرج رواية الاستسعاء هذه البخاري ٣/١٩٠، ط الشعب من طريق سعيد بن أبـي عروبة، عن قتادة، وقال البخاري: تابعه حجاج وأبان، وموسى بن خلف عن قتادة.

وأخرجه مسلم ٢/١١٤٠ من طريق سعيد بن أبـي عروبة عن قتادة وفيه ذكر الاستسعاء، وأخرج رواية عن جرير بن حازم بنفس المعنى. وقد أخرج مسلم ٢/١١٤٠ ما يخالف هذا من طريق شعبة عن قتادة يصل به إلى أبـي هريرة يرفعه: في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال: يضمن. وكذلك عند أبـي داود ٢/٣٤٨ من رواية همام عن قتادة، ونصه أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام، فأجاز النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ عتقه، وغرمه بقية ثمنه.

وأخرجه أبو داود ٢/٣٤٩ من رواية سعيد بن أبـي عروبة دون ذكر السعاية.

إن شاء الله فلا حنث عليه»[1]. خالفه الناس، عبيدالله وغيره فوقفوه.

وأما أصحابنا الفقهاء، فذكروا في كتب أصول الفقه في هذه المسألة روايتين عن أحمد: بالقبول مطلقاً، وعدمه مطلقاً، ولم يذكروا نصاً له بالقبول مطلقاً مع أنهم رجحوا هذا القول، ولم يذكروا به نصاً عن أحمد، وإنما اعتمدوا على كلام له، لا يدل على ذلك، مثل قوله في فوات الحج: جاء فيه روايتان، إحداهما: فيه زيادة دم، قال: والزائد أولى أن يؤخذ وهذا ليس مما نحن فيه، فإن مراده أن الصحابة روى بعضهم فيمن يفوته الحج أن عليه القضاء، وعن بعضهم عليه القضاء مع الدم، فأخذ بقول من زاد الدم، فإذا رُوي حديثان مستقلان في حادثة، وفي أحدهما زيادة فإنها تقبل من الثقة، كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث. وليس هذا من باب زيادة الثقة، (ولا سيما إذا كان الحديثان موقوفين عن صحابيين)[2]، وإنما قد يكون أحياناً من باب المطلق والمقيد.

ـــ وأما مسألة زيادة الثقة التي نتكلم فيها ههنا فصورتها: إن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة.

ومن الأصحاب من قال في هذه المسألة: إن تعدد المجلس الذي نقل فيه الحديث قبلت الزيادة وإن كان المجلس واحداً وكان الذي ترك الزيادة جماعة

---

(١) هذا الحديث رواه الترمذي ٤/١٠٨ من طريق أيوب عن نافع، عن ابن عمر رفعه، وقال أبو عيسى: حديث ابن عمر حسن صحيح، وقد رواه عبيدالله بن عمر وغيره، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً وهكذا روى عن سالم عن ابن عمر موقوفاً. ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السختياني، وقال: إسماعيل بن إبراهيم: وكان أيوب أحياناً يرفعه، وأحياناً لا يرفعه والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وغيرهم أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حنث.

وأخرجه أبو داود ٢/٢٠١ من طريق أيوب كرواية الترمذي السابقة.

وكذلك النسائي ٧/١٢.

وابن ماجه ١/٦٨٠.

(٢) زيادة من د، ظ.

لا يجوز عليهم الوهم لم تقبل الزيادة وإن كان ناقل الزيادة جماعة كثيرة قبلت، وإن كان راوي الزيادة واحداً والنقصان واحداً قدم أشهرهما (وأوثقهما)[1] في الحفظ والضبط.

قالوا: وإن خالفت الزيادة ظاهر المزيد عليه، لم تقبل. وحملوا كلام أحمد في حديث السعاية على ذلك.

وليس في كلام أحمد تعرض لشيء من هذا التفصيل، وإنما يدل كلامه على ما ذكرناه أولاً.

وأما الفرق بين أن يكون المجلس متحداً أو متعدداً فإنه مأخوذ مما ذكره بعضهم في حديث أبي موسى «في النكاح بلا ولي»[2] فإن شعبة وسفيان أرسلاه عن أبي إسحاق، عن أبي بردة وإسرائيل وصله. ويقال إن سماع شعبة وسفيان كان واحداً، والذين وصلوه جماعة، فالظاهر أنهم سمعوه في مجالس متعددة. وقد أشار الترمذي إلى هذا في كتاب النكاح، كما تقدم.

---

(١) زيادة من د، ظ.

(٢) أخرجه الترمذي ٣٩٩/٣ من رواية شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «لا نكاح إلا بولي» ورواه عبدالرحمن بن مهدي، عن إسرائيل متصلاً.
ورواه شريك بن عبدالله عن أبي إسحاق، وأبو عوانة عن أبي إسحاق وزيد بن الحباب عن يونس عن أبي إسحاق، كل هؤلاء رووه متصلاً من رواية أبي موسى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الترمذي ٣٩٨/٣.
قال الترمذي ٤٠٠/٣ ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عندي أصح. لأن سماعهم من أبي موسى في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء فإن رواية هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك روى أن شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «لا نكاح إلا بولي»؟.
فقال: نعم.
وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق.

وحكى (أصحابنا الفقهاء)[1] عن أكثر الفقهاء والمتكلمين قبول الزيادة إذا كانت من ثقة، ولم تخالف المزيد وهو قول الشافعي.

وعن أبـي حنيفة أنها لا تقبل.

وعن أصحاب مالك في ذلك وجهان ◊.

(وفي حكاية ذلك عن الشافعي نظر، فإنه قال في الشاذ: هو أن يروي ما يخالف الثقات. وهذا يدل على أن الثقة إذا انفرد عن الثقات بشيء أنه يكون ما انفرد به عنهم شاذاً غير مقبول، والله أعلم)[2].

ولا فرق في الزيادة بين الإسناد والمتن، كما ذكرنا في حديث النكاح بلاولي، وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك، والأحفظ ـ أيضاً ـ.

وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة: أي شيء ينفع وغيره يرسله؟.

وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين، الذين أرسلوا[3] الحديث.

وهذا يخالف تصرفه في المستدرك.

وقد صنف (في ذلك)[4] الحافظ أبو بكر الخطيب مصنفاً حسناً سماه «تمييز المزيد في (متصل)[5] الأسانيد» وقسمه قسمين: أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد، وتركها.

---

(١) الزيادة من ظ، وفي د: «الفقهاء».

◆ لوحة ٩٢/أ.

(٢) زيادة من د، ظ.

(٣) ليست في ظ.

(٤) ليست في د.

(٥) في د: «مثل».

والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها.

ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء.

وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تمييز المزيد».

(وقد عاب تصرفه في كتاب «تمييز المزيد»)[1] بعض محدثي الفقهاء وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية.

وذكر في الكفاية، حكاية عن البخاري، أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في «النكاح بلا ولي».

قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة.

وهذه الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث. وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة.

(وهكذا[2] الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة)[3]، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد.

فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزاً في الحفظ.

وقال الدارقطني في[4] (حديث)[5] زاد في إسناده رجلان ثقتان رجلاً،

---

(١) ليست في د.
(٢) و (٣) سقطت من د، ظ.
(٤) و (٥) ليست في د.

وخالفهما الثوري فلم يذكره، قال: لولا أن الثوري خالف لكان القول قول من زاد فيه، لأن زيادة الثقة مقبولة. وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ عنه.

وأما الزيادة في المتون وألفاظ الحديث، فأبو داود ـ رحمه الله ـ في كتاب السنن أكثر الناس اعتناء بذلك، وهو مما يعتني به محدثو الفقهاء.

قال الحاكم[1]: هذا مما يعز وجوده، ويقل في أهل الصنعة من يحفظه: وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري[2] الفقيه ببغداد يذكر بذلك، وأبو نعيم عبدالملك بن محمد بن عدي الجرجاني بخراسان، وبعدهما شيخنا أبو الوليد، يعني حسان بن محمد القرشي[3].

وذكر الحاكم[4] لذلك أمثلة منها: حديث الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود.

سألت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أي العمل أفضل، قال: «الصلاة لأول وقتها».

وقال: هذه الزيادة لم يذكرها غير بندار والحسن بن مكرم، وهما ثقتان، عن عثمان بن عمر، عن مالك بن مغول، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني.

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١٣٠.

(٢) أبو بكر بن زياد النيسابوري، هو عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري قال الحاكم: كان إمام عصره من الشافعية بالعراق ومن أحفظ الناس للفقهيات واختلاف الصحابة، (ت ٣٢٤)؛ طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٨١؛ تذكرة الحفاظ ٣/٨١٩؛ وتاريخ بغداد ٢/٣٠٢؛ وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٣١٠.

(٣) أبو الوليد: حسان بن محمد القرشي، أحد الأعلام، وإمام الحديث في خراسان وهو من كبار أئمة الشافعية، صنف المستخرج على مسلم، (ت ٣٤٩). طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٧٢؛ وتذكرة الحفاظ ٣/٨٩٥؛ وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٢٦.

(٤) معرفة علوم الحديث، ص ١٣١.

١

وقال الدارقطني: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن زياد: كان يعرف زيادات الألفاظ في المتون.

قال وكنا في مجلس فيه أبو طالب[1] والجعابي[2] وغيرهما، فجاء فقيه فسأل: من روى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «وجعل تربتها طهوراً» فلم يجيبوه، ثم قاموا، وسألوا أبا بكر بن زياد، فقال: نعم، حدثنا فلان، وسرد الحديث.

والحديث خرجه مسلم[3] في صحيحه، من حديث حذيفة، وخرجه ابن خزيمة[4] (في صحيحه)[5] ولفظه.

«وجعل ترابها لنا طهوراً».

وقد تقدم الحديث في كتاب الصلاة، «في باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد».

وهذا ــ أيضاً ــ ليس مما نحن فيه، لأن حديث حذيفة لم يرد بإسقاط هذه

(١) أبو طالب الحافظ، أحمد بن نصر البغدادي، شيخ الدارقطني، (ت ٣٢٣) قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً.
تذكرة الحفاظ ٨٣٢/٣؛ وتاريخ بغداد ١٨٢/٥.

(٢) ابن الجعابي: هو أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن مسلم التميمي، البغدادي، قاضي الموصل، من الحفاظ المتقين، (ت ٣٥٥).
تذكرة الحفاظ ٩٢٥/٣.

(٣) أخرجه مسلم ٣٧١/١ عن حذيفة، وفيه «وجعلت تربتها لنا طهوراً» وأما روايات الحديث الأخرى عن جابر بن عبدالله وأبي هريرة فلا توجد فيها هذه العبارة.

(٤) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١٢٣/١ من طريق ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ «فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعل ترابها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء، وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وأوتيت هؤلاء الآيات من آخر سورة البقرة من بيت كنز تحت العرش لم يعط منه أحد قبلي، ولا أحد بعدي».

(٥) ليست في د.

اللفظة وإثباتها، وإنما وردت هذه اللفظة فيه، وأكثر الأحاديث فيها «وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً».

وليس هذا من باب المطلق (والمقيد)[1]، كما ظنه بعضهم، وإنما هو من باب تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر، ولا يقتضي ذلك التخصيص ◊: إلا عند من يرى التخصيص بالمفهوم.

ويرى أن للقب مفهوماً معتبراً.

ومن الزيادات الغريبة في المتون زيادة من زاد في حديث صفوان بن عسال «في المسح على الخفين»: ثم يحدث بعد ذلك وضوءاً[2]. وزيادة من زاد في حديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، قالوا: يا رسول الله، ولا ركعتي الفجر؟ قال: «ولا ركعتي الفجر»[3].

وقد ذكرنا الحديثين في موضوعهما من الكتاب، وهما زيادتان ضعيفتان.

---

(١) ليست في د.

◊ لوحة ٩٣/أ.

(٢) حديث صفوان بن عسال في المسح على الخفين رواه الترمذي ١/١٥٩ من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال، قال: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يأمرنا إذا كنا في سفر أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم.
وأخرجه النسائي ١/٧١ وابن خزيمة في صحيحه ١/٩٩، ١/٩٧ مطولاً وأخرجه ابن ماجه ١/١٨٤ من طريق أبي بكرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه رخص للمسافر إذا توضأ ولبس خفيه ثم أحدث وضوءاً أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة.

(٣) هذه الزيادة أخرجها الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص ١٣٣، من طريق نصر بن حاجب، عن مسلم بن خالد، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، ثم عقب عليه بقوله: هذا حديث مخرج في الصحيح من حديث عمرو بن دينار بإسناده، إلا الزيادة فإنه يتفرد بها نصر بن حاجب عن مسلم بن خالد.

وقد ذكر مسلم في كتاب التمييز(1) حديث أيمن بن نابل، عن أبـي الزبير عن جابر:

أن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقول في التشهد: بسم الله وبالله، والتحيات الله» الحديث.

وذكر أن زيادة التسمية في التشهد تفرد بها أيمن بن نابل(2)، وزاد في آخر التشهد: «وأسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار». وذكر أن الحفاظ رووه عن أبـي الزبير، عن طـاوس، عن أبـي عباس بدون هاتين الزيادتين.

قال: والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم.

وذكر مسلم ـ أيضاً ـ في هذا الكتاب(3) رواية من روى من الكوفيين ممن روى حديث ابن عمر في سؤال جبريل للنبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن شرائع الإسلام فأسقطوا من الإسناد عمر، وزاد في المتن ذكر الشرائع.

قال مسلم في هذه الزيادة: هي غير مقبولة، لمخالفة من هو أحفظ منهم من الكوفيين كسفيان، ولمخالفة أهل البصرة لهم قاطبة، فلم يذكـروا هذه الزيادة، وإنما ذكرها طائفة من المرجئة ليشيدوا بها مذهبهم.

---

(1) كتاب التمييز لمسلم: لوحة ٧/ب.
حديث التشهد الذي رواه أيمن بن نابل أخرجه النسائي ١٩٣/٢، كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، بسم الله، وبالله والتحيات لله، والصلوات والطيبات، وفي آخره، أسأل الله الجنة، وأعوذ بالله من النار.
وأخـرجه ابن مـاجه: ٢٩٢/٢، وأخـرجه التـرمذي ٨٣/١، دون ذكـر التسميـة والاستعاذة، ثم قال: وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير، عن جابر، وهو غير محفوظ.

(2) وأيمن بن نابل الحبشي المكي نزيل عسقلان، كان عابداً فاضلاً وهو ثقة كما قال يحيـى، وقال الدارقطني: ليس بالقوي خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد. عاش إلى خلافة المهدي، تهذيب ٣٩٣/١.

(3) التمييز للإمام مسلم، لوحة ١٠/ب.

وأما زيادة عمر في الإسناد، فقال: أهل البصرة أثبت وهم له أحفظ من أهل الكوفة إذ هم الزائدون في الإسناد عمر، ولم يحفظه الكوفيون، والحديث للزائد والحافظ، لأنه في معنى الشاهد الذي حفظ في شهادته ما لم يحفظ صاحبه.

وهذا القياس الذي ذكره ليس بجيد، لأنه لو كان كذلك لقبلت زيادة كل ثقة، زاد في روايته، كما يقبل ذلك في الشهادة، وليس ذلك قول مسلم، ولا قول أئمة الحفاظ ــ والله أعلم ــ وإنما قبلت زيادة أهل البصرة في الإسناد لعمر (لأنهم)[1] أحفظ وأوثق ممن تركه من الكوفيين، وفي كلامه ما يدل على أن صاحب الهوى إذا روى ما يعضد هواه فإنه لا يقبل منه، لا سيما إذا انفرد بذلك.

* * *

ثالثها: «ما يروى من وجوه كثيرة ويستغرب من وجه معين»:

قال أبو عيسى[2] ــ رحمه الله ــ:

رب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد:

حدثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعي[3] وأبو السائب والحسين الأسود[4] قالوا: (ثنا) أبو أسامة، عن بُرَيْد[5] بن عبدالله بن أبي بردة، عن جده، أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:

«الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في مِعىً واحد».

---

(١) في د: «لأنه».

(٢) العلل آخر الجامع ٥/٧٦٠.

(٣) هو محمد بن يزيد بن محمد بن رفاعة، العجلي، الكوفي، قاضي المدائن، ضعفه النسائي وأبو حاتم (ت ٢٤٨) تهذيب ٩/٥٢٦.

(٤) هو الحسين بن علي الكوفي العجلي، يروي عن وكيع وأبي أسامة، الأكثر على تضعيفه (ت ٢٥٤)؛ تهذيب ٢/٢٤٣.

(٥) في د: يزيد، وهو خطأ وإنما هو بريد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، روى عن جده والحسن البصري، وعطاء. قال ابن معين والعجلي: ثقة. تهذيب ١/٤٣١.

هذا حديث غريب من هذا الوجه، من قبل إسناده، وقد روي من غير وجه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ .

وإنما يستغرب من حديث أبي موسى.

وسألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة.

(وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كريب: عن أبي أسامة)[1] ولم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة.

فقلت: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعجب، ويقول: ما علمت أن أحداً حدث بهذا غير أبي كريب.

قال محمد: وكنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة.

حدثنا عبدالله بن أبي زياد، وغير واحد، قالوا: (ثنا) شبابة بن سوار، (ثنا) شعبة، عن بكر بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر، «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ◊ نهى عن الدباء والمزفت».

هذا حديث غريب من قبل إسناده.

لا نعلم أحداً حدث به عن شعبة غير شبابة، وقد روي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من أوجه كثيرة، انه نهى أن ينتبذ في الدباء، والمزفت.

وحديث شبابة إنما يستغرب لأنه تفرد به عن شعبة.

وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال:

---

(١) سقطت من د.

◊ لوحة ٩٤/أ.

«الحج عرفة».

فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد.

«غريب عن صحابي
ومشهور عن آخرين من الصحابة»

هذا نوع آخر من الغريب.

وهو أن يكون الحديث يروى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من طرق معروفة، ويروى عن بعض الصحابة من وجه يستغرب عنه بحيث لا يعرف حديثه إلا من ذلك الوجه.

وقد ذكر الترمذي لهذا النوع مثالين:

أحدهما: حديث أبي كريب، عن أبي أسامة، عن بريد بن عبدالله بن أبي بردة، عن جده، عن أبيه أبي موسى. عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء»[1].

فهذا المتن معروف عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من وجوه متعددة وقد خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ .

وأما حديث أبي موسى هذا فخرجه مسلم، عن أبي كريب، وقد

---

(١) حديث المؤمن يأكل في معى واحد: أخرجه البخاري من طريق ابن عمر وأبي هريرة. ٩٣/٧، ط. الشعب، أخرجه الترمذي ٢٦٦/٤، من طريق ابن عمر، وأخرجه ابن ماجه ١٠٨٤/٢، من طريق ابن عمر وأبي هريرة، وأخرجه الإمام أحمد ٢١/٢، ٤٣، ٧٤، وأخرجه مسلم ١٦٣١/٣.

وأما رواية أبي موسى فأخرجها مسلم ١٦٣٢/٣، بعد أن أخرج روايات ابن عمر أبي هريرة. وقال: حدثنا، أبو كريب محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة، حدثنا بريد عن جده، عن أبي موسى، ثم أخرجه من طريق عبدالعزيز بن محمد عن العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة، وأخرج رواية أبي كريب هذه ابن ماجه ١٠٨٥/٢.

استغربه غير واحد من هذا الوجه وذكروا أن أبا كريب تفرد به، منهم البخاري[1] وأبو زرعة.

وذكر لأبي زرعة[2] من رواه عن أبي أسامة غير أبي كريب، فكأنه أشار إلى أنهم أخذوه منه، وحسين بن الأسود كان يتهم بسرقة الحديث، وأبو هشام فيه ضعف أيضاً.

وقد ذكرنا كلام أبي زرعة في هذا في كتاب الأطعمة وإنكاره، على أبي السائب وأبي هشام روايته، وظاهر كلام أحمد يدل على استنكار هذا الحديث أيضاً.

قال أبو داود[3]: سمعت أحمد، وذكر له حديث بُرَيْد هذا، فقال أحمد:

---

(١) قال الترمذي في العلل الكبير، لوحة ٥٦/ب: سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث فقلت: حدثنا غير واحد عن أبي كريب فجعل يتعجب منه ولم يعرفه إلا من حديثه.

(٢) جاء في الضعفاء، لأبي زرعة، مسائل البرذعي له: لوحة ١٥٥/أ. سألت أبا زرعة عن حديث بريد بن أبي بردة عن أبي موسى: «المؤمن يأكل في معى واحد» فقال: حدثنا أبو كريب، قال أبو أسامة فقلت: حدثنا أبو السائب، ثنا ابن جنادة السوائي عن أبي أمامة، فقال: أبو السائب يروي هذا؟
فقلت: نعم، هو حدثنا به.
فقال: هذا حديث أبي كريب.
وقال لي أبو زرعة: كان أبو هشام الرفاعي يرويه أيضاً، فرأيت في كتابه بين سطرين غير الخط الذي في الكتاب. ثم قال: ما ظننت أن أبا السائب يروي مثل هذا، أو نحوه قال أبو زرعة، وأعاد علي غير مرة: هذا حديث أبي كريب.

(٣) كلام أبي داود جاء في مسائل الإمام أحمد تصنيف أبي داود، ص ٢٨٢، ولكن المحقق أثبت في الأصل كلاماً مختلاً لا يعطي المعنى المقصود فقد جاء في الأصل المطبوع هذا: (وقال: يطلبون أخبرنا أبو بكر، قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا من ثلاثين وجهاً، أحاديث ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا).
وهذا بالرغم أن المحقق أثبت عبارة نسخة الظاهرية السليمة في الهامش، وكان الأجدر ان يبين الأصح ويثبت الأكمل والأسلم.

يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهاً، أحاديث ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا. قال: هذا شيء لا تنتفعون به، أو نحو هذا الكلام.

وإنما كره أحمد تطلب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة: وأما الطرق الصحيحة المحفوظة فإنه كان يحث على طلبها، كما ذكرناه عنه في أول الكتاب.

وما حكاه الترمذي عن البخاري ههنا انه قال: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة، فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب.

والمذاكرة يجعل فيها تسامح، بخلاف حال السماع، أو الإملاء، وكذلك لم يروه أحد عن بريد غير أبي أسامة.

المثال الثاني: حديث شبابة، عن شعبة عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

أنه نهى عن الدباء والمزفت[1].

فإن نهى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن الانتباذ في الدباء، والمزفت صحيح ثابت عنه، رواه عنه جماعة كثيرون من أصحابه، وأما رواية عبدالرحمن بن يعمر عنه فغريبة جداً، ولا تعرف إلا بهذا الإسناد، تفرد بها شبابة عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عنه.

---

(١) أخرجه البخاري ١/٢٠.

وأخرجه مسلم ٣/١٥٧٧، من طريق أنس بن مالك، وأبي هريرة. وعلي وعائشة، وأبي سعيد، وابن عمر.

وأخرجه الدارمي ٢/٤٢، من طريق ابن عمر وأنس بن مالك.

وأخرجه النسائي ٨/٢٧٢ فما بعدها، من طريق عدد من الصحابة وأخرج رواية عبدالرحمن بن يعمر التي رواها عنه بكير بن عطاء، قال النسائي ٨/٢٧٣، أخبرنا محمد بن أبان، قال: حدثنا شبابة بن سوار قال: حدثنا شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «نهى عن الدباء والمزفت».

وأخرجه ابن ماجه ٢/١٢٢٧، من نفس الطريق عن عبدالرحمن بن يعمر: كما أخرجه من الطرق الأخرى عن ابن عمر وأبي هريرة.

وعنـد شعبة بهـذا الإسناد، عن عبـدالـرحمن بن يعمـر، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال:

«الحج عرفة»[1] في حديث ذكره.

فهذا المتن هو الذي يعرف بهذا الإسناد.

وأما حديث النهي عن الدباء والمزفت، فهو بهذا الإسناد غريب جداً، وقد أنكره على شبابـة طوائف من الأئمة، منهم الإمام أحمـد، والبخاري وأبو حاتم[2]، وابن عدي.

وأما ابن المديني فانه سئل عنه، فقال: لا ينكر لمن سمع من شعبة، يعني حديثاً كثيراً، أن ينفرد بحديث غريب.

وقال أحمد: إنما روى شعبة بهذا الإسناد: ◊ حديث (الحج)[3]، يشير إلى أنه لا يعرف بهذا الإسناد غير حديث الحج.

وقد سبق ذكر هذا الحديث، مع الكلام عليه في كتاب الأشربة والله أعلم.

* * *

(١) أخـرجه التـرمذي ٥/٢٠٤، في كتـاب التفسير من جـامعه من روايـة بكـير عن عبدالرحمن بن يعمر، وأخرجه ابن ماجه ٢/١٠٠٣، وأبو داود ١/٤٥٢؛ والدارمي ١/٣٨٦.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٢/٢٧، قال عبدالرحمن: وسألته عن حديث رواه شبابة عن شعبة عن بكير بن عطاء عن ابن يعمر، أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهى عن الدباء والمزفت.

قال أبـي: هذا حديث منكر، لم يروه غير شبابة، ولا يعرف له أصل.

◊ لوحة ٩٥/أ.

(٣) سقطت من د.

رابعاً: «ما كان مشهوراً عن الصحابي
من طريق وغريباً من طريق آخر»:
قال أبو عيسى[1] ــ رحمه الله ــ:

(ثنا) محمد بن بشار (ثنا) معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو مزاحم: أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، ومن تبعها حتى يقضي قضاؤها فله قيراطان»، قالوا: يا رسول الله، وما القيراطان؟ قال: «أصغرهما مثل أحد».

حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن، (أنا) مروان بن محمد، عن معاوية بن سلام، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي مزاحم سمع أبا هريرة يقول عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:

قال: «من تبع جنازة فله قيراط»[2]، فذكره بمعناه.

قال عبدالله بن عبدالرحمن: و (أنا) مروان عن معاوية بن سلام، قال: قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى المهري[3] عن حمزة بن سفينة، عن السائب، سمع عائشة، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نحوه.

قلت: لأبي محمد، عبدالله بن عبدالرحمن: ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟

---

(١) العلل آخر الجامع ٥/٧٦١.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري ١/٢٢٩، من طريق أبي هريرة.
وأخرجه مسلم ٢/٦٥٢، من رواية أبي هريرة وثوبان.
وأخرجه أبو داود ٢/١٨٠، من رواية أبي هريرة.
وأخرجه النسائي ٤/٤٤، من طريق البراء بن عازب وعبدالله بن مغفل.

(٣) في د: المهدي وهو خطأ. والصحيح كما في الأصل وهو أبو سعيد مولى المهري يروي عن أبي ذر الغفاري وأبي سعيد الخدري وذكره ابن حبان في الثقات؛ تهذيب ١٢/١١١؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٣٧٧).

فقال: حديث السائب عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذكر الحديث.

وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبدالله بن عبدالرحمن، قال: وهذا حديث قد روي من غير وجه، عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب عن عائشة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

هذا نوع آخر من الغريب.

وهو أن يكون الحديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ معروفاً من رواية صحابي عنه، من طريق أو من طرق ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر، يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه، مثل ما ذكر الترمذي ههنا من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهري، عن حمزة بن سفينة عن السائب، عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وهذا الحديث إنما يعرف من رواية عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي الحافظ، الذي خرجه الترمذي هنا عنه، ذكر أن البخاري كان يحدث به عنه. وقد ذكره البخاري في تاريخه[1] عنه، فقال:

قال عبدالله، (أنا) مروان، عن معاوية، فذكره.

وخرجه بقي بن مخلد في مسنده، عن عبدالله الدارمي أيضاً.

وذكر الترمذي عن الدارمي أن أهل العراق كانوا يستغربون من حديثه هذا الحديث.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٣/٥٠، وقال: قال عبدالله: حدثنا مروان بن معاوية، عن معاوية بن سلام قال، حدثني يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو مزاحم، سمع أبا هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: من تبع جنازة.
قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى المهري عن حمزة بن سفينة عن السائب بن يزيد سمع عائشة.
ويلاحظ الوهم في جعل مروان بن معاوية، وهو ابن محمد الطاطري.

وحمزة بن سفينة الذي يرويه عن السائب بن يزيد، شيخ بصري، ذكره ابن حبان في ثقاته[1].

وهذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن عائشة، أنها صدقت أبا هريرة بما حدث به عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من هذا الحديث.

وأما من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يعرف إلا من هذا الوجه.

ومما كان يستغرب من حديث الدارمي ـ أيضاً ـ بالعراق حديثه عن يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «نعم الادام الخل»[2].

وقد خرجه الترمذي في كتاب الأطعمة من كتابه هذا، ومسلم في صحيحه كلاهما عن الدارمي به.

وقد سبق الكلام عليه في موضعه، وذكرنا أن كثيراً من الحفاظ استنكروه، على سليمان بن بلال منهم أحمد، وأبو حاتم، وأحمد بن صالح، وغيرهم.

وكذلك قال جماعة منهم في حديث: «بيت لا تمر فيه جياع أهله»[3]. بهذا

---

(١) تهذيب ٣/٣٠.

(٢) و (٣) حديث: «نعم الأدام الخل، وبيت لا تمر فيه جياع أهله».
أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/٢٩٢).
والدارمي ٢/٣٠، من طريق سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «لا يجوع أهل بيت عندهم التمر»
وأخرج عن عمرة عن عائشة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «بيت لا تمر فيه جياع أهله».
وأخرج ابن ماجه ٢/١١٠٤ من رواية سليمان بن بلال «بيت لا تمر فيه جياع أهله».
وأما القسم الأخر «نعم الأدام الخل» فقد أخرجه ٢/١١٠٢ من نفس الطريق.
وأخرجه الترمذي في العلل الكبير، لوحة ٥٦/أ، وفيه يقول الترمذي.
سألت محمداً عن هذين الحديثين فقال: لا أعلم أحداً روى هذين الحديثين غير يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال ولم يعرفهما محمد إلا من هذا الوجه (هو محمد بن إسماعيل البخاري).

الإسناد، ولكن هذا من نوع الغريب المذكور قبل هذا، فإنه غريب من حديث عائشة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أنه قد روي من وجه آخر عنها، وهو ضعيف.

والحديث معروف من حديث جابر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

«المنكر وحَدُّه»

قال أبو عيسى ـ رحمه الله ـ:

حدثنا أبو حفص عمرو بن علي، (ثنا) يحيى بن سعيد القطان، (ثنا) المغيرة بن أبي قرة السدوسي ◊ ، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رجل: يا رسول الله أعقلها وأتوكل، أو أطلقها وأتوكل؟ قال: «أعقلها وتوكل»[1].

قال عمرو بن علي: قال يحيى بن سعيد: وهذا عندي حديث منكر.

قال أبو عيسى:

وهذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه. وقد روى عن عمرو بن أمية[2] الضمري عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نحو هذا.

قال أبو عيسى ـ رحمه الله ـ:

◊ لوحة ٩٦/أ.

(١) أخرجه الترمذي ٤/٦٦٨، وذكر التعليق عليه.

(٢) عمرو بن أمية أبو أمية الضمري، روى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أسلم حين انصرف المسلمون من أحد. كان من رجال العرب نجدة وجرأة. مات في المدينة في خلافة معاوية. تهذيب ٨/٦.

وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة، ونسأل الله ـ عز وجل ـ النفع بما فيه وأن لا يجعله وبالاً علينا برحمته.

آخر الكتاب والحمد لله وحده.

حديث أنس هذا قد خرجه الترمذي فيما تقدم ـ أيضاً ـ في أواخر كتاب الزهد، وسبق هناك ذكره، وذكر حديث عمرو بن أمية الضمري ـ أيضاً ـ.

وحديث أنس قد رواه غير واحد عن المغيرة بن أبي قرة[1]، عن أنس.

وقد تفرد به المغيرة عنه، ولهذا غربه الترمذي من حديث أنس.

وقال يحيى القطان: هو عندي منكر.

فهذا الحديث من الغرائب المنكرة.

ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً.

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار، عن

---

(١) المغيرة بن أبي قرة السدوسي: واسم أبي قرة عبيد بن قيس يروي عنه يحيى بن سعيد القطان وعلي بن غراب، كان كاتب يزيد بن المهلب وفتح معه جرجان أيام سليمان بن عبدالملك. تهذيب ١٠/٢٦٨.

ابن عمر، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «في النهي عن بيع الولاء وهبته»[1].

وكذا قال أحمد في حديث مالك، عن الزهري، عن عروة عن عائشة:

«إن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى»[2].

قال: لم يقل هذا أحد إلا مالك. وقال: ما أظن مالكاً إلا غلط فيه، ولم يجيء به أحد غيره، وقال مرة: لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة.

ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته للأحاديث، في أن القارن يطوف طوافاً واحداً.

قال البرديجي بعد ذلك: فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، ننظر في الحديث فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أو عن أنس بن مالك من وجه آخر، لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك، كان منكراً.

وقال أيضاً: إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره، إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً.

وقال في حديث رواه عمرو بن عاصم، عن همام، عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس، أن رجلاً قال للنبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «إني

---

(١) سبق تخريجه، ص ٦٢٩.

(٢) أخرجه البخاري ١/٢٧٠، من طريق مالك عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وفي آخره... فطاف الذين أهلوا بالعمرة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً، وأخرجه أيضاً ١/٢٨٣.
وأخرجه مسلم ٢/٨٧٠؛ وأبو داود ١/٤٣٧؛ والنسائي ٥/١٢٨.

أصبت حداً فأقمه عليَّ»[1] الحديث: هذا عندي حديث منكر، وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: هذا حديث باطل بهذا الإسناد.

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين من هذا الوجه.

وخرج مسلم معناه أيضاً من حديث أبي أمامة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهذا شاهد لحديث أنس.

ولعل أبا حاتم والبرديجي إنما أنكرا الحديث لأن عمرو بن عاصم[2] ليس هو عندهما في محل من يحتمل تفرده بمثل هذا الإسناد، والله أعلم.

وقال إسحاق بن هانىء: قال لي أبو عبدالله، (يعني أحمد)[3]، قال لي يحيى بن سعيد: لا أعلم عبيدالله، يعني ابن عمر، أخطأ ◊ (إلّا)[4] في حديث

---

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري ٢٠٧/٨، وقال: حدثني عبدالقدوس بن محمد، حدثني عمرو بن عاصم، الكلابي، حدثنا همام بن يحيى، حدثنا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، وفيه: أني أصبت حداً فأقم في كتاب الله، قال: أليس قد صليت معنا؟ قال: نعم، قال: فإن الله قد غفر لك ذنبك، أو قال حدك.

وأخرجه مسلم ٢١١٧/٤، من طريق عمرو بن عاصم، عن همام، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس، وأخرجه من طريق عمر بن يونس، عن عكرمة بن عمار عن شداد، عن أبي أمامة.

وأخرجه أبو داود ١٩١/٤ من طريق عمر بن عبدالواحد، عن الأوزاعي، عن أبي عمار، عن أبي أمامة.

وأخرجه أحمد ٤٩١/٣، ٤٢٥/٤، ٤٢٧، ٤٤٠، ٢٥١/٥.

(٢) عمرو بن عاصم الكلابي، روى عن شعبة وهمام بن يحيى وجرير بن حازم، وثقه ابن معين، وقال ابن سعد: صالح. وقال الآجري عن أبي داود: لا أنشط لحديثه. وقال أبو حاتم: لا يحتج بعمرو (ت ٢١٣).

تهذيب ٥٨/٨؛ تذكرة الحفاظ ٣٩٢/١.

(٣) زيادة من د.

◊ لوحة ٩٧/أ.

(٤) سقطت من د.

واحد لنافع، عن ابن عمر ان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام... الحديث»[1].

قال أبو عبدالله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه.

قال (أبو عبدالله)[2]: قال لي يحيى بن سعيد: فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن ابن عمر مثله. قال أبوعبدالله: لم يسمعه إلا من عبيدالله، فلما بلغه عن العمري صححه.

وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر.

وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك.

قال عبدالله: سألت أبي عن حسين بن علي، الذي يروي حديث المواقيت[3] فقال: هو أخو أبي جعفر محمد بن علي، وحديثه الذي روي في المواقيت ليس بمنكر لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره.

---

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم ٢/٩٧٥، من رواية يحيى القطان عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم.
وأخرجه أبو داود ١/٤٠١ بنفس الإسناد والمتن.

(٢) ليست في ظ.

(٣) حديث المواقيت الذي يرويه حسين بن علي أخرجه الترمذي ١/٢٨١، من طريق عبدالله بن المبارك أخبرنا حسين بن علي بن حسين، أخبرني وهب بن كيسان عن جابر بن عبدالله عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: أمني جبريل فذكر نحو حديث ابن عباس بمعناه، ولم يذكر فيه لوقت العصر بالأمس.
وحديث ابن عباس هو حديث المواقيت المشهور: أمني جبريل عند البيت مرتين، فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثل ظله... الخ الحديث.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب.
وأخرجه النسائي ١/٢١١، بطوله من طريق عبدالله بن المبارك عن حسين عن وهب بن كيسان.

وقال أحمد[1] في بريد بن عبدالله بن أبـي بردة: يروي أحاديث مناكير.

وقال أحمد[2] في محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وهو المنفرد برواية حديث الأعمال بالنيات: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير، أو قال: منكرة.

وقال في زيد بن أبـي أنيسة: إن حديثه لحسن مقارب، وان فيها لبعض النكارة، قال: وهو على ذلك حسن الحديث.

قال الأثرم: قلت لأحمد: إن له أحاديث ان لم تكن مناكير فهي غرائب، قال: نعم وهؤلاء الثلاثة متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح، وقد استنكر أحمد ما تفردوا به، وكذلك قال في عمرو بن الحارث: (له أحاديث)[3] مناكير، وفي الحسين بن واقد، وخالد بن مخلد، وجماعة خـرج لهم في الصحيح بعض ما ينفردون به.

وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وإن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة فليس بمنكر.

(وقد خرجا في الصحيحين حـديث بريـد بن عبدالله بن أبـي بـردة، وحديث محمد بن إبراهيم التيمي، وحديث زيد بن أبـي أنيسة)[4].

وقد قال مسلم[5] في أول كتابه: حكم أهل العلم والذي يعـرف مـن مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً (ليس)[6] عند أصحابه قبلت زيادته.

---

(١) و (٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٢٠٥.
(٣) ليست في ظ.
(٤) ليست في د، ظ.
(٥) مسلم ١/٧.
(٦) سقطت من د.

فأمّا من نراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على اتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح الذي عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم[١].

(فصرح بأن الثقة إذا أمعن في موافقة الثقات في حديثهم، ثم تفرد عنهم بحديث قبل ما تفرد به، وحكاه عن أهل العلم)[٢].

وقد ذكرنا فيما تقدم قول الشافعي في الشاذ، وانه قال: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة (من الحديث)[٣] ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف الناس.

وكذا قال أبو بكر الأثرم، وحكى أبو يعلى الخليلي[٤] هذا القول عن الشافعي وجماعة من أهل الحجاز، ثم قال: الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان، أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك، لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه، ولا يحتج به.

وكذلك ذكر الحاكم[٥]، أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة، من الثقات، وليس له أصل متابع لذلك الثقة ولم يوقف له على علة.

ولكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره، فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين

---

(١) انتهى كلام الإمام مسلم ١/٧.
(٢) زيادة من د، ظ.
(٣) ليست في د، ظ.
(٤) انظر منتخب الإرشاد إلى علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، لوحة ٧/أ.
(٥) معرفة علوم الحديث، ص ١١٩.

الثقات، أو إفراد إمام عن الحفاظ، والأئمة صحيح متفق عليه، ومثله بحديث مالك في المغفر[1].

(فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم.

وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية، ولم يخالفه غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى.

وفرق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وما ينفرد به إمام أو حافظ، فما انفرد به إمام أو حافظ قبل واحتج به، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حفاظ الحديث، والله أعلم)[2].

«خاتمة العلل للترمذي»

وقد ذكر الترمذي ــ رحمه الله ــ إنما وضع كتابه هذا على الاختصار ◊ لما رجا فيه من المنفعة، وهو تقريبه على طلبة العلم. وكان قد وعد بكتاب أكبر منه يستوعب فيه الأحاديث والآثار، ثم سأل الله عند فراغ كتابه النفع بما فيه، وأن لا يجعله وبالاً عليه برحمته.

وقد ظهرت آثار إجابة دعائه الأول، وحصل النفع بهذا الكتاب نفعاً عاماً.

---

(١) أخرجه مسلم ٢/٩٨٩ من طريق قتيبة ويحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أنس أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر، فلما نزعه جاءه رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: اقتلوه.
والدارمي ١/٣٩٩، من نفس الطريق.
النسائي ٥/١٥٨، من نفس الطريق.
وأخرجه أحمد ٣/١٠٩، ١٦٤، ١٨٠.
أخرجه ابن ماجه من طريق هشام بن عمارة عن مالك عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر».

(٢) زيادة من د.و ظ.

◊ لوحة ٩٨/أ.

قال محمد بن طاهر المقدسي:

سمعت أبا إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري، يقول[1]:

كتاب أبـي عيسى الترمذي ـ عندي ـ أفيد من كتاب البخاري ومسلم، قلت: لم؟.

قال: لأن كتاب البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبيَّنها، فيصل إلى فائدته كل واحد من الناس، من الفقهاء والمحدثين، وغيرهم.

□ □ □

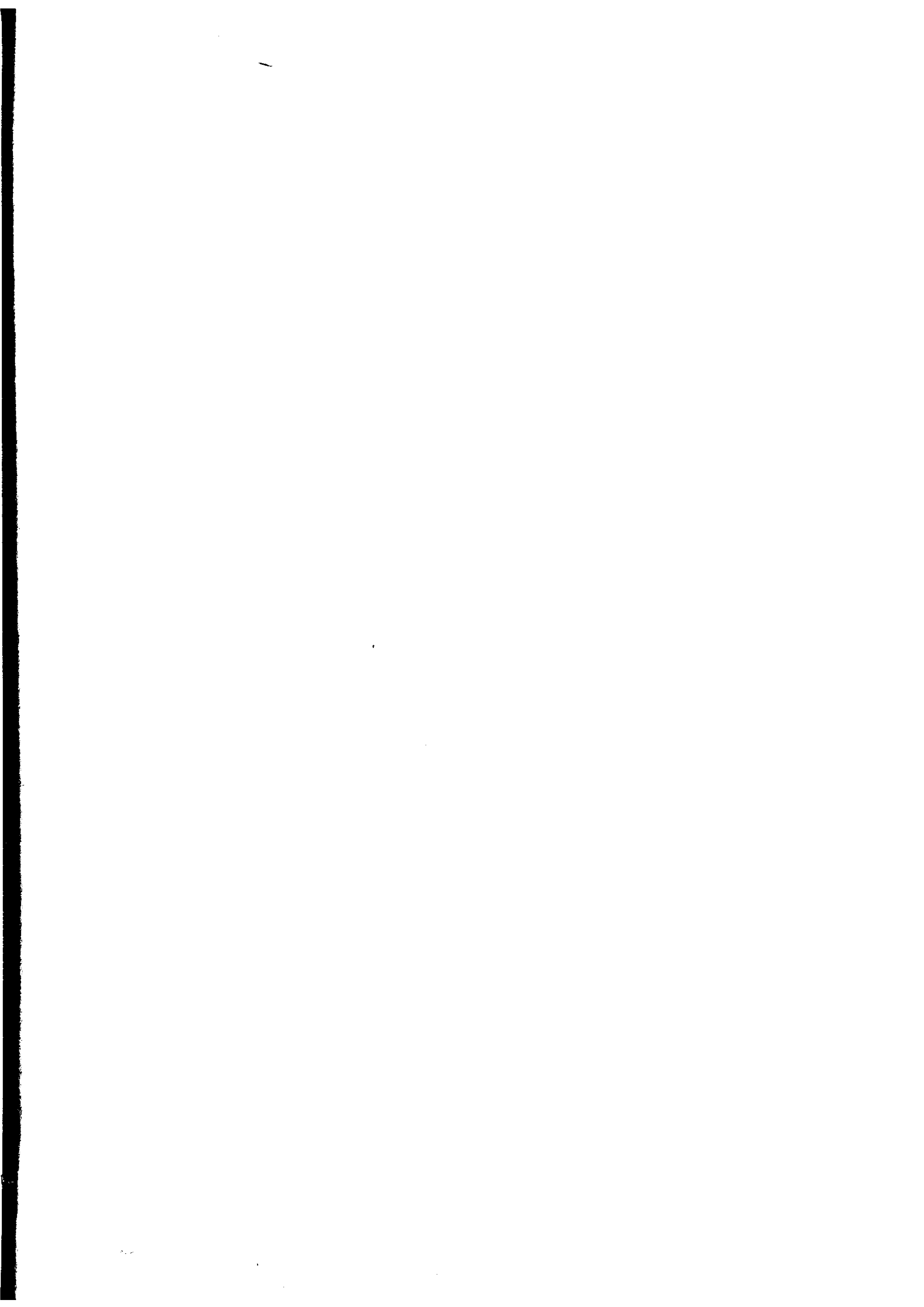
(١) شروط الأئمة الستة، ص ١٦.
وأبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي شيخ الإسلام، كان على حظ تام من معرفة العربية والحديث والتواريخ والأنساب إماماً كاملاً في التفسير، حسن السيرة في التصوف غير مشتغل بكسب (ت ٤٨١)، تذكرة الحفاظ ٣/١١٨٣.

«الباب الثاني»

«فوائد وقواعد في علم العلل»

لابن رجب الحنبلي

عقب بها على شرح علل الترمذي



ولما انتهى الكلام على ما ذكره الحافظ أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ في كتاب الجامع وآخره كتاب العلل أحببت (أن أُتبع)[1] كتاب العلل بفوائد أخر مهمة، وقواعد كلية تكون للكتاب تتمة. وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علم قد هجر في هذا الزمان، فقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل قل من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طوي منذ أزمان، وبالله المستعان، وعليه التكلان، فإن التوفيق كله بيديه ومرجع الأمور كلها إليه.

* * *

اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين، لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه (وكثرة ممارسته)[2] الوقوف على دقائق علل الحديث.

---

(١) ليست في د.

(٢) ليست في د.

ونحن نذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ من هذا العلم كلمات جامعة، مختصرة، يسهل بها معرفته وفهمه، لمن أراد الله ـ تعالى ـ به ذلك.

ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة فإذا عدم المذاكرة بـه فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة، العارفين كيحيـى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه.

قال الحاكم أبو عبدالله[1]: الحجة في هذا العلم ـ عندنا ـ الحفظ، والفهم، والمعرفة، لا غير. وذكر ابن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فإذا قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم تكن له حجة.

وقد قسمته قسمين:

القسم **الأول**: في معرفة مراتب كثيـر من أعيان الثقات، وتفاوتهم، وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.

والقسم **الثاني**: في معرفة قوم من الثقات لا يوجـد ذكر كثـير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح، قد ضعف حديثهم، إما في بعض الأماكن، أو في بعض الأزمان، أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

* * *

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١٣.

القسم الأول

في معرفة مراتب أعيان الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم وبيان مراتبهم في الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف

أصحاب ابن عمر

أشهرهم سالم ابنه، ونافع مولاه، وقد اختلفا في أحاديث ذكرناها في باب رفع اليدين في الصلاة، وقفها نافع، ورفعها سالم.

وسئل أحمد: إذا اختلفا، فلأيهما تقضي؟ فقال: كلاهما ثبت، ولم ير أن يقضي لأحدهما على الآخر، نقله عنه المروذي[1]، ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين نحوه، مع أن المروذي نقل عن أحمد أنه مال ◊ إلى قول نافع في حديث: «من باع عبداً له مال»[2]. وهو وقفه.

---

(١) انظر مسائل المروذي للإمام أحمد، لوحة ٢/أ.
وفيه (وذكر حديث سالم عن ابن عمر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وحديث نافع عن ابن عمر عن عمر ـ رضي الله عنهما ـ «من باع عبداً له مال» قلت: فأيما الثبت؟ فتبسم، وقال: الله أعلم. قلت: فالذي يميل إليه قلبك قال: أرى والله أعلم نافع. قلت: فإذا اختلف سالم ونافع لمن تحكم؟. قال: نافع. قد قدم سالماً على نفسه، وقد روى عنه).

◊ لوحة ٩٩/أ.

(٢) وحديث «من باع عبداً له مال» أخرجه الترمذي ٥٣٨/٣ من رواية نافع عن ابن عمر، عن عمر أنه قال: من باع عبداً وله مال، فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع.
قال الترمذي: هكذا رواه عبيدالله بن عمر وغيره عن نافع، وقد روى بعضهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أيضاً. وقال الترمذي ٥٣٧/٣ عن =

وكذلك نقل غيره عن أحمد أنه رجح قول نافع، في وقف حديث «فيما سقت السماء العشر»[1].

ورجح النسائي والدارقطني قول نافع في وقف ثلاثة أحاديث «فيما سقت السماء العشر»، وحديث «من باع عبداً له مال» وحديث «تخرج نار من قبل اليمن»[2]. وكذا حكى الأثرم عن غير أحمد أنه رجح قول نافع في هذه الأحاديث، وفي حديث «الناس كإبل مائة»[3] أيضاً.

= الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع عبداً وله مال، فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع.

وأخرجه مسلم ٣/١١٧٣، من طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من ابتاع نخلاً...

وكذلك أحمد ٢/٩؛ والنسائي ٧/٢٦١؛ والدارمي ٢/١٦٩.

(١) حديث «فيما سقت السماء العشر».

أخرجه البخاري من طريق الزهري عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال ١/٢٥٠.

وكذلك النسائي ٥/٣١؛ والترمذي ٣/٢٣؛ وابن ماجه ١/٥٨١.

وأما رواية نافع، عن ابن عمر، عن عمر، فقد أخرجه الدارقطني ٢/١٣٠.

وأما الإمام أحمد فقد أخرجه من رواية جابر ٣/٣٥٣.

(٢) «تخرج نار من قبل اليمن» أخرجه الترمذي ٤/٤٩٨ من طريق أبي قِلابة، عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ «تخرج نار من حضرموت، أو من نحو حضرموت قبل يوم القيامة تحشر الناس». قال أبو عيسى: وفي الباب عن حذيفة بن أسيد، وأنس، وأبي هريرة وأبي ذر.

وأخرجه مسلم ٤/٢٢٢٥ من طريق حذيفة؛ وكذلك أحمد ٤/٦؛ وأبو داود ٢/٤٢٩.

(٣) «حديث الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة» أخرجه أحمد ٢/١٢٢، ١٢١، من طريق سالم عن أبيه قال عبدالله بن دينار عن ابن عمر: ٢/١٠٩ «إنما الناس كإبل مائة، لا تكاد ترى فيها راحلة، أو متى ترى فيها راحلة؟ قال: وقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لا نعلم شيئاً خيراً من مائة مثله إلا الرجل المؤمن». =

وذكر ابن عبدالبر أن الناس رجحوا قول سالم في رفعها.

أصحاب نافع مولى ابن عمر

وقد تقدم عن علي بن المديني أنه قسمهم تسع طبقات. وذكر أن أعلاهم أيوب السختياني، وعبيدالله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع، وأن بعدهم ابن عون، ويحيى الأنصاري، وابن جريج، وبعدهم أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وبعدهم موسى بن عقبة.

وذكر أن أثبت أصحاب نافع ـ عنده ـ أيوب السختياني.

وروى نحو ذلك عن ابن عيينة، ووهيب.

وخالفهم في ذلك يحيى بن معين، وقال: أثبت أصحاب نافع مالك، هو أثبت من أيوب، وعبيدالله بن عمر، والليث بن سعد.

وقال يحيى القطان: أثبت أصحاب نافع أيوب، وعبيدالله بن عمر، ومالك، وابن جريج أثبت في نافع من مالك.

وعن أحمد روايتان: إحداهما: قال[1]: أثبت أصحاب نافع عبيدالله، نقلها عنه المروذي، وابن هانىء. والثانية: قال: أوثق أصحاب نافع عندي أيوب، ثم مالك، ثم عبيدالله، نقلها ابن هانىء ـ أيضاً ـ وزاد في روايته، قال: ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي، وموسى بن عقبة صالح الحديث، وصخر بن جويرية صالح ـ أيضاً، قال: والعمري الصغير، يعني عبدالله بن عمر، أحب إلي من عبدالله بن نافع.

= وأخرجه أحمد كذلك ٢/٢٣ من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر.
وأخرجه ابن ماجه ٢/١٣٢١ من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر.
وأخرجه مسلم ٤/١٩٧٣ بنفس الإسناد.

(١) مسائل المروذي للإمام أحمد، لوحة ٣/أ. قيل له: (لأحمد) عبيدالله أثبت أو مالك في نافع؟. فقال: ليس أحد أثبت في نافع من عبيدالله.

وقال ابن معين[1]: موسى بن عقبة ثقة، وكانوا يقولون: ليس هو في نافع مثل مالك.

وروي عن يحيى بن معين أنه لم يفضل من أصحاب نافع الكبار أحداً.

قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى: أيوب أحب إليك عن نافع أو عبيدالله؟.

قال: كلاهما، ولم يفضل.

قلت: فمالك أحب إليك عن نافع أو عبيدالله؟.

قال: كلاهما، ولم يفضل.

قلت: فعبدالله العمري ما حاله في نافع؟.

قال: صالح.

قلت: فالليث بن سعد، كيف حديثه عن نافع؟.

قال: صالح ثقة.

ومما اختلف فيه أصحاب نافع حديث «من حلف، فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه»[2] رفعه أيوب ووقفه مالك وعبيدالله، واختلف الحفاظ في الترجيح وأكثرهم رجح قول مالك.

أصحاب عبدالله بن دينار، مولى ابن عمر

قال أبو جعفر العقيلي[3]: روى شعبة، والثوري، ومالك، وابن عيينة عن عبدالله بن دينار أحاديث متقاربة، عند شعبة عنه نحو عشرين حديثاً، وعند الثوري (نحو ثلاثين حديثاً، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثاً)[4].

---

(١) التاريخ والعلل رواية العباس الدوري عن يحيى بن معين، لوحة ٢٩/ب، سطر ٣.

(٢) سبق تخريجه، ص ٦٣٥.

(٣) الضعفاء، للعقيلي، لوحة ٢٠٢ ولوحة ٢٦٩ أثناء ترجمته لموسى بن عبيدة.

(٤) زيادة من د، ظ.

وأما رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب، ثم ذكر منهم يحيى بن سعيد، وعبدالعزيز بن الماجشون وسهيلاً، وابن عجلان، ويزيد بن الهاد، وهؤلاء الثلاثة رووا عن عبدالله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة حديث[1] «الإيمان بضع وسبعون شعبة»[2] قال: ولم يتابعهم أحد ممن سمَّينا من الأثبات ولم يتابع عبدالله بن دينار عن أبي صالح عليه أحد.

قال: وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم. انتهى ما ذكره.

وحديث «الإيمان بضع وستون شعبة» مخرج في الصحيحين، خرجه البخاري من طريق سليمان بن بلال، وخرجه مسلم، من طريق سهيل، كلاهما عن عبدالله بن دينار به.

وقول العقيلي: لم يتابع عليه يشبه كلام القطان وأحمد والبرديجي، الذي سبق ذكره في أن الحديث إذا لم يتابع راويه عليه فإنه يتوقف فيه، أو يكون منكراً.

---

(١) ليست في د.

(٢) حديث «الإيمان بضع وسبعون شعبة».

أخرجه أحمد ٤١٤/٢ من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الإيمان بضع وسبعون باباً أفضلها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة العظم عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان.

وأخرجه أبو داود ٥٢٢/٢ من طريق سهيل أيضاً؛ والترمذي ١٠/٥.

وأخرجه ابن ماجه ٢٢/١ من طريق سهيل، ومن طريق ابن عجلان عن عبدالله بن دينار.

وأخرجه النسائي ٩٧/١ من طريق سهيل؛ وأخرجه ٩٦/٨ من طريق سليمان بن بلال.

وأخرجه البخاري من طريق سليمان بن بلال ١١/١. وفيه: بضع وستون.

وأخرجه مسلم ٦٣/١ من طريق سليمان بن بلال ومن طريق سهيل: ونصه «الإيمان بضع وسبعون شعبة والحياء شعبة من الإيمان». وله ألفاظ أخرى.

وقد سبق أيضاً ــ كلام أحمد في حديث «النهي عن بيع الولاء وعن هبته».

وقال البرديجي: أحاديث عبدالله بن دينار صحاح من حديث شعبة، ومالك وسفيان الثوري، ولم يزد على هذا. ولم يذكر ابن عيينة معهم، كما ذكره العقيلي.

أصحاب سعيد بن أبـي سعيد المقبري

قال عبدالله بن أحمد[1]: قال أبـي: أصح الناس (حديثاً)[2] عن سعيد المقبري ليث بن سعد، وعبيدالله بن عمر يقدم في سعيد.

وقال يحيـى بن سعيد: ابن عجلان لم يقف على حديث سعيد المقبري ما كان عن أبيه عن أبـي هريرة، وما روى هو عن أبـي هريرة. أضعفهم عنه، يعني عن المقبري حديثاً (أبو معشر)[3].

وقال عبدالله[4] ــ أيضاً ــ: قال أبـي: بلغني عن يحيـى بن سعيد قال: لم يقف ابن عجلان على حديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبـي هريرة. فترك أباه، فكان يقول: سعيد المقبري عن أبـي هريرة. وأصح الناس ◊ عن سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى (عن أبـي هريرة، وما)[5] عن أبيه عن أبـي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً.

وقال ابن المديني: الليث وابن أبـي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١٠٧/١.
(٢) ليست في د.
(٣) في د: «أبو معمر».
(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١٠٧/١.
◊ لوحة ١٠٠/أ.
(٥) سقطت من ظ.

أصحـــاب الزهـــري

قد سبق أنهم خمس طبقات، وهم خلق كثير يطول عددهم، واختلفوا في أثبتهم وأوثقهم: فقالت طائفة: مالك، قاله أحمد في رواية، وابن معين.

وذكر الفلاس أنه لا يختلف في ذلك.

قال أحمد في رواية ابنه عبدالله: مالك ثم ابن عيينة، قال: وأكثرهم عنه رواية يونس وعقيل ومعمر، وقال: يونس وعقيل يؤديان الألفاظ.

وقال أبو حاتم الرازي[1]: مالك أثبت أصحاب الزهري، فإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حكم لمالك. وهو أقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه. وأقوى من معمر، وابن أبـي ذئب.

وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: سمعت يحيى بن سعيد القطان، وذكر يوماً أصحاب الزهري فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنى بسفيان بن عيينة، ثم ثلث بمعمر، وذكر يونس بعده.

وقالت طائفة: أثبتهم ابن عيينة، قاله ابن المديني، وتناظر هو وأحمد في ذلك، وبين أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثاً عن الزهري وأما مالك فذكر له مسلم في كتاب التمييز[2] عن الزهري ثلاثة أوهام، وذكر أبو بكر الخطيب له وهمين عن الزهري، وأحدهما ذكره مسلم.

---

(١) التقدمة لكتاب الجرح والتعديل، ص ١٧.

(٢) كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج، لوحة ١٥/ب. قال مسلم: (أنا) يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة أنه ذهب مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لحاجته، وساقه.
أخبرنا مسلم (أنا) أحمد بن جعفر المعقري، (أنا) النضر بن محمد، (أنا) أبو أويس، أخبرني ابن شهاب، أن عباد بن زياد بن أبـي سفيان أخبره أن المغيرة، قال: كنا مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ويونس عن ابن شهاب، حدثني عباد بن زياد والليث وعقيل، قال ابن شهاب: أخبرني عباد بن زياد عن عروة وعبدالرزاق (أنا) ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عباد.

وقال يحيى بن سعيد: ابن عيينة أحب إلي في الزهري من معمر.

ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين عكس ذلك.

وقالت طائفة أثبتهم معمر، وأصحهم حديثاً، وبعده مالك.

قاله أحمد في رواية ابن هانىء عنه، وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أثبت أصحاب الزهري مالك ومعمر ويونس، كانوا عالمين به، قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: سمعت ابن عيينة يقول: أخذ

= فالوهم من مالك في قوله: عباد بن زياد من ولد المغيرة، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان كما فسره أبو أويس في روايته، والمحفوظ عندنا من رواية الزهري رواية ابن جريج لاقتصاصه الحديث عن الزهري عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه، ثم فصل في آخر الحديث زيادة الزهري عن حمزة بن المغيرة، يلاحظ أن هذا الحديث فيه وهمان للإمام مالك الأول قوله: من ولد المغيرة، والثاني عدم ذكره الواسطة بين عباد بن زياد والمغيرة بن شعبة، الذي هو عروة بن المغيرة.
وكذلك قال الإمام مسلم: (أنا) قتيبة، (أنا) مالك عن هشام، عن أبيه أنه سمع عبدالله بن عامر بن ربيعة يقول: صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح، فقرأ سورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة، فقلت: إذن والله كان يقوم حتى يطلع الفجر؟. قال: أجل.
قال مسلم: فخالف أصحاب هشام مالكاً في هذا الإسناد. أبو أسامة عن هشام قال: أخبرني عبدالله بن عامر بن ربيعة قال: صليت خلف عمر، فقرأ سورة الحج وسورة يوسف قراءة بطيئة.
وكيع عن هشام أخبرني عبدالله بن عامر، وحاتم عن هشام عن عبدالله بن عامر قال: صلى بنا عمر.
قال مسلم: فهؤلاء عدة من أصحاب هشام كلهم قد أجمعوا في هذا الإسناد على خلاف مالك والصواب ما قالوا دون ما قال مالك.
ويلاحظ أن مالكاً جعله عن هشام بن عروة عن أبيه، والأصح أنه عن هشام عن عبدالله بن عامر، ويلاحظ أن مالكاً قال سورة يوسف وسورة الحج، وغيره قال سورة الحج وسورة يوسف فهذه ثلاثة أوهام ذكرها مسلم في كتاب التمييز في رواية الإمام مالك عن الزهري.

مالك ومعمر عن الزهري عرضاً، وأخذت سماعاً، فقال يحيى بن معين: لو أخذا كتاباً لكانا أثبت منه، يعني من ابن عيينة.

قال: وسمعت يحيى يقول: ما أحد أحب إلي من سفيان ويونس ومعمر وعقيل يعني في الزهري، وقد كان يونس وعقيل عالمين به.

وسمعت يحيى يقول: معمر أثبت في الزهري من سفيان.

وذكر بإسناده عن يونس قال: كان عقيل يصحب الزهري في حضره وسفره.

وقال إبراهيم بن الجنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: من أثبت الناس في الزهري؟.

قال: مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي والزبيدي وابن عيينة، فكل هؤلاء ثقات. قيل له: أيما أثبت، سفيان أو الأوزاعي؟ فقال: الأوزاعي أثبت، والزبيدي أثبت منه، يعني من ابن عيينة، قال: ومحمد بن أبي حفصة ضعيف الحديث.

قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: يونس شهد الإملاء من الزهري للسلطان، وشعيب شهده ـ أيضاً ـ قال: وعبدالرحمن بن نمر[1] عن الزهري ضعيف الحديث.

وقال عبدالله بن الإمام أحمد عن يحيى بن معين، قال: ابن أبي ذئب عرض على الزهري، وحديثه عن الزهري ضعيف، ثم قال: يضعفونه في الزهري.

---

(١) في ظ: «نمير»، وهو عبدالرحمن بن نمر اليحصبي، أبو عمرو الدمشقي، يروي عن الزهري ومكحول الشامي، مختلف فيه، وقد ضعفه بعضهم في الزهري، ولم يخرج له الشيخان سوى حديث واحد على وجه المتابعة.
تهذيب ٦/٢٨٧.

وسئل الجوزجاني: من أثبت في الزهري؟ قال: مالك من أثبت الناس فيه، وكذلك أبو أويس، وكان سماعهما من الزهري قريباً من السواء إذ كانا يختلفان إليه جميعاً، ومعمر، إلا أنه يهم في أحاديث، ويختلف الثقات من أصحاب الزهري، فإذا صحت الرواية عن الزبيدي فهو من أثبت الناس فيه، وكذلك شعيب وعقيل، ويونس بعدهم، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر والليث بن سعد، فأما الأوزاعي فربما يهم عن الزهري، وسفيان بن عيينة كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام يعني الزهري تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة، وفي حديثه يعني ابن عيينة عن الزهري اضطراب شديد. وسفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر، وسليمان ابن[1] كثير متقاربون في الزهري، يعني في الضعف، فأما ابن أبي ذئب فقد كان له معه صحبة إلا أنه يحكى عنه أنه لم يسمع من الزهري، ولكن عرض عليه، والزبيدي وشعيب لزماه لزوماً طويلاً، إذ كانا ◊ معه في الشام في قديم الدهر، وعقيل قد سأله عن مسائل كثيرة، تدل على خُبر به، وكذا أبو أويس لزمه سنة وسنتين، فما وجدت من حديث يحكى عن الزهري ليس له أصل عند هؤلاء فتأنّ في أمره. وابن إسحاق روى عن الزهري إلا أنه يمضغ حديث الزهري بمنطقه حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه، وإبراهيم بن سعد صحيح الرواية عن الزهري.

وذكر قوماً رووا عن الزهري قليلًا أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة. منهم، برد بن سنان، وروح بن جناح، وغيرهما، انتهى كلام الجوزجاني.

وكان الإمام أحمد سيىء الرأي في يونس بن يزيد جداً. وقَدَّم عليه معمراً،

---

(١) في د: «سليمان بن كثير» العبدي. أبو داود يروي عن عمرو بن دينار والزهري، قال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطىء عليه وهو في غيره أثبت، (ت ١٣٣). تهذيب ٤/٢١٥؛ وقوله في الأصل: ابن أبي كثير خطأ.

◊ لوحة ١٠١/أ.

وعقيلاً، وشعيب بن أبي حمزة، وقال: عقيل وإبراهيم بن سعد عن الزهري أقل خطأ من يونس. وقال: إسماعيل بن أمية ثبت في الحديث، وهو أحب إليّ حديثاً من أيوب بن موسى، وكان ابن عمه.

وقال الذي صح لهشيم عن الزهري أربعة أحاديث، ذكر منها حديث الإفك، وسنذكر كلام أحمد في يونس في موضع آخر ـ إن شاء الله تعالى.

وأما ابن إسحاق وابن أخي الزهري فتكلم أحمدُ في حديثهما عن الزهري ولَيَّنه.

وقال: موسى بن عقبة ما أراه سمع من ابن شهاب إنما هو كتاب نظر فيه.

وقال ابن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي.

ذكره يعقوب بن شيبة من طريق أبي داود عنه[1]، ثم قال يعقوب: الأوزاعي ثقة ثبت إلا روايته عن الزهري خاصة فإن فيها شيئاً.

وقال يعقوب (بن شيبة)[2] أيضاً ـ ابن أبي ذئب ثقة، وفي روايته عن الزهري خاصة شيء.

وقال أبو حاتم الرازي: الزبيدي أثبت من معمر في الزهري خاصة، لأنه سمع منه مرتين.

وقال ابن المبارك وابن مهدي: يونس بن يزيد كتابه صحيح.

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة، يقول: كان زياد بن سعد عالماً بحديث الزهري.

---

(١) كلام يعقوب بن شيبة هذا من مسنده المعلل، مسند عمر بن الخطاب ١٠/٦٢ وهو مطبوع بعناية الدكتور سامي حداد ببيروت.

(٢) سقطت من ظ عبارة (ابن شيبة).

وقال عبدالله بن أحمد: (ثنا) إسحاق بن موسى الأنصاري، (ثنا) الوليد بن مسلم، قال: سمعت الأوزاعي يفضل محمد بن الوليد الزبيدي على جميع من سمع من الزهري.

(وقال أحمد في رواية ابنه عبدالله: ابن أبي ذئب سمع من الزهري)[1] ويزيد بن أبي حبيب لم يسمع من الزهري، إنما هو كتاب.

ونقل عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين، قال: معمر أحب إلي من صالح بن كيسان يعني في الزهري.

قال: وابن جريج ليس بشيء في الزهري، وابن إسحاق ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري، والماجشون[2] ليس به بأس، ومحمد بن أبي حفصة[3] صويلح ليس بالقوي، وأسامة بن زيد في الزهري ليس به بأس، وابن أخي الزهري[4] ضعيف، وزياد بن سعد[5] في الزهري ثقة، وسليمان بن موسى في الزهري ثقة.

وقال الدارقطني: أبو أويس في بعض حديثه عن الزهري شيء.

---

(١) سقطت من د.

(٢) عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون التيمي: المدني، أحد الأعلام روى عن أبيه والزهري وابن المنكدر، كان ثقة كثير الحديث، (ت ١٦٤) ببغداد. تذكرة الحفاظ ٢٢٢/١؛ تاريخ بغداد ٤٣٦/١٠.

(٣) محمد بن أبي حفصة: ميسرة روى عن قتادة والزهري وعنه الثوري وابن المبارك وقد ضعفه يحيى بن سعيد ووثقه ابن معين وأبو داود. تهذيب ١٢٣/٩.

(٤) هو محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبدالله: ابن أخي الزهري، يروي عن أبيه وعمه، قال العقيلي عن ابن معين: ضعيف، لا يحتج به، (ت ١٥٢). تهذيب ٢٧٩/٩.

(٥) زياد بن سعد بن عبدالرحمن الخراساني: سكن مكة، ثم تحول إلى اليمن، وروى عن الزهري وحميد الطويل، وعنه مالك وابن جريج، ثقة، ثبت.
تهذيب ٣٦٩/٣.

أصحاب يحيى بن أبي كثير

قال إسحاق بن هانىء: قلت لأبي عبدالله، يعني أحمد، أيما أحب إليك في حديث يحيى بن أبي كثير؟.

قال: هشام أحب إلي ممن روى عن يحيى بن أبي كثير.

قلت: فحسين المعلم[1]، وحرب بن شداد[2]، وشيبان؟.

قال: هؤلاء ثقات. قلت له: فهمام؟ قال: ليس منهم أصح حديثاً ولا أحب إلي من هشام.

قلت: فأبان العطار؟ قال: هو مثل همام وشيبان[3].

ونقل الأثرم عن أحمد، قال: هشام الدستوائي أثبت في حديث يحيى من معمر.

وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أحمد عن أصحاب يحيى بن أبي كثير. فقال: هشام، قلت: ثم من؟ قال: أبان. قلت: ثم من؟ فذكر آخر. قلت: فالأوزاعي؟ قال: الأوزاعي إمام.

وذكر أحمد في رواية غير واحد من أصحابه أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير. ولم يكن عنده في كتاب، إنما كان يحدث به من

---

(١) حسين المعلم: حسين بن ذكوان العَوْذي البصري، يروي عن نافع، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، بصري، ثقة، (ت ١٤٥).
تهذيب ٢/٣٣٨؛ تذكرة ١/١٧٤؛ ميزان الاعتدال ١/٥٣٤.

(٢) حرب بن شداد اليشكري أبو الخطاب البصري وثقه أحمد وابن معين، وضعفه يحيى بن سعيد القطان، (ت ١٦١). تهذيب ٢/٢٢٤.

(٣) شيبان بن عبدالرحمن التيمي: أبو معاوية البصري، يروي عن الحسن وابن سيرين وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين: ثقة في كل شيء، (ت ١٦٤). تذكرة الحفاظ ١/٢١٨؛ تهذيب ٤/٢٧٣؛ الأنساب للسمعاني ٥٥٦/أ.

حفظه، ويهم فيه. ويروي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب[1].

وقال البرديجي: أبان العطار أمثل من همام وعكرمة بن عمار. وحديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب، لم يكن عنده كتاب، قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما.

قال أبو حاتم الرازي[2]: سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي[3].

قلت: ثم من؟، قال: ثم الأوزاعي، وحجاج الصواف، وحسين المعلم.

ونقل إبراهيم بن ◊ الجنيد عن يحيى بن معين، قال: ما روى أيوب يعني السختياني عن يحيى بن أبي كثير شيئاً فيه خير، ولكن هشام الدستوائي، يعني أن هشاماً هو الثبت في يحيى (ابن أبي كثير)[4].

أصحاب هشام بن عروة

قال أحمد، في رواية الأثرم: كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قال: أصح.

وقال: كان يحيى بن سعيد يرسل الأحاديث التي يسندونها، يعني أنه كان يرسل عن هشام كثيراً.

---

(١) أبو المهلب الجرمي البصري: عم أبي قلابة، روى عن عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ وقال العجلي: تابعي، ثقة. تهذيب ١٢/٢٥٠.

(٢) الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٥٩).

(٣) وهشام الدستوائي: هو ابن أبي عبدالله (سنبر) أبو بكر الربعي، يروي عن قتادة ويحيى بن أبي كثير، وهو من الأعلام الثقات، (ت ١٥٢)؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٥٩ ـ ٦١)؛ وتذكرة الحفاظ ١/١٦٤.

◊ لوحة ١٠٢/أ.

(٤) ليست في ظ.

قال: فقلت له: هذا الاختلاف عن هشام، منهم من يرسل، ومنهم من يسند عنه، من قبله كان؟ فقال: نعم.

وذكر أن عيسى بن يونس[1] أسند عنه ما كان يرسله الناس، كحديث الهدية[2] وغيره.

وقيل له: علي بن مسهر[3]؟ قال: كان علي بن مسهر قد ذهب بصره، فكان يحدثهم من حفظه.

وقال الأثرم ـ أيضاً ـ: قال أبو عبدالله: ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة، أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى.

قلت لأبي عبدالله: كان هشام تغير؟ قال: ما بلغني عنه تغير.

وقال أبو عبدالله: ما كان أروى أبا أسامة، يعني عن هشام، روى عنه أحاديث غرائب.

---

(١) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، يروي عن الأعمش والثوري، (ت ١٨١) وهو ثقة.
تذكرة الحفاظ ١/٢٧٩؛ تهذيب ٨/٢٣٧.

(٢) حديث الهدية الذي يروى من طريق هشام بن عروة: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقبل الهدية ويثيب عليها.
أخرجه البخاري ٢/٩٠، ط عيسى الحلبي وإسناده حدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وعلق البخاري عليه بقوله: لم يذكر وكيع ومحاضر: عن هشام عن أبيه عن عائشة.
وأخرجه الترمذي ٤/٣٣٨، ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس عن هشام.
وأخرجه أبو داود ٣/٣٩٤.
وأخرجه أحمد ١/٣٩٥ و٦/٩٠.

(٣) علي بن مسهر: القرشي، قاضي الموصل. يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري والأعمش، صالح الحديث، (ت ١٨٩).
تذكرة الحفاظ ١/٢٩٠؛ تهذيب ٧/٣٨٣.

قال: ومالك، يرسل أشياء كثيرة، يسندها غيره.

وقال أيضاً: ما رأيت أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه، ثم ذكر حديث «تركة الزبير»[1] فقال: ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه؟ قال: وحديث الإفك[2] حسنه وجوده.

قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: أبو معاوية، صحيح (الحديث)[3] عن هشام؟.

قال: لا، ما هو بصحيح الحديث عنه.

وقال الدارقطني: أثبت الرواة عن هشام بن عروة الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وابن نمير، والليث بن سعد.

وقال ابن خراش[4] في تاريخه: هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقاً، تدخل أخباره في الصحاح، بلغني أن مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق. قدم الكوفة ثلاث قدمات، قدمة كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة، وقدم الثانية، فكان يقول: حدثني أبي، عن

---

(١) أخرجه البخاري ١٩٣/٢ من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الزبير قال: لما وقف الزبير يوم الجمل دعاني فقمت إلى جنبه فقال: يا بني انه لا يقتل اليوم إلا ظالم أو مظلوم وأني لا أراني إلا سأقتل اليوم مظلوماً، وان من أكبر همي لدَيْني... ثم ساق البخاري كلام عبدالله بن الزبير في تركه أبيه ودينه.
وأخرجه الدارمي ٣٠٧/٢، وفيه أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه لاتباع ولا تورث، وان للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها، فإن هي استغنت بزوج فلا حق لها.

(٢) حديث الإفك أخرجه مسلم ٢١٣٧/٤، من طريق أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رضي الله عنها.

(٣) في د: «الإسناد».

(٤) ابن خراش هو أبو محمد عبدالرحمن بن يوسف المروزي البغدادي، كان رافضياً (ت ٢٨٣). تذكرة الحفاظ ٦٨٤/٢.

عائشة، (وقدم الثالثة فكان يقول: أبـي، عن عائشـة)[1]، يعني لا يذكـر السماع.

قال: وسمع منه بأخرة وكيع، وابن نمير، ومحاضر، انتهى.

وهذا مما يؤيد ما ذكره الإمام أحمد أن حديث أهل المدينة عنه كمالك وغيره، أصح من حديث أهل العراق عنه.

وذكر العقيلي بإسناده عن ابن لهيعة، قال: كان أبو الأسود (يعجب من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، وربما مكث سنة لا يكلمه. وعن ابن)[2] لهيعة عن أبـي الأسود[3]، قال: لم يكن عروة يرفع حديث أم زرع[4] إلى النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إنما كان يقطع به الطريق.

قال العقيلي: لم يأت بحديث أم زرع غير هشام. وأبو الأسود يتيم عروة أوثق من هشام.

وقال ابن أبـي خيثمة: حدثنا موسى بن إسماعيل، (ثنا) العوام بن أبـي العوام[5] الأعلم، قال: كنت مع الزهري، فقال: أنا أعلم بعروة من هشام.

---

(١) سقطت من د.

(٢) سقطت من د.

(٣) أبو الأسود: هو محمد بن عبدالرحمن بن نوفل النوفلي، يتيم عروة، روى عنه الزهري وهو من أقرانه، ثقة (ت ١٣٧).
تهذيب ٩/٣٠٧؛ ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان، ص ١٣٠.

(٤) حديث أم زرع أخرجه مسلم ٤/١٨٩٦، في حديث طويل بين أنواع الأزواج وأحسنهم معاملة للمرأة. وهو محتو على الكثير من غريب اللفظ. وللقاضي عياض رسالة خاصة في هذا الحديث.

(٥) العوام بن أبـي العوام: سمع هشام بن عروة، روى عنه أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، قال عنه أبو حاتم الرازي: مجهول.
الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/٢٣)؛ وميزان الاعتدال ٣/٣٠٤.

قال: ورأيت في كتاب علي بن المديني، قال: قال يحيى بن سعيد: رأيت مالك بن أنس في النوم فسألته عن هشام بن عروة، فقال: أما ما حدث به وهو عندنا فهو، أي كأنه صححه، وما حدث به بعدما خرج من عندنا فكأنه يوهنه.

وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين، قال: حديث معمر عن هشام بن عروة مضطرب، كثير الأوهام.

قال القاضي إسماعيل المالكي: بلغني عن علي بن المديني أن يحيى القطان كان يضعف أشياء حدث بها هشام بن عروة في آخر عمره، لاضطراب حفظه، بعدما أسن، والله أعلم.

وسمعت علي بن نصر وغيره يذكرون نحو هذا، عن يحيى (بن سعيد)[٢].

أصحاب ابن جريج

قال يحيى بن معين: قال لي المعلى الرازي[٣]: قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج بن محمد. قال يحيى: وكنت أتعجب منه، فلما تبينت ذلك إذا هو كما قال: كان أثبتهم في ابن جريج.

وقد قوى أحمد رواية يحيى بن سعيد عنه، وضعف رواية أبي عاصم عنه.

---

(١) علي بن نصر الجهضمي الصغير: روى عن سليمان بن حرب وأبي داود الطيالسي، وروى عنه الخمسة والبخاري خارج الصحيح، كان حافظاً، صاحب حديث (ت ٢٥٠).
تهذيب ١/٨٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٠.

(٢) ليست في ظ.

(٣) معلى بن منصور الرازي، أبو يعلى، يروي عن ابن عيينة وحماد بن زيد ومالك والليث، وروى عنه علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة. وقد ضعفه بعضهم (ت ٢١٢).
تذكرة الحفاظ ١/٣٧٧؛ تاريخ بغداد ١٣/١٨٨؛ شذرات الذهب ٢/٢٧؛ تهذيب ١٠/٢٣٨.

قال الأثرم: قال أبو عبدالله: (كان)[1] يحيى بن سعيد يقول: كان ابن جريج يحدثهم بما لا يحفظ، يشير إلى أنه كان يحدث ◊ من كتب غيره، قال: وما كنا نحن نسمع من ابن جريج إلا من حفظه، قال: فقال له إنسان: فلعل ابن جريج حدثكم شيئاً من حفظه من كتب الناس.

ثم قال أبو عبدالله: كان ابن جريج يحدثهم من كتب الناس، سماع أبـي عاصم.

وذكر غيره، قال: إلا أيام الحج فإنه كان يخرج كتاب المناسك فيحدثهم به من كتابه.

ونقـل ابن أبـي مريم عن يحيـى بن معـين، قـال: عبـدالمجيـد بن عبدالعزيز بن[2] أبـي رواد ثقة، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج.

ونقل عبدالله بن أحمد الدورقي، عن ابن معين، قال: عبدالله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر، يعني لأنه سمع منه وهو صغير.

وقال الحسن بن محمد الصباح: سئل يحيـى بن معين عن حجاج بن محمد وأبـي عاصم، أيهما أحب إليك في ابن جريج؟ قال: حجاج.

قال مسلم في كتاب التمييز: عبدالرزاق وهشام بن سليمان[3] أكبر في ابن

---

(١) في ظ: «قال:».

◊ لوحة ١٠٣/أ.

(٢) عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبـي رَوّاد: الأزدي، روى عن أبيه وابن جريج ومعمر، وروى عنه الشافعي وأحمد، والزبير بن بكار وغيرهم. كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن بالارجاء، وما فسد أبوه عبدالعزيز إلا بعد أن نشأ ابنه عبدالمجيد (ت ٢٠٦).
تهذيب ٦/٣٨١؛ وميزان الاعتدال ٢/٦٤٨.

(٣) هشام بن سليمان بن عكرمة المخزومي المكي، روى عن هشام بن عروة وابن جريج والثوري، روى له مسلم، وابن ماجه.
تهذيب ١١/٤١.

جريج من ابن عيينة، وعبدالله بن فروخ[1].

قال الجوزجاني: يروي عن ابن جريج عن عطاء غير حديث لم نجده عند الناس، أحاديثه معضلة، ووثقه غيره، وأثنى عليه ابن أبـي مريم ثناء عظيماً.

أصحاب عمرو بن دينار

قال أحمد في رواية الأثرم: أعلم الناس بعمرو بن دينار ابن عيينة، ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة.

قيل له: كان ابن عيينة صغيراً. قال: وإن كان صغيراً، فقد يكون صغيراً كيِّساً.

وقال عبدالله بن أحمد: قال أبـي: سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار وأحسنهم حديثاً.

قال عباس الدوري[2]: سألت يحيى بن معين عن حديث شعبة، عن عمرو بن دينار، والثوري عن عمرو بن دينار، وابن عيينة عن عمرو بن دينار. قال: سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار، وهو أعلم بعمرو ابن دينار من حماد بن زيد.

ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين، أن ابن عيينة أعلم بعمرو بن دينار من سفيان الثوري، وحماد بن زيد، قيل: فشعبة؟ قال: وأي شيء روى عنه شعبة، إنما روى عنه نحواً من مائة حديث.

وقال ابن المديني: ابن جريج وابن عيينة من أعلم الناس بعمرو بن دينار.

---

(١) عبدالله بن فروخ الخراساني: كان من شيوخ أهل افريقيا لقي مالك بن أنس وسفيان الثوري، وكان ثقة في الحديث ولقي ابن جريج، ورمي بشيء من القدر حتى تبينت براءته (ت ١٧٦).
تهذيب ٥/٣٥٦؛ المدارك ١/٦٩؛ طبقات افريقيا، ص ١٠٧.

(٢) التاريخ والعلل ليحيى بن معين لوحة ٢٢/ب، ١٨/أ، ١٩/ب.

وقال أيضاً: ابن عيينة أعلم بعمرو من حماد بن زيد.

وقال أبو حاتم[1]: ابن عيينة أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة[2]، وقيل لابن عيينة في حديث لعمرو بن دينار، اختلف فيه ابن جريج وهشيم[3]، فقال ابن عيينة: أنا أحفظ لهذا منهما.

وقال الدارقطني: أرفع الرواة عن عمرو بن دينار، ابن جريج، وابن عيينة، وشعبة، وحماد بن زيد.

وذكر مسلم في كتاب التمييز[4] أن حماد بن سلمة يخطىء في روايته عن عمرو بن دينار كثيراً.

ذكر أهل البصرة أصحاب الحسن بن أبي الحسن، رضي الله عنه

ذكر ابن البراء في تاريخه عن علي بن المديني: يونس أثبت في الحسن من ابن عون، ويزيد بن إبراهيم[5] ثبت في الحسن، وابن سيرين وهشام عن الحسن عامتها تدور على حوشب، يعني هشام بن حسان[6].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٢٢٥).

(٢) في د: «شعيب».

(٣) هشيم بن بشير الواسطي، أبو معاوية يروي عن الزهري وعمرو بن دينار، وإسماعيل بن أبي خالد، وهو ثقة، إلا أنه يدلس (ت ١٨٣).
تهذيب ١١/٥٩؛ تهذيب الأسماء واللغات ٤/١٣٨؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٤٨؛ ابن سعد (بيروت) ٧/٢؛ طبقات المفسرين للداودي ٢/٣٥٢.

(٤) التمييز للإمام مسلم، لوحة ١٥/أ.

(٥) يزيد بن إبراهيم التُسْتري أبو سعيد البصري، يروي عن الحسن وقتادة وابن سيرين وعنه ابن مهدي وابن المبارك. وثقة النسائي وأحمد وغيرهما (ت ١٦٣)؛ تهذيب ١١/٣١١؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٠٠؛ وميزان الاعتدال ٤/٤١٨؛ وطبقات الحفاظ ٨٦.

(٦) هشام بن حسان الأسدي البصري: روى عن ابن سيرين، وعنه ابن عيينة والثوري وشعبة، ثقة (ت ١٤٧)؛ تهذيب ١١/٣٤؛ تذكرة الحفاظ ١/١٦٣؛ شذرات ١/٢١٩.

وروى صالح بن أحمد عن علي بن المديني، سمعت عرعرة بن البرند[1] قال: قال لي عباد بن منصور: ما رأيت هشام بن حسان عند الحسن قط. قال: سألت جرير بن حازم، فقال: قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده قط، فقلت: يا أبا النضر، قد حدثنا عن الحسن بأشياء، ورويناها عنه، فعمن تراه أخذها؟ قال: أراه أخذها عن حوشب.

وقال يعقوب بن سفيان: قال ابن المديني: أصحاب الحسن حفص (المنقري)[2]، ثم قتادة، وحفص فوقه، ثم قتادة بعده، ويونس وزياد[3] الأعلم، وكان حفص في الحسن مثل ابن جريج في عطاء، وبعد هؤلاء أشعث بن عبدالملك ويزيد بن إبراهيم وقرة طبقة، وأبو الأشهب[4] وجرير بن حازم طبقة، وأبو حرة (وهشام بن حسان في الحسن طبقة، وسلام بن[5] مسكين والسري[6]

---

(١) عرعرة بن البرند السامي الناجي، أبو عمرو البصري، لقبه «كزمان» يروي عن ابن عون، وهشام بن عروة. ضعفه ابن المديني والعقيلي (ت ١٩٢). تهذيب ١٧٥/٧؛ الميزان ٦٣/٣؛ وقال: الشامي وهو خطأ، وانظر تبصير المنتبه ٨٠١/٢.

(٢) في د: «المقبري».

(٣) زياد الأعلم هو ابن حسان بن قرة الباهلي، روى عن أنس والحسن، وعنه ابن عون والحمادان، وهو ثقة، تهذيب ٣٦٢/٣.

(٤) أبو الأشهب: جعفر بن حيان السعدي العطاردي البصري، يروي عن الحسن البصري، وعنه ابن المبارك والقطان، ويزيد بن هارون، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم (ت ١٦٥).
تهذيب ٨٨/٢؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٩؛ والجرح (١/ قسم ٤٧٦/١).

(٥) سلام بن مسكين النمري الأزدي، أبو روح، روى عن الحسن وثابت البناني كان من أعبد أهل زمانه، وهو ثقة (ت ١٠٧).
تهذيب ٢٨٦/٤؛ والجرح (٢/ قسم ٢٥٨/١)؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٧.

(٦) السري بن يحيى بن أياس الشيباني، أبو الهيثم، يروي عن الحسن البصري وثابت البناني، وهو ثقة (ت ١٦٧).
تهذيب ٤٦٠/٣؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٩.

ابن يحيى طبقة)[1]، وأبو هلال[2] فوق مبارك، ومبارك أحب إلي من الربيع، يعني ابن صبيح.

وقال أحمد: ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس، ولا أسند عن الحسن من قتادة.

وقال حرب: سئل أحمد عن أصحاب الحسن فقال: لا يعدل أحد يونس.

قال: وأيوب، وابن عون، وهشام، هؤلاء أصحاب محمد، يعني ابن سيرين.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: يونس بن عبيد أحب إليك في الحسن أو حميد؟

قال: كلاهما. قال عثمان: يونس أكبر بكثير.

قلت ليحيى: فحميد أحب إليك فيه أو حبيب بن الشهيد[3]؟ قال: ◊ كلاهما.

قال عثمان: وحبيب أحب إلينا.

قال: قلت: سلام بن مسكين؟ قال: ثقة.

قلت: سلام أحب إليك في الحسن، أو المبارك؟ قال: سلام.

---

(١) خرم في أ، والعبارة من د، ظ.

(٢) أبو هلال الراسبي، محمد بن سليم يروي عن الحسن وابن سيرين وعنه ابن مهدي ووكيع، ضعفه البخاري والنسائي. وقال ابن معين: صدوق (ت ١٦٩).
تهذيب ٩/١٩٥؛ الميزان ٣/٥٧٤.

(٣) حبيب بن الشهيد الأزدي أبو محمد يروي عن عمرو بن دينار وابن المنكدر وأبي إسحاق السبيعي، وعنه شعبة والثوري، وهو ثقة (ت ١٤٥).
تهذيب ٢/١٨٥؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٢.

◊ لوحة ١٠٤/أ.

آصحاب محمد بن سيرين، رحمه الله تعالى

قال ابن المديني: أحاديث هشام بن حسان عن محمد صحاح، قال: ونسخت من كتاب: ليس أحد أثبت في ابن سيرين من أيوب وابن عون إذا اتفقا، وإذا اختلفا فأيوب أثبت، وهشام أثبت من خالد الحذَّاء في ابن سيرين، وكلهم ثبت، وكذلك سلمة بن علقمة، وعاصم الأحول، وليس في القوم مثل أيوب وابن عون، وهشام الدستوائي ثبت.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، يقول: إذا اختلف ابن عون وأيوب في الحديث، فأيوب أثبت منه.

وقال البرديجي: أحاديث هشام عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أكثرها صحاح، غير أن هشام بن حسان دون أيوب ويونس، وابن عون وسلمة بن علقمة، وعوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فيها صحاح وفيها منكرة ومعلولة. وعوف صدوق، ويزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة صحيح، إذا لم يكن الحديث منكراً أو مضطرباً أو معلولاً، انتهى.

وقد تكلم قوم في رواية هشام بن حسان (عن محمد بن سيرين، قال ابن معين: زعم معاذ بن معاذ، قال: كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان)[1] عن عطاء ومحمد والحسن.

وقال وهيب: سألني سفيان أن أفيده عن هشام بن حسان، قلت: لا أستحله فأفدته عن أيوب. عن محمد، فسأل عنها هشاماً.

قال (المروزي)[2]: سألت أبا عبدالله عن هشام بن حسان، فقال: أيوب

---

(١) سقطت هذه العبارة من د.

(٢) في د: «الماوردي»، وهو خطأ، إذ الماوردي متأخر عن احمد كثيراً.

وابن عون أحب إلي، وحسَّن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه.

وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: هشام أحب إليك في ابن سيرين، أو يزيد بن إبراهيم؟ قال: كلاهما ثبتان.

قال عثمان: وسمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: يزيد بن إبراهيم أثبت ــ عندنا ــ من هشام بن حسان.

قال عثمان: وسألت يحيى عن (يحيى)[1] بن عتيق، قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك في ابن سيرين أو هشام بن حسان؟ قال: ثقة وثقة.

قال عثمان: يحيى خير.

قلت: هشام بن حسان أحب إليك أو جرير بن حازم؟ قال: هشام أحب إلي.

قلت: فيزيد بن إبراهيم أحب إليك أو جعفر بن حيان؟ قال: يزيد أحب إلي.

قلت: داود أحب إليك أو خالد الحذاء؟ قال: داود أحب إلي.

وقال الدارقطني: أثبت أصحاب ابن سيرين، أيوب، وابن عون، وسلمة بن علقمة، ويونس بن عبيد.

---

(١) في د: «عثمان» وهو خطأ، وإنما هو يحيى.
وهو يحيى بن عتيق الطفاوي البصري روى عن محمد بن سيرين والحسن ومجاهد، وعنه الحمادان وإسماعيل بن علية، وهو ثقة، ثقة.
تهذيب ٢٥٥/١١؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٥.

أصحاب ثـابت البناني

وفيهم كثرة، وهم ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى:

(الثقات)[1]: كشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن[2] المغيرة، وحماد بن سلمة، ومعمر، وأثبت هؤلاء كلهم في ثابت حماد بن سلمة، كذا قال أحمد في رواية ابن هانىء: ما أحد روى عن ثابت أثبت من حماد بن سلمة.

وقال ابن معين: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني.

وقال ـ أيضاً ـ: حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت، فالقول قول حماد.

وقال ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم من بعده سليمان بن المغيرة، ثم من بعده حماد بن زيد، وهي صحاح، يعني أحاديث هؤلاء الثلاثة عن ثابت.

وقال أبو حاتم الرازي[3]: حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام، وهو أحفظ الناس، وأعلم الناس بحديثهما، بين خطأ الناس، يعني أن من يخالف حماداً في حديث ثابت وعلي بن زيد قدم قول حماد عليه، وحكم بالخطأ على مخالفه.

وحكى مسلم في كتاب التمييز[4] إجماع أهل المعرفة على ◊ أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت، وحكى ذلك عن يحيى القطان، وابن معين، وأحمد وغيرهم من أهل المعرفة.

---

(١) ليست في د، ظ.

(٢) سليمان بن المغيرة، القيسي، مولاهم، أبو سعيد البصري، روى عن ثابت البناني وابن سيرين وعنه الثوري وشعبة، وهو من الثقات الأثبات، (ت ١٦٥). تهذيب ٤/٢٢٠؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/١٤٤)؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٧.

(٣) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٤١).

(٤) التمييز، لوحة ١٥/أ.

◊ لوحة ١٠٥/أ.

وقال الدارقطني: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت.

قال ابن المديني: وروى حميد عن ثابت شيئاً، وأما جعفر يعني ابن سليمان[1] فأكثر عن ثابت، وكتب مراسيل. وكان فيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

«ليسأل أحدكم ربه حتى يسأله شسع نعله والملح»[2].

قال علي: وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب، ومنكرة.

وذكر علي أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش.

وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت معمر.

وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين، قال: حديث معمر، عن ثابت مضطرب كثير الأوهام.

الطبقة الثانية:

الشيوخ مثل الحكم بن عطية.

وقد ذكر أحمد الحكم بن عطية[3]، (فقال: هؤلاء الشيوخ يخطئون على

---

(١) جعفر بن سليمان الضُبعي: أبو سليمان البصري، روى عن ثابت البناني وابن جريج وعنه الثوري وابن المبارك. اتهمه بعضهم لتشيعه ووثقه آخرون، (ت ١٧٨). تهذيب ٩٥/٢.

(٢) الحديث: متصلاً من رواية جعفر عن ثابت عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأل شسع نعله إذا انقطع». وقال الترمذي: هذا حديث غريب. ورواه مرسلاً من رواية جعفر عن ثابت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ونصه: ليسأل أحدكم ربه حاجته حتى يسأله الملح، وحتى يسأله شسع نعله. الترمذي (متن تحفة الأحوذي) ٢٩٢/٤.

(٣) الحكم بن عطية العيشي: يروي عن الحسن وثابت البناني وعنه ابن المبارك، وابن مهدي ضعفه سليمان بن حرب وغيره.
تهذيب ٤٣٥/٢؛ الميزان ٥٧٧/١؛ التاريخ الكبير ٣٤٤/٢؛ الضعفاء الصغير، ص ٣١.

ثابت، وذكر للحكم بن عطية[1] عن ثابت، عن أنس أحاديث مناكير.

وقال: سهيل بن أبي حزم[2] يروي عن ثابت منكرات.

وقال في عمارة بن زاذان[3]: يروي عن ثابت أحاديث مناكير، ثم قال: هؤلاء الشيوخ رووا عن ثابت، وكان ثابت جل حديثه عن أنس فحملوا حديثه على أنس.

قال: ويوسف بن عبدة[4] يروي عن حميد وثابت أحاديث مناكير بالتوهم، ليس هي عندي من حديث حميد، ولا ثابت، انتهى.

ومنهم حماد بن يحيى[5] الأبح، له أوهام عن ثابت: منها: حديثه عن أنس مرفوعاً، حديث: «مثل أمتي مثل المطر»[6].

---

(١) سقطت من د.

(٢) سهيل ابن أبي حزم: روى عن ثابت البناني ومالك بن دينار وعدة، قال النسائي: ليس بالقوي، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، (ت ١٧٥).
تهذيب ٤/٢٦١؛ التاريخ الكبير ٤/١٠٦؛ والميزان ٢/٢٤٤.

(٣) عمارة بن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة البصرة، روى عن مكحول وثابت والحسن البصري، وثقه مسلم. وقال البخاري: ربما يضطرب.
تهذيب ٧/٤١٦.

(٤) يوسف بن عبدة بن ثابت الأزدي العتكي: يروي عن الحسن وابن سيرين وثابت، ضعفه أبو حاتم والعقيلي.
تهذيب ١١/٤١٧.

(٥) حماد بن يحيى الأبح: أبو بكر السلمي البصري، يروي عن ثابت والزهري، وعنه الثوري وأبو داود الطيالسي، ضعفه بعضهم، وقال أبو حاتم: لا بأس به.
تهذيب ٣/٢٢؛ والميزان ١/٦٠١.

(٦) حديث «مثل أمتي مثل المطر» لا يدري أوله خير أم آخره.
أخرجه الترمذي في كتاب الأمثال ٥/١٥٢، وقال: حدثنا قتيبة، حدثنا حماد بن يحيى الأبح، عن ثابت البناني، عن أنس، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (ثم ساقه). =

والصواب: عن ثابت عن الحسن مرسلاً.

كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت، وتقدم هذا الحديث في كتاب الأمثال.

الطبقة الثالثة:

الضعفاء، والمتروكون، وفيهم كثرة.

كيوسف بن عطية الصفار[1]، قال ابن هانىء: قال أحمد: كان (حماد)[2] ثبتاً في حديث ثابت البناني وبعده سليمان بن المغيرة، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس، وكل شيء لثابت روى عنه، يقولون: ثابت عن أنس.

وقال أحمد، في رواية أبي طالب: أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر. وأهل البصرة ثابت عن أنس، يحيلون عليهما.

ومراد أحمد بهذا كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاء أهل البصرة، وسيىء الحفظ والمجهولين منهم، فإنه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب، فوقعت المنكرات في حديثه، وإنما أتى من جهة من روى عنه من هؤلاء.

ذكر هذا المعنى ابن عدي وغيره.

ولما اشتهرت رواية ابن المنكدر[3] عن جابر، ورواية ثابت عن أنس صار

= قال: وفي الباب عن عمار وعبدالله بن عمرو، وابن عمر، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

قال: وروي عن عبدالرحمن بن مهدي أنه كان يثبت حماد بن يحيى الأبح وكان يقول: هو من شيوخنا.

(١) يوسف بن عطية الصفار: مجمع على ضعفه وقال البخاري: منكر الحديث. الميزان ٤/٤٦٩؛ التاريخ الكبير ٨/٣٨٧.

(٢) في د: «أحمد»، وهو خطأ.

(٣) ابن المنكدر: هو محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهُدير، أحد الأئمة الأعلام روى عن أبي هريرة وعائشة وأنس وجابر وروى عنه عمرو بن دينار، والزهري، وابن جريج وغيرهم. كان من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون، مدني تابعي، ثقة، (ت ١٣١). تهذيب ٩/٤٧٣؛ تذكرة الحفاظ ١/١٢٧؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ٦٥.

كل ضعيف وسيىء الحفظ إذا روى حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإن رواه عن ثابت، جعله عن أنس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

هذا معنى كلام الإمام أحمد، والله أعلم.

أصحاب قتادة بن دعامة السدوسي

قال إبراهيم بن الجنيد، عن يحيى بن معين: سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة. وسمعته يقول: همام في قتادة أحب إلي من أبي عوانة.

وسئل يحيى بن معين عن أبان وهمام أيهما أحب إليك؟ فقال: كان يحيى القطان يروي عن أبان[1]، وكان أحب إليه. وأما همام فهو أحب إلي.

وقال أحمد، في رواية الأثرم: إذا خالف أبو عوانة وأبان العطار سعيداً أعجبني ذلك يعني حديثهما: قال: لأنه يكون مما قد حفظاه.

قال أحمد: قال عفان: قال أبو عوانة: كان قتادة يقول لي: لا تكتب عني شيئاً، فسمعت منه، وحفظت، ثم نسيت بعد، فجلست إلى سعيد، فجعل يحدث عن قتادة بما أعرف، أو نحو هذا.

وقال إسحاق بن هانىء: سألت أبا عبدالله، قلت: أيما أحب إليك في حديث قتادة؟ سعيد بن أبي عروبة، أو (همام)[2] أو (شعبة)[3] أو الدستوائي؟

---

(١) أبان بن يزيد العطار: روى عن الحسن وعمرو بن دينار، وقتادة، وعنه يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي، وهو ثقة، ثبت.
تهذيب ١/١٠١؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٠١؛ الميزان ١/١٦.

(٢) في د: «هشام».

(٣) سقطت من د.

فسمعته يقول: قال عبدالرحمن بن مهدي: سعيد عندي في الصدق مثل قتادة وشعبة ثبت، ثم همام.

قلت: والدستوائي؟ قال: والدستوائي ـ أيضاً ـ.

وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: شعبة أحب إليك في قتادة أو هشام؟.

قال: كلاهما.

قال عثمان بن سعيد: هشام في قتادة أكبر من شعبة.

وقال ◊ البرديجي: شعبة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبـي عروبة، عن قتادة عن أنس صحيح، فإذا ورد عليك حديث لسعيد بن أبـي عروبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، وخالفه هشام وشعبة حكم لشعبة وهشام على سعيد، وإذا روى حماد بـن سلمة وهمام وأبان ونحوهم من الشيوخ عن قتادة (عن أنس)[1] عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وخالف سعيد أو هشام أو شعبة، فإن القول قول (هشام)[2] وسعيد، وشعبة على الانفراد، فإذا اتفق هؤلاء الأولون (وهم همام وأبان وحماد)[3] على حديث مرفوع، وخالفهم شعبة وهشام وسعيد، أو شعبة أو هشام وحده، أو سعيد وحده، توقف عن الحديث، لأن هؤلاء الثلاثة (شعبة، وسعيد، وهشام)[4] أثبت من همام وأبان وحماد.

قلت: مراده، أن (الحفاظ من أصحاب قتادة ثلاثة)[5]: شعبة، وسعيد، وهشام، والشيوخ من أصحابه مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، ونحوهم.

◊ لوحة ١٠٦/أ.

(١) سقطت من د.

(٢) سقطت من د.

(٣) ليست في د.

(٤) خرم في د، ظ.

(٥) ليست في د.

فأما الحفاظ الثلاثة، فإذا روى سعيد حديثاً عن قتادة وخالفه فيه شعبة وهشام، فالقول قولهما.

وسيأتي فيما بعد قوله إن القول قول رجلين من الثلاثة، من غير تعيين وقوله أيضاً: إنه إذا روى هشام وسعيد (بن أبي عروبة)[1] شيئاً وخالفهما شعبة، فالقول قولهما، وأما إذا اختلف الثلاثة فسيأتي قوله: إنه يتوقف عن الحديث، وإن خالف هشام شعبة فقد حكى فيما بعد فيه قولين:

أحدهما: القول قول شعبة.

والثاني: التوقف.

وأما الشيوخ فإذا روى أحدهم حديثاً، وخالفه واحد من الحفاظ الثلاثة، فالقول قول ذلك الحافظ، فإذا اتفق الشيوخ الثلاثة على حديث، وخالفهم الحفاظ الثلاثة أو أحدهم، توقف عن الحديث، ففرق بين أن ينفرد شيخ بحديث يخالفه فيه حافظ، فإنه حكم بأن القول قول الحافظ، وبين أن يجتمع الشيوخ على حديث ويخالفهم الحفاظ أو بعضهم، فقال: يتوقف فيه.

وهذا بخلاف قول أحمد، إنه إذا اختلف سعيد بن أبي عروبة مع أبي عوانة وأبان، أنه يعجبه قول الشيخين، كما سبق عنه.

وقال البرديجي: ـ أيضاً ـ أصح الناس رواية عن قتادة شعبة، كان يوقف قتادة على الحديث.

قلت: كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة، لأن شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه: (حدثنا)، ويسأله عن سماعه.

(فأما حفظ)[2] حديثه، فقد تقدم عن أحمد وغيره أن سعيد ابن

(١) ليست في د، ظ.
(٢) في د: «فأحفظ».

أبـي عروبة أحفظ له، ولكن ظاهر كلام البرديجي خلاف هذا، وأن شعبة أثبت في قتادة وسيأتي من كلامه ما يبينه.

ثم قال البرديجي: فإذا أردت أن تعلم صحيح حديث قتادة فانظر إلى رواية شعبة وسعيد بن أبـي عروبة وهشام الدستوائي، فإذا اتفقوا فهو صحيح. وإذا خالف هشام (قول)[١] شعبة (فالقول قول شعبة، وقال بعضهم)[٢]: يتوقف عنه، وإذا اتفق هشام و(سعيد)[٣] (بن أبـي عروبة)[٤] من رواية أهل التثبت عنهما وخالفهما شعبة كان القول قول (هشام وسعيد)[٥]، غير أن شعبة من أثبت الناس في قتادة ولا يلتفت (إلى رواية الفرد عن شعبة)[٦] ممن ليس له حفظ، ولا تقدم في الحديث (من أهل الاتقان).

وقال البرديجي: ـ أيضاً ـ: (أحاديث)[٧] شعبة، عن قتادة، عن أنس عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كلها صحاح، وكذلك سعيد بن أبـي عروبة، وهشام الدستوائي، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح وإذا اختلفوا في حديث واحد، فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة، فإذا اختلف الثلاثة توقف عن الحديث، وإذا انفرد واحد من الثلاثة في حديث نظر فيه: فإن كان لا يعرف من الحديث إلا من طريق الذي رواه كان منكراً.

وأما أحاديث قتادة، التي يرويها الشيوخ، مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، فينظر في الحديث: فإن (كان)[٨] الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وعن أنس بن مالك، من

---

(١) زيادة من د.
(٢) «وقال شعبة»: فالقول. كذا في د.
(٣) في د: «شعبة»، وهو خطأ.
(٤) ليست في د.
(٥) خرم في د، وبياض في ظ.
(٦) خرم في د، وبياض في ظ.
(٧) خرم في د، وبياض في ظ.
(٨) سقطت من د.

وجه ◊ آخر، لم (يدفع)[1]، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكراً. انتهى.

وقد (سبق)[2] ذكر ذلك في الكلام على المنكر، وما فيه من اختلاف الحفاظ (في)[3] ذلك.

وقال ابن معين: قال شعبة: هشام الدستوائي أعلم بقتادة، وأكثر مجالسة له مني.

قال أحمد في رواية حرب: أصحاب قتادة شعبة وسعيد وهشام، إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء، كان سعيد يكتب كل شيء.

قال أحمد: وقال عفان: وذكر حديثاً، فقال: أصاب همام وأخطأ هشام وسعيد.

وذكر مسلم في كتاب التمييز أن حماد بن سلمة عندهم يخطىء في حديث قتادة كثيراً.

وقال الدارقطني في العلل: معمر سيىء (الحفظ)[4] (لحديث)[5] قتادة والأعمش.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى (بن معين)[6] (يقول)[7]: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه (الأسانيد)[8].

◊ لوحة ١٠٧/أ.

(١) في د: «يرفع».

(٢) ليست في د.

(٣) ليست في د.

(٤) خرم في د.

(٥) في د: «الحديث».

(٦) خرم في د، وبياض في ظ.

(٧) زيادة من ظ.

(٨) ليست في د، ظ.

ونقل الأثرم عن أحمد، قال: عمرو بن الحارث روى عن قتادة (مناكير، وقال)[1] في جرير بن حازم: كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة (يسندها بواطيل)[2]، وكذلك ضعف يحيى وغيره حديث جرير عن قتادة (خاصة وسليمان التيمي.

قال الأثرم: حديثه عن قتادة مضطرب)[3].

وفي تاريخ الغلابي: يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليس بذاك.

والظاهر أنه حكاه عن ابن معين.

أصحاب أيوب السختياني

قال الإمام أحمد: ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، (وقد أخطأ في غير شيء)[4].

وقال ابن معين: ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد.

وقال سليمان بن حرب: وحماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب.

وقال ابن معين: إذا اختلف إسماعيل بن علية، وحماد بن زيد في أيوب، كان القول قول حماد.

قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حماد بن زيد في أيوب.

قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله.

---

(١) خرم في د، وبياض في ظ.

(٢) خرم في د، وبياض في ظ.

(٣) ليست في د، ظ.

(٤) زيادة من د، ظ.

وهذا القول اختيار ابن عدي وغيره.

وقال النسائي: أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبدالوارث وابن علية.

ورجحت طائفة ابن علية على حماد.

قال البرديجي: ابن علية أثبت من روى عن أيوب، وقال بعضهم: حماد بن زيد.

قال: ولم يختلفا إلا في حديث أوقفه ابن علية، ورفعه حماد، وهو حديث أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «ليس أحد منكم ينجيه عمله»، قالوا: ولا أنت[1]؟.

قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل» انتهى.

وليس وقف هذا (الحديث)[2] مما يضر، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيراً، ولا يرفعها والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها.

قلت: وقد اختلفا أيضاً في أحاديث أخر، منها حديث أيوب عن نافع،

---

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم ٤/٢١٦٩ ـ ٢١٧١، من عدة روايات:
وخرج رواية حماد بن زيد عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الحديث.
وأخرج الإمام أحمد هذه الرواية ٢/٣٨٥.
وأخرجه من روايات أخرى عن محمد بن سيرين ٢/٢٣٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٣١٩، ٣٢٦.
وأخرجه الدارمي ٢/٢١٥، من رواية جابر بن عبدالله.
وأخرجه ابن ماجه ٢/١٤٠٥، من طريق الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

(٢) زيادة من ظ.

عن ابن عمر، «أن عمر قبل الحجر»[1] كذا رواه حماد بن زيد عن أيوب، ورواه ابن علية عن أيوب (عن نافع عن ابن عمر)[2]، (قال: ثبت)[3] أن عمر قبل الحجر.

وذكر شعيب بن حرب حماد بن زيد وابن علية (فقدم ابن علية، وقال)[4] هو أثبتهم في الحديث.

وقال غندر: نشأت (في الحديث يوم نشأت وليس)[5] أحد يقدم في الحديث على إسماعيل بن علية.

وقال (عيسى بن يونس: إسماعيل)[6] أثبت عندنا من حماد[7]، وحماد وأبي عوانة، وسمى قوماً.

خرج ذلك (كله)[8] يعقوب بن شيبة، وقال: أخبرني الهيثم بن خالد قال: اجتمع حفاظ أهل البصرة، فقال أهل الكوفة لأهل البصرة: نحوا عنا إسماعيل، وهاتوا من شئتم.

---

(١) حديث تقبيل الحجر الأسود.

أخرجه مسلم ٢/٩٢٥، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر قبل الحجر الأسود، وقال: إني لأقبلك وإني لأعلم أنك حجر، ولكني رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقبلك. وفي رواية قال: قبل عمر الحجر... وأخرجه أحمد ١/٣٤، من طريق عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر، وجعله من مسند عمر.

وأخرجه الدارمي ١/٣٨١، من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن عمر...

(٢) زيادة من ظ.

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

(٤) خرم في د، وبياض في ظ.

(٥) خرم في د، وبياض في ظ موضع «يوم نشأت».

(٦) خرم في د، وبياض في ظ: «وإسماعيل هو ابن علية».

(٧) هما: حماد بن زيد وحماد بن سلمة، والنص في تهذيب التهذيب ١/٢٧٧، وفيه: «ابن علية أثبت من الحمادين».

(٨) ليست في د.

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووهيب، وكان يهاب ◊ أو يتهيب إسماعيل بن علية إذا خالفه.

وقال يزيد بن الهيثم: سمعت يحيى بن معين سئل عن أحاديث أيوب، اختلاف ابن علية وحماد بن زيد، فقال: إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء. انتهى.

فنسب الاختلاف إلى أيوب.

وقال أحمد في رواية الميموني: عبدالوارث قد غلط في غير شيء. روى عن أيوب أحاديث لم يروها أحد من أصحابه.

وهو عنده ـ مع هذا ـ ثبت ضابط.

وقال الأثرم، عن أحمد: جرير بن حازم يروي عن أيوب عجائب.

وذكر القواريري عن يحيى بن سعيد أنه كان يثبت عبدالوارث. وإذا خالفه أحد من أصحابه، يقول: ما قال عبدالوارث، انتهى.

ولم يكتب عبدالوارث ولا ابن علية حديث أيوب حتى مات أيوب.

وأما حماد بن زيد، فكان ضريراً، وكان يحفظ، ولم يكن عنده كتاب لأيوب بالكلية.

ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين، قال: عبدالوارث مثل حماد. قال: وهو أحب إليّ في أيوب من الثقفي، وابن عيينة.

أصحاب شعبة

(قال أحمد في رواية ابن هانىء: ما في أصحاب شعبة)[1] (أقل خطأ من محمد بن جعفر، ولا يقاس بيحيى بن سعيد في العلم أحد)[2].

◊ لوحة ١٠٨/أ.

(١) خرم في د، بياض في ظ.

(٢) سقطت من ظ.

وقال صالح بن أحمد: (ثنا) علي بن المديني، قال: ذكرت (ليحيى أصحاب)[1] شعبة، فقال: أنا لا أسمي لك أحداً، كان عامتهم يمليها عليهم (رجل، إلا خالداً ومعاذاً)[2]، فانا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية، (ومعاذ ناحية)[3] ليكتب كل واحد منهما بحفظه. وأمّا أنا فكنت (لا أكتب حتى أجيء إلى البيت)[4].

قال ابن أبي حاتم[5] (ثنا) أحمد بن منصور[6] المروزي: سمعت سلمة بن سليمان[7] يقول: قال عبدالله بن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر[8] حكم فيما بينهم.

وذكر ابن خراش، عن الفلّاس، قال: كان يحيى، وعبدالرحمن ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غُندر فحكم عليهم.

وقال العجلي: غُندر من أثبت الناس في حدث شعبة.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) خرم في د، بياض في ظ.

(٣) خرم في د، بياض في ظ.

(٤) خرم في د، بياض في ظ.

(٥) الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/٢٢١). وسقط قوله (ثنا) من ظ و د.

(٦) أحمد بن منصور المروزي الملقب (بزاج) روى عن النضر بن شميل وأبي عامر العقدي، وقال عنه أبو حاتم صدوق (ت ٢٥٨).
تذكرة الحفاظ ٢/٥٠٢؛ تهذيب ١/٨٢.

(٧) سلمة بن سليمان المروزي يروي عن ابن المبارك وهو من ثقات أصحابه (ت ٢٠٣)؛ تهذيب ٤/١٤٥.

(٨) غُنْدَر هو محمد بن جعفر الهذلي، البصري الحافظ روى عن شعبة والسفيانين وابن جريج وعنه أحمد وابن المديني وإسحق. وهو من الاعلام الثقات (ت ١٩٣).
تهذيب ٩/٩٦؛ تذكرة ١/٣٠٠؛ شذرات الذهب ١/٣٣٣؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/٢٢١).

وقال يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: لم أر في أصحاب شعبة أحسن حديثاً من أبي الوليد[1]، قيل له: من كان أحب إليك، أبو داود[2] أو بهز[3]؟ قال: أبو داود ثقة، وكان بهز أتقن منه في كل شيء.

وقال عثمان بن سعيد: سألت يحيى بن معين عن أصحاب شعبة، قلت: يحيى القطان أحب إليك في شعبة، أو يزيد بن زريع؟ قال: ثقتان. قلت: فغندر أحب إليك أو محمد بن أبي عدي[4]، قال: ثقتان. قلت: فأبو داود أحب إليك أو حرمي[5]، قال: أبو داود أحب إلي. قلت: فأبو داود أحب إليك فيه أو ابن مهدي؟ قال: أبو داود أعلم به.

قال عثمان: عبدالرحمن بن مهدي أحب إلينا في كل شيء. وأبو داود أكثر الرواية عن شعبة.

قال: سألت يحيى عن أبي عامر العقدي[6]، قال: ثقة. قلت:

---

(١) هو ابو الوليد الطيالسي سبقت ترجمته ص ٤٤٧.

(٢) هو أبو داود الطيالسي، سبقت ترجمته ص ٤٦٤.

(٣) بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري روى عن حماد بن سلمة وشعبة وعنه أحمد بن حنبل وقتيبة. قال عنه الإمام أحمد: إليه المنتهى في التثبت، وهو ثقة، مات بعد المائتين.
تهذيب ٤٩٧/١؛ تذكرة الحفاظ ٣٤١/١؛ طبقات الحفاظ، ص ١٤٢.

(٤) محمد بن أبي عدي: وهو محمد بن إبراهيم روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل وشعبة وسعيد بن أبي عروبة وثقه أبو حاتم والنسائي (ت ١٩٤).
تهذيب ١٢/٩؛ تذكرة الحفاظ ٣٢٤/١؛ شذرات الذهب ٣٤١/١.

(٥) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، أبو روح البصري، يروي عن شعبة وعنه علي بن المديني وبندار (ت ٢٠١) وهو صدوق.
تهذيب ٢٣٢/٢.

(٦) أبو عامر العقدي: عبدالملك بن عمرو القيسي يروي عن الثوري وشعبة ومالك، وهو من الثقات الاثبات (ت ٢٠٥).
تهذيب ٤٠٩/٦؛ شذرات الذهب ١٤/٢؛ تذكرة الحفاظ ٣٤٧/١.

فشبابة[1] قال: ثقة. قلت: فمعاذ أثبت في شعبة أوغندر؟ قال: ثقة، وثقة.

وقال أبو مسعود بن الفرات[2]: ما رأيت أحداً أكبر في شعبة من أبي داود.

وقال أحمد: مسكين بن بكير[3] يخطىء عن شعبة.

وقال ابن عدي: أصحاب شعبة معاذ بن معاذ[4]، وخالد بن الحارث ويحيى القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم.

ونقل ابن البراء عن ابن المديني، قال: عبدالصمد[5] في شعبة ثبت.

---

(١) شبابة بن سوار الفزاري، أبو عمرو المدائني، يروي عن شعبة وابن أبي ذئب والليث، وعنه أحمد وعلي بن المديني، وهو صدوق (ت ٢٥٥). تهذيب ٤/٣٠٠؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٦١.

(٢) أبو مسعود بن الفرات: أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، الرازي، روى عن عبدالله بن نمير وعبدالرزاق وأبي عامر العقدي، من الأعلام الثقات الحفاظ، كتب عن ألف وسبعمائة وخمسين رجلاً (ت ٢٥٨). تهذيب ١/٦٦؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٤؛ النجوم الزاهرة ٣/٢٩؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٦٧).

(٣) مسكين بن بكير الحراني، يروي عن الأوزاعي ومالك وشعبة، لا بأس به، ولكنه يخطىء في حديثه (ت ١٩٨).
تهذيب ١٠/١٢٠.

(٤) معاذ بن معاذ بن نصر، الإمام الحافظ، يروي عن حميد الطويل وشعبة، وهو ثقة (ت ١٩٦).
تذكرة الحفاظ ١/٣٢٤؛ تهذيب ١٠/١٩٤.

(٥) عبدالصمد بن عبدالوارث، الحافظ، البصري، يروي عن أبيه وهشام الدستوائي (ت ٢٠٧).
تذكرة الحفاظ ١/٣٤٤؛ تهذيب ٦/٣٢٧.

أصحاب معمر (بن راشد)[1]

قال أحمد في رواية إبراهيم الحربـي: إذا اختلف أصحاب معمر في شيء فالقول قول ابن المبارك.

وقـال ابن عسكر: سمعت (أحمـد بن حنبل يقـول)[2]: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق.

قال (يعقوب بن شيبة)[3]: عبدالـرزاق (متثبت)[4] في معمر، جيـد الاتقان.

وسنذكر فيما بعد (ـ إن شاء الله ـ ◊ أن من سمع)[5] باليمن منه فهو أصح ممن سمع منه بالبصرة.

وقال ابن معين: أبو سفيان المعمري[6] محمد حميد، صاحب معمر، ثقة وعبدالرزاق أحب إلي منه.

قال الدارقطني: أثبت أصحاب معمر هشام بن يوسف[7]، وابن المبارك.

---

(١) خرم في د.
(٢) خرم في د، بياض في ظ.
(٣) خرم في د، بياض في ظ.
(٤) في د، ظ: «ثبت».
◊ لوحة ١٠٩/أ.
(٥) خرم في د، بياض في ظ.
(٦) محمد بن حميد، أبو سفيان المعمري: قيل له المعمري لأنه رحل إلى معمر، وروى عن الثوري وهشام بن حسان، وروى عنه أبو خيثمة، وهو ثقة (ت ١٨٢) تهذيب ١٣١/٩؛ والخلاصة، ص ٣٣٣.
(٧) هشام بن يوسف: قاضي صنعاء، روى عن ابن جريج، ومعمر، وجماعة وعنه الشافعي، وأحمد، ثقة، (ت ١٩٧).
وترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٤٦/١؛ شذرات الذهب ٣٥٩/١؛ الخلاصة، ص ٣٥٢؛ تهذيب ٥٧/١١؛ منتخب الإرشاد ٢٥/ب.

أصحاب حماد بن سلمة

قال عبدالله بن أحمد: سمعت يحيى بن معين يقول: من أَراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفان بن مسلم.

وقال النسائي: أثبت أصحاب حماد بن سلمة ابن مهدي، وابن المبارك، وعبدالوهاب الثقفي.

* * *

ذكر أهل الكوفة:

أصحاب عامر بن شراحيل الشعبي

قال إسحاق بن هانىء: قلت لأبي عبدالله، يعني أحمد: من أحب إليك، يعني من أصحاب الشعبي؟.

قال: إسماعيل أحبهم إلي وأحسنهم حديثاً.

قلت: أيما أحب إليك بيان[1] أو فراس[2]؟ قال: ما منهما إلا ثقة.

(قلت: أيما أحب إليك زكريا أو فراس؟ قال: ما منهما إلا ثقة)[3] وزكريا حسن الحديث.

وقال عبدالله بن أحمد[4]: قال أبي: أصح الناس حديثاً عن الشعبي إسماعيل بن أبي خالد.

قلت: فزكريا وفراس، وابن أبي السفر[5].

قال: ابن أبي خالد يشرب العلم شرباً، ابن أبي خالد أحفظهم،

---

(١) بيان بن بشر الأحمسي: روى عن أنس والشعبي وعنه شعبة والسفيانان، أحد الثقات الأثبات.
تهذيب ١/٥٠٦.

(٢) فراس بن يحيى الهمذاني: روى عن الشعبي وعطية العوفي وعنه منصور بن المعتمر والثوري، وهو ثقة، (ت ١٢٩). تهذيب ٨/٢٥٩.

(٣) سقطت من د.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ١/٩٩.

(٥) ابن أبي السفر: هو أبو عبيدة، وقد سبقت ترجمته، ص ٥٣١.

وقال: ابن أبي السفر وزكريا[1] كلاهما كانا يختلفان إلى الشعبي جميعاً.

وحكى عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين، قال: إسماعيل بن أبي خالد أحب إلي في الشعبي من الشيباني، وإسماعيل أعلم بالشعبي من ابن عون، قيل له: فراس أحب إليك أو بيان؟ (قال: كلاهما ثقة)[2].

وقال ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن زكريا عن الشعبي، (فقال: ليس هو عندي مثل إسماعيل وليس به بأس)[3].

أصحاب أبي إسحاق السَّبيعي

واسمه عمرو بن عبدالله.

وقد ذكر الترمذي في كتابه هذا أن الثوري وشعبة أثبت وأحفظ من جميع من روى عن أبي إسحاق.

وقال ابن المديني: سمعت معاذ بن معاذ، وقيل له: أي أصحاب أبي إسحاق أثبت؟.

قال: شعبة، وسفيان، ثم سكت.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين، يقول: أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوريُّ، وشعبة، وهما أثبت من زهير[4] وإسرائيل، وهما قرينان. قال: وسمعت ابن معين يقول: لم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري.

---

(١) زكريا: هو ابن أبي زائدة، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون بن فيروز، روى عن الشعبي، وأبي إسحاق السبيعي وعنه الثوري وشعبة، ثقة، (ت ١٤٧). تهذيب ٣/٣٢٩.

(٢) خرم في د، بياض في ظ.

(٣) خرم في د، بياض في ظ.

(٤) زهير بن معاوية بن حديج الكوفي: روى عن أبي إسحاق السبيعي وسليمان التيمي وعاصم الأحول، كان من معادن الصدق، وهو ثقة ثبت، (ت ١٧٧). تهذيب ٣/٣٥١.

وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى: شعبة أحب إليك في أبـي إسحاق، أو سفيان؟ قال: سفيان.

وقال أبو زرعة: أثبت أصحاب أبـي إسحاق الثوري، وشعبة، وإسرائيل وشعبة أحب إلي من إسرائيل.

وقال أبو حاتم الرازي[1]: سفيان أتقن أصحاب أبـي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة. وإذا اختلف الثوري وشعبة، فالثوري.

وقال أبو عثمان البرذعي[2]: سمعت أبا زرعة، يقول: سمعت ابن نمير، يقول: سماع يونس وزكريا وزهير من أبـي إسحاق بعد الاختلاط.

وقال أبو زرعة: إذا فات شعبة وسفيان، فزهير خلف، ثم زائدة.

وقال البرديجي: حديث أبـي إسحاق من حديث شعبة وسفيان الثوري إذا اتفقا لم يختلفا صحيح، فإذا اختلفا كان القول قول سفيان، لأنه أحفظ الرجلين.

وقد روى عن أحمد أنه يقدم قول شعبة في أبـي إسحاق.

قال الميموني: قلت لأبـي عبدالله: من أكبر في أبـي إسحاق؟ قال: ما (أجد)[3] في نفسي أكبر من شعبة (فيه)[4]، ثم الثوري، قال: وشعبة أقدم سماعاً من سفيان، قلت: وكان أبو إسحاق قد تأخر، قال: إي والله هؤلاء الصغار زهير (وإسرائيل يزيدون)[5] في الإسناد وفي الكلام.

ونقل جماعة عن أحمد تقديم (شريك على إسرائيل)[6]، في أبـي إسحاق، وقال: إنه أضبط عنه، وأقدم سماعاً.

---

(١) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٢٢٥).

(٢) مسائل البرذعي لأبـي زرعة المعروفة بالضعفاء، لوحة ١٣٥/أ.

(٣) في د: «أحدث».

(٤) زيادة من د، ظ.

(٥) خرم في د، بياض في ظ.

(٦) سقطت من د.

قال: (ويختلف على إسرائيل)[١] في حديث أبي إسحاق، وقدم شريكاً ◊ في أبي إسحاق على (يونس وأبي الأحوص أيضاً، وقال في زهير)[٢] وزكريا: ليس حديثهم بالقوي عن أبي إسحاق: وقال: إذا اختلف زكريا وإسرائيل في أبي إسحاق فإن زكريا أحب إلي (في أبي إسحاق)[٣] من إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما.

ونقل الأثرم عن أحمد، قال: ما أقرب حديث زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، ولكن سماعه ـ عندي ـ مع هؤلاء الذين سمعوه بأخره. قال: وضعف حديث يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، وقال: حديث إسرائيل أحب إلي منه.

ونقل عثمان بن سعيد عن يحيى، قال: شريك أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل، وهو أقدم.

ونقل الدوري (عنه)[٤]، قال: زكريا، وزهير، وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، سمعوا (منه)[٥] بأخرة، إنما صحب أبا إسحاق سفيان وشعبة.

وقال العجلي: رواية زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية وإسرائيل، عن أبي إسحاق قريب من السواء، قال: ويقال: إن شريكاً أقدم سماعاً منه.

وقال ابن المديني: الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق.

---

(١) خرم في د.

◊ لوحة ١١٠/أ.

(٢) خرم في د، بياض في ظ.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) ليست في د.

(٥) ليست في د، ظ.

وذكر عثمان بن سعيد عن ابن معين، قال: شريك أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل وهو أقدم. قيل له: أبو الأحوص[1] أحب إليك فيه أو أبو بكر بن عياش؟ قال: ما أقربهما.

ونقل يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين، قال: شعبة وسفيان في أبي إسحاق جميعاً واحد، يعني: لا يرجح أحدهما على الآخر، قال: وزهير، وإسرائيل، وشريك، وأبو عوانة، في أبي إسحاق واحد، وإسرائيل أقدم من عيسى ليس به بأس.

وقد رجحت طائفة إسرائيل في أبي إسحاق وخاصة على الثوري وشعبة، منهم: ابن مهدي، (ورُوي عن شعبة)[2] أنه كان يقول في أحاديث أبي إسحاق سلوا عنها (إسرائيل، فإنه)[3] أثبت فيها مني.

وقد سبق ذكر هذا مستوفى أيضاً (في أول الكتاب)[4] في الكلام على حديث ابن مسعود في الاستنجاء بالحجرين وإلقاء الروثة، وفي كتاب النكاح، في الكلام على حديث «النكاح بغير ولي»[5].

---

(١) أبو الأحوص: سلام بن سليم الحنفي روى عن أبي إسحاق السبيعي والأعمش وهو ثقة (ت ١٧٩). تهذيب ٤/٢٨٢.

(٢) خرم في د، وبياض في ظ.

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

(٤) خرم في د، وبياض في ظ.

(٥) هذا الحديث أخرجه الترمذي ١/٢٥، من طريق وكيع عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة، عن عبدالله، قال: خرج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لحاجته فقال: التمس لي ثلاثة أحجار، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: إنها ركس.
وروى هذا الحديث عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد، عن عبدالله.
فقال أبو عيسى: وهذا حديث فيه اضطراب.
ولكن أبا عيسى رجح رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق.

أصحاب إبراهيم بن يزيد النخعي[1]

ذكر علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد، قال: ما أحد أثبت عن مجاهد وإبراهيم من منصور[2]، فقلت ليحيى: منصور أحسن حديثاً عن مجاهد من ابن أبي نجيح؟ قال: نعم، وأثبت. وقال: منصور أثبت الناس.

وقال أحمد: حدثني يحيى قال، قال سفيان: كنت إذا حدثت الأعمش عن بعض أصحاب إبراهيم، قال. فإذا قلت: منصور، سكت.

وقال ابن المديني عن يحيى عن سفيان، قال: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد إلا رده، فإذا قلت: منصور، سكت.

وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين، قال: لم يكن أحد أعلم بحديث منصور من سفيان الثوري.

ورجحت طائفة الأعمش على منصور في حفظ إسناد حديث النخعي.

قال وكيع: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور.

وقد ذكره الترمذي[3] في باب التشديد في البول من كتاب الطهارة

---

(١) إبراهيم بن يزيد النخعي رأى عائشة وأدرك أنس بن مالك وروى عنه منصور، والأعمش، وهو من أعلام أهل الإسلام، (ت ٩٦).
تهذيب ١/١٧٨؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/١٤٤).

(٢) منصور بن المعتمر بن عبدالله الكوفي: من الأعلام الثقات العباد، روى عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي، وعنه أيوب والأعمش، (ت ١٣٢). تهذيب ١٠/٣١٣.

(٣) قال الترمذي ١/١٠٤، ٣/١٢٠.
وسمعت أبا بكر محمد بن أبان البلخي مستملي وكيع يقول: الأعمش أحفظ لأسناد إبراهيم من منصور.

واستدل به على ترجيح قول الأعمش في حديث ابن عباس[1] «في القبرين»، سمعت مجاهداً يحدث عن طاوس عن ابن عباس. وأمامنصور فرواه عن مجاهد عن ابن عباس.

وكذلك ذكره أيضاً في كتاب الصيام، في باب صيام العشر، واستدل به على ترجيح رواية الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ما رأيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ صائماً في العشر قط[2]، على قول منصور، فإنه أرسله.

ورجحت طائفة الحكم.

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي: من أثبت الناس في إبراهيم، قال: الحكم ثم منصور. (وقال أيضاً قلت لأبي: أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم ثم منصور ما أقربهما، ثم قال: كانوا)[3] يرون ◊ أن عامة حديث

---

(١) حديث ابن عباس في القبرين أخرجه الترمذي ١٠٢/١، من طريق وكيع عن الأعمش، قال: سمعت مجاهداً يحدث عن طاوس، عن ابن عباس، «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مر على قبرين، فقال: إنهما يعذبان: وما يعذبان في كبير، أما هذا فكان لا يستتر من بوله، وأما هذا فكان يمشي بالنميمة».
قال أبو عيسى: وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد، عن ابن عباس ولم يذكر فيه، «عن طاوس»، ورواية الأعمش أصح.

(٢) أخرجه الترمذي ١٢٠/٣ من رواية الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ثم قال الترمذي، هكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة.
وروى الثوري وغيره هذا الحديث عن منصور، عن إبراهيم «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم ير صائماً في العشر». وروى أبو الأحوص عن منصور، عن إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه عن الأسود، وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصح وأوصل إسناداً.

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

◊ لوحة ١١١/أ.

أبي معشر[1] إنما هو عن حماد، يعني (ابن أبـي سليمان)[2].

وقال حرب عن أحمد: كان يحيـى بن سعيد يقدم منصوراً(والحكم على الأعمش)[3].

قال ابن المديني: قلت ليحيـى بن سعيد: أي أصحاب (إبراهيم أحب إليك؟ قال)[4]: الحكم ومنصور. قلت: أيهما (أحب إليك؟ قال: ما أقربهما.

وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيـى بن معين: الحكم)[5] أحب إليك في إبراهيم أو فضيل بن عمرو[6]؟ قال: الحكم أعلم.

أصحـــاب الأعمـــش

وهو سليمان بن مهران الكاهلي.

قال ابن أبـي خيثمة: سمعت يحيـى بن معين يقول: لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري.

قال: وسمعت يحيـى بن معين يقول: أبو معاوية كنا إذا ذاكرناه حديث الأعمش، فكأنا لم نسمع الحديث، يشير إلى كثرة حديثه، وسعة حفظه.

قـال ابن أبـي حاتم[7]: (ثنـا) أحمد بن سنـان الواسـطي، سمعت

---

(١) أبو معشر: زياد بن كليب التميمي الكوفي، روى عن إبراهيم النخعي، وعنه قتادة، صالح من قدماء أصحاب إبراهيم، (ت ١٢٠).
تهذيب ٣/٣٨٢.

(٢) ليست في د، ظ.

(٣) خرم في د، وبياض في ظ.

(٤) خرم في د، وفي ظ: أي أصحاب (...) أثبت.

(٥) سقطت من ظ.

(٦) فضيل بن عمرو الفقيمي روى عن أبيه وإبراهيم النخعي وثابت وسعيد بن جبير وعنه الأعمش، وثقه ابن معين والعجلي.

(٧) تقدمة الجرح والتعديل، ص ٦٣.

عبدالرحمن بن مهدي يقول: ما رأيت سفيان لشيء من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش.

قال: (ثنا) أبي، (ثنا) أبو بكر الأعين[1]، قال: سمعت أحمد بن حنبل، وقلت له: من أحب الناس إليك في حديث الأعمش؟ قال: سفيان، قلت: شعبة؟. قال: سفيان[2].

(ثنا) محمد بن إبراهيم (أنا) عمرو بن علي. قال: سمعت أبا معاوية يقول: كان سفيان يأتيني ههنا، فيذاكرني بحديث الأعمش، فما رأيت أحداً أعلم بحديث الأعمش منه[3].

وقال علي: قال يحيى بن سعيد: سماعي من سفيان عن الأعمش أحب إلي من سماعي من الأعمش.

قال ابن أبي حاتم[4] وسمعت أبي، يقول: احفظ أصحاب الأعمش الثوري.

وقال يعقوب بن شيبة: سفيان الثوري، وأبو معاوية، مقدمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش.

وذكر عن علي بن المديني. قال: كان أبو معاوية[5] (حسن)[6] الحديث عن الأعمش، حافظاً عنه.

وذكر بإسناده عن جرير بن عبدالحميد، قال: أبو معاوية حفظ حديث الأعمش، ونحن أخذناها (من الرقاع)[7].

---

(١) أبو بكر محمد بن عتاب الأعين: يروي عن الإمام أحمد وابن المديني وعنه مسلم وأبو داود، (ت ٢٤٠). تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٢؛ طبقات الحفاظ، ص ٢٤٧.

(٢) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٢٢٥).

(٣) تقدمة الجرح والتعليل، ص ٦٤.

(٤) التقدمة، ص ٦٤.

(٥) أبو معاوية: هو محمد بن خازم.

(٦) خرم في د، وبياض في ظ.

(٧) خرم في د، وبياض في ظ.

وقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه، قال أبو معاوية: كنا إذا قمنا من عند (الأعمش كنت أمليها)[1] عليهم، قال أبـي: أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى، مع أن أبا معاوية يخطىء في أحاديث من أحاديث الأعمش.

وقال عبدالله ـ أيضاً ـ: قال أبـي في أصحاب الأعمش: سفيان أحبهم إلي، وأبو معاوية في الكثرة والعلم بالأعمش.

ونقل عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين، قال: سفيان أحب إلي في الأعمش من شعبة.

قال: وأبو عوانة أحب إلي فيه من عبدالواحد، وأبو شهاب[2] أحب إلي من أبـي بكر بن عياش في كل شيء، يعني في الأعمش، وغيره.

قال: وأبو بكر وأبو الأحوص، ما أقربهما، وقطبة[3] وحفص ثقتان.

وقال حرب، عن أحمد: أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير، وقيل لأحمد: أبو معاوية فوق شعبة يعني في الأعمش؟ قال: أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش، وشعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، وأبو معاوية (عن، عن)[4]. وقيل له: بعد أبـي معاوية، شعبة أثبت؟ قال: شعبة أثبت في كل شيء، وقد غلط شعبة في بعض ما روى عن الأعمش، وكان زائدة من أصح

---

(١) خرم في د، وبياض في ظ.

(٢) أبو شهاب: هو عبد ربه بن نافع الكناني الكوفي وهو أبـو شهاب الأصغـر روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري والأعمش وابن إسحاق وخالد الحذاء وشعبة وغيرهم، كان ثقة وكان كثير الحديث وكان صالحاً ولم يكن بالمتين تكلموا في حفظه، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة.
التهذيب، ج ١٢٨/٦ ـ ١٣٠؛ الجرح (٣/ قسم ١ ٤٢/١).

(٣) قطبة بن عبدالعزيز، سبقت ترجمته، ص ٦٢٠.

(٤) أي يكثر من العنعنة والتدليس في حديثه.

الناس حديثاً عن الأعمش، ما خلا الثوري، قال: وجرير لم يكن بالضابط عن الأعمش، وقال: أبو معاوية عنده أحاديث يقلبها عن الأعمش[1].

وقال أبو بكر الخلال: أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش[2]، إلا أن يكون الثوري.

وقال يعقوب بن شيبة: عبيدالله بن موسى، ومحاضر[3]، ومَنْدل[4]، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ويحيى بن عيسى كل هؤلاء ثقة في الأعمش.

قال: وقد تكلم في رواية وكيع عن الأعمش بشيء دفعه عيسى بن يونس.

حدثني أحمد بن داود (الحداني)[5]، قال: قيل لعيسى بن يونس، وأنا أسمع: إن وكيعاً سمع من الأعمش، وهو صغير، قال: لا تقولوا ذاك، إنه كان ينتقيها ويعرفها (أو قال ينقيها)[6].

قال ابن أبي حاتم[7]: (ثنا) محمد بن سعيد المقري، قال: سئل، عبدالرحمن، من أثبت في الأعمش بعد الثوري؟

---

(١) زيادة من د، ظ.

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣) محاضر بن المُوَرِّع الهمذاني اليامي، روى عن الأعمش وهشام بن عروة وعنه أحمد بن حنبل وطبقته، روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة (ت ٢٠٦). تهذيب ٥١/١٠.

(٤) مَنْدل بن علي العَنَزيّ، اسمه عمرو، ضعفه أحمد، وقال أبو زُرعة: لينٌ. تهذيب ٢٩٨/١٠، ميزان الاعتدال ١٨٠/٤.

(٥) في د: «الحدامي».

(٦) ليست في د، ظ.

(٧) التقدمة، ص ٢٣٠.

قال: ما أعدل بوكيع أحداً، قال له رجل: يقولون: أبو معاوية. قال: فنفر من ذلك.

وقال: أبو معاوية عنده كذا وكذا وهماً.

وأما حفص بن◊ غياث فقد كان أحمد وغيره يتكلمون في حديثه، لأن حفظه كان فيه شيء.

وقدمه غيرهم، قال أبو عبيد الآجري عن أبـي داود: كان عبدالرحمن بن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث، قال أبو داود سمعت عيسى بن[1] شاذان يقدم حفصاً.

وكان بعضهم يقدم أبا معاوية.

وقال ابن خراش: بلغني عن علي بن المديني، قال: سمعت يحيـى بن سعيد يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث، قال علي: فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة فأخرج إلى عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيـى، وقلت لعمر: سمعت يحيـى يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش ولم أعلم حتى رأيت كتابه.

وروى محمد بن عبدالرحيم[2] البزار عن علي بن المديني، قال: كان يحيـى يقول: حفص ثبت، ثم ذكر معنى حكاية ابن خراش، وهذه أصح، وتلك منقطعة.

◊ لوحة ١١٢/أ.

(١) عيسى بن شاذان القطان: روى عن أبـي همام وعياش بن الوليد وأبـي حذيفة وعنه أبو داود وأحمد: ذكره ابن حبان في الثقات.
التهذيب ٢١٣/٨.

(٢) محمد بن عبدالرحيم البزار المعروف، بصاعقة، لحفظه، وهو من أصحاب الإمام أحمد وعنده عنه مسائل حسان، وروى عنه البخاري ستة وثلاثين حديثاً.
تهذيب ٣١١/٩؛ شذرات الذهب ١٣٠/٢؛ وتاريخ بغداد ٣٦٣/٢.

وقال ابن معين: حفص أثبت من عبدالواحد بن زياد، وهو أثبت من عبدالله[1] بن إدريس.

وقال الدارقطني: أرفع الرواة عن الأعمش الثوري وأبو معاوية ووكيع ويحيى القطان وابن فضيل. وقد غلط عليه في شيء.

وقال ابن عمار: قال أبو معاوية: كان أهل خراسان يجيئون إلى الأعمش ليسمعوا منه فلا يقدرون، فكانوا يجيئون يسمعون من شعبة عن الأعمش. فكان شعبة لا يحدثهم حتى يقعدني معه، فيقول: يا أبا معاوية، أليس هو كذا وكذا؟ فإن قلت: نعم (حدثهم)[2].

قال ابن عمار: إنما يراد من هذا أن أبا معاوية كان أثبت في الأعمش من (شعبة)[3].

وسئل أحمد بن الحسن السكري الحافظ: من أحب إليك في أصحاب الأعمش؟ قال أبو معاوية أعرف به، وأما معمر في الأعمش فهو (سيىء الحفظ جداً)[4]، وكذا ذكره ابن معين والأثرم والدارقطني.

وقال ابن عسكر: سمعت أحمد يقول: أحاديث معمر عن الأعمش التي يغلط فيها ليس هو من عبدالرزاق إنما هو من معمر، يعني الغلط.

---

(١) عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الزعافري: روى عن أبيه وعمه والأعمش وعنه مالك بن أنس وابن المبارك وأحمد بن حنبل، ثقة، (ت ١٩٢). التهذيب ج ٥/١٤٥؛ منتخب الإرشاد ١٧/أ؛ الجرح (٢/ قسم ٢/٨ ـ ٩).

(٢) خرم في د، وبياض في ظ.

(٣) خرم في د.

(٤) خرم في د، وبياض في ظ.

أصحاب منصور بن المعتمر

قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: جرير أحب إليك في منصور أم شريك؟ قال: جرير أعلم به.

قلت: فشريك أحب إليك في منصور أو أبو الأحوص؟ قال: شريك أعلم به.

قال عثمان: وأراه قال: وكم روى أبو الأحوص عن منصور؟

وروى أبو يعلى الموصلي عن يحيى بن معين معناه، إلا أنه قال: أحب إلي بدل قوله أعلم به.

وكذا روى يزيد بن الهيثم (عن يحيى)[1] وليس في روايتهما التخصيص بمنصور.

وكذا قال أبو حاتم[2]: شريك أحب إلي من أبي الأحوص. انتهى.

ومعمر في منصور كأنه ليس بالقوي، فإن معمراً روى عن منصور عن سالم بن أبي الجعد[3] عن جابر «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان إذا سجد جافى»[4].

ورواه سفيان عن منصور، عن إبراهيم مرسلاً.

والصحيح عند أحمد وابن معين قول سفيان في هذا، وحديث معمر عندهما خطأ.

وقال الدارقطني: أثبت أصحاب منصور، الثوري، وشعبة، وجرير الضبي.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) الجرح والتعديل (١/ قسم ٣٦٧/١).

(٣) سالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي مولاهم الكوفي روى عن عمر ولم يدركه وعائشة، وثوبان، وأبي هريرة، وابن عمر، وكثير من الصحابة وعنه ابنه الحسن وقتادة والأعمش وغيرهم، ثقة، مات سنة مائة.
التهذيب ج ٤٣٢/٣ ـ ٤٣٣.

(٤) هذا الحديث أخرجه أحمد من الطريق المذكور: «كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا سجد جافى حتى يرى بياض إبطيه». المسند ٢٩٤/٣.

أصحاب سفيان بن سعيد الثوري
رحمه الله

قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، وسئل عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟

قال: هم خمسة، يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين[1]، فأما الفريابي، وأبو حذيفة[2]، وقبيصة[3]، وعبيدالله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم. دون أولئك في الضبط والمعرفة.

وقال عثمان بن سعيد: سألت (يحيى)[4] بن معين عن أصحاب سفيان، قلت: (يحيى)[5] أحب إليك في سفيان أو عبدالرحمن؟.

قال: يحيى◊. قلت: فعبدالرحمن أحب إليك أو وكيع؟ قال:

---

(١) أبو نعيم الفضل بن دكين، هذا لقب، واسمه عمرو بن حماد بن زهير التميمي: روى عن الأعمش والثوري ومالك، وعنه البخاري والباقون، وعبدالله بن المبارك، ثقة. التهذيب ٢٨٦/٨.

(٢) أبو حذيفة: موسى بن مسعود النهدي البصري، روى عن الثوري وعكرمة بن عمار وعنه البخاري، من أهل الصدق روى عن سفيان بضعة عشر ألف حديث، وفي بعضها شيء (ت ١٢١).
تهذيب التهذيب ١/٣٧٠؛ والخلاصة، ص ٣٩٢.

(٣) قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان، أبو عامر الكوفي روى عن الثوري وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم وعنه البخاري وروى له الباقون بواسطة ابنه عقبة وغيرهم كثير، ثقة مات (سنة ٢١٣).
تهذيب التهذيب ٣٤٧/٨ ـ ٣٤٩.

(٤) خرم في د.

(٥) سقطت من ظ.

◊ لوحة ١١٣/أ.

(وكيع)[1]، (قلت: فوكيع أحب إليك أو أبو نعيم؟ قال: وكيع)[2].

قلت: فالأشجعي؟ قال: صالح ثقة.

قلت: فمعاوية بن[3] هشام؟ قال: صالح، وليس بذاك.

قلت: فالزبيري[4]؟ يعني أبا أحمد، قال: ليس به بأس.

قلت: فأبو إسحاق الفزاري؟ قال: ثقة ثقة.

قلت: فأبو داود[5] الحفري؟ قال: ثقة.

قلت: فيحيى[6] بن يمان؟ قال: أرجو أن يكون صدوقاً.

قلت: فكيف هو في حديثه؟ قال: ليس بالقوي.

قلت: فعبيدالله؟ قال: ثقة، ما أقربه من ابن اليمان.

---

(١) في ظ: «عبدالرحمن».

(٢) خرم في د.

(٣) معاوية بن هشام القصار الأزدي الكوفي روى عن سفيان الثوري وعلي بن صالح وشيبان النحوي وشريك قال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث وقال الساجي: صدوق يهم. تهذيب التهذيب ٢١٨/١٠.

(٤) أبو أحمد الزبيري هو محمد بن عبدالله بن الزبير الأسدي مولاهم روى عن أيمن بن نابل وسفيان الثوري ومالك بن أنس وغيرهم، وعنه ابنه طاهر، وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم، ثقة له أوهام مات (سنة ٢٠٣). تهذيب التهذيب ٢٥٤/٩ ـ ٢٥٥.

(٥) أبو داود الحفري: اسمه عمر بن سعد بن عبيد الكوفي، روى عن الثوري ومسعر ومالك بن مغول وغيرهم وعنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة وغيرهم، ثقة مات (سنة ٢٠٣).
التهذيب ٤٥٢/٧ ـ ٤٥٣.

(٦) يحيى بن يمان العجلي أبو زكريا الكوفي: روى عن أبيه وهشام بن عروة والأعمش كان صدوقاً كثير الحديث وليس بحجة إذا خولف، مات سنة ١٨٩).
التهذيب ٣٠٦/١١؛ الخلاصة، ص ٤٢٩.

(قلت: فقبيصة؟ قال: مثل عبيدالله)[1].

قلت: فالفريابي؟ قال مثلهم.

قلت: فعبدالرزاق عن سفيان؟ قال: مثلهم.

قلت: فأبو حذيفة؟ قال: مثلهم.

قلت: ما حال المؤمل في سفيان؟ قال: هو ثقة)[2].

قلت: هو أحب إليك أو عبيدالله؟ فلم يفضل أحدهما على الآخر.

قلت: ابن المبارك أعجب إليك، أم وكيع؟ فلم يفضل.

قلت: يحيى بن آدم ما حاله في سفيان؟ قال: ثقة.

وقال أبو حاتم الرازي[3]: سألت علي بن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان. وعبدالرحمن بن مهدي.

وذكر صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: (عبدالرحمن)[4]، بن مهدي أقل سقطاً من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان، وكان عبدالرحمن يجيء بها على ألفاظها، قيل له: فأبو نعيم؟ قال: أين يقع أبو نعيم من هؤلاء؟.

وقال عبدالله بن أحمد[5]: سمعت أبي يقول: (خالف وكيع: ابن مهدي في نحو من ستين حديثاً من حديث سفيان، ثم سمعت أبي يقول)[6] بعد ذلك: هي أكثر من ستين، وأكثر من ستين، وأكثر من ستين.

---

(١) ليست في د.

(٢) ليست في د. والمؤمل بن إسماعيل العدوي، يروي عن شعبة والثوري وثقه ابن معين (ت ٢٠٦).

تهذيب التهذيب ١٠/٣٨٠؛ الخلاصة، ص ٣٩٣.

(٣) الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/١٥١).

(٤) سقطت من د، ظ.

(٥) العلل ومعرفة الرجال ١/١٤٠.

(٦) ليست في د.

قال: وكان عبدالرحمن بن مهدي عند أبـي أكثر (إصابة)[1] من وكيع، يعني في حديث سفيان خاصة.

وقال حرب عن أحمد: ليس من (أصحاب سفيان)[2] أعلى من يحيى وقال: ما أثبت أبا نعيم وأكيسه. ولا نقدمه على (ابن مهدي)[3]. (قلت لأحمد: أيهما أثبت يحيى بن سعيد أو عبدالرحمن بن مهدي؟ قال: كانا ثبتين، ولكن عبدالرحمن أعلم بعلم الثوري. قلت: أيهما أثبت: عبدالرحمن أو أبو نعيم؟ قال: ما منهما إلا ثبت)[4].

وقال ابن أبي حاتم[5]: قيل لأبـي: قال يحيى بن معين: وكيع أحب إلي في سفيان من ابن مهدي، فأيهما أحب إليك، قال: عبدالرحمن ثبت، ووكيع ثقة.

وهذا الكلام يدل على ترجيح عبدالرحمن عند أبـي حاتم.

وقال إسحاق بن هانيء: قلت لأبـي عبدالله: أيما أثبت في سفيان الثوري أبو نعيم أو وكيع؟ قال: لا يقاس بوكيع. قلت: إخاله في الصلاح لا يقاس بوكيع، فأيما أصح حديثاً؟ فقال: أبو نعيم أصح حديثاً، ثم ابتـدأ فذكـر الفريابـي، فقال: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابـي.

وقال العجلي: قال لي بعض البغداديين: أخطأ الفريابـي في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان.

---

(١) خرم في د، وبياض في ظ.
(٢) خرم في د.
(٣) خرم في د، بياض في ظ.
(٤) زيادة من د، ظ.
(٥) التقدمة، ص ٢٣١.

وضعف ابن معين قَبيصة في سفيان. وقال في محمد بن عبيد الطنافسي[1]: هو كثير الخطأ عن سفيان الثوري.

وأما أبو حذيفة: فضعفه جماعة في سفيان.

قال عبدالله بن أحمد[2]، عن أبيه: قبيصة أثبت حديثاً في سفيان من أبي حذيفة، أبو حذيفة شبه لا شيء.

وقال الجوزجاني: سمعت أحمد يقول: كأن سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس.

قال العقيلي: جاء عن سفيان بأحاديث بواطيل، لم يحدث بها عن سفيان غيره.

وقال ابن معين: أبو داود الحفري◊ والفريابي وقبيصة وأبو حذيفة حديثهم بعضه قريب من بعض في الضعف.

وضعف أحمد سماع عبدالرزاق من سفيان بمكة، دون ما سمع منه باليمن.

وقال العجلي: الفريابي ويحيى بن آدم وأبو أحمد الزبيري، وقبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام ثقات، وهم في الرواية عن سفيان قريب بعضهم من بعض، وأبو نعيم، ووكيع، وعبيدالله الأشجعي، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأبو داود الحفري، أثبت في سفيان من الفريابي وأصحابه، يعني الذي سماهم معه.

* * *

---

(١) محمد بن عبيد الطنافسي: هو محمد بن عبيد بن أبي أمية يروي عن الأعمش وهشام بن عروة وهو ثقة مات (سنة ٢٠٣). تهذيب التهذيب ٣٢٧/٩؛ الخلاصة، ص ٣٥٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٢٤/١.

◊ لوحة ١١٤/أ.

ذكر أهل الشام ومصر

أصحـــاب مكحـــول

قال أبو زرعـة الدمشقي: قلت لعبـدالرحمن بن إبـراهيم يعني دُحيماً (وسألته)[1] عن ثابت بن ثوبان[2] والعلاء بن الحارث، أيهما أثبت؟ قـال: (العلاء)[3] أفقه حديثاً، (وثابت بن ثوبان)[4] قليل الحديث قلت له: إن أبا مسهر قـال: أنبل أصحـاب مكحول (ثـابت[5] بن) ثوبـان، والعلاء ابن الحارث. وأعدت عليه تقدم سن ثابت بن ثوبان، ولقيه سعيد بن المسيب، فلم يدفعه عن ثقة وتقدم، وقدم العلاء بن الحارث عليه لفقهه. قلت له: فيزيد بن يزيد بن جابر[6] فوق العلاء بن الحارث؟

قال: نعم. قلت: فسليمان بن موسى فوق يزيد؟ قال: نعم. قلت: وهو المقدم من أصحاب مكحول؟.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) سقطت من د، وثابت بن ثوبان: روى عن مكحول، روى عنه الأوزاعي قال عنه أحمد: شامي ليس به بأس. الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٤٤٩).

(٣) سقطت من ظ.

(٤) خرم في د، وبياض في ظ.

(٥) سقطت من د.

(٦) يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي روى عن مكحول، ووهب بن مُنَبِّه والأوزاعي من أوثق أصحاب مكحول (ت ١٣٤).
تهذيب التهذيب، ج ١١/٣٧٠؛ الخلاصة، ص ٤٣٥.

قال: نعم. قلت: فمن بعد العلاء بن الحارث؟ قال: زيد بن واقد[1].

قلت: فعبدالرحمن بن يزيد بن جابر[2]؟ قال: بعده. قلت فما تقول في أبـي معيد[3]، حفص بن غيلان؟ قال: ثقة.

قلت: فما تقول في الـوضين بن عطاء[4]؟ قال: ثقة. قلت: فأين هو من أبـي معيد؟

قال: فوقه، لسنه ولقيه. قلت: فمن بعد عبدالرحمن بن يزيد بن جابر من أصحاب مكحول؟

قال: الأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز. قلت له: سعيد أكثر مجالسة لمكحول من الأوزاعي؟

قال: ذاك بين في حديثه، كان الأوزاعي ربما غاب.

قال أبو زرعة: وكنت أرى أبا مسهر[5] يقدم كل التقديم من أصحاب

---

(١) زيد بن واقد القرشي أبوعمر روى عن بشر بن عبيدالله وحزام بن حكيم وعنه صدقة بن خالد، والوليد بن مسلم ثقة (ت ١٣٨).
تهذيب التهذيب، ج ٣/٤٢٦.

(٢) عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبوعلية الشامي الداراني روى عن مكحول والزهري وعنه ابنه عبدالله، ثقة، وتوفي، ص ١٥٣.
تهذيب التهذيب ٦/٢٩٧.

(٣) أبو معيد حفص بن غيلان الهمداني روى عن سليمان بن موسى والزهري ومكحول وعنه عمرو بن أبـي سلمة والوليد بن مسلم وغيرهما، اختلف فيه.
تهذيب التهذيب، ج ٢/٤١٨ ــ ٤١٩.

(٤) الوضين بن عطاء الخزاعي الدمشقي روى عنه الحمـادان ووثقه أحمد وابن معين (ت ١٤٩).
تهذيب التهذيب، ج ١١/١٢٠؛ والخلاصة ٤٢٠.

(٥) أبو مسهر: اسمه عبدالأعلى بن مسهر الدمشقي روى عن سعيد بن عبدالعزيز ومالك بن أنس وعنه البخاري والباقون بواسطة محمد بن يوسف وغيره ثبت صدوق (ت ٢١٨).
تهذيب التهذيب، ج ٦٩٨ ــ ١٠١.

مكحول (ثلاثة)[1]: سليمان بن موسى، ويزيد بن يزيد بن جابر، والعلاء بن الحارث. و (ثنا) أبو مسهر، أن سعيد بن عبدالعزيز حدثه أن كتاب مكحول في الحج أخذه من العلاء بن الحارث، وذكر أبو زرعة أسماء جماعة من الرواة، عن مكحول، سأل عنهم، منهم محمد[2] بن راشد، الذي يقال له: المكحولي، وذكر انه سأل دحيماً عنه، فقال: ثقة، وكان (يميل)[3] إلى هوى، وقدم سعيد ابن بشير[4] عليه، وقال أبو زرعة: أعلم أهل دمشق بحديث مكحول، وأجمعه لأصحابه، الهيثم بن حميد[5]، ويحيى بن حمزة[6].

وقال الإمام أحمد: يزيد بن يزيد بن جابر هو أخو عبدالرحمن بن جابر، قال: وعبدالرحمن أقدم موتاً، وأثبت منه ـ إن شاء الله تعالى ـ .

---

(١) في د: «ثم يليه».

(٢) محمد بن راشد المكحولي: روى عن مكحول وعوف الاعرابي، وعنه الثوري وشعبة، وهما من أقرانه، وثقه أحمد وابن معين (ت ١٦٠) تقريباً.
تهذيب التهذيب ١٥٨/٩؛ والخلاصة، ص ٣٣٦.

(٣) سقطت من د.

(٤) سعيد بن بشير الأزدي، أبو عبدالرحمن الشامي، روى عن قتادة والزهري والأعمش، قال ابن أبي حاتم: محله الصدق (ت ١٦٨) تهذيب التهذيب ٢٨/٤؛ الخلاصة، ص ١٣٦.

(٥) الهيثم بن حميد الغساني روى عن الأوزاعي ومكحول، وهو من أعلم الناس بحديث مكحول، وقال أبو داود: قدري، ثقة.
تهذيب التهذيب ٩٢/١١؛ والخلاصة، ص ٤١٢.

(٦) يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبدالرحمن، روى عن الأوزاعي ومكحول، وهو من أثبت الناس بمكحول وأعلمهم به (ت ١٨٣).
تهذيب التهذيب ٢٠٠/١١.

أصحـــاب الأوزاعـــي

قال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا مسهر الدمشقي: من أنبل[1] — أصحاب الأوزاعي؟ قال: هِقل[2] وابن سماعة[3] بعده.

وقال ابراهيم (بن الجنيد عن يحيى بن)[4] معين: قلت: لأبـي مسهر، ابن سماعة عرض على الأوزاعي؟.

قال: أحسن أحواله إن كان عرض، ثم قال: قال لي أبو مسهر: لم يكن ههنا بدمشق أثبت في الأوزاعي من هقل.

قال: وسئل يحيى عن عبدالحميد بن أبـي العشرين[5]، فقال: ليس به بأس.

وروى من وجه آخر عن أبـي مسهر، قال: أثبت من صحب الأوزاعي وسمع منه يزيد بن السمط[6] وسلمة بن العيار، وأصح وأحفظ.

وعن هشام بن عمار: أوثق أصحاب الأوزاعي عبدالحميد بن حبيب بن أبـي العشرين.

---

(١) في د: «أثبت».

(٢) هِقْل بن زياد بن عبيدالله الدمشقي، كاتب الأوزاعي، روى عن الأوزاعي وهشام بن حسان، ثقة (ت ١٧٩).
تهذيب التهذيب ١١/٦٤.

(٣) ابن سماعة: هو إسماعيل بن عبدالله بن سماعة العدوي، روى عن الأوزاعي وعنه أبو مسهر، ثقة، ومن أجل أصحاب الأوزاعي.
تهذيب التهذيب ١/٣٠٩.

(٤) سقطت من د.

(٥) عبدالحميد بن أبـي العشرين، عبدالحميد بن حبيب الدمشقي أبو سعيد البيروتي، روى عن الأوزاعي، ووثقه أحمد وأبو حاتم أبو زرعة، تهذيب التهذيب ٦/١١٢.

(٦) يزيد بن السمط الصنعاني الدمشقي روى عن الأوزاعي والوضين بن عطاء، وهو من كبار أصحاب الأوزاعي (ت ١٦٠) تقريباً، الخلاصة، ص ٤٣٢. تهذيب التهذيب ١١/٣٣٣.

قال أبو زرعة الدمشقي: حدثني أحمد بن أبي الحواري[1]، قال: قال لي مروان بن محمد إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد بن مسلم، فما تبالي من فاتك.

قال: (ثنا) أبو مسهر، قال: قيل للأوزاعي: ابن السَّفْر يحدث عنك؟ قال: كيف ولم يجالسني؟

وابن السفر هو يوسف، وهو ضعيف.

وقال مهنا: قلت لأحمد: أيما أثبت الوليد بن مسلم ◊ أو القرقساني[2]؟ يعني محمد بن مصعب.

قال: الوليد كان القرقساني صغيراً في الأوزاعي.

وقال النسائي: أثبت أصحاب الأوزاعي عبدالله بن المبارك، قال: والوليد بن مزيد[3] أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم لا يخطىء ولا يدلس.

(وقال الحاكم: أثبت أصحاب الأوزاعي أبو إسحاق الفزاري)[4].

---

(١) أحمد بن أبي الحواري: أحمد بن عبدالله أبو الحسن الدمشقي روى عن حفص بن غياث ووكيع، وهو ثقة، قال عنه ابن معين: أهل الشام به يمطرون (ت ٣٤٦) تهذيب التهذيب ١/ ٤٩؛ والجرح (١/ قسم ١/ ٤٧).

◊ لوحة ١١٥/أ.

(٢) محمد بن مصعب القرقساني: بضم القافين، بينهما راء ساكنة، روى عن الأوزاعي ومالك وعنه أحمد بن حنبل، وأبو بكر وعثمان إبنا أبي شيبة كان ابن معين سيىء الرأي فيه (ت ٢٨٠).

تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥٨؛ والخلاصة، ص ٣٥٩.

(٣) الوليد بن مزيد العذري أبو العباس البيروتي، روى عن الأوزاعي وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر، كتبه عن الأوزاعي صحيحه، وهو أثبت من الوليد بن مسلم في الأوزاعي (ت ٢٠٣).

تهذيب التهذيب ١١/ ١٥٠.

(٤) زيادة من د، ظ.

أصحاب بكير بن[1] عبدالله بن الأشج
أحد علماء المدينة، نزيل مصر

قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله يقول: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن بكير بن عبدالله من ليث بن سعد. وقال: هو أحسن حديثاً ـ عندي ـ من عمرو بن الحارث[2]. ومن ابن لهيعة.

قلت له: ومن ابن عجلان؟ قال: وكم يروي ابن عجلان عن بكير؟ ما أيسرها.

قلت: إن أبا الوليد يتكلم في روايته، ويقول: مناولة، أعني: ليث بن سعد، فقال: ما أدري أي شيء هذا، وأنكر قوله، وقال: أي، شيء (ينكر)[3] من حديث ليث، وليث حسن الحديث صحيحه.

أصحاب يزيد بن أبـي حبيب

قال عبدالله بن أحمد: سئل أبي عن حيوة بن شريح (وسعيد بن أبـي أيوب، ويحيى بن أيوب)[4].

فقال: حيوة أعلى القوم ثقة، وسعيد بن أبـي أيوب[5] (ليس به بأس. ويحيى بن أيوب)[6] دونهم في الحديث، وكان سيىء الحفظ، وهو دون هؤلاء، وحيوة بن شريح أعلاهم.

* * *

---

(١) بكير بن عبدالله بن الأشج: القرشي، نزيل مصر، روى عن سعيد بن المسيب ونافع مولى ابن عمر، وعنه الليث، وابن إسحاق، ثقة (ت ١٢٠) تهذيب التهذيب ١/٤٩١.

(٢) عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي الحمصي، روى عن عبدالله بن سالم الأشعري، ذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب ٨/١٤.

(٣) في د: «نقل».

(٤) في د: «وشعبة» وقد سقطت العبارة من د، وسقط من ظ: و«يحيى بن أيوب».

(٥) سعيد بن أبـي أيوب الخزاعي روى عن أبـي الأسود، وعنه ابن جريج وابن المبارك، وثقه النسائي وابن معين (ت ١٦١). تهذيب التهذيب ٤/٧.

(٦) خرم في د، بياض في ظ.

القسم الثاني
في ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب (الجرح)[1]، وقد ضعف حديثهم:

إما في بعض الأوقات؛
أو في بعض الأماكن؛
أو عن بعض الشيوخ.

* * *

فهذا القسم تحته ثلاثة أنواع كما ذكرنا:

النوع الأول

من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض.

وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم.

وهم متفاوتون في تخليطهم، (فمنهم من خلط)[2] تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً.

ومن أعيان هؤلاء:

---

(١) ليست في د.
(٢) سقطت من د.

عطاء بن السائب[1] الثقفي الكوفي

يكنى أبا زيد.

ذكر الترمذي في باب كراهية التزعفر والخلوق للرجال، من كتاب الأدب من جامعه هذا، قال:

يقال: إن عطاء بن السائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه[2].

وذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد، قال: من سمع من عطاء بن السائب قديماً فسماعه صحيح. وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان، قال: شعبة: سمعتهما منه بأخرة.

وذكر العقيلي[3] من طريق عمرو الفلاس عن يحيى بن سعيد، قال: ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديث عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم، ثم قلت ليحيى: ما حدث سفيان وشعبة، صحيح هو؟

قال: نعم إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة.

ومن طريق علي[4] قال: كان يحيى بن سعيد لا يروي من حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة وسفيان.

---

(١) عطاء بن السائب بن مالك روى عن أبيه وأنس، وثقه العجلي وأبو حاتم وقد تغير بأخرة (ت ١٣٧).

تهذيب ٢٠٦/٧؛ الضعفاء للعقيلي، ص ٣٣٩.

(٢) الترمذي ١٢٢/٥.

(٣) الضعفاء للعقيلي، ص ٣٣٩.

(٤) الضعفاء للعقيلي، ص ٣٣٩.

ومن طريق أبي النعمان[1]، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: عطاء بن السائب تغير حفظه بعد، وحماد، يعني ابن زيد سمع منه قبل أن يتغير.

«من سمع من عطاء قبل الاختلاط»:

ذكر من سمع منه (قبل أن)[2] يتغير: سفيان وشعبة.

وقد تقدم أن يحيى بن سعيد نقل عن شعبة (أنه سمع منه حديثين)[3] بعد أن تغير.

ــ (ومنهم حماد بن زيد، كما ذكرناه عن يحيى، وحكاه البخاري عن علي)[4].

ــ ومنهم حماد بن سلمة: نقله (ابن الجنيد عن يحيى بن معين)[5].

ونقل عبدالله بن الدورقي عن ابن معين، قال: حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى يقول: شعبة وسفيان وحماد بن سلمة في عطاء خير من هؤلاء الذين بعدهم.

ونقل ابن المديني عن يحيى بن سعيد ◊ أن أبا عوانة وحماد بن سلمة سمعا منه قبل الاختلاط وبعده، وكانا لا يفصلان هذا من هذا، خرجه العقيلي[6].

---

(١) الضعفاء للعقيلي، ص ٣٣٩.

وأبو النعمان: هو محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري المعروف بعارم، روى عن عبدالوارث بن سعيد، والحمادين، روى عنه البخاري (ت ٢٢٤)؛ تهذيب التهذيب ٤٠٢/٩.

(٢) سقطت من د.

(٣) خرم في د.

(٤) ليست في د، ظ.

(٥) خرم في د، وسقطت من ظ.

◊ لوحة ١١٦/أ.

(٦) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٣٩.

ومنهم سفيان بن عيينة: روى الحميدي[1] عن سفيان، قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قدمة، فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعته منه، فيخلط فيه، فاتقيته واعتزلته.

قال أبو داود: قال أحمد: سماع ابن عيينة مقارب، يعني من عطاء بن السائب، سمع بالكوفة.

ومنهم هشام الدستوائي، ذكره أبو داود عن بعضهم، ولم يسمه.

«من سمع من عطاء بعد الاختلاط»:

ومن سمع منه بأخرة بعد اضطرابه:

جرير، قاله أحمد ويحيى.

ومنهم خالد بن عبدالله[2]، قاله أحمد وعلي.

ومنهم ابن علية، وعلي بن عاصم، قاله أحمد.

ومنهم محمد بن فضيل، قاله يحيى.

ومنهم وهيب وعبدالوارث، ذكره أبو داود وغيره.

ومنهم هشيم، ذكره العجلي وغيره.

«ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده»:

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً، ومن سمع منه بأخرة.

---

(١) الحميدي: عبدالله بن الزبير أبو بكر المكي، أحد الأئمة، روى عن ابن عيينة وجالسه تسع عشرة سنة وهو شيخ البخاري والذهلي وأبو زرعة وأبو حاتم، (ت ٢١٩).
تذكرة الحفاظ ٢/٤١٣؛ تهذيب التهذيب ٥/٢١٥؛ شذرات الذهب ٢/٤٥.

(٢) خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد المزني: يروي عن حميد الأعرج وعنه يحيى القطان وابن مهدي، (ت ١٧٩) ثقة.
تهذيب التهذيب ٣/١٠٠؛ الخلاصة، ص ١.

فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة، فسماعه ضعيف، كذا نقله أبو داود عن أحمد.

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمادان والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وهيب وإسماعيل بن علية وعبدالوارث، نقله أبو داود عن غير أحمد. وقاله أيضاً النسائي في سننه إلا أنه لم يسم.

ومنهم من قال: إن حدث عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد، وإن حدث عن جماعة فحديثه ضعيف.

روى العقيلي[1] بإسناده عن ابن علية، قال: قال لي شعبة ما حدثك عطاء بن السائب عن رجاله عن زاذان[2] وميسرة[3] وأبي البختري[4] فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه)[5] فاكتبه.

ومن طريق[6] علي بن المديني عن ابن علية، قال: قدم علينا عطاء بن السائب البصرة، فكنا نسأله، قال: فكان يتوهم.

قال: فنقول له: من؟ فيقول: أشياخنا ميسرة وزاذان، وفلان، وفلان.

---

(١) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٣٩.

(٢) زاذان، أبو عبدالله: ويقال أبو عمر الكندي، روى عن عمر، وعلي وابن مسعود، وثقه ابن معين، وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، (ت ٨٢).
تهذيب التهذيب ٣٠٢/٣.

(٣) ميسرة بن يعقوب: أبو جميلة الطهوي، روى عن علي وعثمان والحسن وعنه عطاء بن السائب، وحصين بن عبدالرحمن.
تهذيب التهذيب ٣٨٧/١٠؛ والجرح (٤/ قسم ٢٥٢/١).

(٤) أبو البختري: انظر ص ٨١٣.

(٥) خرم في د.
وبياض في ظ، من قوله (عن رجل بعينه).

(٦) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٣٩.

ومن طريق أبي بكر بن الأسود: سمعت ابن علية، قال: كان عطاء ابن السائب إذا سئل عن الشيء، قال:

كان أصحابنا يقولون: ويقال له: من؟ فيسكت ساعة، ثم يقول: أبو البختري وزاذان وميسرة.

قال: فكنت أخاف أن يجيء بهذا على التوهم فلم أحمل منها شيئاً.

ومنهم من قال: إذا حدث عن أبيه[1] فهو صحيح، وإذا حدث عن الشيوخ (مثل ميسرة)[2] وزاذان، بعد التغير، فهو مضطرب.

قال أبو داود: سمعت أحمد، قال: كان فلان بعض المحدثين سماه أحمد عند عطاء بن السائب، وكان إذا حدث عن أبيه أحاديثه المشهورة كتبها، وإذا حدث بأحاديث ميسرة وزاذان يعني الشيوخ، لا يكتب، يعني حين أنكر عطاء. واتفقوا على أن شعبة وسفيان أصح حديثاً عنه من غيرهما.

قال أبو داود: قلت لأحمد: يشاكل أحد سفيان وشعبة في عطاء؟ قال: لا، قلما يختلف عنه سفيان وشعبة.

وقال أحمد بن أبي يحيى عن يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء ابن السائب روى عنه في الاختلاط، إلا شعبة وسفيان.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف إلا ما كان عن شعبة وسفيان.

---

(١) أبوه هو السائب بن مالك الثقفي: روى عن علي وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعنه ابنه عطاء وأبو إسحاق السبيعي كوفي تابعي، ثقة.
تهذيب التهذيب ٣/٤٥٠.

(٢) سقطت من د.

«حصين بن عبدالرحمن»

ومنهم حصين بن[1] عبدالرحمن السلمي الكوفي، يكنى أبا الهذيل أحد الثقات الأعيان المحتج بهم في الصحيحين.

قال ابن معين: اختلط بأخرة.

قال أبو حاتم الرازي[2]: في آخر عمره ساء حفظه.

قال يزيد بن الهيثم عن يحيى ◊ بن معين: ما روى هشيم وسفيان عن حصين صحيح، ثم إنه اختلط.

وقال أيضاً يزيد: قلت ليحيى بن معين: عطاء بن السائب وحصين اختلطا؟ قال: نعم.

قلت: من أصحهم سماعاً؟ قال: سفيان أصحهم يعني الثوري وهشيم في حصين.

قلت: فجرير؟ فكأنه لم يلتفت إليه.

وقال أحمد في رواية الأثرم: هشيم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حصين، ولا يكاد يدلس عن حصين.

وقد خرجا في الصحيحين حديث حصين بن عبدالرحمن من رواية جماعة من أصحابه، منهم شعبة وسفيان، وخالد الواسطي، وعبثر[3] بن القاسم وهشيم وأبو عوانة ومحمد بن فضيل.

---

(١) حصين بن عبدالرحمن: السلمي أبو الهذيل، روى عن جابر بن سمرة وعمرو بن ميمون، وعنه شعبة والثوري، ثقة، (ت ١٣٦).
تهذيب التهذيب ٢/٣٨١.

(٢) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٩٣).

◊ لوحة ١١٧/أ.

(٣) عبثر بن القاسم الزبيدي: يروي عنه قتيبة بن سعيد وهناد بن السري، قال عنه أبو داود: ثقة، ثقة، (ت ١٧٨).
تهذيب ٥/١٣٦؛ وتبصير المنتبه ٢/٩٠٣.

وخرج البخاري ـ أيضاً ـ حديثه من رواية زائدة وحصين بن نمير[1]، وسليمان بن كثير العبدي[2]، وعبدالعزيز[3] بن مسلم، وعبدالعزيز[4] العمي، وأبـي بكر بن عياش، وأبـي كدينة[5].

وخرجه مسلم أيضاً ـ من رواية أبـي الأحوص سلام بن سليم[6]، وزياد البكائي[7]، وابن إدريس وعباد بن العوام[8].

---

(١) حصين بن نمير الواسطي: روى عن حصين بن عبدالرحمن والثوري وعنه علي بن المديني ومسدد، قال أبو حاتم، صالح ليس به بأس.
تهذيب ٣٩١/٢؛ والخلاصة، ص ٨٦.

(٢) سليمان بن كثير العبدي: أبو داود، روى عن حصين بن عبدالرحمن، ضعفه ابن معين، وقال النسائي لا بأس به.
تهذيب ٢١٥/٤.

(٣) عبدالعزيز بن مسلم القسملي: يروي عن الأعمش وحصين، ثقة، من العباد، (ت ١٦٧).
تهذيب ٣٥٦/٦؛ الضعفاء للعقيلي، لوحة ٢٤٥.

(٤) عبدالعزيز العمي بن عبدالصمد البصري: الحافظ، ثقة، (ت ١٨٨).
تهذيب ٣٤٦/٦.
وفي ظ: «عبدالرحمن».

(٥) أبو كدينة: يحيـى بن المهلب البجلي، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي.
تهذيب ٢٨٩/١١.

(٦) سلام بن سليم الحنفي: روى عن أبـي إسحاق السبيعي وعنه يحيـى بن آدم ووكيع وثقه أبو زرعة والنسائي، (ت ١٧٩).
التهذيب ٢٨٣/٤.

(٧) زياد البكائي: زياد بن عبدالله روى عن حميد الطويل، وعاصم الأحول وعنه أحمد بن حنبل، وهو صدوق، (ت ١٨٣).
تهذيب التهذيب ٣٧٥/٣.

(٨) عباد العوام: هو عباد بن عمر الكلابـي، روى عن حميد الطويل، وعنه أحمد بن حنبل وابنا أبـي شيبة وثقه أبو حاتم والنسائي.
تهذيب التهذيب ٩٩/٥.

وقد أنكر ابن المديني وغيره أن يكون حصين اختلط، قالوا: ولكن ساء حفظه، كما قاله أبو حاتم[1].

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: سمعت يزيد بن هارون[2] يقول: طلبت الحديث، وحصين حي بالمبارك[3]، يقرأ عليه، وكان قد نسي.

وقال الحسن: قلت لعلي بن المديني: حصين؟ قال: حصين حديثه واحد وهو صحيح.

قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة.

قال الحسن: وسمعت يزيد يقول: اختلط.

وقد ذكر العقيلي[4] وابن عدي حصين بن عبدالرحمن هذا في كتابيهما وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وذكره البخاري[5] أيضاً في كتاب الضعفاء. وذكر حكاية أحمد عن يزيد بن هارون المتقدمة.

---

(١) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٩٣).

(٢) قول يزيد بن هارون هذا أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٨/٣.
وذكره الذهبي في الميزان ٥٥٢/٢ ولكن لم ترد في النص عنده كلمة المبارك ولعلها سقطت من المحقق.

(٣) والمبارك قرية ونهر فوق واسط ذكرها بحشل في تاريخ واسط، ص ٣٨؛ وياقوت في معجمه ٤٠٩/٤.

(٤) الضعفاء للعقيلي، لوحة ١١٢.

(٥) انظر التاريخ الكبير ٨/٣.

«سعيد بن إياس الجريري»

ومنهم سعيد بن إياس الجُريري[1] البصري، يكنى أبا مسعود. أحد الثقات الأعيان اختلط بأخرة، فكان يلقن فيتلقن.

وقد حدث عنه[2] الأئمة بالكثير قبل الاختلاط.

وحديثه مخرج في الصحيحين من رواية جماعة عنه، وقد سمع منه قوم بعد الاختلاط، منهم عيسى بن يونس، قاله يحيى بن معين وغيره. وامتنع عيسى أن يحدث عنه حيث نهاه يحيى بن سعيد أن يحدث عنه.

قال ابن معين: وسمع يزيد بن هارون من الجريري ــ وهو مختلط.

وذكر الفلاس عن يحيى القطان، قال: أتيت الجريري فسمعته يقول: (ثنا) عبدالله بن بريدة، عن عبدالله بن عمرو قال: «بين كل آذانين صلاة»[3] فلما خرجت، قال لي رجل: إنما هو عن عبدالله بن مغفل، فرجعت إليه، فقلت له، فقال: عن عبدالله بن مغفل.

وممن سمع منه بعد الاختلاط محمد بن أبي عدي، وكان يقول: لا أكذب الله، ما سمعت من الجريري إلا بعدما اختلط.

---

(١) سعيد بن أياس الجريري: روى عن أبي الطفيل وعنه ابن علية وبشر بن المفضل، وثقه النسائي، (ت ١٤٤).
تهذيب التهذيب ٦/٤؛ ميزان الاعتدال ١٢٧/٢.

(٢) سقطت من د.

(٣) هذا الحديث أخرجه البخاري ١١٦/١ من رواية الجريري، عن ابن بريدة، عن عبدالله بن مغفل أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: «بين كل آذانين صلاة لمن شاء» وأخرجه مسلم ١٢٤/٦ من رواية الجريري، ومن رواية كهمس.
وأخرجه أحمد ٨٦/٤، ٥٤/٥، ٥٦ و ٥٧/٥ بلفظ «عند كل آذانين صلاة».
وأبو داود ٢٩٥/١ بلفظ صلوا قبل المغرب ركعتين، ثم قال: صلوا ركعتين لمن شاء.
كما أخرجه ٢٩٥/١ بلفظ «بين كل آذانين صلاة».
وأخرجه الترمذي ٣٥١/١.
وابن ماجه ٣٦٨/١؛ والدارقطني ٢٦٥/١، ٢٦٦؛ والدارمي ٢٦٧/١.

وممن سمع منه قبل الاختلاط الثوري، وابن علية، وبشر بن المفضل[1].

وكان ابن علية ينكر أن يكون الجريري اختلط.

قال عبدالله بن أحمد: حدثني أبي، قال: سألت يحيى عن الجريري أكان اختلط؟.

قال: لا، كبر الشيخ فَرَقَّ.

«سعيد بن أبـي عروبة»

ومنهم سعيد بن أبـي عروبة، واسمه مهران البصري، يكنى أبا النضر، أحد الحفاظ الأعلام.

اختلط في آخر عمره، وقد أكثر الأئمة السماع منه قبل الاختلاط.

منهم: يزيد بن زريع، قاله الإمام أحمد.

وقال ابن معين: يزيد بن هارون صحيح السماع منه، قال: وأثبت الناس سماعاً منه عبدة بن سليمان.

وقال ابن ◊ عدي: أثبت الناس يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث ويحيى بن سعيد.

وقال أحمد: سماع محمد بن بشر[2] وعبدة منه جيد، ومحمد بن بكر

---

(١) بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي: روى عن حميد الطويل، وعنه أحمد وإسحاق، (ت ١٨٦).
تهذيب التهذيب ١/٤٥٩.

◊ لوحة ١١٨/أ.

(٢) محمد بن بشر بن الفرافصة الحافظ العبدي: أبو عبدالله الكوفي، يروي عن الأعمش وزكريا بن أبـي زائدة، (ت ٢٠٣).
تهذيب ٩/٧٣؛ الخلاصة، ص ٣٢٨.

البرساني[1]، قال: وسماع عيسى يعني ابن يونس منه جيد، سمع منه بالكوفة.

وقال السهمي[2] هو فوق هؤلاء، يعني فوق محمد بن بكر وغيره في سماعه من سعيد.

قال: وروح حديثه عنه صالح.

قيل لأحمد: فالخفاف[3]؟ قال: ما أقربه منه، إلا أنه كان عالماً بسعيد.

قيل له: يقولون سماع خالد منه بعد الاختلاط، قال: لا أدري.

وأما من سمع منه بعد الاختلاط فجماعة، منهم: محمد بن جعفر غندر.

نهى عبدالرحمن بن مهدي أن يكتب حديثه عن سعيد بن أبي عروبة وقال: إنه سمع منه بعد الاختلاط.

وأنكر ذلك عمرو الفلاس، وقال: سمعت غندراً، يقول: ما أتيت شعبة حتى فرغت من سعيد، يعني أنه سمع منه قديماً.

ومنهم أبو نعيم الفضل بن دكين:

قال: كتبت عن سعيد بن أبي عروبة حديثين، ثم اختلط، فقمت، وتركته.

---

(١) محمد بن بكر البرساني: روى عن شعبة وحماد وابن أبي عروبة، قال عنه أحمد صالح، وذكره ابن حبان في الثقات.
تهذيب ٩/٧٧؛ ميزان الاعتدال ٣/٤٩٢.

(٢) السهمي: هو عبدالله بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي: روى عن ابن أبي عروبة وحميد الطويل، وهو ثقة، (ت ١٨٨) وروى له الجماعة.
تهذيب ٥/١٦٢؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/١٦).

(٣) الخفاف: عبدالوهاب بن عطاء عرف بصحبته لسعيد بن أبي عروبة، وقال عنه النسائي ليس بالقوي، (ت ٢٠٤). تهذيب ٦/٤٥٠؛ ومنتخب الإرشاد لوحة ١٩/ب؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/٧٢).

ومنهم ابن أبي عدي[1]:

قال أحمد عن يحيى بن سعيد: جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة، بأخرة، يعني وهو مختلط.

وقال العجلي: روى عن ابن أبي عروبة في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن عدي، كلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح حديث حماد بن سلمة، وابن علية، وعبدالأعلى[2] عنه، والثوري وشعبة صحيح.

وقال أحمد: شعيب بن إسحاق[3]: سمع من سعيد بآخر رمق.

وحكى يزيد بن الهيثم عن ابن معين، أن يزيد سمع من ابن أبي عروبة بالكوفة قبل أن ينكر، وقد روى عن (يزيد)[4] ما يشهد لذلك، وأنه (رآه)[5] بعد الاختلاط، فأنكره.

وهذا يدل على أنه لم يسمع منه حينئذ.

وقال أحمد في رواية ابنه عبدالله: سماع يزيد بن هارون من ابن أبي عروبة في الصحة إلا ثلاثة أحاديث، أو أربعة.

قال عبدالله: قلت لأبي: أيما أحب إليك في سعيد: الخفاف

---

(1) هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي سبقت ترجمته، ص ٧٠٤.

(2) عبدالأعلى بن محمد القرشي البصري السامي: من أصحاب سعيد بن أبي عروبة، قال عن نفسه: فرغت من حاجتي من سعيد بن أبي عروبة قبل الطاعون يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط. وهو ثقة، (ت ١٩٨).
تهذيب ٩٦/٦؛ تذكرة الحفاظ ٢٩٦/٤؛ ميزان الاعتدال ٥٣١/٢.

(3) شعيب بن إسحاق الدمشقي روى عن الأوزاعي وسعيد بن أبي عروبة، وثقه أحمد وأبو داود، والنسائي (ت ١٨٩).
تهذيب التهذيب ٣٤٨/٤؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ٣٤١/١).

(4) في د، ظ: «سعيد».

(5) في د: «رواه».

أو أسباط بن محمد[1]؟ قال: أسباط أحب إلي، لأنه سمع بالكوفة. قلت: أيما أحب إليك الخفاف، أو أبو قطن[2]، في سعيد؟ قال: الخفاف[3] أقدم سماعاً من أبـي قطن.

ومما أنكر على سعيد في حال اختلاطه أنه روى عن قتادة، عن أنس، أنه قال:

«الأذنان من الرأس»[4] أنكره يحيى القطان.

ونقل الأثرم عن أحمد أنه ذكر سماع يزيد بن هـارون من سعيد بن أبـي عروبة، فضعفه، وقال: كذا وكذا حديث أخطأ.

قال: وروايات عباد العوام عن سعيد بن أبـي عروبة مضطربة.

قيل لأحمد: روى الكوفيون عن سعيد غير شيء خلاف ما روى عنه البصريون قال: هذا من حفظ سعيد، كان يحدث من حفظه.

وقال محمد بن عبدالله بن نمير: عبدالوهاب الخفاف كان أصحاب الحديث

---

(1) أسباط بن محمد بن عبدالرحمن القرشي، وثقه ابن معين، وقال أبو أحمد إنه أحب إليه من الخفاف (ت ٢٠٠) بالكوفة.
تهذيب ١/٢١١؛ ميزان الاعتدال ١/١٧٥.

(2) أبو قطن: عمرو بن الهيثم البصري القُطعي روى عن شعبة ومالك بن أنس. مات بعد المائتين.
تهذيب ٨/١١٤؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/٢٦٨).

(3) الخفاف: هو عبدالوهاب سبقت ترجمته، ص ٧٤٤.

(4) هذا الحديث أخرجه الترمذي ١/٥٣، من رواية شهر بن حوشب عن أبـي أمامة. إلا أن الترمذي قال: هذا حديث حسن، ليس إسناده بذاك القائم. قال: وفي الباب عن أنس.
وأخرجه ابن ماجه ١/١٥٢، من رواية عبدالله بن زيد ومن رواية أبـي أمامة ومن رواية أبـي هريرة. وكلها طرق فيها مقال.
وأخرجه أبو داود ١/٢٩ من رواية أبـي أمامـة.
وأخرج الدارقطني هذا الحديث من عدة روايات ١/٩٧، ولا تخلو عن مقال.

يقولون: إنه سمع من سعيد بآخره، (كان شبه المتروك، ووكيع سمع من سعيد بأخرة، وأبو نعيم سمع من سعيد بأخرة)[١].

وزعم أبو أسامة أنه كتب عن سعيد بالكوفة.

وقال ابن عمار الموصلي: سمع وكيع والمعافى بن عمران من سعيد بعد الاختلاط. قال: وليست روايتهما عنه بشيء.

وقال جعفر الطيالسي[٢]: سمعت يحيى بن معين يقول: قلت لعبدالوهاب: سمعت من سعيد في الاختلاط؟ قال: سمعت منه في الاختلاط وغير الاختلاط، فليس أميز بين هذا وهذا.

«عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي»

ومنهم عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود المسعودي[٣] الكوفي اختلط بأخرة.

قال عبدالله بن أحمد[٤]: سمعت◊ أبي يقول: كل من سمع من المسعودي بالكوفة، مثل وكيع وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة، يعني أن سماع من سمع منه بالكوفة صحيح، ومن سمع منه ببغداد كيزيد بن هارون وحجاج فهو بعد الاختلاط.

قال عبدالله[٥] أيضاً: قال أبي: سماع (وكيع من)[٦] المسعودي بالكوفة

---

(١) خرم في د، بياض في ظ.

(٢) جعفر بن محمد الطيالسي: أبو الفضل، كان مشهوراً بالإتقان، كان ثقة ثبتاً (ت ٢٨٢). تذكرة الحفاظ ٢/٦٢٦.

(٣) عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود المسعودي: روى عن القاسم بن عبدالله، وعنه شعبة والثوري ووكيع وأبو نعيم، ثقة، وكان أعلم أهل زمانه بحديث ابن مسعود. تهذيب التهذيب ٦/٢١٠؛ الجرح والتعديل (٢، قسم ٢/٢٥٠).

(٤) و (٥) العلل ومعرفة الرجال ١/٩٥.

◊ لوحة ١١٩/أ.

(٦) سقطت من ظ.

قديماً، وأبو نعيم ـ أيضاً ـ. وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد. انتهى.

ومن كتب عنه قبل أن يختلط مسلم بن قتيبة، وكتب عنه أبو داود بعد الاختلاط.

ونقل حنبل عن أحمد، قال: سماع عاصم بن علي، وأبي النضر، وهؤلاء من المسعودي بعدما اختلط.

وذكر معاذ بن معاذ أن المسعودي قدم عليهم الكوفة مرتين وهو صحيح، قال: ثم لقيته ببغداد سنة أربع وخمسين ومائة، وهو صحيح، ثم لقيته ببغداد مرة أخرى سنة إحدى وستين، وقد أنكروه.

وقال محمد بن عبدالله بن نمير: المسعودي كان ثقة، اختلط بأخرة، سمع منه عبدالرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة. وما روى (عنه)[1] الشيوخ هو مستقيم.

وليحيى بن معين في المسعودي تفصيل آخر.

ذكر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين، قال: المسعودي ثقة، وكان يغلط فيما يحدث عن عاصم بن بهدلة وسلمة يعني ابن كهيل، وكان صحيح الرواية فيما يحدث عن القاسم[2]، ومعن[3].

ونقل الغلابي عن ابن معين نحوه ـ أيضاً ـ.

---

(١) سقطت من د.

(٢) القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود: كثير الحديث، ثقة (ت ١٢٠). تهذيب ٨/٣٢١.

(٣) معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي الكوفي، وى عنه الثوري ومسعر، وهو ثقة، كان على قضاء الكوفة (ت ١٩٤).
تهذيب ١٠/٢٥٢.

«عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي»

ومنهم عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي[1] البصري، أحد الحفاظ المشهورين.

تغير حفظه في آخر عمره، واختلط.

قال عقبة بن مكرم[2]: كان عبدالوهاب الثقفي قد اختلط قبل موته بثلاث سنين، أو أربع سنين.

وقال أبو داود جرير بن حازم وعبدالوهاب الثقفي تغيرا فحجب الناس عنهما.

«سفيان بن عيينة»

ومنهم سفيان بن عيينة: قال ابن عمار الموصلي، عن يحيى القطان: أشهد أن ابن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء.

«صالح مولى التَّوْأمة»

ومنهم صالح بن نبهان مولى التَّوْأمة[3] اختلط بأخرة.

فمن سمع منه قديماً فسماعه صحيح، قاله أحمد وغيره.

---

(١) عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: روى عن حميد وأيوب وخالد الحذّاء، أحد الأعلام، عنده أصح كتاب عن يحيى بن سعيد (ت ١٩٤).
تهذيب ٦/٤٤٩؛ الخلاصة، ص ٢٤٨.

(٢) عقبة بن مكرم العمي، قال عنه أبو داود: ثقة ثقة، ووثقه النسائي. تهذيب ٧/٥٠.

(٣) صالح بن نبهان مولى التَّوْأمة: روى عن أبي الدرداء وعائشة وأبي هريرة وعنه السفيانان وابن أبي ذئب (ت ١٢٥).
تهذيب التهذيب ٤/٤٠٦.
والتَّوْأمة بنت أمية بن خلف أخت ربيعة بن أمية. تهذيب ٤/٤٠٥.

ومن سمع منه قديماً ابن أبـي ذئب، قاله ابن معين.

قال: وسماع الثوري منه بعد أن خرف.

قال أحمد: وروى عنه أكابر أهل المدينة.

قال: وقول مالك بن أنس «ليس بثقة» لأنه إنما أدركه (وقد)[1] كبر واختلط.

وقال البخاري: موسى بن عقبة سمع من صالح قديماً، نقله عنه الترمذي في علله.

وذكر ابن حبان[2] أن حديث صالح اختلط قديمه بحديثه ولم يتميز.

«أبان بن صمعة»

ومنهم أبان بن صمعة:

ذكر يحيـى وابن مهدي وأحمد وغيرهم أنه اختلط بأخرة.

وذكر ابن عدي أنه مع ذلك لم يجد له حديثاً منكراً.

«محمد بن الفضل السدوسي»

ومنهم محمد بن الفضل السدوسي[3]، أبو النعمان ولقبه عارم، أحد الثقات المتفق على تخريج حديثهم. اختلط في آخر عمره.

---

(١) ليست في د، ظ.

(٢) المجروحون لابن حبان ١/٣٦١.

(٣) محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان، يروي عن جرير بن حازم وعبدالواحد بن زياد (ت ٢٢٣). تهذيب ٩/٤٠٢.

قال العقيلي: سمع منه علي بن عبدالعزيز البغوي[1] بعد اختلاطه.

ومما روى في اختلاطه عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة».

ورواه قبل اختلاطه عن حميد عن الحسن عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مرسلاً.

وكذا رواه عفان عن حماد بن سلمة، وهو الصواب.

«أبو قلابة الرقاشي»

ومنهم أبو قلابة الرقاشي: عبدالملك بن محمد.

كان ابن خزيمة يقول: (ثنا) أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط، ويخرج إلى بغداد.

قلت: وهو مع هذا كثير الوهم قبل اختلاطه ـ أيضاً ـ.

---

(1) علي بن عبدالعزيز البغوي: شيخ الحرم، مصنف المسند، (ت ٢٨٦)، ثقة مأمون، طبقات الحفاظ، ص ٢٧٤؛ وتذكرة الحفاظ ٢/٦٢٢.
حديث اتقوا النار ولو بشق تمرة أخرجه البخاري ١/٢٤٦ من رواية عدي بن حاتم.
وأحمد ١/٣٨٨. من طريق أبـي الأحوص عن عبدالله ٤/٢٥٦ من رواية عدي؛ و ٦/٧٩ من رواية عائشة.
وأخرجه مسلم ٢/٧٠٣، من رواية عدي بن حاتم؛ و ٧٠٤ من رواية المنذر بن جرير عن أبيه.
وأخرجه النسائي ٥/٥٦ من رواية عدي ومن رواية جرير.
وأخرجه الترمذي ٤/٦١١ من رواية عدي؛ و ٤/٥٧٧ من رواية أنس.
وأخرجه ابن ماجه ١/٦٦ من رواية عدي؛ والدارمي ١/٣٢٨.

من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره

يلتحق بهؤلاء من أضر في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحدث من حفظه◊ أو كان يلقن فيتلقن.

وقد ذكر أبو خيثمة أن يزيد بن هارون كان يعاب عليه أنه لما أضر كان يأمر جارية له أن تلقنه الأحاديث من كتاب فيحدث بها، وقد سبق ذكر ذلك.

فمنهم عبدالرزاق بن همام الصنعاني

أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما رحل إلى عبدالرزاق.

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانىء: عبدالرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة وقد حدث (عن الزهري)[1] أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها.

ونقل الأثرم عنه معنى ذلك.

وقال في النيسابوري يعني محمد بن يحيى الذهلي: قدم على عبدالرزاق مرتين: إحداهما بعدما عمي.

وذكر الأثرم عن أحمد أنه ذكر له حديث «النار جبار»[2] فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء.

ثم قال: ومن يحدث (به)[3] عن عبدالرزاق؟ قلت: حدثني به أحمد بن

◊ لوحة ١٢٠/أ.

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) «النار جبار» أخرجه أبو داود ٢/٥٠٢، من طريق عبدالرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة، قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «النار جبار والبئر جبار». وأخرجه ابن ماجه ٢/٨٩٢ من نفس الطريق.

(٣) ليست في د، ظ.

شبويه[1]. قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتابه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي.

قال أبو عبدالله: حكوا عنه عن الحلواني[2] أحاديث أسندها.

وقد ذكر غير واحد أن عبدالرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقنها بعدما عمي. كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه.

وقال النسائي: عبدالرزاق ما حدث عنه بأخرة ففيه نظر.

وذكر عبدالله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له تحفظ عن عبدالرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «أنه مسح على الجبائر»[3] فقال يحيى: باطل، ما حدث به معمر قط. ثم قال يحيى: عليه مائة بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر

---

(١) أحمد بن شبويه: هو أحمد محمد بن ثابت الخزاعي المروزي، روى عن وكيع وعبدالرزاق (ت ٢٣٠) بطرسوس، كان حافظاً ثقة.
الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٥٥؛ تهذيب ١/٧١.

(٢) الحلواني: هو الحسن بن علي الحلواني: يروي عن عبدالرزاق ووكيع، وهو ثقة ثبت (ت ٢٤٢).
تهذيب التهذيب ٢/٣٠٢؛ الخلاصة، ص ٧٩.

(٣) «حديث المسح على الجبائر» أخرجه ابن ماجه ١/٢١٥ من طريق عبدالرزاق عن إسرائيل، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده عن علي بن أبي طالب، قال: انكسرت إحدى زندي، فسألت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأمرني أن أمسح على الجبائر».
وهذا حديث ضعيف لحال عمرو بن خالد، وقال عنه أبو حاتم في العلل ١/٤٦ هذا حديث باطل لا أصل له، وعمرو بن خالد متروك الحديث.
وجاء في مسائل المروزي للإمام أحمد، لوحة ١١/أ، بعد سؤاله عن هذا الحديث فقال: «أي أحمد» باطل ليس من هذا شيء... من حدث بهذا؟ قلت: ذكروه عن صاحب الزهري، فتكلم فيه بكلام غليظ.

حدث بهذا قط. هذا باطل ولو حدث بهذا عبدالرزاق كان حلال الدم. من حدث بهذا عن عبدالرزاق؟ قالوا: فلان.

وفي بعض النسخ، قالوا: محمد بن يحيى. قال: لا والله ما حدث به معمر. وعليه حجة من هنا إلى مكة إن كان معمر يحدث بهذا.

قال عبدالله بن أحمد: هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه. عن علي، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً.

قال عبدالله: وسمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عبدالرزاق حديثاً قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه.

وذكر بعضهم أن سماع الدبري[1] من عبدالرزاق بأخرة.

قال إبراهيم الحربي: مات عبدالرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين.

«أبو حمزة السكري»

ومنهم أبو حمزة السكري[2].

واسمه محمد بن ميمون، ثقة مشهور من أهل مرو.

قال أحمد في رواية ابن هانىء: كان قد ذهب بصره، وكان ابن شقيق[3] قد كتب عنه وهو بصير، قال: وابن شقيق أصح حديثاً ممن كتب عنه من غيره.

وقال النسائي في سننه، في (أبي)[4] حمزة: هو مروزي لا بأس به إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد.

---

(١) الدبري: إسحاق بن إبراهيم، صاحب عبدالرزاق، وثقه الدارقطني وقال الحاكم: صدوق.

ميزان الاعتدال ١/١٨١؛ لسان الميزان ١/٣٤٩.

(٢) (ت ١٦٦). تهذيب ٩/٤٨٦.

(٣) علي بن الحسن بن شقيق، سبقت ترجمته، ص. ٣٣٥.

(٤) سقطت من د، ظ.

«علي بن مسهر»

ومنهم علي بن مسهر، أحد الثقات المشهورين.

قال أحمد في رواية الأثرم: كان ذهب بصره، فكان يحدثهم من حفظه، وأنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة «كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا سمع المؤذن، قال: وأنا»[1].

وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل. وعلي بن مسهر له مفاريد.

ومنها في حديث «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليرقه» وقد خرجه مسلم[2].

وذكر الأثرم أيضاً عن أحمد أنه أنكر حديثاً فقيل له: رواه علي بن مسهر، فقال: إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد.

ويلتحق بهؤلاء من احترقت كتبه، فحدث من حفظه، فوهم.

كما قاله غير واحد في ابن لهيعة.

---

(١) حديث إذا سمع المؤذن قال: وأنا.
أخرجه ابن ماجه ١/٢٣٩، من طريق سعد بن أبي وقاص عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال حين يسمع المؤذن: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً غفر له ذنبه.
وأخرجه مسلم ١/٢٩٠.

(٢) أخرجه مسلم ١/٢٣٤ من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرات..
قال مسلم: وحدثني محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن الأعمش بهذا الإسناد مثله.. ولم يقل «فليرقه». ثم ذكر الإمام مسلم عدة روايات أخرى خلت من قوله «فليرقه» وكأنه بذلك يشير إلى وهم علي بن مسهر في زيادتها.

وقد سبق ذكر ذلك، وقد كان أحمد يضعف حديث المتأخرين عنه، وقال: قتيبة ويحيى بن يحيى النيسابوري[1] آخر من سمع منه، نقله عنه الأثرم.

وقال أبوحاتم الرازي: مروان بن محمد تأخر سماعه من ابن لهيعة فهو يحدث عنه يعني ◊ بمناكير.

«من لا يحدث من كتابه فَيَهِمُ في حديثه»

ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون:

«عبدالرزاق بن همام الصنعاني»

فمنهم عبدالرزاق بن همام:

وقد تقدم أنه لما كان بصيراً ويحدث من كتابه كان حديثه جيداً، وما حدث من حفظه خلط.

قال أحمد في رواية الأثرم: في حديث عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ رأى على عمر ثوباً جديداً»[2]، فقال: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب، وقد

---

(١) يحيى بن يحيى النيسابوري: روى عن مالك والحمادين، قال ابن المبارك: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله، (ت ٢٢٦).
تهذيب ٢٩٦/١١.

◊ لوحة ١٢١/أ.

(٢) حديث أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ رأى على عمر ثوباً جديداً أخرجه الترمذي ٥٥٨/٥ في كتاب الدعوات من طريق يزيد بن هارون عن الأصبغ بن زيد، عن أبي العلاء عن أبي أمامة. قال: لبس عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ ثوباً جديداً فقال: الحمد لله الذي كساني ما أواري به عورتي وأتجمل به في حياتي، ثم عمد إلى الثوب الذي أخلف فتصدق به، ثم قال: سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: من لبس ثوباً جديداً. . . فقال: الحمد لله الذي كساني ما أواري به =

تقدم ذكر هذا الحديث في كتاب اللباس.

وقال يحيى بن معين: ما كتبت عن عبدالرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله.

ومما أنكر على عبدالرزاق حديثه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «الخيل معقود في نواصيها الخير».

أنكره أحمد ومحمد بن يحيى، وقال: لم يكن في أصل عبدالرزاق.

وذكر الدارقطني أن الصواب إرساله.

وقال الدارقطني عبدالرزاق يخطىء عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب.

«عبدالعزيز الدراوردي»

ومنهم الدراوردي عبدالعزيز بن محمد[1].

أحد علماء أهل المدينة وثقاتهم.

= عورتي وأتجمل به في حياتي ثم عمد إلى الثوب الذي أخلف فتصدق به، كان في كنف الله وفي حفظ الله ــ وفي ستر الله حياً وميتاً.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب.

وأخرجه أحمد ١/٤٤ من نفس الطريق واللفظ.

وجاء في مسائل أبي داود للإمام أحمد، ص ٣١٥ سمعت أحمد ذكر حديث عبدالرزاق عن معمر عن الزهري، عن سالم عن أبيه أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ رأى على عمر ثوباً جديداً، قال: لبست جديداً فقال: كان يحدث به عبدالرزاق من حفظه، فلا أدري هو في كتابه أم لا؟ وجعل أبو عبدالله ينكره.

(١) عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أصله من قرية من قرى فارس يقال لها دراورد، سكن المدينة، ويروي عن محمد بن إسحاق وعن عبدالله بن عمر: قال أحمد: كان معروفاً بالطلب، إذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس وهم. وربما قلب حديث عبدالله العمري يرويه عن عبيدالله بن عمر.

وترجمته في الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٣٩٥)؛ الأنساب للسمعاني ٢٢٥/أ؛ تهذيب ٣٥٣/٦.

قال الأثرم: قال أبو عبدالله: الدراوردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا.

فقيل له: في تصنيفه؟ فقال: ليس الشأن في تصنيفه إن كان في أصل كتابه، وإلا فلا شيء.

(كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه. قال: ويقولون: إن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يستعذب له الماء»، ليس له أصل في كتابه)[1]. انتهى.

وقد تقدم عن ابن معين أنه قال في حديثه عن العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «تقتل عماراً الفئة الباغية»[2] إنه لم يكن في كتابه أيضاً. وقال يحيى بن معين: الدراوردي ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه.

«همام بن يحيى العوذي»

ومنهم همام بن يحيى العوذي البصري، أحد الثقات المشهورين.

قال يزيد بن زريع وعبدالرحمن بن مهدي: كتابه صحيح، وحفظه ليس بشيء.

---

(١) قال أبو داود في كتابه مسائل الإمام أحمد، ص٣٠٦: سمعت أحمد ذكر حديث الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يستعذب له الماء من بيوت السقيا؟ فقال: هذا أراه ريح، وسمعت أحمد ذكر هذا الحديث، فقال: ليس هذا في كتاب الدراوردي، كان يحدثه حفظاً. فقال أحمد: كتابه أصح من حفظه.

وقد سقطت هذه العبارة من ظ.

(٢) حديث «عمار تقتله الفئة الباغية» أخرجه الترمذي ٥/٦٦٩ من طريق الدراوردي، عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (أبشر عمار تقتلك الفئة الباغية). وأخرجه البخاري ١/١٣٩، من رواية ابن عباس، وأخرجه مسلم ٤/٢٢٣٥ من رواية أبي سعيد الخدري ومن رواية أم سلمة.

وكان يحيى بن سعيد[1] لا يرضى كتابه، ولا حفظه، ثم بعد ذلك قدم معاذ بن هشام[2]، فرآه يحيى يوافق هماماً في أشياء، فكان يحيى يقول بعد ذلك: كيف قال همام؟

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي قال: قال عفان: (ثنا) يوماً همام فقلت له: إن يزيد بن زريع حدثنا عن سعيد عن قتادة، ذكر خلاف ذلك الحديث قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثم جاء فقال: يا عفان ألا تراني أخطىء، وأنا لا أعلم.

قال عفان: وكان همام إذا حدثنا بقرب عهده بالكتاب فقلما كان يخطىء.

قال عبدالله: وقال أبي: ومن سمع من همام بأخرة فهو أجود، لأن هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقلما كان يخطىء.

«شريك بن عبدالله النخعي»

ومنهم شريك بن عبدالله النخعي، قاضي الكوفة. قال يعقوب بن شيبة وغيره: كتبه صحاح، (وحفظه فيه اضطراب.

وقال محمد بن عمار الموصلي الحافظ: شريك كتبه صحاح)[3]. فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/١٠٨).

(٢) معاذ بن هشام بن سنبر الدستوائي البصري: روى عن أبيه وابن عون، وشعبة قال ابن معين، صدوق، وليس بحجة، وهو ثبت في شعبة، (ت ٢٠٠)؛ تهذيب التهذيب ١٩٦/١٠.

(٣) سقطت من د، ظ.

وقد قيل: إن أصوله كان فيها الخطأ، فذكر محمد بن يحيى (بن)[1] سعيد القطان، عن أبيه، قال: نظرت في كتب شريك فإذا الخطأ في أصوله.

وفرق آخرون بين ما حدث به في آخر عمره بعد ولايته القضاء، فضعفوه، لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث، وبين ما حدث به قبل ذلك فصححوه.

وقال أحمد في رواية الأثرم، وذكر سماع أبي نعيم من شريك، فقال: سماع قديم، وجعل أحمد يصححه.

وقال أحمد في رواية ابنه عبدالله. قال لي حجاج بن محمد: كتبت عن شريك نحواً من خمسين حديثاً عن سالم ◊ قبل القضاء، يعني قبل أن يلي القضاء.

قال أبو حاتم[2]: حديث شريك، من حفظه بأخرة، وكان قد ساء حفظه، عن عاصم الأحول، عن الشعبي عن ابن عباس، «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ احتجم وهو صائم محرم»[2] فغلط فيه. ورواه جماعة، ولم يذكروا صائماً محرماً، إنما قالوا: «احتجم وأعطى الحجام أجره»[2] وأنكر ذلك يحيى القطان.

قال عبدالجبار بن محمد الخطابي: قلت ليحيى بن سعيد: زعموا أن

---

(١) سقطت (ابن) من د، ظ.
وهو محمد بن يحيى بن سعيد القطان: أبو صالح البصري، روى عن أبيه، وفضيل بن عياض، وروى عنه البخاري في الجامع تعليقاً، ذكره ابن حبان في الثقات، (ت ٢٢٣).
تهذيب التهذيب ٩/٥٠٩.

◊ لوحة ١٢٢/أ.

(٢) قال ابن أبي حاتم في العلل ١/ ٢٣٠.
سألت أبي عن حديث رواه شريك، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس، «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ احتجم وهو صائم محرم». فقال هذا خطأ أخطأ فيه شريك وروى جماعة هذا الحديث ولم يذكروا صائماً محرماً، إنما قالوا: «احتجم وأعطى الحجام أجره» وحدث شريك هذا الحديث من حفظه بأخرة، وقد كان ساء حفظه فغلط فيه.

شريكاً إنما خلط بأخرة، قال: ما زال مخلطاً، وبكل حال فهو سيىء الحفظ، كثير الوهم.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ شريك في أربعمائة حديث.

«حماد بن أبي سليمان»

ومنهم حماد بن أبي سليمان[1].

فقيه الكوفة، وشيخ أبي حنيفة.

قال أبو داود سمعت أحمد يقول: حماد مقارب الحديث، ما روى عنه سفيان وشعبة والقدماء، قال: وهشام الدستوائي سمع منه قديماً، سماعه صالح، ولكن حماد بن سلمة عنده عنه تخليط.

ونقل الأثرم عن[2] أحمد، قال: رواية القدماء عن حماد (مقاربة)[3]: (شعبة)[4] والثوري وهشام الدستوائي.

وأما غيرهم، فقد جاؤوا عنه بأعاجيب. قلت له: حجاج وحماد بن سلمة قال: حماد على ذاك، أي لا بأس به. قال: وقد سقط فيه غير واحد مثل محمد بن جابر[5] وأشار بيده، فظننت أنه سلمة الأحمر[6].

---

(١) هو حماد بن مسلم أبو إسماعيل الكوفي: يروي عن أنس وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ثقة، وهو من أعلام الفقهاء، (ت ١٢٠). تهذيب التهذيب ٣/١٦؛ ميزان الاعتدال ١/٥٩٥؛ شذرات الذهب ١/١٥٧؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٤٧).

(٣) في د: «متقاربة».

(٤) سقطت من د.

(٥) محمد بن جابر اليمامي: السحيمي عن حبيب بن أبي ثابت، ويحيى بن أبي كثير، ضعفه ابن معين والنسائي. وقال أبو حاتم: ساء حفظه في الآخر. ميزان الاعتدال ٣/٤٩٦؛ والتاريخ الكبير ١/٥٣؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٩٩.

(٦) سلمة بن صالح الأحمر: قال ابن معين: واسطي، ليس بثقة، وضعفه النسائي، قال البخاري: غلطوه في حماد بن أبي سليمان. ميزان الاعتدال ٢/١٩٠؛ والضعفاء للنسائي، ص ٤٨.

قال الأثرم: ولعله قد عنى غيره.

قوله: قد سقط فيه يعني رووا عنه ما لا يرتضى.

وقال أبو داود عن أحمد، قال: ما روى سفيان وشعبة وحماد، وعن إبراهيم، أحب إلي من رواية مغيرة عن إبراهيم، إلا أن في حديث الآخرين عن حماد تخليطاً.

«حفص بن غياث»

ومنهم حفص بن غياث النخعي[1]، أبو عمر قاضي الكوفة.

قال أبو زرعة[2]: ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من (كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا وكذا. وقال ابن المديني حفص ثبت)[3]. قيل له: إنه يهم. قال: كتابه صحيح.

وقال يعقوب بن شيبة: (وهو ثقة ثبت)[4] إذا حدث من كتابه ويتقي بعض حفظه.

وقد تكلم في حفظه غير واحد، منهم الإمام أحمد.

(وقال)[5] داود بن رُشيد: كان كثير الغلط.

وذكر ذلك لمحمد بن عمار، فقال: لا، ولكن كان لا يحفظ حسناً، ولكن كان إذا حفظ الحديث، أي فكان يقوم به حسناً.

وقد رُوي عن ابن معين أن حفصاً لم يكن يحدث إلا من حفظه ببغداد والكوفة ولم يخرج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه.

---

(١) حفص بن غياث النخعي: يروي عن الأعمش، وعنه يحيى بن سعيد القطان، ثقة، ضابط قبل ولايته قضاء الكوفة، (ت ١٩٤). وقد عرف عنه الورع.
الجرح (١/ قسم ١٨٥/٢)؛ ميزان الاعتدال ٥٦٧/١؛ تهذيب ٤١٥/٢.

(٢) الجرح والتعديل (١، قسم ١٨٦/٢).

(٣) من د، ظ.

(٤) من د، ظ.

(٥) خرم في د، وبياض في ظ.

«شبيب بن سعيد الحبطي»

ومنهم شبيب بن سعيد الحبطي[1]، البصري، أبو أحمد بن شبيب.

خرج حديثه البخاري.

قال علي بن المديني: ثقة. كان من أصحاب يونس بن يزيد. كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عن ابنه أحمد.

(قال ابن عدي: له نسخة عن يونس بن يزيد، عن الزهري، يرويها عنه ابنه أحمد)[2]، وهي أحاديث مستقيمة. وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير، فلعل شبيباً حدث بمصر في تجارته إليها، كتب عنه ابن وهب، من حفظه فيغلط ويهم.

«إبراهيم بن سعد الزهري»

ومنهم إبراهيم بن سعد الزهري[3]، أحد الأعيان الثقات، المتفق على تخريج حديثهم. قال أحمد: كان يحدث من حفظه فيخطىء، وفي كتابه الصواب.

وقد تكلم فيه يحيى القطان.

روى من حفظه أحاديث أنكرت عليه، منها: روى عن أبيه، عن أنس،

---

(١) يروي عن يونس بن يزيد، وأبان بن أبي عياش، (ت ١٨٦).
تهذيب ٤/٣٠٦؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٣٥٩).

(٢) سقطت من ظ.

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف: يروي عنه أبو داود الطيالسي، وهو ثقة، (ت ١٨٣).
تهذيب ١/١٢١؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/١٠١).

عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «الأئمة من قريش»[1].

وسئل أحمد عنه، فقال: ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل.

«أبو داود الطيالسي»

ومنهم سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي البصري.

حدث من حفظه فوهم، وكان حفظه كثيراً جداً. يقال انه حدث من حفظه بأصبهان بأربعين ألف حديث فأخطأ فيها في مواضع، (وليس ذلك بعجب منه.

ويقال أنه أخطأ في ألف حديث)[2].

ومن جملة ما أخطأ فيه أنه (روى عن شعبة عن سعيد)[3] بن قطن عن أبـي زيد الأنصاري مرفوعاً ◊ : «من لم يرحم صغيرنا فليس منا»[4]. ويقال انه نظر في كتابه فلم يجده.

وقد ذكرنا هذا الحديث والاختلاف فيه في كتاب البر والصلة.

---

(١) حديث «الأئمة من قريش» أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ٢/١٦٣، من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه، عن أنس أن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: الأئمة من قريش إذا حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا أوفوا، وان استرحموا رحموا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. كما وأخرجه من رواية أبـي برزة، وأخرجه الإمام أحمد في المسند من رواية أنس ٣/١٢٩؛ وأخرجه ٤/٤٢١، من طريق أبـي برزة. وفيما عدا الرواية الأولى فإن إبراهيم بن سعد لم يذكر.

(٢) خرم في أ والعبارة من د، ظ.

(٣) خرم في أ والعبارة من د، ظ.

◊ لوحة ١٢٣/أ.

(٤) حديث «من لم يرحم صغيرنا فليس منا». أخرجه الترمذي ٤/٣٢١، من رواية أنس بن مالك، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

«يونس بن يزيد الأيلي»

ومنهم يونس بن يزيد الأيلي، صاحب الزهري.

قال أحمد: إذا حدث من حفظه يخطىء.

وقال أبو عثمان البرذعي: سألت أبا زرعة عن يونس في غير الزهري، فقال: ليس بالحافظ.

قال: وقال لي أبو حاتم، وكان شاهداً: سمعت علي بن محمد الطنافسي يذكر عن وكيع، قال: لقيت يونس بن يزيد بمكة، فجهدت به الجهد على أن يقيم حديثاً، فلم يقدر عليه.

قال أبو زرعة: كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء.

وكذا قال ابن المبارك[1]، وابن مهدي في يونس: إن كتابه صحيح وقال ابن مهدي: لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه.

«عبدالصمد بن حسان»

ومنهم عبدالصمد بن حسان[2].

ذكر البخاري في تاريخه انه يهم من حفظه، قال: وأصله صحيح.

وقد ذكر أحمد أن أبا عوانة[3] كان يحدث من حفظه فيخطىء.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢٤٨/٢).

(٢) عبدالصمد بن حسان المروروذي خادم سفيان الثوري صالح الحديث، صدوق (ت ٢١٢). التاريخ الكبير ١٠٥/٦؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ٥١/١).

(٣) الوضاح بن عبدالله اليشكري، رأى الحسن وابن سيرين، وروى عنه شعبة وابن علية وأبو داود وأبو الوليد الطيالسيان، وهو ثقة وإذا حدث من كتابه فحديثه صحيح كما قال أبو حاتم (ت ١٧٥).

تهذيب ١١٦/١١؛ الجرح (٤/ قسم ٤٠/٢).

وكذلك يحيى بن أيوب المصري[1] ـ قال أحمد: كان إذا حدث من حفظه يخطىء، وإذا حدث من كتاب فليس به بأس.

وقد حدث يحيى من حفظه عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: في قراءة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الوتر. فقال أحمد: من يحتمل هذا؟ يعني انه خطأ فاحش.

وقال أبو زرعة[2]، في سويد بن سعيد: أما كتبه فصحاح، كنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا.

وقال البخاري[3]: أبو أويس المدني ما روى من أصل كتابه فهو أصح.

وقال ابن المبارك في إبراهيم بن طهمان[4]، وأبي حمزة السكري: كانا صحيحي الكتب. وهذا يدل على أن حفظهما كان فيه شيء عنده.

* * *

(١) يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري روى عن حميد الطويل وابن جريج وعنه الليث وابن وهب، وابن المبارك، سيىء الحفظ ومحله الصدق.
تهذيب ١١/١٨٦؛ الجرح (٤/ قسم ٢/١٢٧).

(٢) الضعفاء لأبي زرعة (من مسائل البرذعي له) لوحة ١٤٠/ب.

(٣) التاريخ الكبير ٥/١٢٧.

(٤) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني روى عن الأعمش وشعبة وسفيان، وهو ثقة (ت/١٦٣)؛ تهذيب ١/١٢٩؛ الجرح (١/ قسم ١/١٠٧).

النوع الثاني
من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض
وهـو عـلى ثـلاثة أضـرب:

الضرب الأول

من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

«معمر بن راشد»

فمنهم معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.

قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبدالرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة.

وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر، حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه.

فمما اختلف فيه باليمن والبصرة. حديث «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة» رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً. ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس.

والصواب المرسل[1].

ومنه حديث «إنّما الناس كإبل مائة».

رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً. ورواه بالبصرة مرة كذلك، ومرة عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه «أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة»[2] الحديث.

قال أحمد في رواية ابنه صالح: معمر أخطأ بالبصرة (في)[3] إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن، فجعله منقطعاً.

---

(١) حديث «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة» أخرجه الترمذي ٤/٣٩٠؛ من طريق معمر عن الزهري عن أنس.

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٢/٢٦١ قال: سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري، عن أنس، أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة، فقال: أبي: هذا خطأ. أخطأ فيه معمر إنما هو عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النبي ـ صل الله عليه وسلم ـ كوى أسعد، مرسل.

(٢) حديث: أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة..

أخرجه ابن ماجه ١/٦٢٨، من طريق الزهري عن سالم عن أبيه.

وأخرجه أحمد ٢/١٣، ١٤، ٤٤، ٨٣، من طريق الزهري عن سالم عن أبيه كذلك.

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١/٤٠٠ من هذا الطريق وقال.. وقال أبو زرعة: مالك عن ابن شهاب: بلغني أصح.

(٣) سقطت من د، ظ.

«هشام بن عروة»

ومنهم هشام بن عروة[1]:

وقد سبق قول الإمام أحمد: كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن، أوْ قال أصح.

وقال يعقوب بن شيبة: هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً، لا أنـه يقلب إسناده كأنه على ما يذكر من حفظه يقول: عن أبيه عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . إذا اتقنه ◊ أسنده، وإذا هابه أرسله.

وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها، والله أعلم.

«عبدالرحمن بن أبـي الزناد»

ومنهم عبدالرحمن بن أبـي الزناد[2].

وقد وثقه قـوم وضعفه آخرون منهم يحيـى بن معين.

---

(١) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أحد الأعلام، يروي عن أبيه والزهري وعنه الثوري ومالك وشعبة (ت ١٤٦).
الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٦٣؛ تهذيب ١١/٤٨).

◊ لوحة ١٢٤/أ.

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن ذكوان روى عن أبيه وهشام بن عروة، وعنه ابن جريج وأبو داود الطيالسي، وهو أثبت الناس في هشام بن عروة، (ت ١٧٤) ببغداد.
تهذيب ٦: ١٧٠، الجرح ٢/ قسم ٢: ٢٥٢.

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني يضعف ما حدث به ابن أبي الزناد (بالعراق)[1] ويصحح ما حدث به بالمدينة. قال: وسمعت ابن المديني يقول: ما روى سليمان الهاشمي[2] عنه فهي حسان، نظرت فيها فإذا هي مقاربة وجعل علي يستحسنها.

«يزيد بن هارون»

ومنهم يزيد بن هارون.

قال صالح بن أحمد: قال أبي: يزيد بن هارون من سمع (منه)[3] بواسط هو أصح ممن سمع (منه)[4] ببغداد، لأنه كان بواسط يلقن فيرجع إلى ما في الكتب.

«عبدالرزاق بن همام»

ومنهم عبدالرزاق بن همام الصنعاني:

وقد تقدم: (ذكره)[5].

قال أحمد في رواية الأثرم: سماع عبدالرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عن (عبيدالله)[6] أحاديث مناكير هي من حديث العمري. وأما سماعه باليمن، فأحاديث صحاح[7].

قال أبو عبدالله أحمد: قال عبدالرزاق: كان هشام بن يوسف القاضي

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) سليمان الهاشمي مولى الحسن بن علي ـ رضي الله عنهما ـ يروي عنه ثابت البناني وروى له النسائي حديثاً واحداً.

تهذيب ٢٣٢/٤؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ١/ ١٥٢).

(٣) ليست في د، ظ.

(٤) ليست في د، ظ.

(٥) ليست في د، ظ.

(٦) في د: «عبدالله».

(٧) سؤالات أبي بكر الأثرم، لوحة ٥٦/أ.

يكتب بيده، وأنا انظر، يعني عن سفيان باليمن، قال عبدالرزاق: قال سفيان: ائتوني برجل خفيف اليد، فجاءوه بالقاضي، وكان ثم جماعة يسمعون، لا ينظرون في الكتاب. قال عبدالرزاق: وكنت أنا أنظر، فإذا قاموا ختم القاضي الكتاب.

قال أبو عبدالله: لا أعلم أني رأيت ثم خطأ إلا في حديث بشير بن سلمان[1]، عن سيار[2]. قال: أظن أني رأيته عن سيار، عن أبي حمزة، فأراهم أرادوا عن سيار أبي حمزة، فغلطوا، فكتبوا: عن سيار؛ عن أبي حمزة هذا كله كلام أحمد ـ رحمه الله ـ ليبين به صحة سماع عبدالرزاق باليمن من سفيان وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه.

وذكر لأحمد حديث عبدالرزاق، عن الثوري، عن قيس[3]، عن الحسن بن محمد[4] عن عائشة قالت: «أهدى للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وشيقة[5] لحم، وهو محرم فلم يأكله».

فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً، وقال: هذا سماع مكة.

---

(١) بشير بن سلمان الكندي أبو إسماعيل الكوفي، روى عن أبي حازم الأشجعي وسيار أبي الحكم، وثقه ابن معين والعجلي.
تهذيب ١/٤٦٥.

(٢) سيار أبو حمزة: الكوفي، روى عن طارق بن شهاب، وقيس بن أبي حازم وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد.
تهذيب ٤/٢٩٣؛ الجرح، (٢/ قسم ١/٢٥٥).

(٣) قيس: هو قيس بن مسلم الجدلي العدواني، روى عن الحسن بن محمد بن الحنفية، ومجاهد، وعنه الأعمش وشعبة وهو ثقة، إلا أنه اتهم بالإرجاء، تهذيب التهذيب ٨/٤٠٣.

(٤) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني يعرف أبوه بابن الحنفية. روى عن أبيه وابن عباس وعائشة. وهو ثقة (ت ٩٩). تهذيب التهذيب ٢/٣٢٠.

(٥) الوشق: لحم يقدد حتى يقِبّ أي ييبس وتذهب نُدُوّتُه. وقد وشقت اللحم أشقه وشقاً، فيه معنى التقطيع والتفريق.
الفائق في غريب الحديث ٤/٦١.

«عبيد الله بن عمر العمري»

ومنهم عبيدالله بن عمر العمري.

ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً.

«الوليد بن مسلم الدمشقي»

ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي.

ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء.

قال أبو داود: سمعت أبا عبدالله سئل عن حديث الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «عليكم بالباءة»[1].

قال: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي، لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق.

وتكلم أحمد ـ أيضاً ـ فيما حدث به الوليد من حفظه بمكة.

«المسعودي»

ومنهم المسعودي[2].

وقد سبق قول أحمد فيه أن من سمع منه بالكوفة، فسماعه صحيح، ومن سمع منه ببغداد فسماعه مختلط.

* * *

---

(١) مسائل الامام أحمد تصنيف أبي داود، ص ٣١٦.

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود ثقة كثير الحديث اختلط ببغداد ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد (ت ١٦٥).
تهذيب ٦/ ٢١٠؛ الجرح (٢/ قسم ٢/ ٢٥٠).

الضرب الثاني
من حدث عن أهل مصر أو إقليم
فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ

«إسماعيل بن عياش»

فمنهم إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة، إذا حدث عن الشاميين (فحديثه)[1] عنهم (جيد)[2].

وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

هذا مضمون ما قاله[3] الأئمة فيه منهم أحمد ويحيى والبخاري وأبو زرعة.

وقد ذكر الترمذي[4] ذلك ـ أيضاً ـ في كتاب الوصايا في باب ما جاء «لا وصية لوارث».

وذكرنا هناك كلام الحفاظ بألفاظهم في هذا المعنى، وذكرنا كلامهم في إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، في ترجيح أحدهما على الآخر بما فيه كفاية◊.

---

(١) في د: «فحديثهم».

(٢) سقطت من د.

(٣) أورد ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل كلاماً للإمام أحمد وأبي زرعة في هذا الصدد:
قال الإمام أحمد: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح.
وقال أبو زرعة عنه: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين.
الجرح والتعديل (١/ قسم ١/١٩٢).

(٤) قال الترمذي ٤/٤٣٣.
ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذاك فيما تفرد به لأنه روى عنهم مناكير، وروايته عن أهل الشام أصح. هكذا قال محمد بن إسماعيل.

◊ لوحة ١٢٥/أ.

«بقية بن الوليد»

ومنهم بقية بن الوليد الحمصي:

وهو مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير فإنه إذا حدث عن الثقات المعروفين ولم يدلس فإنما يكون حديثه جيداً عن أهل الشام، كبحير بن سعيد[1]، ومحمد بن زياد[2]، وغيرهما.

وأما رواياته عن أهل الحجاز وأهل العراق فكثيرة المخالفة لـروايات الثقات، كذا ذكره ابن عدي وغيره.

وذكر سعيد البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة في حديث أخطأ فيه بقية عن المسعودي: إذا نقل بقية حديث الكوفة إلى حمص، يكون هكذا.

«معمر بن راشد»

ومنهم معمر بن راشد ـ أيضاً ـ كان يضعف حديثه عن أهل العراق خاصة.

قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين (فخفه)[3] إلا عن الزهري وابن طاوس فإن (حديثه عنهما)[4] مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا. وما عمل في حديث الأعمش شيئاً[5].

---

(١) بحير بن سعيد السحولي الحمصي، روى عن بقية بن الوليد وإسماعيل بن عياش قال عنه أحمد: صالح الحديث.
تهذيب، ص ٤٢١؛ الجرح (١/ قسم ١/ ٤١١)؛ والمشتبه ١/ ٤٧، وضبطه بفتح الباء ثم حاء مكسورة.

(٢) محمد بن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي روى عنه بقية وإسماعيل بن عياش، وثقه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي.
تهذيب ٩/ ١٧٠.

(٣) في د: «فخذه».

(٤) في د: «حديثهما عنه».

(٥) ورد هذا النص في تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤٥.

«فرج بن فضالة»

ومنهم فرج بن فضالة حمصي؛ قال إسحاق بن هانيء: سئل عنه أبو عبدالله يعني أحمد، فقال: أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب.

قلت: ومما أنكر من حديثه عن يحيى بن سعيد «إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء»[1].

وقد خرجه الترمذي في كتاب الفتن، وسبق الكلام عليه.

«خالد بن مخلد القطواني»

ومنهم خالد بن مخلد القطواني[2].

ذكر الغلابي في تاريخه. قال: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال[3].

---

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي ٤/٤٩٤ عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ.
إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء، فقيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: إذا كان المغنم دولاً والأمانة مغنماً، والزكاة مغرماً وأطاع الرجل زوجته وعق أمه وبر صديقه وجفا أباه وارتفعت الأصوات في المساجد، وكان زعيم القوم أرذلهم، وأكرم الرجل مخافة شره، وشربت الخمور، ولبس الحرير، واتخذت القينات، والمعازف، ولعن آخر هذه الأمة أولها، فليرتقبوا عند ذلك ريحاً حمراء أو خسفاً أو مسخاً.
قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب، إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعضهم، وضعفه من قبل حفظه، وقد رواه عنه وكيع، وغير واحد من الأئمة.

(٢) خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم، كوفي روى عن مالك بن أنس (ت ٢١٣) كان يتشيع.
تهذيب ٣/١١٦؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٣٥٤).

(٣) سليمان بن بلال التيمي القرشي، روى عن هشام بن عروة ويحيى بن سعيد، ثقة (ت ١٧٢).
تهذيب ٤/١٧٥؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٠؛ الجرح (٥/ قسم ١/١٠٣).

ومعنى هذا أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذكر.

(وقال الإمام أحمد: كان ابن عيينة حافظاً إلا أنه في حديث الكوفيين له غلط كثير)[1].

* * *

---

(١) زياده من د.

الضرب الثالث
من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه

«زهير بن محمد الخراساني»

فمنهم زهير بن محمد الخراساني[1]، ثم المكي، يكنى أبا المنذر، ثقة، متفق على تخريج حديثه؛ مع أن بعضهم ضعفه.

وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه (أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه. وأهل الشام يروون عنه)[2] روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار.

قال أحمد في رواية (الأثرم: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير، ثم قال: تُرى هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا؟ ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر[3]، أحاديث مستقيمة صحاح.

---

(١) زهير بن محمد الخراساني المروزي الخرقي، روى عن هشام بن عروة ويحيى بن سعيد الأنصاري. حديث العراقيين عنه جيد. (ت ١٦٢). قال الإمام أحمد: مقارب الحديث.

تهذيب ٣/٣٤٨؛ التاريخ الكبير ٣/٤٢٧؛ والضعفاء للعقيلي، ص ١٤٥.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) أبو عامر العقدي، عبدالملك بن عمرو سبقت ترجمته، ص ٧٠٤.

وأما أحاديث أبي حفص التنيسي[1] عنه، فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا. أما بواطيل فقد قاله)[2].

وقال البخاري في زهير: روى عنه ابن مهدي والعقدي، وموسى ابن مسعود[3] وروى عنه أهل الشام أحاديث مناكير.

قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر[4].

وقال البخاري ـ أيضاً ـ: روى عنه الوليد بن مسلم، وعمرو ابن أبي سلمة مناكير عن ابن المنكدر، وهشام بن عروة، وأبي حازم.

قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلبوا اسمه.

(وقال أبو حاتم[5]: في حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه فما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح)[6].

قال ابن عدي: لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به. انتهى.

وقد خرج له الترمذي من رواية الشاميين عنه غير حديث، كحديث:

---

(١) عمرو بن أبي سلمة التنيسي أبو حفص الدمشقي: يروي عن الأوزاعي، من أهل الشام قدم مصر، وسكن تنيس (ت ٢١٣).
تهذيب ٨/ ٤٣.

(٢) بياض في أ، وأخذت من د، ظ.

(٣) موسى بن مسعود: أبو حذيفة النهدي البصري، روى عن عكرمة بن عمار والثوري، صدوق (ت ٢٢٠).
تهذيب ١٠/ ٣٧٠.

(٤) التاريخ الكبير ٣/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٥) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/ ٥٩٠).

(٦) زيادة من د.

«كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يسلم تسليمة واحدة»[1].

وحديث: قرأ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أصحابه سورة الرحمن[2]، الحديث.

والحاكم[3] يخرج من روايات الشاميين عنه كثيراً كالوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: صحيح على شرطهما، وليس كما قال.

«محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب»

ومنهم محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب[4] المدني الفقيه الإمام الرباني.

---

(١) «حديث التسليمة الواحدة».
أخرجه الترمذي ٢/٩٠ من طريق أبي حفص التنيسي، عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يسلم تسليمة واحدة.
وأخرجه ابن ماجه ١/٢٩٧، من طريق عبدالملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد.

(٢) أخرجه الترمذي ٥/٣٩٩ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر. قال: خرج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها فسكتوا، فقال: لقد قرأتها على الجن ليلة الجن، فكانوا أحسن مردوداً منكم، كنت كلما أتيت على قوله: فبأي آلاء ربكما تكذبان. قالوا: لا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد.
قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد. قال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي وقع بالشام ليس هو الذي يروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه، يعني لما يروون عنه من المناكير.

(٣) المستدرك للحاكم ١/٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٤) محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب: أحد الأئمة الأعلام يروي عن نافع والزهري (ت ١٥٩) وترجمته في: الخلاصة، ص ٣٤٨.
تهذيب ٩/٣٠٣؛ منتخب الإرشاد ٢٦/ب.

ذكر مسلم في كتاب التمييز[1] أن سماع◊ الحجازيين منه، يعني أنه صحيح.

قال: وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير، قال: ولعله كان يلقن فيتلقن يعني بالعراق.

وذكر أن ذكر الاستسعاء في العتق، في حديث ابن عمر، إنما رواه عن ابن أبي ذئب، ابن أبي بكير[2]، قال: وسماعه منه بالعراق، فيما نرى، وأما ابن أبي فديك[3] فلم يذكر عنه السعاية، وهو سماع الحجازيين.

«أيـــوب بن عتبـــة»

ومنهم أيوب بن عتبة اليمامي[4].

ذكر أبو عثمان البرذعي، عن أبي زرعة قال: حديث أهل العراق عن أيوب بن عتبة ضعيف. ويقال: حديثه باليمامة صحيح.

* * *

---

(١) التمييز للإمام مسلم، لوحة ٧/ب.

◊ لوحة ١٢٦/أ.

(٢) ابن أبي بكير: هو يحيى، الأسدي القيسي، الكرماني، كوفي الأصل، يروي عن إسرائيل وزائدة وزهير بن محمد، ثقة (٢٠٩). تهذيب ١١/١٩٠؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/١٣٤).

(٣) ابن أبي فديك: محمد بن إسماعيل، روى عن أبيه، وابن أبي ذئب، وعنه الشافعي وأحمد، قال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس بحجة (ت ٢٠٠). تهذيب ٩/٦١؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/١٨٨).

(٤) أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، روى عن يحيى بن أبي كثير وعطاء، ضعفه أحمد (ت ١٦٠). تهذيب ١/٤٠٨؛ الجرح (١/ قسم ٢٥٣).

النوع الثالث
قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم

وهؤلاء جماعة كثيرون:

«حماد بن سلمة»

فمنهم حماد بن سلمة البصري ـ رضي الله عنه ـ.

وقد ذكرنا فيما تقدم أنه أثبت الناس حديثاً عن ثابت.

وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جدعان[1]، هو حافظ له، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق أيضاً.

قال يعقوب بن شيبة: حماد بن سلمة ثقة في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم على غيره فيهم.

منهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار[2].

وقال أحمد في رواية الأثرم: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن حميد من حماد بن سلمة، سمع منه قديماً، يروي أشياء مرة يرفعها. ومرة يوقفها. قال: وحميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً.

---

(١) علي بن زيد بن جدعان روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب، كان كثير الحديث، صدوقاً إلا أنه رفع الشيء الذي يوقفه غيره (ت ١٢٩). تهذيب ٣٢٢/٧.

(٢) عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم، يقال أبو عمرو روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وثقه أحمد وأبو داود وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال النسائي: ليس به بأس.
تهذيب ٤٠٤/٧.

وقال في رواية أبـي الحارث: ما أحسن ما روى حماد عن حميد.

وقال في رواية أبـي طالب: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد وأصح حديثاً.

وقال أيضاً في روايته: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه، يعني في حديث حميد.

وقال أحمد في رواية علي بن سعيد[1]: محمد بن زياد[2] صاحب أبـي هريرة ثقة، وأجاد حماد بن سلمة الرواية عنه.

وأما سماعه من أيوب فسمع منه قديماً، قبل حماد بن زيد ثم تركه وجالسه حماد بن زيد فأكثر عنه، وكان حماد بن زيد أعلم بحديث أيوب من حماد بن سلمة، قاله الإمام أحمد أيضاً.

وقال في رواية حنبل: حماد بن سلمة يسند عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه.

وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم، فمنهم:

قيس بن سعد[3]

قال أحمد: ضاع كتابه عنه فكان يحدث من حفظه فيخطىء.

---

(١) علي بن سعيد بن جرير بن ذكوان النسائي: روى عن عبدالصمد بن عبدالوارث، وعنه النسائي، وابن خزيمة، كان متقناً، من جلساء أحمد (ت ٢٥٧). تهذيب ٧/٣٢٦؛ طبقات الحنابلة ١/٢٢٤.

(٢) محمد بن زياد القرشي الجمحي روى عن الفضل بن العباس وأبـي هريرة وثقه أحمد وابن معين، وليس أحد أروى عنه من حماد بن سلمة. تهذيب ٩/١٦٩.

(٣) قيس بن سعد: المكي أبوعبدالملك روى عن عطاء وطاوس وعنه الحمادان. ثقة (ت ١١٩). تهذيب ٨/٣٩٧.

وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ورواياته عن زياد الأعلم.

قال البيهقي: حماد ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويجتنبون ما تفرد به عن قيس خاصة.

وقد ذكرنا في الزكاة حديث حماد، عن قيس، عن أبي بكر بن حزم، في فرائض الصدقة[1].

وقال أحمد في رواية الأثرم: حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ وأشار إلى روايته عن داود بن أبي هند.

وقال مسلم في كتاب التمييز[2]: اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة. وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبدالوارث، ويزيد بن زريع. انتهى.

ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقوه عليه، لم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم.

---

(١) حديث فرائض الصدقة اخرجه أبو داود في المراسيل، ص ١٤. عن حماد، قلت لقيس بن سعد: خذ لي كتاب محمد بن عمرو، فأعطاني كتاباً أخبرني أنه أخذه من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كتبه لجده، فقرأته، فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الإبل.

(٢) التمييز للإمام مسلم، لوحة ١٥/أ.

وقد قيل: إن من سمع من حماد تصانيفه فليس حديثه بذاك، ومن سمع منه النسخ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعه جيد.

قال جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً ◊ فهو صحيح.

«جرير بن حازم»

ومنهم جرير بن حازم[1] البصري، ثقة، متفق على تخريج حديثه، وقد تغير قبل موته بسنة، لكن قال ابن مهدي حجبه أولاده، فلم يسمع منه في اختلاطه شيء، ولكن يضعف في حديثه عن قتادة.

قال أحمد: كان يحدثهم بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها (بواطيل)[2].

وقال ــ أيضاً ــ: كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يسند أشياء، ويوقف أشياء.

وقال عبدالله بن أحمد، عن يحيى بن معين: ليس به بأس.

قال عبدالله: فقلت له: يحدث عن قتادة عن أنس بأحاديث مناكير، فقال: ليس بشيء هو عن قتادة، ضعيف.

وقد أنكر عليه أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة أحاديث متعددة يرويها عن قتادة عن أنس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها.

فمنها حديثه بهذا الإسناد «في الذي توضأ وترك على قدمه لمعة لم يصبها

◊ لوحة ١٢٧/أ.

(١) جرير بن حازم: الأزدي أبو النضر، روى عن أيوب السختياني وثابت البناني والحسن البصري، كان ثقة صدوقاً صالحاً، من أجل أهل البصرة، (ت ١٧٠).
تذكرة الحفاظ ١٩٩/١؛ تهذيب ٦٩/٢؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٩.

(٢) في ظ: «أبو الطفيل» وهو خطأ.

الماء»[1]. ومنها حديثه: «في قبيعة سيف النبي أنها كانت من فضة»[2].

ومنها حديثه في الحجامة في الأخدعين والكاهل»[3].

ومنها حديثه: «كانت قراءة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مداً»[4].

---

(١) «حديث الذي توضأ وترك على قدمه لمعة لم يصبها الماء». أخرجه أبو داود من طريق جرير بن حازم أنه سمع قتادة بن دعامة، ثنا أنس بن مالك أن رجلاً جاء إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقد توضأ وترك على قدمه مثل موضع الظفر، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «ارجع فأحسن وضوءك».
قال أبو داود: هذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم، ولم يروه إلا ابن وهب وحده، وقد روي عن معقل بن عبيدالله الجزري عن أبي الزبير عن جابر، عن عمر، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نحوه. أبو داود ١/٣٩.

(٢) حديث كانت قبيعة سيف رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من فضة: أخرجه أبو داود ٢/٢٩ من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس. ورواه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من فضة، قال قتادة: وما علمت أحداً تابعه على ذلك.
وأخرجه أبو داود كذلك من طريق عثمان بن سعد عن أنس بن مالك مثله. قال أبو داود: أقوى هذه الأحاديث سعيد بن أبي الحسن والباقي ضعاف وأخرجه الترمذي ٤/٢٠١ من طريق جرير عن قتادة عن أنس. قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب، وهكذا روي عن همام عن قتادة عن أنس. وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن.

(٣) أخرجه أبو داود (٤/١٩٥) من رواية جرير بن حازم عن قتادة عن أنس، أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ احتجم ثلاثاً في الأَخْدَعين والكاهل وأخرجه الترمذي ٤/٣٩٠ من طريق همام وجرير بن حازم. وأخرجه ابن ماجة ٢/١١٥٢.
وأخرجه أحمد ٣/١١٩. والأخدعان مثنى أخدع وهو عرق من الوريد على جانب العنق. والكاهل أعلى الظهر مما يلي العنق. القاموس ٣/١٧.

(٤) حديث «كانت قراءة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مداً» أخرجه أحمد ٣/١٢٧ من طريق جرير عن قتادة عن أنس، وكذلك ٣/١٩٨ من نفس الطريق. وأخرجه البخاري ٣/٢٣٤ من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس، ومن طريق همام عن قتادة، قال: سئل أنس كيف كانت قراءة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: كانت مداً ثم قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم يمد ببسم الله، ويمد الرحمن بالرحمن، ويمد بالرحيم، وأخرجه أبو داود ١/٣٣٨ من طريق جرير عن قتادة: سألت أنساً...

ومنها حديثه في صفة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه كان ضخم الكفين والقدمين[1].

ولكن هذان الحديثان خرجا في الصحيح. وقد تابعه عليهما عمرو ابن عاصم وغيره.

وقد ذكر ابن عدي لجرير أحاديث أخر، عن قتادة، عن أنس، ذكر أنه لا يتابع عليها.

وحديثه عن أيوب السختياني، قال أحمد: جرير بن حازم يروي عن أيوب عجائب.

وحديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال مسلم في كتاب التمييز: لم يمعن في الرواية عنه، إنما روى من حديثه نزراً يسيراً، لا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة.

وأنكر حديثه عن يحيى عن عمرة عن عائشة «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمرها بالقضاء لما أفطرت في صيام التطوع»[2]. وكذلك أنكره الإمام أحمد والنسائي وغيرهما.

وقد ذكرنا هذا الحديث في كتاب الصيام.

وروى جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس حديث: «إذا أقيمت

---

(١) حديث في صفة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان ضخم القدمين، ضخم الكفين حسن الوجه.
أخرجه أحمد ١٢٥/٣ من طريق همام عن قتادة عن أنس.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في التمييز، لوحة ١٥/أ.
وأخرجه الترمذي ١٠٣/٣ من طريق عائشة، ولكن من غير طريق عمرة المذكورة.
وأخرجه أبو داود ٥٧٢/١ من طريق عروة عن عائشة.

الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»[1] فبلغ ذلك حماد بن زيد فأنكره، وقال: إنما سمعه من حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه في مجلس ثابت، فظن أنه سمعه من ثابت.

«محمد بن عجلان»

ومنهم محمد بن عجلان، في رواياته عن سعيد المقبري، وقد سبق حكايتها من قبل.

---

(١) «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني». أخرجه الترمذي ٢/٣٩٥، من طريق جرير ابن حازم عن ثابت عن أنس.

وقال أبو عيسى: قال محمد ويروى عن حماد بن زيد قال: كنا عند ثابت البناني فحدث حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا أقيمت الصلاة... فوهم جرير فظن أن ثابتاً حدثهم عن أنس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وأخرجه الترمذي ٢/٤٨٧ من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه.

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أنس، وحديث أنس غير محفوظ.

قال أبو عيسى: حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو داود ١/١٢٨ من طريق أبان عن يحيى، عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه.

قال أبو داود: هكذا رواه أيوب وحجاج الصواف عن يحيى وهشام الدستوائي.

وأخرجه البخاري ١/١١٨ من طريق هشام، قال: كتب إليّ يحيى بن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه..

وأخرجه الدارمي ١/٢٣٢ من طريق هشام، قال: كتب إليّ يحيى.

وأخرجه أحمد ٥/٢٩٦ من طريق الحجاج بن أبي عثمان، عن يحيى، عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه..

وكذلك ٥/٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠.

وأخرجه مسلم ١/٤٥٢.

«عاصم بن بهدلة»

ومنهم عاصم بن بهدلة، وهو عاصم بن أبي النجود الكوفي، القارىء، كان حفظه سيئاً، وحديثه ـ خاصة ـ عن زر، وأبي وائل، مضطرب. كان يحدث بالحديث تارة عن زر، وتارة عن أبي وائل.

قال حنبل بن إسحاق: (ثنا) مسدد، (ثنا) أبوزيد الواسطي، عن حماد بن سلمة، قال: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل.

قال العجلي: عاصم ثقة في الحديث، لكن يختلف عليه في حديث زر وأبي وائل.

«هشام بن حسان»

ومنهم هشام بن حسان.

قال يعقوب بن شيبة: وهو يعد في أصحاب ابن سيرين، ومن العلماء به وليس يعد من المتثبتين في غير ابن سيرين.

«سليمان التيمي»

ومنهم سليمان التيمي: أحد أعيان الأئمة البصريين.

قال أبو بكر الأثرم في كتاب الناسخ والمنسوخ: كان التيمي من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة.

وقال أيضاً: لم يكن التيمي من الحفاظ، من أصحاب قتادة.

وذكر له أحاديث وهم فيها عن قتادة.

منها حديثه عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حطان[1]، عن

(١) حطان بن عبدالله الرقاشي: بصري تابعي، ثقة، قرأ عليه الحسن. تهذيب التهذيب ٢/٣٩٦.

أبـي موسى عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «إنما جعل الإمام ليؤتم به».

قال فيه: «وإذا قرأ فانصتوا»[1].

ولم يذكر هذه اللفظة أحد من أصحاب قتادة (الحفاظ)[2].

ومنها: أنه روى عن قتادة، عن أنس، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ◊ أوصى عند موته بالصلاة وما ملكت أيمانكم.

وإنما رواه قتادة عن أبـي الخليل عن سفينة عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

قال: وهذا خطأ فاحش.

ومنها أنه روى عن قتادة عن يونس بن جبير[3]، عن رجل من أصحاب النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «أنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ صعد أُحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فاهتز الجبل[4]... الحديث».

وإنما رواه عن قتادة عن أنس.

ومنها أنه روى عن قتادة «أن أبا رافع حدثه». ولم يسمع قتـادة من أبـي رافع شيئاً.

---

(١) «وإذا قرأ فانصتوا» أخرجه مسلم ٣٠٤/١؛ وأبو داود ٢٣٣/١؛ والنسائي ١٠٩/٢؛ وابن ماجه ٢٧٦/١.

(٢) من د، ظ.

◊ لوحة ١٢٨/أ.

(٣) يونس بن جبير الباهلي: أبو غلاب البصري، روى عنه ابن سيرين وقتادة، ثقة، مات بعد التسعين. تهذيب ٤٣٦/١١.

(٤) أخرجه البخاري من طريق قتادة عن أنس، أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ صعد أحداً وأبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم، فقال: اثبت أحد فإنما عليك نبـي وصديق وشهيدان.

وأخرجه أحمد ١١٢/٣ من نفس الطريق وبنفس اللفظ.

وقد ذكر الأثرم في العلل أنه عرض هذا الكلام كله على أحمد، قال: فقال أحمد: هذا اضطراب، هكذا حفظت.

وحديث سليمان التيمي في الأنصات «إذا قرأ الإمام» خرجه مسلم في صحيحه، وقد أنكر هذه الزيادة غير واحد من الحفاظ، كما ذكرناه في موضعه من كتاب الصلاة.

وحديث سليمان عن قتادة، «أن أبا رافع حدثه» قد خرجه البخاري في صحيحه[1]، وهو في حديث «إن الله كتب كتاباً فهو عنده أن رحمتي سبقت غضبي».

وكان شعبة ينكر سماع قتادة من أبي رافع.

وقال أحمد: لم يسمع قتادة من أبي رافع، نقله عنه الأثرم.

«جعفر بن برقان»[2]

ومنهم جعفر بن برقان، الجزري، ثقة، مشهور، لكن حديثه عن الزهري خاصة مضطرب.

---

(١) أخرجه البخاري ٣٠٩/٤ من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: لما قضى الله الخلق كتب كتاباً عنده، غلبت، أو قال: سبقت رحمتي غضبي فهو عنده فوق العرش.
وأخرجه من نفس الطريق بلفظ: إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق الخلق: إن رحمتي سبقت غضبي فهو مكتوب عنده فوق العرش.
وأخرجه البخاري ٢٠٨/٢ من طريق مغيرة بن عبدالرحمن، عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.
وأخرجها منها مسلم ٢١٠٧/٤ كما أخرجه من طريق الحارث بن عبدالرحمن عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة.
وأخرجه الترمذي ٥٤٩/٥ من طريق الليث، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة. ومنها ابن ماجه ١٤٣٥/٢.

(٢) جعفر بن برقان الجزري: روى عن يزيد بن الأصم والزهري وعطاء وميمون بن مهران، وعنه ابن المبارك وأبو خيثمة، ثقة، (ت ١٥١).
تهذيب التهذيب ٨٦/٢.

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبـي عن جعفر بن برقان قال: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به. ثم قال: في حديث الزهري يخطىء.

وقال الميموني عن أحمد: جعفر بن برقان ضابط لحديث ميمون، وحديث يزيد بن الأصم[1]، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه.

قال ابن معين: هو ضعيف في الزهري.

وقال يحيـى مرة: ليس هو في حديث الزهري بشيء.

ونقل إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين، قال: جعفر بن برقان، ثقة، فيما يروي عن غير الزهري.

وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف، وكان أمياً لا يكتب، ولـيس هو مستقيم الحديث عن الزهري، وهو في غير الزهري أصح حديثاً.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لابن معين: أما روايته عن الزهري فليست مستقيمة؟.

قال: نعم.

وقال ابن نمير: هو ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة.

قال البرقاني: سألت الدارقطني، وأبو الحسين بن المظفر حاضر، عن جعفر بن برقان، قال: فقالا جميعاً: قال أحمد بن حنبل: يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عنه فلا.

قلت: لقد لقيه، فما بلاؤه؟ قال: ربما حدث الثقة عن ابن برقان عن الزهري، ويحدثه الآخر عن ابن برقان، عن رجل، عن الزهري، أو يقول: بلغني عن الزهري. قال: فأما حديثه عن ميمون بن مهران، ويزيدَ بن الأصم فثابت صحيح.

---

(١) يزيد بن الأصم: الكوفي، نزيل الرقة، أمه برزة بنت الحارث أخت ميمونة أم المؤمنين ــ رضي الله عنها ــ يروي عن الزهري، وهو ثقة، (ت ١٠٤). تهذيب ٣١٣/١١.

وقال ابن عدي: هو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أمياً، ويقيم روايته عن غير الزهري. ويثبتونه في ميمون بن مهران وغيره، وكذا قال العقيلي: هو ضعيف في روايته عن الزهري، وذكر له حديثه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «أنه نهى عن لبستين وبيعتين ونكاحين وعن مطعمين»، وذكر «الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر»، «وأن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه»[1]، وقال: لا يتابع عليه من حديث الزهري.

---

(١) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٦٦، وأخرج الحديث بطوله وضعف رواية جعفر عن الزهري وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٤٩١/١ سئل أبو زرعة عن حديث رواه كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن لبستين: الصماء، وهو أن يلتحف الرجل في الثوب الواحد، ثم يرفع جانبيه عن منكبيه، ليس عليه غيره ثوب، وأن يحتبي الرجل الثوب الواحد ليس بين فرجه وبين السماء شيء يستره، ونهى عن نكاحين: أن يتزوج الرجل المرأة على عمتها ولا على خالتها، ونهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن مطعمين: الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه، ونهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن بيعتين: وهو الملامسة والمنابذة، وهو بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية.

قال أبو زرعة: حديث جعفر بن برقان إنما هو عن قبيصة بن ذؤيب، وعروة بن الزبير، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة. وحديث نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يتزوج الرجل المرأة على عمتها، وحديث المنابذة والملامسة، إنما هو عن الزهري عامر بن سعد، عن أبي سعيد، ويقول معمر عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد.

وأخرج مسلم النهي عن بيعتين ولبستين ١١٥٢/٣ من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبي سعيد.

وأخرج هذا أبو داود ٢٢٨/٢ من طريق مسلم ومن روايات أخرى لم تذكر من بينها رواية جعفر بن برقان.

وكذلك ابن ماجه ٧٣٣/٢.

وأخرجه مالك ٩١٧/٢ من طريق الأعرج، عن أبي هريرة.

والنهي عن النكاحين: أخرجه ابن ماجه ٦٢١/١، من رواية أبي سعيد الخدري.

وأما الكلام فيروى من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة، ما خلا الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر[1]، فالرواية فيها لين.

وقال مسلم في كتاب التمييز[2]: جعفر بن برقان، أعلم الناس بميمون آبن مهران، ويزيد بن الأصم.

فأما روايته عن غيرهما، كالزهري، وعمرو بن دينار، وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن، رديء الضبط ◊ في الرواية عنهم.

قلت: لا يبعد أن يكون حديثه عن أهل الجزيرة ـ خاصة ـ محفوظاً ـ بخلاف حديثه عن غيرهم، وتحقيق ذلك يحتاج إلى سبر أحاديثه عن غير الجزريين كعكرمة ونافع.

«معقل بن عبيدالله الجزري»

ومنهم معقل بن عبيدالله الجزري، ثقة، كان أحمد يضعف حديثه عن أبـي الزبير خاصة ويقول: يشبه حديثه حديث ابن لهيعة.

ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك فلينظر إلى أحاديثه عن أبـي الزبير، فإنه يجدها عند ابن لهيعة يرويها عن أبـي الزبير كما يرويها معقل سواء.

---

(١) النهي عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر.
أخرجه أبو داود ٢/٣١٤، من طريق كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم، عن أبيه، نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن مطعمين، عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه.
وقال أبو داود: هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري وهو منكر.
والنهي عن الجلوس على مائدة الخمر أخرجه أحمد ١/٢٠، من رواية عمر ـ رضي الله عنه ـ و٣/٣٣٩، من رواية جابر بن عبدالله. وأخرج ابن ماجه ٢/١١١٨؛ النهي عن أن يأكل الرجل وهو منطبح، من طريق جعفر بن برقان عن الزهري.

(٢) التمييز للإمام مسلم، لوحة ١٥/أ.
ميمون بن مهران: أبو أيوب الرقي، يروي عن جعفر بن برقان، وكان من علماء الناس في زمن هشام، تهذيب ١٠/٣٩٠.

◊ لوحة ١٢٩/أ.

ومما أنكر على (معقل)[1] بهذا الإسناد حديث «الذي توضأ وترك لمعة لم يصبها الماء»[2].

وحديث «النهي عن ثمن السنور»[3] وقد خرجهما مسلم في صحيحه (وكذلك حديث «لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده»[4].

المغيرة بن مسلم

ومنهم المغيرة بن مسلم[5].

أحاديثه عن أبي الزبير خاصة مستنكرة.

قال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى بن معين وسئل عن المغيرة بن مسلم فقال: ما أنكر حديثه عن أبي الزبير.

وقال النسائي في كتابه: عنده عن أبي الزبير غير حديث منكر.

---

(١) سقطت من د.

(٢) أخرجه مسلم ١/٢١٥، من طريق معقل، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر. وأخرجه أبو داود ١/٣٩ منها.

(٣) أخرجه مسلم ٣/١١٩٩ من طريق معقل عن أبي الزبير: قال: سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور. قال: زجر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ذلك. وأخرجه أبو داود ٢/٢٤٩، من طريق أبي سفيان عن جابر وأخرجه أحمد ٣/٣٣٩، من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر، ومن طريق خير بن نعيم عن عطاء عن أبي الزبير، عن جابر. وأخرجه ابن ماجه ٢/٧٣١، من طريق ابن لهيعة من أبي الزبير، عن جابر.

(٤) زيادة من د.
والحديث أخرجه مسلم ٤/١٧١٥ من حديث معقل عن أبي الزبير عن جابر.
وأخرجه أحمد ٣/٣٩٥، من حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى عن جابر.

(٥) المغيرة بن مسلم القسملي أبو سلمة السراج، روى عنه الثوري وابن المبارك، قال ابن معين: صالح ووثقه العجلي. تهذيب ١٠/٢٦٨.

وخرج حديثه عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: «إذا استهل الصبي ورث، وصُلّي عليه»[1].

وخرجه من طريق ابن جريج عن أبي الزبير موقوفاً، وقال: وهو أصح.

وقد ذكرنا له حديثاً آخر في كتاب الأطعمة «في النهي عن بيع الجلالة» بهذا الإسناد[2]، وهو ـ أيضاً ـ منكر. وقد روي من وجه آخر عن أبي الزبير مرسلاً، وهو أصح.

«عكرمة بن عمار»

ومنهم عكرمة بن عمار اليمامي[3]: وهو ثقة، لكن حديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة مضطرب لم يكن عنده في كتاب. قاله يحيى القطان وأحمد والبخاري وغيرهم.

وحديثه عن إياس بن سلمة بن الأكوع متقن، قاله أحمد.

وقال في رواية حرب: هو في غير يحيى ثبت.

وقد أنكر عليه حديثه عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة في «استفتاح

---

(١) أخرجه الدارمي ٢/٢٨٣، موقوفاً على جابر بن عبدالله، إذا استهل الصبي ورث، وصلي عليه.
كما رواه من طريق أبي إسحاق عن عطاء، عن ابن عباس.
أخرجه ابن ماجه ٢/٩١٩ من طريق الربيع بن بدر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.
وأخرجه أبو داود ٢/١١٥، من طريق يزيد بن عبدالله بن قسيط عن أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا استهل المولود ورث.

(٢) من هنا سقط من ظ بمقدار ستة أسطر.

(٣) عكرمة بن عمار اليمامي روى عن القاسم بن محمد ويحيى بن أبي كثير، وعنه شعبة والثوري، وهو ثقة في غير يحيى بن أبي كثير (ت ١٥٩).
تهذيب ٧/٢٦٣؛ والضعفاء للعقيلي، ص ٣٣٤.

النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصلاة بالليل»[1]، وقد خرجه مسلم في صحيحه وخرجه الترمذي في الدعاء.

وذكرنا هناك كلام الأئمة بألفاظهم في رواية عكرمة عن يحيى، وأنكر عليه أيضاً حديثه بهذا الإسناد[2]: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»[3].

وقد ذكرناه في أول الكتاب.

وقال أحمد في رواية ابنه عبدالله: هو مضطرب عن غير إياس بن سلمة[4] وكأن حديثه عن إياس بن سلمة صالح.

«سماك بن حرب»

ومنهم سماك بن حرب.

وقد وثقه جماعة، وخرج حديثه مسلم.

---

(١) أخرجه الترمذي ٥/٤٨٤، من طريق عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة: بأي شيء كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته، فقال اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل. فاطر السماوات والأرض وعالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك على صراط مستقيم.
قال أبو عيسى: هذا حديث غريب.
وأخرجه مسلم منها ١/٥٣٤؛ وابن ماجه ١/٤٣١.

(٢) الكلام من قوله: وهو أيضاً منكر وقد روي من وجه آخر عن أبي الزبير مرسلاً، حتى هذا الرقم، سقط من ظ.

(٣) أخرجه الترمذي ١/٥، من غير رواية عكرمة المذكورة، وأخرجه أبو داود ١/١٤؛ ومسلم ١/٢٠٤؛ وابن ماجه ١/١٠٠.

(٤) أياس بن سلمة بن الأكوع، روى عن أبيه، وعنه عكرمة بن عمار، وابن أبي ذئب، ثقة (ت ١١٩).
تهذيب ١/٣٨٨.

ومن الحفاظ من ضعف حديثه عن عكرمة خاصة، وقال: يسند عنه عن ابن عباس ما يرسله غيره.

وقال ابن المديني: رواية سماك عن عكرمة مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول عن ابن عباس، إسرائيل[1]، وأبو الأحوص[2].

ومنهم من ضعف حديثه في آخر عمره، وقال: كان يلقن حينئذ، وقد ذكرنا ذلك كله مستوفى في أول الكتاب.

«عمرو بن أبي عمرو»

ومنهم عمرو بن أبي عمرو المدني[3]، مولى المُطَّلِب بن حنطب[4].

وهو ثقة، متفق على تخريج حديثه.

مع انه تكلم فيه ابن معين، وقال: روى عنه مالك، وكان يستضعفه.

---

(١) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، روى عن جده أبي إسحاق وعن سماك بن حرب، والأعمش، ثقة، وخاصة في حديث جده. (ت ١٦٢). تهذيب ١/٢٦١.

(٢) أبو الأحوص: عوف بن مالك بن نضلة الجشمي، روى عن بعض الصحابة، منهم أبو هريرة، ثقة، قتله الخوارج، زمن الحجاج.
تهذيب ٨/١٦٩.

(٣) عمرو بن أبي عمرو سمع أنساً، وسعيد بن جبير، وعنه مالك، والدراوردي، ضعفه ابن القطان وقال الذهبي ما هو بمستضعف ولا ضعيف ولا هو في الثقة كالزهري وذويه.
ميزان الاعتدال ٣/٢٨١.

(٤) المطلب بن عبدالله بن حنطب المخزومي، يروي عن أنس، وجابر، وابن عمر، وعنه مولاه عمرو بن أبي عمرو، والأوزاعي، وهو يرسل عن كبار الصحابة، وثقه أبو زرعة والدارقطني.
تهذيب التهذيب ١٠/١٧٨؛ ميزان الاعتدال ٤/١٢٩.

وقال البخاري[1]: هو صدوق، لكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء منها أنه سمع عكرمة.

نقله عنه الترمذي في كتاب العلل. ولم يخرج له في الصحيح شيء عن عكرمة، وقد روى عنه حديث: «من وقع على بهيمة فاقتلوه»[2].

وقال أحمد: كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة، لكنه نسب الاضطراب إلى عكرمة لا إلى عمرو.

«داود بن الحصين»

(ومنهم داود بن الحصين.

روى عنه مالك، وخرجا حدَيثه في الصحيحين، وتكلم فيه طائفة.

وقال ابن المديني ما روي عن عكرمة فمنكر.

وهذا يقتضي اختصاص نكارة حديثه بما رواه عن عكرمة)[3].

---

(١) علل الترمذي الكبير ٤٣/أ.

(٢) «من وقع على بهيمة» أخرجه أبو داود ٤٦٨/٢، من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه». قال: قلت له: ما شأن البهيمة؟ قال: ما أراه قال ذلك إلا أنه كره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل، وقال أبو داود: ليس هذا بالقوي.
وأخرجه الترمذي ٥٦/٤ من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس وقال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس. وقد روى سفيان الثوري عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس انه قال: من أتى بهيمة فلا حد عليه. قال أبو عيسى: وهذا أصح من الأول والعمل على هذا عند أهل العلم.
وأخرجه ابن ماجه ٨٥٦/٢، من طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس.

(٣) زيادة من د.

«الأوزاعــي»

ومنهم الأوزاعي إمام أهل الشام. تكلم طائفة في حديثه عن الزهري خاصة.

وقد ذكرنا ذلك في ذكر أصحاب الزهري.

وتكلم الإمام أحمد في حديثه عن يحيـى بن أبـي كثير، خاصة، وقال: لم يكن يحفظه جيداً ◊ فيخطىء فيه.

وكان يروي عن يحيـى، عن أبـي قـلابة، عن أبـي المهـاجر، وإنمـا هو أبو المهلب.

وذكر له حديث الأوزاعي عن يحيـى عن أبـي سلمة عن أبـي هريرة «أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ سئل متى كنت نبياً»[1] فأنكره، وقال: هذا من خطأ الأوزاعي.

وقد ذكرنا ذلك في أول كتاب المناقب.

وقال مهنا[2]: سألت أحمد عن حديث الأوزاعي عن يحيـى بن أبـي كثير قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيـى بن أبـي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيـى بن أبـي كثير حفظاً.

◊ لوحة ١٣٠/أ.

(١) أخرجه الترمذي ٥/٥٨٥ من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبـي كثير عن أبـي سلمة عن أبـي هريرة: قال: قالوا: يا رسول الله، متى وجبت لك النبوة؟ قال: وآدم بين الروح والجسد.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبـي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٢) مهنا بن يحيـى الشامي، من كبار أصحاب الإمام احمد ولزمه ثلاثاً وأربعين سنة، قال عنه الدارقطني: ثقة نبيل، طبقات الحنابلة ١/٣٤٥؛ ميزان الاعتدال ٤/١٩٧.

«الأعمش وشعبة وسفيان»

ومنهم الأعمش، سليمان بن مهران، حافظ أهل الكوفة.

وشعبة بن الحجاج، حافظ أهل البصرة.

وسفيان بن عيينة، محدث الحجاز بعد (مالك)[1].

حكى ابن البراء في «كتاب العلل» عن علي بن المديني، قال: الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل الحَكَم[2]، وسلمة بن كهيل[3]، وحبيب بن أبي ثابت[4]، وأبي إسحاق، وما أشبههم.

وقال ابن المديني: الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق.

قال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني: حديث الأعمش عن الصغار كأبي إسحاق، وحبيب، وسلمة ليس بذلك.

عن ابن المديني عن يحيى بن سعيد قال: كان سفيان الثوري يحفظ عن الصغار والكبار، يعني أن الأعمش ليس كذلك.

قال يحيى: كان شعبة إذا جاء حديث الصغار لم يحفظ.

قال علي: وكان سفيان بن عيينة ـ أيضاً ـ حديثه عن الصغار ليس بذاك.

---

(١) في د: «ذلك».

(٢) الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي، روى عن كثير من التابعين، وعنه الأعمش عالم ثقة (ت ١١٥). تهذيب التهذيب ٢/٤٣٤؛ تذكرة الحفاظ: ١/١١٧؛ لسان الميزان ٢/٣٣٦؛ شذرات الذهب ١/١٥١.

(٣) سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي، دخل على ابن عمر، وروى عن أبي الطفيل، من الثقات (ت ١٢١). تهذيب ٤/١٥٥؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/١٧٠).

(٤) حبيب ابن أبي ثابت، قيس بن دينار الأسدي أبو يحيى الكوفي، مفتي الكوفة، روى عن ابن عمر، وابن عباس، وعنه الأعمش والثوري، ثقة (ت ١١٩). تهذيب التهذيب ٢/١٧٨؛ تذكرة الحفاظ ١/١١٦؛ النجوم الزاهرة ١/٢٨٣؛ شذرات الذهب ١/١٥٦.

قال يعقوب بن شيبة: الحكم بن عتيبة هو من صغار شيوخ الأعمش، وليس هو من صغار شيوخ شعبة.

«منصور بن المعتمر»

ومنهم منصور بن المعتمر[1]، هو من أثبت الناس في مجاهد، كما سبق.

قال أحمد، في رواية ابنه صالح: منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب إلى أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل، روى حديث أم سلمة في الوتر[2]، خالف فيه، وحديث ابن أبزى خالف فيه.

«حماد بن زيد»

ومنهم حماد بن زيد، كان يخلط في حديث يحيى بن سعيد، وكان عنده كتاب عنه، لم يكن عنده كتاب غيره، قاله يحيى بن معين، وقد سبق ذكر كلامه.

«حبيب بن أبي ثابت»

ومنهم حبيب بن أبي ثابت. عالم كبير، ثقة، متفق على حديثه، أحاديثه عن عطاء خاصة، ليست محفوظة، قال أبو بكر بن خلاد، سمعت يحيى بن سعيد يقول حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست محفوظة.

سمعته يقول: إن كانت محفوظة فقد نزل عنها، يعني عطاء.

---

(١) منصور بن المعتمر أبو عتاب الكوفي. روى عن الحسن البصري، وإبراهيم النخعي (ت ١٣٢) وهو من الأعلام الثقات. تهذيب ٣١٢/١٠؛ تذكرة الحفاظ ١٤٢/١؛ شذرات الذهب ١٨٩/١؛ حلية الأولياء ٤٠/٥؛ وقول الإمام أحمد هذا أورده صاحب تهذيب التهذيب ٣١٤/١٠.

(٢) أخرجه النسائي ١٩٧/٣، من طريق منصور عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يوتر بسبع أو بخمس لا يفصل بينهن بتسليم.
وأخرجه ابن ماجه ٣٧٦/١.

وحديث حبيب عن عروة ــ أيضاً ــ قال أحمد ويحيى: هو منكر، وله عنه حديثان:

أحدهما: أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقبل، ثم يصلي، ولا يتوضأ[1].

والآخر: «في المستحاضة تصلي وإن قطر الدم على الحصير»[2].

وقد سبق الكلام عليهما مستوفى في كتاب الطهارة.

وله حديث آخر عن عروة «في الدعاء»، سبق أيضاً في كتاب الدعاء وقد اختلف في سماعه له من عروة.

ومن أحاديثه عن عطاء عن عائشة، أنها سرق لها شيء، فجعلت تدعو

---

(١) «حديث كان النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقبل، ثم يصلي، ولا يتوضأ» أخرجه الترمذي ١/١٣٣، من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة.
وقال الترمذي: هو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة، وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأحمد: في القبلة وضوء. قال الترمذي: وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة المذكور لأنه لم يصح عندهم لحال إسناده وقال: سمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث.
وأخرجه أبو داود ١/٤٠، من رواية حبيب السابقة.
قال أبو داود: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: آحك عني أن هذين الحديثين يعني حديث الأعمش عن حبيب وحديثه بهذا الإسناد في المستحاضة انها تتوضأ لكل صلاة، قال يحيى: آحك عني أنهما لا شيء وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١/٤٨، وقال: لم يصح حديث عائشة في ترك الوضوء من القبلة، يعني حديث الأعمش، عن حبيب، عن عروة، عن عائشة. وأخرجه الدارقطني من هذه الطريق ١/١٣٨.

(٢) «في المستحاضة تصلي وإن قطر الدم على الحصير»، أخرجه الدراقطني ١/١٣٩ من طريق حبيب عن عروة عن عائشة، ونقل قول يحيى بن سعيد القطان لرجل: احك عني أنهما شبه لا شيء. وأخرجه ابن ماجه ١/٢٠٤ بالإسناد واللفظ السابق.
وأخرجه أحمد ٦/٤٢، ١٣٧، ٢٠٤، ٢٦٢ كذلك.

عليه، فقال لها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «لا تسبخي عنه»[1].

قال العقيلي[2]: له عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه.

وهذا الحديث[3] المشار إليه خرجه الترمذي في أواخر الأدعية، وسبق الكلام عليه هناك. ولم يخرج له في الصحيح شيء عن عطاء بن أبي رباح.

ومما يستغرب أن حبيب بن أبي ثابت يروي عن عطاء، ويروي عطاء عنه.

«عبدالكريم بن مالك الجزري»

ومنهم عبدالكريم بن مالك الجزري[4].

ثقة كبير، روى عنه مالك وغيره. ولكن أحاديثه عن عطاء تكلم فيها.

قال ابن معين: أحاديثه عن عطاء رديئة.

ومما أنكر من حديثه عن عطاء عن عائشة «أن النبي ـ صلى الله عليه

---

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود ٢/٥٧٦، من طريق حبيب عن عطاء، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سرق لها شيء فجعلت تدعو عليه فقال لها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «لا تسبخي عنه» ومعنى لا تسبخي عنه: لا تخففي العقوبة عنه.
وأخرجه أحمد ٦/٤٥، من طريق حبيب، عن عطاء، كذلك.

(٢) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٩٥.

(٣) الحديث المشار إليه، وهو ما سبق أن أشار إليه، وأن الترمذي أخرجه في أواخر الأدعية.
وهو حديث حمزة الزيات، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة عن عائشة، قالت: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: اللهم عافني في جسدي، وعافني في بصري واجعله الوارث مني.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، قال: سمعت محمداً يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً.
انظر الترمذي ٥/٥١٨.

(٤) عبدالكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني الأموي: روى عن عطاء وعكرمة وسعيد بن المسيب، وعنه أيوب السختياني وابن جريج، ثقة (ت ١٢٧). تهذيب ٦/٣٧٣؛ تذكرة الحفاظ ١/١٤٠؛ شذرات الذهب ١/١٧٣.

وسلم ـ كان يقبل ثم يخرج إلى الصلاة، ولا يتوضأ»[1].

وحديثه عن عطاء، عن جابر، «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم»[2].

«معمر بن راشد»

ومنهم معمر بن راشد.

وضعف حديثه عن ثابت خاصة. وقد تقدم◊ ذكر ذلك عن علي ابن المديني وغيره.

وكذا قال ابن معين: حديث معمر عن ثابت ضعيف.

ومما أنكر عليه أنه حدث عن ثابت، عن أنس، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بحديث قصة جليبيب[3]، وأخطأ في إسناده، إنما رواه ثابت، عن كنانة بن نعيم عن أبي برزة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت.

---

(١) أخرج هذا الحديث الدارقطني ١٣٧/١، من رواية عبدالكريم هذه وقد سبق تخريج هذا الحديث من رواية حبيب بن أبي ثابت.

(٢) حديث: كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أخرجه ابن ماجه ١٠٦٦/٢ من طريق الثوري، عن معمر، عن عبدالكريم الجزري، عن عطاء، عن جابر.
وأخرجه النسائي ١٧٨/٧ بإسناد السابق.
ولهذا الحديث روايات أخرى. انظر: مسلم ١٥٤١/٣؛ والترمذي ٢٥٣/٤؛ والدارمي ١٤/٢؛ وأبو داود ٣١٦/٢؛ وأحمد ٨٩/٤ ـ ٩٠.

◊ لوحة ١٣١/أ.

(٣) جليبيب: تصغير جلباب صحابي له قصة، خلاصتها: أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان في غزوة فقال لأصحابه: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: نفقد فلاناً وفلاناً. فقال: ولكني أفقد جليبيباً.
والحديث أخرجه مسلم ١٩١٩/٤، وفيه: فوجدوا إلى جانبه سبعة قد قتلهم، ثم قتلوه، فأتى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فوقف عليه، ثم قال: قتل سبعة ثم قتلوه، هذا مني وأنا منه. وقد ترجم له في الإصابة ٢٤٤/١؛ وأخرجه أحمد ١٣٦/٣.

«مطر بن طهمان الوراق»

ومنهم مطر بن طهمان الوراق البصري.

ضعفه أحمد ويحيى في عطاء، خاصة. قال أحمد: هو مضطرب الحديث عن عطاء.

«أبو معشر»

ومنهم أبو معشر نجيح السندي.

قال مضر بن محمد[1]، عن يحيى بن معين، يكتب حديثه، مما روى عن محمد بن قيس[2]، وعن محمد بن كعب القرظي[3]، وعن مشايخه.

وأما ما روى عن المقبري، وعن نافع، وهشام فهو فيه ضعيف فلا يكتب.

قال يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء، التفسير حسن يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القرظي في تفسير القرآن، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع.

ونظير هذا قول سعيد بن عبدالعزيز الدمشقي في سعيد بن بشير: كان غالب (علمه)[4] التفسير. خذ عنه التفسير ودع ما سوى ذلك، فإنه كان حاطب ليل، خرجه العقيلي[5].

---

(١) مضر بن محمد بن الوليد بن مضر، بغدادي، سمع الإمام أحمد وابن معين، ولي قضاء واسط، ووثقه الدراقطني (ت ٢٧٧).
طبقات الحنابلة ١/٣٨١.

(٢) محمد بن قيس المدني، قاضي عمر بن عبدالعزيز، روى عن أبي هريرة، وجابر كان كثير الحديث عالماً، ضعفه ابن معين. تهذيب ٩/٤١٤.

(٣) محمد بن كعب القرظي بن سليم بن أسد: روى عن العباس بن عبدالمطلب وعلي بن أبي طالب وجابر وأنس، مدني تابعي ثقة. التهذيب ٩/٤٢٠؛ الخلاصة، ص ٣٥٧.

(٤) في د: «عليه».

(٥) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٤٩.

وعكس هذا ما قاله الإمام أحمد في إسماعيل بن عبدالرحمن السدي[1] الكوفي صاحب التفسير، قال: هو حسن الحديث وحديثه مقارب، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه، فجعل يستعظمه ويقول: من أين قد جعل له أسانيد؟ ما أدرى ما ذاك.

وقال أحمد[2] في رواية ابنه عبدالله في إسماعيل بن مسلم المكي: ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء المسند يسند عن الحسن عن سمرة أحاديث مناكير، وعن عمرو بن دينار، يسند عنه مناكير.

ونقل البرذعي، عن أبي زرعة، قال: عبدالجبار بن عمر[3] واهي الحديث وأما مسائله فلا بأس قال البرذعي: كأنه يقول حديثه واه ومسائله مستقيمة، يعني ما روي من المسائل عن ربيعة وغيره.

ومنهم عمر بن إبراهيم البصري[4] مختلف فيه.

وقال ابن عدي[5]: له عن قتادة خاصة مناكير.

وهو راوي حديث العباس بن عبدالمطلب في وقت المغرب[6]. وقد استنكره الإمام أحمد وسبق الكلام عليه في كتاب الصلاة مستوفى.

---

(١) إسماعيل بن عبدالرحمن السدي: روى عن أنس وابن عباس ورأى ابن عمر وأبا هريرة، وروى عنه شعبة والثوري وأبو عوانة (ت ١٢٧).
تهذيب التهذيب ١/٣١٣.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١/٣٧٣.

(٣) عبدالجبار بن عمر الأيلي: روى عن الزهري، وابن المنكدر، ونافع، وعنه ابن المبارك، وابن وهب، ضعفه ابن معين والنسائي وقال البخاري: عنده مناكير (ت ٢٧٠). تهذيب التهذيب ٦/١٠٣؛ ميزان الاعتدال ٢/٥٣٤.

(٤) عمر بن إبراهيم البصري: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويخالف، وقال العقيلي: كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد. تهذيب ٧/٤٢٦.

(٥) الكامل لابن عدي المجلد الرابع، لوحة ٥١/ب.

(٦) حديث وقت المغرب هذا، أخرجه الترمذي ١/٢٢٥، من طريق عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف عن العباس بن عبدالمطلب. قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم.

ومنهم يزيد بن إبراهيم (التستري)[1]، البصري.

ثقة متفق على حديثه.

قال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة إنما أنكرت عليه أحاديث رواها عن قتادة عن أنس، وذكر عن علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليس بذاك.

ومنهم عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد.

قال ابن عدي[2]، هو ثبت في ابن جريج خاصة، يعني أنه في غيره ليس بذاك.

وقد ضعفه بعضهم مطلقاً.

ومنهم هشام بن سليمان المخزومي.

قال العقيلي: في حديثه عن غير ابن جريج وهم. ثم خرج له حديثاً من حديثه عن الثوري عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: من حج البيت أو اعتمر فلم يرفث ولم يفسق كان كما ولدته أمه.

قال: ورواه الناس عن الثوري وغيره، عن منصور، عن أبي حازم عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو الصواب[3].

ومنهم ورقاء بن عمر[4] اليشكري:

ثقة مشهور. قال العقيلي: تكلموا فيه في حديثه عن منصور، ثم ذكر من

---

(١) في د: «اليشكري»، وهو خطأ، وقد سبقت ترجمة يزيد بن إبراهيم التستري، ص٦٨٥.

(٢) الكامل لابن عدي المجلد الرابع، لوحة ٢١٢/ب.

(٣) حديث «من حج البيت فلم يرفث ولم يفسق» صح واشتهر من رواية منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة وقد أخرج هذه الرواية مسلم ٢/٩٨٢؛ والترمذي ٣/١٦٧؛ والنسائي ٥/٨٥؛ والبخاري ١/٢٦٥؛ وابن ماجه ٢/٩٦٤؛ وأبو داود الطيالسي ١/٢٠٢؛ وأحمد ٢/٢٢٩، ٢٤٨، ٤٩٤.

(٤) ورقاء بن عمر اليشكري روى عن عمرو بن دينار وعنه شعبة وثقه أحمد وابن معين وهو عن منصور لا يساوي شيئاً. الخلاصة، ص ٤١٩؛ تهذيب ١١/١١٣.

طريق عباس عن ابن معين، قال: سمعت معاذ بن معاذ يقول ليحيى ابن سعيد: سمعت حديث منصور. فقال يحيى: ممن سمعت حديث منصور◊؟، قال: من ورقاء. قال: لا يساوي شيئاً.

أصحاب الزهري الذين ضعفوا فيه

ومنهم جماعة من أصحاب الزهري ضعفوا في الزهري خاصة.

منهم سفيان بن (حسين)[1]:

قال ابن معين: هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري، إنما سمع من الزهري بالموسم، يعني لم يصحبه، ولم يجتمع به غير أيام الموسم.

وقال يحيى أيضاً فيه: ليس به بأس. هو صالح. حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك.

ومنهم عبدالرزاق بن عمر الدمشقي[2]:

قال أبو مسهر: ذهب سماعه من الزهري، فيترك حديثه عن الزهري، ويؤخذ عنه ما سواه.

وقال سعيد البرذعي: أحاديثه عن غير الزهري أشبه، ليس فيها تلك المناكير. إنما المناكير في حديثه عن الزهري.

قال: وتتبعت أحاديثه، فوجدت حديثه عن إسماعيل بن عبيدالله[3] مستقيماً.

◊ لوحة ١٣٢/أ.

(١) في د: «حصين والصحيح سفيان بن حسين».

(٢) عبدالرزاق بن عمر الدمشقي: روى عن الزهري وعنه الوليد بن مسلم، قالوا فيه: ضعيف الحديث، ومنكر، وقال ابن معين فيه: كذاب.
الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/ ٣٩).

(٣) إسماعيل بن عبيدالله: روى عن أنس وأم الدرداء وروى عنه ربيعة بن يزيد وسعيد بن عبدالعزيز والأوزاعي، ثقة (ت ١٣١).
تهذيب التهذيب ١/ ٣١٧.

ومنهم إسحاق بن راشد الجزري[1]:

قال ابن معين: ليس هو في الزهري بذاك.

قيل له: ففي غير الزهري؟ قال: ليس به بأس.

وقال ابن معين: ابن أبي ذئب ثقة، وكانوا يقولون، حديثه عن الزهري فيه شيء.

وقال ــ أيضاً ــ: حديثه عن الزهري ضعيف. يضعفونه في الزهري.

«أصحاب عبيدالله بن عمر العمري الذين ضعفوا فيه»

ومنهم جماعة من أصحاب عبيدالله بن عمر العمري، ضعف حديثهم عنه ــ خاصة ــ.

فمنهم: عبدالرزاق بن همام.

قال ابن أبي مريم: قيل ليحيى بن معين: إن عبدالرزاق كان يحدث بأحاديث عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن عمر، ثم حدث بها عن (عبيدالله)[2]، فقال يحيى: لم يزل عبدالرزاق يحدث بها عن عبيدالله، ولكنها كانت منكرة. يعني أحاديثه عن عبيدالله بن عمر.

ومما أنكر من حديثه عن عبيدالله بن عمر: أنه حدث عنه عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطح يعني المحصب»[3].

---

(١) إسحاق بن راشد الجزري: روى عن الزهري وعنه عتاب بن بشير ومعمر، ثقة. تهذيب التهذيب ١/٢٣٠.

(٢) في د، ظ: عبدالله.

(٣) هذا الحديث أخرجه الترمذي ٢٥٣/٣، وفيه أخبرنا عبدالرزاق أخبرنا عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كان ــ النبي ــ صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ينـزلون الأبطح.
وأخرجه ابن ماجه ١٠٢/٢ من نفس الطريق.

وخالفه خالد بن الحارث، قال: سئل عبيدالله بن عمر عن المحصب والنزول به[1]، فحدثنا عبيدالله عن نافع. قال: نزل بها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعمر وعبدالله بن عمر[2]. فخالف عبدالرزاق، ولم يصله بل أرسله.

وقد اختلف على عبدالرزاق في لفظ الحديث ــ أيضاً ــ.

فمنهم من روى عنه «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأبا بكر وعمر لم يكونوا ينزلون الأبطح» فخالف في المتن ــ أيضاً ــ وقد ذكرناه في كتاب الحج.

وقد خرج مسلم والترمذي حديث عبدالرزاق هذا، وخرج البخاري حديث خالد بن الحارث المرسل.

ومنهم عبدالعزيز بن محمد الدراوردي[3]:

قال أحمد: أحاديثه عن عبيدالله بن عمر تشبه أحاديث عبدالله بن عمر.

قال أبو حاتم الرازي: ظهر مصداق قول أحمد في حديث الدراوردي عن

---

(١) سقطت من د.

(٢) حديث خالد بن الحارث المرسل أخرجه البخاري ١/٣٠٤.
قال: حدثنا عبدالله بن عبدالوهاب، حدثنا خالد بن الحارث قال: سئل عبيدالله عن المحصب فحدثنا عبيدالله عن نافع قال: نزل بها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعمر، وابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ.
وأخرجه مسلم ٢/٩٥١ عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه من رواية عبدالرزاق عن معمر، عن الزهري، عن سالم مرسلاً.
وأخرجه الترمذي ٣/٢٥٣؛ وابن ماجه ٢/١٠٢٠ كما سبق.

(٣) عبدالعزيز بن محمد الدراوردي أبو محمد المدني روى عن يحيى بن سعيد القطان وعنه أحمد بن حنبل، وهو من أهل المدينة، قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، يغلط (ت ١٨٧) العلل لابن أبي حاتم ٢/٣٦٩؛ الأنساب ٢٢٥/أ. تذكرة الحفاظ ١/٢٦٩؛ شذرات الذهب ١/٣١٦؛ الثقات لابن حبان ٣٣/ب.

عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، «من أتى عرافاً فصدقه بما يقول، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»(١).

قال: والناس يروونه، عن عبدالله العمري، عن نافع عن ابن عمر، وليس يشبه هذا حديث عبيدالله.

ورواه الدراوردي عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن صفية بنت أبي عبيد عن عمر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم قال: وعن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله.

قلت: والصحيح أن عبيدالله بن عمر إنما رواه عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهذا أصح من حديث أبي بكر بن نافع، قاله ابن المديني.

وقد خرجه مسلم في صحيحه من طريق يحيى القطان عن عبيدالله، كما ذكرناه.

وقال النسائي: الدراوردي ليس به بأس، حديثه عن عبيدالله بن عمر منكر.

ومنهم قبيصة بن عقبة(٢):

قال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: هو ثقة إلا في حديث سفيان الثوري ليس بذاك القوي◊.

---

(١) أخرجه مسلم ٤/١٧٥١ من رواية يحيى بن سعيد عن عبيدالله عن نافع عن صفية، عن بعض أزواج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.
أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٢/٣٦٩ وانظر كلام أبي حاتم هناك.
وأخرجه أحمد ٤/٦٨، ٥/٣٨٠.

(٢) قبيصة بن عقبة السوائي أبو عامر الكوفي الحافظ: روى عن الثوري وشعبة، وروى عنه البخاري وهو ثقة. وهو ضعيف في الثوري لأنه سمعه صغيراً (ت ٢١٣). تهذيب ٨/٣٤٧؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٧٣.

◊ لوحة ١٣٣/أ.

وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة صدوقاً فاضلاً تكلموا في روايته عن سفيان خاصة، كان ابن معين يضعف روايته عن سفيان.

ومنهم يعلى بن عبيد:

قال ابن معين:) كان كثير الخطأ عن سفيان الثوري.

ومنهم أبو معاوية الضرير محمد بن خازم:

قال أحمد: هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره.

وقال ـ أيضاً ـ: هو يضطرب في أحاديث عبيدالله يعني ابن عمر.

وقال ـ أيضاً: هو في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً.

وقال ابن نمير: كان أبو معاوية (يضطرب)[1] فيما كان عن غير الأعمش.

وقال عثمان بن أبي شيبة: أبو معاوية حجة في حديث الأعمش، وفي غيره لا.

وذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني، قال: أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظ له، وكان غير حديث الأعمش، تقرأ عليه الكتب يعني أنه كان لا يحفظ.

وقد سبق الكلام في الأعمى إذا قرىء عليه حديثه من كتاب وهو لا يحفظه.

ومنهم محمد بن كثير الصنعاني:

حديثه عن معمر منكر قاله الإمام أحمد وغيره.

قال أحمد: سمع من معمر، ثم أرسل إلى اليمن (أخذ)[2] كتبه فحدث

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) لعلها «فأخذ» وفي تهذيب التهذيب «بعث إلى اليمن فأتى بكتاب».

منها، وقد وصل حديثاً عن معمر لم يصله غيره. ذكرناه في تفسير سورة سبحان من التفسير.

ومنهم زيد بن الحباب العكلي:

ثقة مشهور.

قال ابن معين: أحاديثه عن الثوري مقلوبة.

وقال أحمد: هو كثير الخطأ ما نفذ في الحديث إلا بصلاحه.

ومنهم سلمة الأحمر:

قال أحمد في رواية حنبل: يحدث عن أبـي إسحاق أحاديث صحاحاً، إلا أنه عن حماد يعني ابن أبـي سليمان مختلط الحديث، حدَّث عن حماد بأحاديث مضطربة.

ومنهم يونس بن أبـي إسحاق:

ففي تاريخ الغلابـي: كان يونس بـن أبـي إسحاق مستوي الحديث في غير أبـي إسحاق، مضطرب في حديث أبيه.

ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم

قد تقدم عن شعبة أنه قال لابن علية: إذا حدثك عطاء بن السائب عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع فقال: زاذان وميسرة وأبو البختري[1] فاتقه، كان الشيخ قد تغير.

وقد ذكره يعقوب بن شيبة بهذا اللفظ، وقال: أحسب علي بن طبراخ[2] حدثني بهذا، عن ابن علية، أو بعضه.

---

(١) أبو البختري: سعيد بن فيروز الطائي، مولاهم، كان من أفاضل أهل الكوفة مات في الجماجم، ص ٨٣، تابعي، ثقة، تهذيب ٤/٧٢.

(٢) علي بن طبراخ: هو ابن أبـي هاشم البغدادي روى عنه البخاري والأربعة تهذيب ٧/٣٩٣.

وكذلك قال الدارقطني في ليث بن أبـي سليم: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد.

(نقله عنه البرقاني، وهذا أصله من قول شعبة لليث بن أبـي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاوس ومجاهد)[1]؟.

قال أبو نعيم: قال شعبة لليث: كيف سألت عطاء وطاوساً ومجاهداً كلهم في مجلس واحد؟.

قال ابن أبـي حاتم[2]: يعني كالمنكر عليه اجتماعهم.

قال يعقوب بن شيبة: يقال إن ليثاً كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له. قال: وقد طعن بمثل هذا على جابر الجعفي، كان يجمع الجماعة في المسألة الواحدة وربما سأل بعضهم.

وأما يحيـى فضعف ليثاً، وقال: إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً.

قال الميموني: سمعت يحيـى ذكر ليث بن أبـي سليم، فقال: هو ضعيف الحديث عن طاوس، فإذا جمع بين طاوس وغيره فزيادة. هو ضعيف.

وكذلك ذكر بعضهم في ابن إسحاق.

قال أحمد في رواية المروذي: ابن إسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا[3].

---

(١) هذه العبارة سقطت من د، ظ، وكلام البرقاني هذا في مسائله للدارقطني لـوحة ١١٢/ب.

(٢) الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢ /١٧٨) وذكر قول شعبة وجاء في رد ليث عليه: سل عن هذا خف أبيك.

(٣) مسائل المروذي، الوحة ٣/ب ولهذا تكملة: ثم قال: قال يعقوب: سمعت أبـي يقول: سمعت المغازي منه ثلاث مرات، ينقصها ويغيرها.

وكذلك قيل في حماد بن سلمة:

قال أحمد في رواية الأثرم، في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي أسماء[1]، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في آنية المشركين»[2]:

قال أحمد: هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون ◊.

وقال أبو يعلى الخليلي[3]، في كتابه الإرشاد: ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لِمَ لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: (ثنا) قتادة وثابت وعبدالعزيز بن صهيب[4]. عن أنس وربما يخالف في بعض ذلك.

فقلت: (أليس)[5] ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد فيقول: (أنا) مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ.

---

(١) أبو أسماء الرحبي: هو عمرو بن مرثد الدمشقي، روى عن أبي ذر، وأبي هريرة، وأبي ثعلبة الخشني، قال العجلي: شامي، تابعي، ثقة. تهذيب التهذيب ٨/٩٩.

(٢) أخرجه الترمذي ٤/٢٥٥، من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال: يا رسول الله، إنا بأرض أهل كتاب فنطبخ في قدورهم، ونشرب في آنيتهم، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إن لم تجدوا غيرها فارحضوها (أي اغسلوها) بالماء.
وأخرجه أحمد ٤/١٩٥ منها.
وهنالك روايات أخرى عن أبي ثعلبة، من طريق أبي أويس عن أبي ثعلبة.
أبو داود ٢/٣٢٧؛ وابن ماجه ٢/١٠٦٩؛ والدارمي ٢/١٥٢.

(٣) منتخب الإرشاد، لوحة ٥٦/أ.

(٤) عبدالعزيز بن صهيب البناني: روى عن أنس وأبي نضرة وعنه شعبة وحماد بن زيد، ثقة. الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٣٨٤).

(٥) سقطت من د.

ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك[1]، وغيره.

وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره. وقد أنكر شعبة أيضاً على عوف الأعرابي.

قال ابن المديني: سمعت يحيى، قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف، عن خلاس[2]، عن أبي هريرة ومحمد عن أبي هريرة إذا جمعهم قال لي شعبة: ترى لفظهم واحداً.

قال ابن أبي حاتم: أي كالمنكر على عوف.

وكذلك أنكر يحيى بن معين على عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العمري[3] أنه كان يحدث عن أبيه وعمه.

ويقول: مثلاً بمثل سواء بسواء، واستدل بذلك على ضعفه، وعدم ضبطه.

وقد ذكر يعقوب بن شيبة أن ابن عيينة كان ربما يحدث بحديث واحد عن اثنين ويسوقه سياقة واحد منهما. فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه.

---

(١) انظر صحيح البخاري ٣/٣٧ حيث أخرج حديث الإفك من طريق الزهري وفيه يقول الزهري: عن ابن شهاب، قال: حدثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص، وعبيدالله بن عبدالله بن مسعود، عن عائشة أنها قالت...

(٢) خلاس بن عمرو الهجري البصري: روى عن علي وعمار بن ياسر وعائشة وأبي هريرة وعنه قتادة وداود بن أبي هند، ثقة، تهذيب التهذيب ٣/١٧٦.

(٣) عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب: روى عن أبيه وهشام بن عروة وعنه شريح بن يونس وعبدالعزيز الأويسي، ضعيف، (ت ١٨٦). تهذيب التهذيب ٦ /٢١٣؛ ميزان الاعتدال ٢/٥٧١.

ومن هؤلاء من كان يجمع (بين)[1] المشايخ لاختلاطه، وهو لا يشعر كما قيل عن عطاء بن السائب إنه كان يأتي بذلك على وجه التوهم.

وكذلك قيل في أبي بكر بن أبي مريم، قال أحمد عن إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس: لو أردت أبا بكر بن أبي مريم يجمع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً لفعل، يعني يقول: عن راشد بن سعد[2]، وضمرة بن حبيب[3]، وحبيب بن عبيد[4].

ذكر من حدث عن ضعيف وسماه باسم ثقة

رواية أبي أسامة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي.

قال محمد بن عبدالله بن نمير: ليس هو بابن جابر المعروف، إنما هو رجل يسمى بابن جابر كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث.

قال ألا ترى روايته لا تشبه شيئاً من حديثه الصحاح الذي يروي عنه أهل الشام، وأصحابه الثقات؟

وكأن ابن نمير يشير إلى أن أبا أسامة علم ذلك، وتغافل عنه، فكان يوهن أبا أسامة ويتعجب ممن يحدث عنه. نقله يعقوب الفسوي[5] عن ابن نمير.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) راشد بن سعد المقرائي ويقال الحبراني الحمصي: روى عن ثوبان وسعد بن أبي وقاص وعنه حَريز بن عثمان وصفوان بن عمرو، وثقه ابن معين، (ت ١٠٨).
تهذيب التهذيب ٣/٢٢٦.

(٣) ضمرة بن حبيب المقدسي: روى عن أبيه عن العلاء بن زياد حديثاً طويلاً منكراً في اجتماع جبريل وميكائيل والخضر بعرفة، رواته مجاهيل.
تهذيب التهذيب ٤/٤٦٠.

(٤) حبيب بن عبيدالرحبي: روى عن العرباض بن سارية والمقدام بن معد يكرب وعنه معاوية بن صالح وشريح، ثقة. تهذيب التهذيب ٢/١٨٨.

(٥) يعقوب بن سفيان الفسوي: أبو يوسف الفارسي الحافظ.. روى عن حبان بن هلال وسَليمان بن حرب والأصمعي وعنه الترمذي والنسائي ومحمد بن إسحاق، ثقة، (ت ٢٧٧). تهذيب التهذيب ١١/٣٨٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٢.

ومما رُوي عن أبـي أسامة، عن ابن جابر، عن إسماعيل بن عبيدالله عن أبـي صالح الأشعري[١]، عن أبـي هريرة، حديث «الحمى حظ المؤمن من النار»[٢].

ورواه من الشاميين أبو المغيرة[٣] عن ابن تميم عن إسماعيل بهذا الإسناد فقوي بذلك أن أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم.

وقال أبو عبيد الأجري عن أبـي داود: أبو أسامة روى عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه فقال: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر. قال: وكلما جاء عن أبـي أسامة (ثنا) عبدالرحمن بن يزيد فهو ابن تميم.

وكذلك روى حسين الجعفي عن ابن جابر عن أبـي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

«أكثروا عليَّ من الصلاة يوم الجمعة ــ الحديث»[٤] فقالت طائفة:

---

(١) أبو صالح الأشعري الشامي: روى عن أبـي مالك الأشعري وكعب الأحبار وعنه أبو يزيد الأسود ويزيد بن تميم قال أبو حاتم: لا بأس به.
تهذيب التهذيب ١٢/١٣٠.

(٢) أخرجه ابن ماجه ٢/١١٤٩ من طريق أبـي أسامة عن عبدالرحمن بن يزيد وإسماعيل بن عبيدالله عن أبـي صالح الأشعري، عن أبـي هريرة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه عاد مريضاً، ومعه أبو هريرة، من وعك كان بك، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم: أبشر فإن الله تعالى يقول هي ناري أسلطها على عبدي المؤمن في الدنيا لتكون حظه من النار في الآخرة.

(٣) أبو المغيرة: عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي. روى عن جرير بن عثمان، والأوزاعي، روى عنه البخاري ويحيى بن معين، قال أبو حاتم: كان صدوقاً، (ت ٢١٢).
تهذيب التهذيب ٦/٣٦٩؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٨٦.

(٤) هذا الحديث أخرجه ابن ماجه ١/٥٢٤ من طريق الحسين بن علي عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبـي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه النفخة، وفيه الصعقة فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي.
فقال رجل: كيف تعرض صلاتنا عليك، وقد أرمت؟ قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء».

هو حديث منكر، وحسين الجعفي سمع من عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الشامي، وروى عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته.

وممن ذكر ذلك البخاري وأبو زرعة وأبوحاتم وأبو داود وابن حبان وغيرهم.

وأنكر ذلك آخرون، وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر.

قال العجلي: سمع من ابن جابر حديثين في الجمعة.

وكذا أنكر الدارقطني على من قال: إن حسيناً سمع من ابن تميم وقال: إنما سمع من ابن جابر، قال: والذي سمع من ابن تميم هو أبو أسامة وغلط في اسم جده ◊: فقال: ابن جابر، وهو ابن تميم.

وقد ذكرنا هذا الحديث والكلام عليه في أول كتاب الجمعة.

وقد استنكر البخاري روايات الكوفيين جملة عن ابن جابر.

قال البخاري[1]: أهل الكوفة يروون عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا ـ عندي ـ عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث. وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

زهير بن معاوية

روى عن واصل بن حبان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عدة أحاديث: منها «حديث الكمأة»، وحديث «الحبة السوداء» وحديث «عرضت علي الجنة»[2].

◊ لوحة ١٣٥/أ.

(١) علل الترمذي الكبير، لوحة ٧٦.

(٢) حديث الحبة السوداء، والكمأة، وعرضت علي الجنة.

أخرجه أحمد ٤٨٤/١ من حديث طويل من طريق زهير عن العلاء، عن أبيه عن أبي هريرة، كما أخرجه ٣٥٤/٥ من رواية بريدة؛ وأخرجه ٣٤٦/٥ من طريق زهير عن =

قال أحمد وأبو داود: انقلب على زهير اسم صالح بن حيان فقال: واصل بن حبان.

يعني إنما يروي عن صالح بن حيان فسماه واصلاً.

وقال ابن معين: سمع منهما معاً فجعلهما واحداً، وسماه واصل بن حبان.

قال أبو حاتم: زهير مع اتقانه أخطأ في هذا، ولم يسمع من واصل بن حبان[1]، ولم يدركه إنما سمع من صالح بن حيان[2].

= واصل بن حبان البجلي، حدثني عبدالله بن بريدة عن أبيه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: الكمأة دواء العين والعجوة من فاكهة الجنة، وأن هذه الحبة السوداء، قال ابن بريدة، يعني الشونيز الذي يكون في الملح، دواء من كل داء، إلا الموت.

وأخرجه أحمد (٥/٣٥١) من رواية صالح بن حيان عن ابن برٰيدة، عن أبيه، أنه كان مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في اثنين وأربعين من أصحابه والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يصلي في المقام وهم خلفه جلوس ينتظرونه فلما صلى أهوى فيما بينه وبين الكعبة كأنه يريد أن يأخذ شيئاً ثم انصرف إلى أصحابه، فثاروا وأشار إليهم بيده، أن اجلسوا، اجلسوا، فقال: رأيتموني حين فرغت من صلاتي أهويت فيما بيني وبين الكعبة كأني أريد أن آخذ شيئاً، قالوا: نعم، يا رسول الله، قال: إن الجنة عرضت علي فلم أر مثل ما فيها وأنها مرت بي خصلة من عنب فأعجبتني فأهويت إليها لآخذها فسبقتني ولو أخذتها لغرستها بين ظهرانيكم حتى تأكلوا من فاكهة الجنة واعلموا أن الكمأة دواء العين وأن العجوة من فاكهة الجنة، وأن هذه الحبة السوداء التي تكون في الملح أعلموا أنها دواء من كل داء... إلا الموت.

وأخرجه أحمد كذلك ١٣٨/٦ من رواية عائشة ـ رضي الله عنها ـ

(١) واصل بن حبان الأسدي الكوفي: يروي عن شريح القاضي وأبي وائل، وثقه أبو داود، (ت ١٢٩) الخلاصة، ص ٤١٤.
تهذيب التهذيب ١٠٣/١١.

(٢) صالح بن حيان القرشي: روى عن أبي أسامة، وعنه زهير بن معاوية، ضعفه أبو داود وابن معين، (ت ١٤٠).
تهذيب التهذيب ٣٨٧/٤.

وهذا يوافق قول أحمد وأبي داود ويخالف قول ابن معين، وقد ذكرنا حديثه في الحبة السوداء، وحديثه الآخر في الكمأة في كتاب الطب، فعلى قول يحيى يتوقف في رواية زهير، عن واصل بن حبان، حتى يعرف الحديث عند غيره عن واصل.

وأما على قول أحمد، ومن وافقه، فروايات زهير عن واصل ضعيفه ولا بد، لأنها عن صالح بن حيان من غير تردد، وصالح بن حيان القرشي فيه ضعف، وواصل بن حبان ثقة.

وقد اشتبه على كثير من المتأخرين صالح بن حيان القرشي الكوفي الذي يروي عن ابن بريدة بصالح بن حيان والد الحسن، وعلي، فإنه يقال له، صالح بن حيان والمشهور في نسبه صالح بن حي الهمذاني الكوفي، وهو ثقة كبير.

أبو بلج الواسطي[1]

يروي عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحاديث منها حديث طويل «في فضل علي»[2] أنكرها الإمام أحمد في رواية الأثرم، وقيل له: عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس؟ قال: ما أدري، ما أعلمه.

---

(١) أبو بلج الواسطي: يحيى بن سليم الفزاري روى عن أبيه وعمرو بن ميمون الأودي، وعنه شعبة والثوري ذكره ابن حبان في الثقات، وقال يخطىء.
تهذيب التهذيب ٤٧/١٢.

(٢) حديث أبي بلج في فضل علي: أخرجه الترمذي ٦٤٢/١، من طريق شعبة عن ابن بلج عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، قال: «أول من صلى علي». قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث شعبة عن أبي بلج إلا من حديث محمد بن حميد، وأبو بلج اسمه يحيى بن سليم.
وأخرجه أبو داود الطيالسي ١٨٠/٢، من نفس الطريق والمتن ولكن عن أبي عوانة بدل شعبة.

وذكر عبدالغني بن سعيد المصري الحافظ أن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور، إنما هـو ميمون أبو عبدالله مولى عبدالرحمن بن سمرة، وهو ضعيف.

وليس هذا ببعيد، والله أعلم.

جرير بن عبدالحميد الضبـي

روى عن عاصم الأحول أحاديث.

وكان قد اشتبه عليه حديث عاصم الأحول بحديث أشعث بن سوار فلم يفصل بينهما، فميزها له بهز، فحدث بها على قول بهز.

قيل ليحيـى بن معين: كيف تكتب هذه الأحاديث عن جرير إذا كانت هكذا؟ قال: ألا تراه قد بين لهم أمرها، كأنه يبين لهم، ثم يحدثهم بها.

وقال أحمد: لم يكن جرير ذكياً في الحديث، ثم ذكر عنه هذه الحكاية بالمعنى.

وروايات الشاميين عن زهير بن محمد: قال أحمد[1] ينبغي أن يكون قلب اسمه أهل الشام، يعني سموا رجلًا ضعيفاً زهير بن محمد، وليس بزهير بن محمد الخراساني.

ونقل الترمذي[2] في علله عن البخاري أنه قال: أنا أتقى هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، ليس هذا عندي ــ زهير بن محمد.

---

(١) علل الترمذي الكبير، ص ٧٣، وفيها ينقل البخاري عبارة الإمام أحمد المذكورة.

(٢) علل الترمذي الكبير، لوحة ٧٣/أ. وفيه: سألت محمداً عن حديث زهير بن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: «رأيت النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ محلولاً إزاره». قال محمد: أنا أتقى هذا الشيخ كأن حديثه موضوع ثم قال: وكان أحمد بن حنبل. . . الخ.

ذكر من روى عن ضعيف
وسماه باسم يتوهم انه اسم ثقة

منهم: **عطية العوفي**[1]:

قال عبدالله بن أحمد[2]: سمعت أبي ذكر عطية العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، قال أبو سعيد.

قال عبدالله[2]: و(ثنا) أبي، (ثنا) أبو أحمد الزبيري، سمعت الثوري، قال: سمعت الكلبي قال: كناني عطية بأبي سعيد، ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه.

وان صحت هذه الحكاية ◊ عن عطية فإنما يقتضي التوقف فيما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة.

فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته.

ومنهم: **الوليد بن مسلم**:

كان كثير التدليس، وكان يروي عن الأوزاعي فيقول: (ثنا): أبو عمرو ويروي عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي[3]، وهو ضعيف جداً فيقول: (ثنا) أبو عمرو، وحكى ذلك ابن حبان وغيره.

---

(١) عطية العَوْفي: عطية بن سعد العوفي، الكوفي، تابعي، ضعيف، شهير، يروي عن ابن عباس، وابن عمر قال أبو حاتم: يكتب حديثه ميزان الاعتدال ١/٧٩.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١/١٩٨.

◊ لوحة ١٣٦/أ.

(٣) عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي، يروي عن الزهري، وعنه الوليد بن مسلم، وأبو أسامة. ضعفه أحمد وأبو زرعة.
تهذيب التهذيب ٦/٢٩٥.

ومنهم: **بقية بن الوليد**:

وهو من أكثر الناس تدليساً وأكثر شيوخه الضعفاء مجهولون لا يعرفون، وكان ربما روى عن سعيد بن عبدالجبار[1] الزبيدي أو عن زرعة (بن عمرو)[2] الزبيدي، وكلاهما ضعيف الحديث، فيقول: (ثنا) الزبيدي فيظن أنه محمد بن الوليد الزبيدي، صاحب الزهري.

وقد تقدم له عنه في كتاب الصيام في باب الكحل للصائم[3]، حديث رواه عن الزبيدي وظنه بعضهم محمد بن الوليد فنسبه كذلك، وأخطأ، وإنما هو سعيد بن عبدالجبار.

ومنهم: **حسين بن واقد**[4]:

يروي عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وعنده عن أيوب السختياني، وعن أيوب بن (خوط)[5]. وأيوب بن خوط ضعيف جداً. فالمنكرات التي عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هي عن أيوب بن خوط، ذكره ابن حبان.

---

(١) سعيد بن عبدالجبار الزبيدي، روى عن هشام بن عروة، وعن بقية بن الوليد، ضعفه النسائي ضعفاء النسائي، ص ٥٢.
تهذيب التهذيب ٢/٥٣.

(٢) سقطت من د، ظ.
وزرعة بن الزبيدي: قال في الميزان ٢/٧٠؛ زرعة بن عبدالرحمن الزبيدي: شيخ لبقية متروك. وانظر: لسان الميزان ٢/٤٧٤.

(٣) أخرجه ابن ماجه ١/٥٣٦، من طريق بقية، عن الزبيدي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. قالت: اكتحل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو صائم.

(٤) حسين بن واقد المروزي روى عن عبدالله بن بريدة وثابت البناني وعمرو بن دينار وعنه الأعمش وابن المبارك، ثقة، توفي سنة ١٥٩هـ. تهذيب التهذيب، ج ٢/٣٧٤؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٦٦).

(٥) في د: «حوطب» وهو خطأ، وإنما هو أيوب بن خوط.

«تدليس التسوية»

وأما من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكلية فهو نوع تدليس.

ومنه ما يسمى التسوية، وهو أن يروي عن شيخ له ثقة، عن رجل ضعيف، عن ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط.

وكان الوليد بن مسلم، وسنيد بن داود وغيرهما يفعلون ذلك.

وذكر أفراد الأحاديث التي فعل فيها ذلك يطول جداً، لكن نذكر بعض الأسانيد، التي كان رواتها يسقطون منها الضعيف غالباً:

فمن ذلك رواية عبدالرزاق عن ابن جريج عن صفوان بن سليم[1]:

(قال أبو عثمان البرذعي: سمعت أبا مسعود، أحمد بن الفرات، يقول: رأيت عند عبدالرازق، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم)[2] ـ أحاديث حساناً، فسألته عنها، فقال: أي شيء تصنع بها؟ هي أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى. قال أبو مسعود: فتركتها، ولم أسمعها. انتهى.

ويقال: إن ابن جريج كان يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى، وكذلك أحاديث ابن جريج، عن المطلب بن عبدالله بن حنطب.

قال ابن المديني، لم يسمع منه، وإنما أخذ حديثه عنه عن ابن أبي يحيى.

وقال ابن المديني ـ أيضاً ـ كل ما في كتاب ابن جريج أخبرت عن داود بن الحصين، وأخبرت عن صالح مولى التوأمة، فهو من كتب إبراهيم بن يحيى.

---

(١) صفوان بن سليم المدني، روى عن عمر وأنس وابن المسيب وعنه زيد بن أسلم وابن المنكدر وغيرهم، ثقة، مات سنة ١٢٤هـ.
تذكرة الحفاظ ١/١٣٤؛ وتهذيب التهذيب ٥/٤٢٥؛ الخلاصة، ص ١٧٤.

(٢) سقطت من د.

ومنها رواية عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، وقد قيل إنها كلها مأخوذة عن ابن أبـي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة. وله حديث في اللعان[1] عن عكرمة.

قال أحمد: إنما رواه عن ابن أبـي يحيى، وقد ذكرناه في أبواب اللعان، وله حديث آخر في الحجامة[2]، وحديث في الاكتحال[3]، وقد ذكرناهما ــ أيضاً ــ وقد سئل عنهما عباد فقال: حدثنيهما ابن أبـي يحيى عن داود، عن عكرمة.

ومنها: أحاديث متعددة يرويها الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن

---

(١) حديث اللعان من رواية عباد بن منصور عن عكرمة، عن ابن عباس أخرجه أبو داود ١/٥٢٣، من طريق يزيد بن هارون، (ثنا) عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس.
قال: جاء هلال بن أمية، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم، فجاء من أرضه عشياً فوجد عند أهله رجلاً، فرأى بعينه، وسمع بأذنه.. ثم ساق قصة اللعان بطولها.
وأخرجه أبو داود الطيالسي ١/٣١٩، وفيه يقول عباد ثنا عكرمة.
وأخرجه البخاري ٣/٢٧٩، من رواية هشام عن عكرمة عن ابن عباس.
وأخرجه ابن ماجه ١/٦٦٨، من رواية هشام بن حسان عن عكرمة.

(٢) حديث الحجامة من رواية عباد بن منصور عن عكرمة.
أخرجه الترمذي ٤/٣٩١، من طريق النضر بن شميل، ثنا عباد بن منصور، قال: سمعت عكرمة يقول كان لابن عباس غلمة ثلاثة حجامون.
... من حديث طويل وفيه أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ حين عرج به ما مر على ملأ من الملائكة إلا قالوا: عليك بالحجامة.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور.
وأخرجه ابن ماجه ٢/١١٥١.

(٣) حديث عباد بن منصور في الاكتحال:
أخرجه الترمذي ٤/٢٣٤، من طريق أبـي داود الطيالسي، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر وقال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور.

أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي، يرويها عنه عبدالوارث بن سعيد[1] إنما رواها الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد ◊ الواسطي، وهو كذاب ـ متهم بالوضع عن حبيب، ثم أسقط عمراً من إسنادها. وكلها بواطيل قاله الإمام أحمد. وقال ابن المديني نحو ذلك.

وقال ابن معين: بين الحسن وحبيب رجل غير ثقة، وقل أيضاً: لم يسمع الحسن من حبيب، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه، وعمرو متروك.

وقد ذكرنا من هذه الأحاديث أحاديث متعددة متفرقة في الكتاب وبيّنا علتها.

وروى ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي مرفوعاً، حديثاً في كشف الفخذ[2]. قال أبو حاتم: لم يسمعه ابن جريج من حبيب، فأرى أن ابن جريج أخذه عن الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد[3]، عن حبيب.

---

(1) عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري روى عن عبدالعزيز بن صهيب وأيوب السختياني وعنه الثوري، وعبدالرحمن بن المبارك، ثقة، مات سنة ١٧٩.
تذكرة الحفاظ ١/٢٥٧؛ تهذيب التهذيب ٦/٤٤١؛ الخلاصة، ص ٢٤٧؛ ميزان الاعتدال ٢/٦٧٧.

◊ لوحة ١٣٧/أ.

(2) أخرجه أبو داود ٢/٣٦٣، من طريق ابن جريج، قال: أخبرت عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا تكشف فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت.
قال أبو داود: هذا الحديث فيه نكارة.
وأخرجه أحمد ١/١٤٦، من طريق ابن جريج.
عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ كلفظ أبي داود.

(3) عمرو بن خالد الواسطي: القرشي روى عن زيد بن علي وحبيب بن أبي ثابت، قال أحمد: متروك الحديث، تهذيب ٨/٢٦؛ الخلاصة، ص ٢٨٨.

وقال ابن المديني: أحاديث حبيب عن عاصم بن ضمرة[1] لا تصح إنما هي مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطي.

ولكن ذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني أنه قال في حديث ابن جريج هذا رأيته في كتب ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن مسلم، عن حبيب.

وحبيب، قال أبو حاتم: لا تثبت له رواية عن عاصم.

وقد سبق ذكر حديث الفخذ في أبواب الأدب.

ومنها: أحاديث يرويها عبدالرحمن بن زياد[2] الافريقي، عن عتبة بن حميد، عن عبادة بن[3] نسي، عن عبدالرحمن بن[4] غنم عن معاذ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد قيل انها كلها مأخوذة عن محمد بن سعيد، المصلوب في الزندقة المشهور بالكذب والوضع، وانه أسقط اسمه من الإسناد بين عتبة وعبادة. ومن جملتها حديث المنديل[5] بعد الوضوء، وقد سبق في كتاب الطهارة.

---

(١) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، روى عن علي، وعنه أبو إسحاق السبيعي، وثقه العجلي، وقال النسائي: ليس به بأس (ت ١٧٤)؛ تهذيب ٥/٤٥.

(٢) عبدالرحمن بن زياد الافريقي: روى عن أبيه وروى عنه الثوري وابن لهيعة، قال أحمد: منكر الحديث (ت ١٥٦)؛ تهذيب ٦/٧٣؛ الجرح والتعديل (٢، قسم ٢/٢٣٤).

(٣) عبادة بن نسي: روى عن أوس بن أوس وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء وعنه سعيد بن أبي هلال، وثقه أحمد وغيره (ت ١١٨).
تهذيب ٥/١١٤؛ الجرح والتعديل ٣/٩٦.

(٤) عبدالرحمن بن غنم: الأشعري، مختلف في صحبته، (ت ٧٨)، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.
تهذيب ٦/٢٥٠؛ تذكرة الحفاظ ١/٥١؛ الخلاصة، ص ٢٣٣، شذرات الذهب ١/٨٤.

(٥) أخرجه الترمذي ١/٧٥، من رواية رِشْدين بن سعد، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عقبة بن حميد، عن عباد بن نسي، عن عبدالرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل، قال: «رأيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه» قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف، ورِشْدين بن سعد، وعبدالرحمن بن زياد الافريقي يضعفان في الحديث.

ذكر من سمع من ثقة مع ضعيف
فأخذ حديثه وهو لا يشعر

منهم عثمان بن صالح المصري[1].

قال البرذعي عن أبي زرعة: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح[2] فكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فَبُلوا به، وقد بُلي به أبو صالح أيضاً يعني كاتب الليث في حديث زهير بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر، ليس له أصل إنما هو من حديث خالد بن نجيح.

قلت: وهذا الحديث قد ذكرناه في فضائل الصحابة وذكرنا قول أحمد فيه إنه موضوع.

وكذا ذكر أبو زرعة وأبو حاتم في عبدالله بن صالح[3] بن أبي صالح أن خالد بن نجيح كان (يدس)[4] له في كتبه أحاديث.

---

(١) عثمان بن صالح المصري، روى عنه البخاري، ووثقه يحيى بن معين وأبو حاتم (ت ٢١٩).

تهذيب ٧/١٢٢؛ والجرح والتعديل (٣/ قسم ١/١٥٤).

(٢) خالد بن نجيح المصري كان يصحب أبا صالح كاتب الليث، قال أبو حاتم: كذاب كان يفتعل الأحاديث.

الجرح (١/ قسم ٢/٣٥٥) ميزان الاعتدال ١/٦٤٤.

(٣) عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث. روى عن الليث وعنه أبو زرعة وأبو حاتم ثقة (ت ٢٢٣)؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٨٨؛ ميزان الاعتدال ٢/٤٤؛ تهذيب التهذيب ٥/٢٥٦.

(٤) في ظ، د: «يدلس».

ومنهم: **يحيى بن بكير**[1] وغيره ممن سمع من مالك بعرض حبيب[2] كاتبه.

قال عباس وغيره: عن ابن معين: حبيب كان يقرأ على مالك وكان يخطرف[3] للناس، ويصفح ورقتين وثلاثة.

قال يحيى: سألوني عنه بمصر فقلت: ليس بشيء.

قال: وكان يحيى بن بكير سمع بعرض حبيب، وهو شر العرض.

قال الأثرم عن أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون عليه الخطأ، وهو شبه النائم.

قال ابن حبان: امتحن أهل المدينة بحبيب بن أبي حبيب الوراق كان يدخل عليهم الحديث فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء انتهى.

وممن كان يستملي استملاء سيئاً إبراهيم بن بشار الرمادي[4] كان يملي على الناس ما يحدث به سفيان بن عيينة بزيادة وتغيير، قاله أحمد ويحيى، ولكن لا أعلم من كتب بإملائه.

---

(١) يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي: روى عن مالك والليث. كان إماماً غزيراً عالماً بالأثر.
وهو ضعيف في مالك لسماعه بعرض حبيب كاتب مالك.
(ت ٢٣١). الخلاصة، ص ٤٢٥؛ الجرح ١١/٢٣٧.

(٢) حبيب بن أبي حبيب الوراق واسم أبيه زريق روى عنه وعن مالك قال: أحمد ليس بثقة وقال أبو حاتم متروك الحديث توفي (سنة ٢١٨هـ).
التهذيب ٢/١٨١؛ ميزان الاعتدال ١/٤٥٢.

(٣) يخطرف: من خطرف بمعنى أسرع، وأصلها أسرع في المشي، حتى يجعل الخطوتين خطوة واحدة، وهنا يجعل الصفحتين صفحة واحدة أو أكثر. (القاموس خطرف).
وقد وردت العبارة في تهذيب التهذيب ٢/١٨١، ووقع فيها تحريف فادح، إذ قال: كان يقرأ على مالك خطوط الناس.

(٤) إبراهيم بن بشار الرمادي: أبو إسحاق البصري، وعنه البخاري قال: ابن علي: لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث «كلكم راع» (ت ٢٢٠هـ).
تهذيب التهذيب ١/١٠٨؛ الجرح (١/ قسم ١/٨٩).

وقد روى قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد حديث الجمع بين الصلاتين في السفر[1]. وهو غريب جداً فاستنكره الحفاظ ويقال: إنه سمعه مع خالد بن الهيثم فأدخله على الليث، وهو لا يشعر◊. كذا ذكره الحاكم[2] في علوم الحديث، وقد سبق الكلام عليه مستوفى في كتاب الصلاة.

«تخريج المتكلم فيه في الصحيح»

تنبيه: اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم. وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو، إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه.

قال أبو عثمان سعيد بن عثمان البرذعي[3]: شهدت أبا زرعة وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري، في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة ذكرها.

قال: فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم، فقال: إنما أدخلت

---

(١) أخرجه الترمذي ٤٣٨/١ من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعاً وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر إلى الظهر، وصلى الظهر والعصر جميعاً.

◊ لوحة ١٣٨/أ.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ١١٩.

(٣) مسائل البرذعي لأبي زرعة الرازي (الضعفاء والمتركون).
لوحة ١٥٩/أ ــ ب.

من حديث أسباط[1]، وقطن بن نسير[2]، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلّا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. انتهى.

وهذا قسم آخر ممن خرج له في الصحيح على غير وجه المتابعة والاستشهاد، ودرجته تقصر عن درجة رجال الصحيح عند الإطلاق.

* * *

(١) أسباط بن نصر الهمذاني: روى عن سماك بن حرب، وعنه أبو غسان النهدي، وعبدالله بن صالح العجلي، ضعفه النسائي وابن معين، وفي رواية أخرى عن ابن معين: ثقة.
تهذيب التهذيب ٢١١/١؛ والجرح والتعديل (١/ قسم ٣٣٢/١).

(٢) قطن بن نسير البصري، أبو عباد الغبري المعروف بالذرع، روى عن عبدالرحمن بن مهدي، وعنه أبو القاسم البغوي، ضعفه أبو زرعة وابن عدي.
تهذيب التهذيب ٣٨٢/٨؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١٣٨/٢).

«قواعد في العلل»

ولنختم هذا الكتاب بكلمات مختصرات، من كلام الأئمة، النقاد، الحفاظ، الأثبات، وهي في هذا العلم كالقواعد الكليات، يدخل تحتها كثير من الجزئيات. والله الموفق للخير، والمعين عليه في كل الحالات.

* * *

(١)
قاعدة

الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط، وقد قال أبوعبدالله بن مندة: إذا رأيت في حديث: «فلان الزاهد» فاغسل يدك منه.

وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث.

وقد ذكرنا ذلك مستوفى فيما تقدم.

والحفاظ منهم قليل. فإذا جاء الحديث من جهة أحد منهم، فليتوقف فيه حتى يتبين أمره[١].

(٢)
قاعدة

الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون

---

(١) وهذا كلام ليس على إطلاقه، بل من الصالحين غير العلماء من يحفظ ويضبط، وإنما المقصود به أهل الغفلة منهم الذين يحدثون بكل ما يسمعون، وقد يأتي الخطأ إلى هؤلاء من عدم درايتهم بالحديث فلا يميزون بين صحيحه وموضوعه.
وقول يحيى بن سعيد هذا أخرجه مسلم في المقدمة ١/١٧.

الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه. وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم، وقد اختصر شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة، فأتى به بعبارة أخرى فقال:

«من زرع في أرض (قوم)[1] بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته»[2].

وهذا يشبه كلام الفقهاء.

وكذلك روى حديث أنس «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يتوضأ برطلين من ماء»[3].

وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمد، والمد عند أهل الكوفة رطلان.

وكذلك (سليمان)[4] بن موسى الدمشقي، الفقيه، يروي الأحاديث بألفاظ مستغربة.

وكذلك فقهاء الكوفة، ورأسهم حماد بن أبي سليمان، وأتباعه.

وكذلك الحكم بن عتيبة، وعبدالله بن نافع الصائغ[5]، صاحب مالك وغيرهم.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) أخرجه أبو داود ٢/٢٣٤ من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن عطاء، عن رافع بن خديج يرفعه وكذلك ابن ماجه ٢/٨٢٤؛ والترمذي ٣/٦٣٩.

(٣) أخرجه أبو داود ١/٢٢ من طريق شريك عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن جبير، عن أنس: كان النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يتوضأ بإناء يسع رطلين.

(٤) في ظ: «سليم»، وهو سليمان بن موسى الدمشقي، سبقت ترجمته، ص ٦١٨.

(٥) عبدالله بن نافع الصائغ المخزومي، أبو محمد المدني، روى عن مالك والليث عنه قتيبة وسلمة بن شبيب. قال أحمد: لم يكن صاحب حديث، كان ضعيفاً. وقال البخاري: في حفظه شيء (ت ٢٠٦).
تهذيب ٦/٥١؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩١.

قال شعبة: كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ.

قال ابن أبي حاتم[1]: كان الغالب عليه الفقه، ولم يرزق حفظ الآثار.

وقال شعبة ـ أيضاً ـ: كان حماد ومغيرة أحفظ من الحكم، يعني مع سوء حفظ حماد للآثار كان أحفظ من الحكم.

وقال عثمان البتي: كان حماد◊ إذا قال برأيه أصاب، وإذا قال: قال إبراهيم أخطأ.

قال أبو حاتم الرازي[2]: حماد صدوق، لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش.

وكان حماد إذا سئل عن شيء من الرأي سر به، فإذا سئل عن الرواية ثقلت عليه وربما كان يسأل عن شيء من حديث إبراهيم فيقول: قد طال العهد بإبراهيم.

قال حماد بن سلمة: كنت أسأل حماد بن أبي سليمان عن أحاديث مسنده، وكان الناس يسألونه عن رأيه، فكنت إذا جئت قال: لا جاء الله بك.

قال حماد بن زيد: قدم علينا حماد البصرة، فجعل فتيان البصرة يسخرون به، فقال له رجل:

ما تقول في رجل وطىء دجاجة ميتة، فخرج منها بيضة؟

وقال له آخر: ما تقول في رجل طلق امرأته ملء سُكُرُّجَة[3].

قال ابن حبان[4]: الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته،

---

(١) الجرح والتعديل (١/ قسم ١/١٤٧).

◊ لوحة ١٣٩/أ.

(٢) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٤٧).

(٣) السكرجة: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم (وهي بضم السين والكاف وتشديد الراء المضمومة، انظر لسان العرب مادة (سكرج).

(٤) المجروحون لابن حبان ١/٧٨.

لا يجوز ـ عندي ـ الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون، دون الأسانيد.

وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه. وإذا ذكروه أول أسانيدهم يكون: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلا يذكرون بينهم وبين النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحداً.

فإذا حدث الفقيه من حفظه ربما صحف الأسماء، وأقلب الأسانيد ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم، لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه[1]، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد.

قلت: هذا إن كان الفقيه حافظاً للمتن، فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء، وإنما يروي الحديث بالمعنى فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون، إلا بما يوافق الثقات في المتون، أو يحدث به من كتاب موثوق به.

والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا نرى كثيراً من الفقهاء يتأولون الأحاديث بتأويلات مستبعدة جداً، بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأول (به)[2] غير مراد بالكلية.

فقد يروى الحديث على هذا المعنى الذي فهمه.

وقد سبق أن شريكاً روى حديث الوضوء بالمد بما فهمه من المعنى. وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك.

---

(١) أي كما بلغه أو قرأه بما فيه من علة أو خطأ.

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣)

قــاعــدة

الثقات الحفاظ إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء، قال ابن حبان[١]: ـ عندي ـ لا يجوز الاحتجاج بحديثهم. لأن همتهم حفظ الأسانيد والطرق، دون المتون.

قال: وأكثر من رأينا من الحفاظ كانوا يحفظون الطرق، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة، يشيرون إليها.

قال: ومن كانت هذه صفته، وليس بفقيه، فربما يقلب المتن، ويغير المعنى إلى غيره، وهو لا يعلم، فلا يجوز الاحتجاج به، إلا أن يحدث من كتابه، ويوافق الثقات[٢].

وقد ذكرنا هذا عن ابن حبان، فيما تقدم، وبينا أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو مختص بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضبطها، ولعله يختص بالمتأخرين من الحفاظ، نحو من كان في عصر ابن حبان، فأما المتقدمون كشعبة، والأعمش، وأبي إسحاق، وغيرهم فلا يقول ذلك أحد في حقهم، لأن الظاهر من حال الحافظ المتقن حفظ الإسناد والمتن، إلا أن يوقف منه على خلاف ذلك، والله أعلم.

وقد سبق قول الشافعي أن من حدث بالمعنى، ولم يحفظ لفظ الحديث، إنه يشترط فيه أن يكون عاقلاً لما يحدث به من المعاني، عالماً بما يحيل المعنى من الألفاظ، وأن من حدث بالألفاظ، فإنه يشترط أن يكون حافظاً للفظ الحديث، متقناً له، والله أعلم.

---

(١) و (٢) المجروحون لابن حبان ١/٧٨.

(٤)

قــاعــدة

إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد◊، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً، فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة، في الأسانيد أو في المتون، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وقد تردد الحفاظ كثيراً في مثل هذا. هل يرد قول من تفرد بذلك الإسناد، لمخالفة الأكثرين له، أم يقبل قوله، لثقته وحفظه.

ويقوي قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش.

ومثال ذلك: ما روى أصحاب الأعمش مثل وكيع، وعيسى بن يونس، وعلي بن مسهر، وعبدالواحد بن زياد، وغيرهم عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله أنه كان مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حرث المدينة، فمر على نفر من اليهود، فسألوه عن الروح الحديث[1].

وخالفهم ابن إدريس، فرواه عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق عن عبدالله، ولم يتابع عليه فصححت طائفة الروايتين عن الأعمش.

وخرجه مسلم من الوجهين. وقال الدارقطني، لعلهما محفوظان وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع على هذا القول.

قلت: ومما يشهد لصحة ذلك أن ابن إدريس روى الحديث بالإسناد الأول أيضاً.

◊ لوحة ١٤٠/أ.

(١) أخرجه مسلم ٢١٥٢/٤ من رواية الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، أنه كان مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حرث المدينة، فمر على نفر من اليهود، فسألوه عن الروح.

وأخرجه مسلم ٢١٥٣/٤ من طريق ابن إدريس، عن الأعمش، عن عبدالله بن مرة، عن مسروق عن عبدالله . . .

وهذا مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة، فخرجه ابن أبـي خيثمة في كتابه، (ثنا) عبدالله بن محمد أبوعبدالرحمن الكرماني[1] كتبت عنه (بكفربيا)[2]، ثنا عبدالله بن إدريس، عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله قال: إني لأمشي مع النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فذكره.

مثال آخر: روى أصحاب الزهري، (عن الزهري، عن)[3] عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس عن ميمونة عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ «حديث الفأرة في السمن»[4] ورواه معمر عن الزهري عن ابن المسيب، عن أبـي هريرة.

---

(١) عبدالله بن محمد الكرماني: العائذي، أصله كوفي، روى عن عبدالله بن المبارك، وعنه أبوحاتم، وقال عنه: شيخ ثقة، صدوق مأمون. الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/١٦٢).

(٢) كفربيا: بفتح الباء وتشديد الياء، مدينة بإزاء المصيصة على شاطىء جيحان، كانت كبيرة ذات أسواق، جدد بناءها الرشيد. مراصد الأطلاع ٣/١١٦٩.

(٣) سقطت من د.

(٤) أخرجه أبو داود ٢/٣٢٧ من رواية الزهري عن عبيدالله، عن ابن عباس، من ميمونة: أن فأرة وقعت في سمن فأخبر النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال: «القوا ما حولها وكلوا».

وأخرجه من طريق الزهري. عن سعيد بن المسيب عن أبـي هريرة، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه.

قال أبو داود: قال الحسن (شيخ أبـي داود): قال عبدالرزاق: وربما حدث عن معمر، عن الزهري، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

وأخرجه ابن أبـي حاتم في العلل ٢/٩ وقال: وقال أبـي الصحيح من حديث الزهري عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأخرجه ٢/١٢ وقال: ورواه معمر، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبـي هريرة، وهو وهم، وكذلك وهم روايته عبدالجبار الأيلي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. =

فمن الحفاظ من صحح كلا القولين، ومنهم الإمام أحمد، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهما.

ومنهم من حكم بغلط معمر، لانفراده بهذا الإسناد، منهم البخاري، والترمذي، وأبو حاتم، وغيرهم.

وذكر الذهلي أن سعيد بن أبي هلال تابع معمراً على روايته عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، إلا أنه أرسله ولم يذكر أبا هريرة.

ويدل على صحة رواية معمر أنه رواه بالإسنادين كليهما.

وأما لفظ الحديث بالتفريق بين الجامد والمائع فقد ذكره معمر عن الزهري بالإسنادين معاً.

وتابعه الأوزاعي عن الزهري، فرواه عن عبيدالله عن ابن عباس.

وكذلك رواه إسحاق بن راهويه، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري لكنه حمل حديث ابن عيينة على حديث معمر.

وقد سبق ذلك كله مستوفى في كتاب الأطعمة.

فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيىء الحفظ، فإنه لا يعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم.

مثال ذلك ــ أن أصحاب الزهري رووا عن الزهري، عن حميد بن

= وأخرجه الترمذي ٤/٢٥٦ من الروايتين وقال: وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح.
وروى معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو حديث غير محفوظ. وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: وحديث معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وذكر فيه أنه سئل عنه فقال: إذا كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه.
هذا خطأ، أخطأ فيه معمر، قال: والصحيح حديث الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس عن ميمونة.

عبدالرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في المجامع في رمضان[1].

ورواه هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. فحكم الأئمة بأنه وهم في ذلك.

فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ.

ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أحب فلاناً. قال: أعلمته؟ قال: لا ◊، الحديث[2]. هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، كما سبق. وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد،

---

(١) أخرجه أبو داود ١/٥٥٧ من رواية مسدد عن الزهري، من حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة قال: أتى رجل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: هلكت، فقال: ما شأنك؟ قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: فهل تجد ما تعتق رقبة؟. قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا. قال: اجلس فأتى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعرق فيه تمر، فقال: «تصدق به» فقال: يا رسول الله، ما بين لابتيها أهل بيت أفقر منا، قال: فضحك رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتى بدت ثناياه، قال: «فأطعمه إياهم».

وأخرجه أبو داود ١/٥٥٨ من رواية هشام بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة.

◊ لوحة ١٤١/أ.

(٢) أخرجه أبو داود ٢/٦٢٦ من طريق المبارك بن فضالة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك.

وتتمة الحديث: قال: «أعلمه» قال: فلحقه، فقال: إني أحبك في الله، فقال: أحبك الله الذي أحببتني له.

ونحوهما، فرووه عن ثابت، عن أنس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.

قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ.

(وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا وكذلك غيره من الأئمة.)

وقد سبق إلى نحو ذلك ابن عيينة وابن مهدي، فإن مالكاً روى عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذه من هذه[1].

وخالفه ابن عيينة، فرواه عن صفوان بن سليم عن أنيسة[2] عن أم سعيد[3] بنت مرة الفهرية، عن أبيها، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ورجح الحفاظ كأبي زرعة، وأبي حاتم قول ابن عيينة في هذا الإسناد على قول مالك.

قال الحميدي: قيل لسفيان: إن عبدالرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك. قال سفيان: وما يدريه، أدرك سفيان صفوان؟ قالوا: لا، لكنه قال: إن مالكاً قال: عن صفوان، عن عطاء بن يسار. وقال سفيان: عن أنيسة عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٢/١٧٧ من الطريقين، وقال أبو حاتم رواية أم سعيد، عن أبيها، أشبه بالصواب.

(٢) أنيسة عن أم سعيد بنت مرة الفهرية وعنها صفوان بن سليم الزهري. انظر: تهذيب ١٢/٤٠٣.

(٣) أم سعيد بنت مرة الفهرية، عن أبيها وعنها أنيسة أخرج حديثهما أبو نعيم من الوجه الذي أخرجه البخاري، لكن قال الجمحية. تهذيب ١٢/٤٧١.

فقال سفيان: ما أحسن ما قال. لو قال لنا صفوان، عن عطاء بن يسار كان أهون علينا من أن يجيء بهذا الإسناد الشديد.

ومن ذلك أن حصين بن عبدالرحمن روى عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حديث رفع اليدين في الصلاة[1]، ورواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري، عن عبدالرحمن اليحصبي، عن وائل بن حجر، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وسئل عن ذلك أحمد[2]، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين. القول قول شعبة. من أين يقع شعبة عن أبي البختري، عن عبدالرحمن اليحصبي عن وائل؟ يشير إلى أن هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه، فإنه طريق مشهور.

* * *

واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير ـ يستدل به على أنه حديث آخر، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين.

وقد ذكرنا كلام ابن المديني في ذلك، في باب صفة الصلاة على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من كتاب الصلاة.

---

(١) أخرجه الدارقطني ١/٢٩١، من طريق حصين بن عبدالرحمن، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه أنه رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يرفع يديه حين يفتتح الصلاة وإذا ركع وإذا سجد. ولكن الإمام أحمد في العلل ١/١٥٦ صحح رواية شعبة.

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٥٦ وأوله: سألت أبي عن حديث هشيم عن حصين بن عبدالرحمن عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل عن أبيه في الرفع.

وكثير من الحفاظ كالدارقطني وغيره لا يراعون ذلك، ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين وإن اختلف لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنى متقارب. وابن المديني ونحوه إنما يقولون: هما حديثان بإسنادين[1] إذا احتمل ذلك، وكان متن ذلك الحديث يروى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من وجوه متعددة: كحديث الصلاة على النبي[2] ــ صلى الله عليه وسلم ــ فأما ما لا يعرف إلا بإسناد واحد، فهذا يبعد فيه ذلك.

وكذلك حديث الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر في هدي النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ الغنم المقلدة[3].

---

(١) سقط من د، ظ، بمقدار ثلاثة أسطر.

(٢) أخرج الدارقطني ٣٥٥/١ في صفة الصلاة على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ حديثاً بإسنادين قال: ثنا أحمد بن محمد بن سعيد (ثنا) علي بن الحسين بن عبيد بن كعب، ثنا سعيد بن عثمان الخزاز.
وحدثنا أحمد بن محمد بن سعيد (ثنا) أحمد بن الحسين بن سعيد (ثنا) أبي (ثنا) سعيد بن عثمان، (ثنا) عمرو بن شمر، عن جابر، عن عبيدالله بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يا أبا بريدة إذا جلست في صلاتك فلا تتركن التشهد والصلاة علي، فإنها زكاة الصلاة، وسلم على جميع أنبياء الله ورسله وسلم على عباده الصالحين.
يلاحظ أن الإسنادين اتفقا في أحمد بن محمد بن سعيد وافترقا حتى سعيد بن عثمان الخزاز.

(٣) أخرجه أبو داود ٤٠٦/١ من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وذكر التقليد.
وأخرجه النسائي ١٣٥/٥ من طريق شعبة عن الأعمش، عن إبراهيم عن الأسود، عن عائشة «أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يهدي الغنم».
هكذا بدون ذكر التقليد، كما أخرجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة وفيه التقليد.
وأخرجه ابن ماجه ١٠٣٤/٢ من رواية التقليد.
وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٢٨٣/١.
وقال: قال أبي اللفظان مختلفان، وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين.

وحديثه عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، في هدي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الغنم.

فمن الحفاظ من قال: الصحيح حديث عائشة، وحديث جابر وهم.

ومنهم من قال: هما حديثان مختلفان، في أحدهما لتقليد، وليس في الآخر. ومنهم أبو حاتم الرازي. وقد سبق ذلك في كتاب الحج.

(٥)
ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد رُوي بها أكثر من ذلك

* قتادة، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

هذه السلسلة، قال البرديجي: لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات[1] ◊.

قتادة[2]، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

قال البرديجي: هذه الأحاديث كلها معلولة، وليس عند شعبة منها شيء. وعند سعيد بن أبي عروبة منها حديث. وعند هشام منها آخر. وفيهما نظر.

---

(١) ليست في د.

◊ لوحة ١٤٢/أ.

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي البصري الأكمه: روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعنه أيوب السختياني والليث بن سعد، وهو من الأعلام الثقات، (ت ١١٧). تهذيب التهذيب ٨/٣٥١؛ تذكرة الحفاظ ١/١٢٢؛ تهذيب الأسماء واللغات ٢/٥٧؛ البداية والنهاية ٩/٣١٣؛ شذرات الذهب ١/١٥٣؛ ميزان الاعتدال ٣/٣٨٥.

* **يحيى بن سعيد[1] الأنصاري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.**

قال البرديجي: قال ابن المديني: لم يصح منها شيء مسند بهذا الإسناد.

وقال البرديجي: لا يصح منها شيء إلا من حديث سليمان بن بلال، من حديث ابن أبي أويس عن أخيه، عنه.

قال: وسائر ذلك مراسيل، وصلها قوم ليسوا بأقوياء.

* **يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس:**

قال البرديجي: هي صحاح، وهي ثلاثة أحاديث. منها حديث فيه اضطراب. وسائر حديث يحيى، عن أنس، فيها نظر.

* **حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر:**

قال سليمان بن حرب: لم يصح بهذا الإسناد إلا حديث واحد، وأنكر حديث نافع عن ابن عمر، عن عمر في تقبيل الحجر[2].

وقال: (ليس هو عن أيوب قط.

وحديث حماد عن (أيوب)[3]، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر[4] «في تقبيل الحجر»)[5] رواه غير واحد عنه.

---

(1) يحيى بن سعيد الأنصاري: النجاري أبو سعيد المدني، القاضي، روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعنه الزهري ومالك وابن إسحاق، كان ثقة، كثير الحديث، حجة (ت ١٤٤). تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٥٣؛ تهذيب ١١/٢٢١؛ تذكرة الحفاظ ١/١٣٧؛ شذرات الذهب ١/٢١٢.

(2) سليمان بن حرب: الواشحي، أبو أيوب البصري، سكن مكة، وكان قاضيها روى عنه البخاري، وأبو داود، ثقة، مأمون، (ت ٢٢٤). تهذيب ٤/١٧٨؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٩٣؛ شذرات الذهب ٢/٥٤.

(3) سقطت من كافة النسخ، وهي من مسلم ٢/٩٢٥.

(4) أخرجه مسلم ٢/٩٢٥ من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن عمر قبَّل الحجر، وقال إنِّي لأقبِّلك وإنِّي لأعلم أنك حجر ولكني رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقبلك.

(5) سقطت من د.

وخرجه مسلم في صحيحه، ورواه ابن علية عن أيوب، قال: نُبِّئْتُ أن عمر قبل الحجر، كذا رواه مرسلاً.

* يحيى بن الجزار[1] عن علي:

قال شبابة عن شعبة، لم يسمع يحيى بن الجزار عن علي إلا ثلاثة أشياء[2].

منها أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قام على فرضة من فرض الخندق وأن رجلاً جاء إلى علي، فقال: أي يوم هذا؟.

* الحسن عن سمرة:

قيل أنه لم يسمع منه سوى حديث العقيقة[3]، وقيل لم يسمع منه شيئاً بالكلية.

وقد ذكرنا ذلك غير مرة.

* حميد الطويل[4]، عن أنس:

قال أبو داود الطيالسي: قال شعبة: إنما روى حميد عن أنس ما سمعه منه خمسة أحاديث.

قال أبو داود قال حماد بن سلمة: عامة ما يروي حميد عن أنس لم يسمع منه إنما عامتها سمعه من ثابت.

---

(١) يحيى بن الجزار العرني: الكوفي، لقبه زبان، روى عن ابن عباس وعائشة وعلي. قال عنه الجوزجاني: كان غالياً في التشيع، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم. تهذيب ١١/١٩١؛ الجرح (٤/ قسم ٢/١٣٣).

(٢) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/١٣٣).
يحيى الجزار العرني مولى لبجيلة، لم يسمع من علي ـ رضي الله عنه ـ إلا ثلاثة أشياء، أحدها أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان على فرضة من فرض الخندق والآخر أن علياً سئل عن يوم الحج الأكبر، ونسي محمود بن غيلان الثالثة.

(٣) أخرجه أبو داود ١/٩٥ من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة يرفعه: «كل غلام مرتهن بعقيقته». وأخرجه أبو داود الطيالسي ١/٢٣١.

(٤) حميد الطويل: هو حميد بن طرخان، روى عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة وعنه حماد بن زيد، وحفص بن غياث. تهذيب التهذيب ٣/٤٣؛ تذكرة الحفاظ ١/١٥٢؛ ميزان الاعتدال ١/٦١٠.

(وذكر العجلي عن يحيى بن معين عن أبي عبيدة الحداد، قال: قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً)[1].

* **الزبير بن عدي[2] عن أنس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:**

قال ابن معين: ليس له إلا حديث واحد، يعني حديث «لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه»[3].

وكذا قال ابن حبان.

وقال أبو حاتم الرازي: له عنه أربعة أحاديث أو خمسة.

وروى بشر بن الحسين[4] الأصبهاني، عن الزبير، عن أنس، عن النبي

---

(١) جاءت هذه العبارة في أ، بعد الكلام عن الزبير، ووضعها في د، ظ: «كما أثبتناها أفضل».
وأبو عبيدة الحداد: عبدالواحد بن واصل السدوسي البصري، روى عن ابن عون، وبهز بن حكيم، وعنه أحمد ويحيى بن معين، قال أحمد: لم يكن صاحب حفظ، كان صاحب شيوخ، كان كتابه صحيحاً (ت ١٩٠).
تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٠.

(٢) الزبير بن عدي قاضي الري، روى عنه الثوري ومسعر، وثقه أحمد وابن معين (ت ١٣١). تهذيب التهذيب ٣/٣١٧؛ الجرح (٢/ قسم ٢/٩٢).

(٣) أخرجه البخاري ٤/٢٢٣ من طريق سفيان، عن الزبير بن عدي، قال: أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج فقال: اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم وأخرجه الترمذي ٤/٤٩٢ من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي، قال: دخلنا مع أنس بن مالك، قال: فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج، فقال: ما من عام إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم سمعت هذا من نبيكم ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأخرجه أحمد ٣/١١٧ منها.

(٤) بشر بن الحسين الأصبهاني يروي عن الزبير بن عدي، وهو ضعيف، الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٣٥٥).

ـ صلى الله عليه وسلم ـ نسخة نحو عشرين حديثاً، وهي موضوعة، قاله أبو حاتم[1] وغيره.

*** الأعمش: قيل أنه سمع من أنس حديثاً، وقيل أنه لم يسمع منه شيئاً:**

وقد سبق ذلك مستوفى في أول الكتاب.

*** الزهري: قيل أنه لم يسمع من ابن عمر:**

وقيل: سمع منه حديثين، كذا ذكره محمد بن يحيى عن عبدالرزاق عن معمر.

*** أبو إسحاق عن الحارث: لم يسمع منه غير أربعة أحاديث والباقي كتاب أخذه:**

كذا قال شعبة، وكذا قال العجلي وغيره.

وقال الإمام أحمد[2]: سمعت أبا بكر بن عياش، قال: قل ما سمع أبو إسحاق من الحارث؛ ثلاثة أحاديث.

*** الحكم عن مقسم[3]:**

روى عنه كثيراً، ولم يسمع منه سوى أربعة أحاديث[4]، قاله شعبة.

---

(١) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٣٥٥).
سئل أبي عن بشر بن الحسين الأصبهاني، فقال: لا أعرفه، فقيل له: إن ببغداد قوماً يحدثون عن محمد بن زياد، عن بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس نحو عشرين حديثاً مسندة، فقال: هي موضوعة، ليس يعرف للزبير، عن أنس، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا أربعة أحاديث أو خمسة.

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/٢٩٣.

(٣) مقسم: هو مقسم بن بجرة، ويقال نجدة، روى عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ وعن ابن عباس، وهو من أصحابه، صالح لا بأس به، وقال العجلي: مكي، تابعي، ثقة. تهذيب ١٠/٢٨٨؛ الجرح (٤/ قسم ١/٤١٤).

(٤) قال عبدالله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال ١/١٩٢: سمعت أبي يقول: الذي يصحح عن الحكم عن مقسم أربعة أحاديث: حديث الوتر أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يوتر. وحديث عزيمة الطلاق عن مقسم عن ابن عباس، وعن مقسم عن =

قال أبو داود: وليس فيها مسند واحد، يعني كلها موقوفات.

وذكر ابن المديني، عن يحيى بن سعيد، عن شعبة، أنه قال: هي خمسة أحاديث وعدها شعبة: حديث الوتر[1]، وحديث القنوت[2]، وحديث عزمة الطلاق، وحديث جزاء ما قتل من النعم[3]، والرجل يأتي امرأته وهي حائض[4].

* **قتادة عن أبي العالية:**

قال شعبة: لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث[5].

= ابن عباس: أن عمر قنت في الفجر، وهو حديث القنوت، وأيضاً عن مقسم في رأيه في محرم أصاب صيداً، قال: عليه جزاؤه، فإن لم يكن عنده قوم الجزاء دراهم، ثم تقوم الدراهم طعاماً.

قلت: فما روى غير هذا؟ قال: الله أعلم، يقولون هي كتاب، أرى حجاجاً روى عنه، عن مقسم عن ابن عباس نحواً من خمسين حديثاً، وابن عيينة يغلط في أحاديث من أحاديث الحكم.

وسمعت أبي، مرة، يقول: قال شعبة: هذه الأربعة التي يصححها الحكم سماع من مقسم.

(١) حديث الوتر أخرجه ابن ماجه ٣٧٦/١؛ والنسائي ١٩٧/٣، وفيه أنه كان ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوتر بسبع أو بخمس لا يفصل بينهن بتسليم ولا كلام.

(٢) حديث القنوت أخرج شطراً منه أحمد في العلل ٩٢/١؛ وابن أبي حاتم في التقدمة، ص ١٢٨، وفيه: «أن عمر ـ رضي الله عنه ـ قنت في الفجر».

(٣) «حديث جزاء ما قتل من النعم» أخرجه أحمد في العلل ٩٢/١؛ والتقدمة لابن أبي حاتم، ص ١٢٨ عن مقسم، رأيه في محرم أصاب صيداً، قال: عليه جزاؤه، فإن لم يكن عنده قوم الجزاء دراهم، ثم تقوم الدراهم طعاماً.

(٤) حديث الرجل يأتي امرأته وهي حائض: أخرجه الدارمي ٢٠٤/١ من رواية حفص بن غياث، عن الأعمش، عن الحكم، عن مقسم عن ابن عباس أنه سئل عن الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: يتصدق بدينار أو نصف دينار.

وأخرجه أبو داود ٥٠٠/١.

(٥) خرج هذا النص ابن أبي حاتم في التقدمة، ص ١٢٧؛ وفي المراسيل، ص ١٢٠ عن علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان قال: قال شعبة: لم يسمع قتادة =

حديث يونس بن متى[1]، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس: شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر.

وقد خرجا له في الصحيحين عن أبـي العالية حديثين آخرين:

أحدهما: حديث دعاء الكرب[2]. والثاني: رؤية النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ليلة أسري به موسى وغيره من الأنبياء[3].

= من أبـي العالية إلا ثلاثة أشياء، قلت ليحيى: عدها. قال: قول علي ــ رضي الله عنه ــ القضاة ثلاثة، وحديث: لا صلاة بعد العصر، وحديث يونس بن متى.

وقد ذكر ابن رجب أنها أربعة أحاديث، بينما الثابت كما ترى أنها ثلاثة وقد التبس الأمر على ابن رجب عندما جعل حديثاً واحداً حديثين. فحديث لا صلاة بعد العصر، وحديث شهد عندي رجال مرضيون، هما حديث واحد، أخرجه أبو داود ٣٩٤/١ من طريق قتادة عن أبـي العالية، عن ابن عباس، قال: شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم ــ عندي ــ عمر، أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس. وأخرجه ابن ماجه ٣٦٩/١، كما رواه أبو داود.

(١) حديث: «يونس بن متى» أخرجه أبو داود ٥٢٠/٢، من طريق شعبة، عن قتادة، عن أبـي العالية، عن ابن عباس، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى، وأخرجه البخاري ٢٤٤/٢ وسيأتي إن شاء الله وأخرجه أبو داود الطيالسي ٨٣/٢.

(٢) دعاء الكرب: أخرجه مسلم ٢٠٩٢/٤ من طريق قتادة عن أبـي العالية عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقول عند الكرب: لا إله إلا الله العليم الحكيم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات السبع ورب العرش الكريم.

وأخرجه ابن ماجه ١٢٧٨/٢، من نفس الطريق، وفيه سبحان الله، بدل لا إله إلا الله في المرتين الأخيرتين.

(٣) أخرجه البخاري ٢٤٤/٢، من طريق شعبة عن قتادة، قال: سمعت أبا العالية: حدثنا ابن عم نبيكم يعني ابن عباس، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى، ونسبه إلى أبيه، وذكر النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ليلة أسري به، فقال: آدم طوال كأنه من رجال شنوؤة، وقال: عيسى جعد مربوع. وأخرجه مسلم ١٥١/١ ولم يذكر يونس بن متي.

* أبو سفيان طلحة بن نافع[1]:

قال شعبة وابن عيينة: روايته عن جابر إنما هي صحيفة.

ومرادهما: أنه كتاب أخذه فرواه عن جابر◊، ولم يسمعه.

ورُوي عن شعبة قال: حديث أبـي سفيان عن جابر، إنما هو كتاب سليمان اليشكري[2].

وقال ابن المديني: قال معلى الرازي، عن يحيى بن أبـي زائدة، قال: سمعت يزيد الدالاني[3]، قال: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث.

وذكر الترمذي في علله[4] عن البخاري، قال: كان يزيد أبو خالد الدالاني، يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أشياء. ثم قال البخاري وما يدريه؟ أو ما يرضى أن رأساً برأس حتى يقول مثل هذا؟ يشير البخاري إلى أن أبا خالد في نفسه ليس بقوي، فكيف يتكلم في غيره، وأثبت البخاري سماع أبـي سفيان من جابر.

وقال في تاريخه[5]: قال لنا مسدد، عن أبـي معاوية، عن الأعمش عن أبـي سفيان: جاورت جابراً بمكة ستة أشهر.

---

(١) أبو سفيان طلحة بن نافع القرشي، الواسطي، روى عن جابر بن عبدالله، وأبـي أيوب الأنصاري، قال النسائي: ليس به بأس.
تهذيب التهذيب ٢٦/٥؛ الجرح (٢/ قسم ٤٧٥/١).

◊ لوحة ١٤٣/أ.

(٢) سليمان اليشكري، هو ابن قيس، روى عن جابر، وأبـي سعيد الخدري، وعنه قتادة، وثقه أبو زرعة والنسائي، وقال أبو حاتم: جالس جابراً وكتب عنه صحيفة.
تهذيب ٢١٤/٤؛ الجرح (٢/ قسم ١٣٦/١).

(٣) يزيد الدالاني: هو يزيد بن عبدالرحمن الأسدي الكوفي، روى عن أبـي إسحاق السبيعي وقتادة، وعنه شعبة. قال أبو حاتم: صدوق.
تهذيب ٨٢/١٢؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢٧٧/٢).

(٤) علل الترمذي الكبير، لوحة ٧٥/ب.

(٥) التاريخ الكبير.

قال: وقال علي: سمعت عبدالرحمن، قال: قال لي هشيم عن أبي العلاء، قال: قال لي أبو سفيان: كنت أحفظ، وكان سليمان اليشكري يكتب يعني عن جابر.

وخرج مسلم حديث أبي سفيان عن جابر، وخرجه البخاري مقروناً.

*** الأعمش: قيل أنه لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث:**

قاله ابن المبارك عن هشيم.

وذكر ابن أبي حاتم[1] بإسناده، عن وكيع، قال: كنا نتتبع ما سمع الأعمش من مجاهد فإذا هي سبعة أو ثمانية.

وحكى الكرابيسي أنه سمع علي بن المديني يقول: لم يصح عندنا سماع الأعمش من مجاهد إلا نحواً من ستة أو سبعة.

قال علي: وكذلك سمعت يحيى[2] وعبدالرحمن يقولان في الأعمش.

وقال الترمذي في علله: قلت للبخاري: يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث[3]؟.

قال: ريح، ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها: (ثنا) مجاهد.

وكذا نقل الكرابيسي عن الشاذكوني أن الأعمش سمع من مجاهد أقل من ثلاثين حديثاً.

ومما اختلف في سماع الأعمش له من مجاهد حديث ابن عمر: «كن في

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل، ص ٢٢٧.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) علل الترمذي الكبير، لوحة ٧٥/ب.

الدنيا كأنك غريب» والبخاري يرى أنه سمعه الأعمش من مجاهد، وخرجه[1] في صحيحه كذلك، وأنكر ذلك جماعة، وقد ذكرناه في كتاب الزهد.

*** سفيان بن عيينة عن بريد بن عبدالله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:**

قال العقيلي[2]: ليس لسفيان بهذا الإسناد غير أربعة أحاديث:

مثل الجليس الصالح[3]، والمؤمن للمؤمن كالبنيان[4]، واشفعوا إلي فلتؤجروا[5]، والخازن الأمين[6].

---

(١) أخرجه الترمذي ٥٦٧/٤ من طريق سفيان عن ليث، عن مجاهد عن ابن عمر، قال: أخذ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ببعض جسدي فقال: كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وعد نفسك في أهل القبور. قال أبو عيسى: وقد روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر نحوه.

(٢) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٥٧، وذكر هذه الأحاديث هناك.

(٣) مثل الجليس الصالح، أخرجه مسلم ٢٠٢٦/٤، من طريق سفيان بن عيينة عن بريد بن عبدالله، عن جده، عن أبي موسى، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيباً، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد ريحاً خبيثة.
وأخرجه البخاري ١١/٢ منها وبنفس اللفظ.

(٤) «المؤمن للمؤمن» أخرجه البخاري ٦٧/٢ عن طريق أبي أسامة، عن بريد، عن جده، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً وشبك بين أصابعه.
وأخرجه مسلم منها ١٩٩٩/٤؛ وأخرجه الترمذي ٣٢٥/٤.

(٥) «اشفعوا إلي فلتؤجروا» أخرجه أبو داود ٦٢٧/٢ من رواية سفيان بن عيينة، عن بريد بن عبدالله بن أبي بردة عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: اشفعوا إلي فلتؤجروا، وليقض الله على لسان نبيه ما شاء.

(٦) أخرجه أبو داود ٣٩١/١ من رواية أبي أسامة عن بريد المذكورة ونص الحديث: إن الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به كاملاً موفراً طيبة به نفسه حتى يدفعه إلى الذي أمر له به، أحد المصدقين. وأخرجه النسائي ٥٩/١ منها.

قال: ليس عنده غير هذه الأربعة.

وروى إبـراهيم بن بشار، عن سفيـان بهذا الإسنـاد حديث «كلكم راع»[1].

قال: وليس له أصل. ولم يتابع إبراهيم عليه أحد عن ابن عيينة.

*** سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:**

ذكر بعض الحفاظ أنه لا يصح بهذا الإسناد غير ستة أحاديث أو سبعة قال: وأظهر بعضهم كتاباً كله بهذا الإسناد، فظهر كذبه وافتضح.

*** هشيم، لم يصح له السماع من الزهري إلا أربعة أحاديث[2]:**

منها حديث السقيفة قاله الإمام أحمد.

قال أحمد: وسمع هشيم من جابر يعني الجعفي حديثين.

*** حجاج بن أرطأة:**

قال أبو نعيم، الفضل بن دكين، لم يسمع حجاج من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث، والباقي عن محمد بن عبيدالله العرزمي.

يعني أنه يدلس بقية حديثه عن عمرو عن العرزمي.

*** الأعمش عن أبـي سفيان:**

قال الكرابيسي: حدثني علي بن المديني وسليمان الشاذكوني، قالا: روى الأعمش، عن أبـي سفيان أكثر من مائة، لم يسمع منها إلا أربعة.

قال علي: سمعت يحيـى يقول ذلك.

---

(١) أخرجه الترمذي ٤/٢٠٨.

من طريق إبراهيم بن بشار، عن سفيان، عن بريد، عن أبـي بردة، عن أبـي موسى، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

(٢) التقدمة، ص ٣٠٣.

وذكر البزار في مسنده أن الأعمش لم يسمع من أبـي سفيان.

قال: وقد روى عنه نحو مائة حديث.

كذا قال: وهو بعيد.

وحديث الأعمش عن أبـي سفيان مخرج في الصحيح.

* **(معاوية بن سلام[1] بن أبـي سلام، عن أبيه سلام، وعن أخيه زيد[2] بن سلام:**

وسمع من جده أبـي سلام[3] حديثاً واحداً عن كعب:

قال: «من قال سبحان الله وبحمده مائتي مرة غفرت ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر».

ذكره جعفر الفريابـي، عن هشام[4] بن خالد، عن مروان بن محمد الدمشقي)[5].

---

(١) معاوية بن سلام بن أبـي سلام، ممطور، الحبشي الدمشقي روى عن أبيه وجده وأخيه زيد، ونافع مولى ابن عمر، وعنه مروان بن محمد، قال أبو زرعة: هو محدث أهل الشام وهو صدوق الحديث (ت ١٧٠) تقريباً.
تهذيب ٢٠٨/١١؛ تذكرة الحفاظ ٢٤٢/١.

(٢) زيد بن سلام بن أبـي سلام: ممطور الحبشي الدمشقي، روى عن جده، عدي بن أرطأة. وعنه يحيى بن أبـي كثير وأخوه معاوية. وثقه أبو زرعة والدارقطني.
التهذيب ٤١٥/٣.

(٣) أبو سلام ممطور الحبشي: روى عن ثوبان وأبـي مالك الأشعري، وروى عنه مكحول الشامي والأوزاعي، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام.
تهذيب التهذيب ٢٩٦/١٠.

(٤) هشام بن خالد بن زيد بن مروان الأزرق، أبو مروان الدمشقي، روى عن الوليد بن مسلم والحسن بن يحيى، وعنه أبو داود وابن ماجه، قال أبو حاتم صدوق (ت ٢٤٩).
تهذيب التهذيب ٣٧/١١.

(٥) من قوله (معاوية بن سلام... إلى مروان بن محمد الدمشقي) ضرب عليه ناسخ الأصل بعلامة الإبطال، فوضع حرف (لا) على أوله وحرف (إلى) على آخره.

وقال شعبة: أحاديث الحكم[1]، عن مجاهد كتاب، إلا ما قال: سمعت[2].

(٦)
ذكر من عرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلس عنهم فحديثه عنهم متصل

منهم: **هشيم بن بشير** ◊ :

ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلس عن حصين.

وقال البخاري، فيما حكاه عنه الترمذي في علله[3]: لا أعرف لسفيان، يعني الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر شيوخاً كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه.

(٧)
ذكر من كان يدلس بعبارة دون عبارة

قال العجلي: إذا قال سفيان بن عيينة: عن عمرو، سمع جابراً فصحيح.

وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابراً: فليس بشيء.

يشير إلى أنه إذا قال: عن عمرو، فقد سمعه منه، وإذا قال: سمع عمرو جابراً فلم يسمعه ابن عيينة من عمرو.

---

(١) الحكم بن سفيان، عن أبيه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقال إبراهيم الحربي وأبو زرعة: إن له صحبة، وفيه اضطراب كثير.
تهذيب التهذيب ٢/٤٢٥.

(٢) سقطت من د.

◊ لوحة ١٤٤/أ.

(٣) العلل الكبير للترمذي، لوحة ٧٥/ب.

(٨)

قــاعــدة

قال العجلي: كل شيء روى محمد بن سيرين عن عبيدة[١]، يعني السلماني سوى رأيه فهو من علي.

وكل شيء روى إبراهيم النخعي، عن عبيدة سوى رأيه فإنه عن عبدالله إلا حديثاً واحداً، انتهى.

وقد روى ابن سيرين، عن عبيدة، حديثاً مرسلاً عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : «فيمن مات له ثلاثة أولاد»[٢]. وقيل فيه عن علي، ولا يثبت.

وكذلك روى ابن سيرين عن عبيدة حديث أسارى بدر[٣]، والصواب إرساله من غير ذكر علي.

وقد ذكرنا الحديث الأول في آخر الجنائز، والثاني في كتاب الجهاد.

---

(١) عبيدة بن عمرو السلماني: أبو عمرو الكوفي، روى عن علي وابن مسعود وعنه إبراهيم النخعي، قال العجلي كوفي، تابعي، ثقة، أسلم قبل وفاة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولم يره (ت ٧٢).
تهذيب الأسماء واللغات ١/٣١٧؛ تهذيب التهذيب ٧/٨٤؛ تذكرة الحفاظ ١/٥٠؛ النجوم الزاهرة ١/١٨٩؛ شذرات الذهب ١/٧٨.

(٢) أخرجه البخاري ١/٤١٧، من رواية أنس وأبي هريرة، وكذلك مسلم ٤/٢٠٢٨؛ والترمذي ٣/٣٦٥/٣٦٦، من رواية أنس وعبدالله بن مسعود.

(٣) أخرجه الترمذي ٤/١٣٥، عن طريق الثوري عن هشام، عن ابن سيرين عن عبيدة، عن علي، أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: أن جبرائيل هبط عليه فقال له: خبرهم يعني أصحابك في أسارى بدر، القتل أو الفداء، على أن يقتل منهم قابل مثلهم، قالوا: الفداء ويقتل منا.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة، وروى أبو أسامة عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نحوه وروى ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرسلاً.

وقد روى يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن علي.

«انه كان يكره ذبائح نصارى بني تغلب»[1].

وخالفه ابن علية وغيره، فرووه عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علي مرسلاً. من غير ذكر عبيدة.

قال الدارقطني: وهو المحفوظ.

(٩)
قاعدة

قال أحمد في رواية ابنه عبدالله: (ثنا) محمد بن فضيل[2] (ثنا) عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذكر بضعة عشر حديثاً كلها بهذا الإسناد، إلا حديث «أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر [3]الحديث».

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره ٥٧٥/٩، ونصه: لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب فإنهم إنما يتمسكون من النصرانية بشرب الخمر.

(٢) محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، روى عن هشام بن عروة وعمارة بن القعقاع وعنه الثوري وأحمد، قال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم (ت ٢٩٥).
تهذيب ٤٠٥/٩؛ تذكرة الحفاظ ٣١٥/١؛ ميزان الاعتدال ٩/٤؛ شذرات الذهب ٣٤٤/١.

(٣) أخرجه مسلم ٢١٧٩/٤، من رواية عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، ثم الذين يلونهم، على ضوء أشد كوكب دري في السماء إضاءة، لا يبولون ولا يتغوطون، ولا يمتخطون، ولا يتفلون، أمشاطهم الذهب ورشحهم المسك، ومجامرهم الألوة، أزواجهم الحور العين، أخلاقهم على خلق رجل واحد على صورة أبيهم آدم ستون ذراعاً.
وأخرجه مسلم من رواية الأعمش من أبي صالح عن أبي هريرة؛ وأخرجه ابن ماجه ١٤٤٩/٢، من رواية عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة.

فـإنه قـال: عن عمارة[1]، عن أبـي صـالـح، عن أبـي هـريـرة؛ كذا قال.

يشير أحمد إلى أن هذا قاله ابن فضيل وان الصحيح خلافه وانه عن أبـي زرعة.

وقد خرجاه في الصحيحين كذلك.

وقد رواه عن عمارة عن أبـي زرعة، جرير وعبدالواحد بن زياد.

قال أحمد: و(ثنا) ابن فضيل، (ثنا) أبـي، عن عمارة، عن أبـي زرعة عن أبـي هريرة، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

«اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً»[2].

قال عبدالله: قال أبـي: كل شيء يرويه ابن فضيل عن عمارة، إلا هذا الحديث.

يعني أنه رواه عن أبيه، عن عمارة، وبقية الأحاديث يرويها (ابن)[3] فضيل عن عمارة.

---

(١) عمارة بن القعقاع: ابن شبرمة الضبـي روى عن أبـي زرعة وعنه القعقاع بن عمارة، وثقه ابن معين والنسائي.
وقال أبو حاتم: صالح الحديث.
تهذيب ٤٢٣/٧؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/ ٣٦٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه ١٣٨٧/٢، من رواية الأعمش عن عمارة عن أبـي زرعة عن أبـي هريرة.
وأخرجه الترمذي ٥٨٠/٤، منها.

(٣) سقطت من د، ظ.

(١٠)

قـــاعـــدة مهمة

حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص (يفهمون)[١] به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك.

وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع.

فمن ذلك (سعيد)[٢] بن سنان، ويقال: سنان بن سعيد يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر.

قال أحمد: تركت حديثه، حديثه مضطرب.

وقال: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث أنس، نقله عبدالله بن أحمد عن أبيه[٣].

ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله.

وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية، لا تشبه أحاديث الناس عن أنس.

شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر.

روى عنه أحاديث منها حديث ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً:

---

(١) في د، يتهمون.

(٢) في د، ظ: «سعد بن سنان»، وهو الصواب. وسعد بن سنان كندي مصري، يروي عن أنس. تهذيب التهذيب ٣/٤٧١؛ والكامل ٣/١١٩١؛ والميزان ٢/١٢١.

(٣) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٨٤.

من قال حين ـ يسمع النداء «اللهم رب هذه الدعـوة التامة...» الحديث[1].

وقد خرجه البخاري في صحيحه.

وله علة ذكرها ابن أبـي حاتم[2]، عن أبيه قال: قد طعن في هذا الحـديث ◊، وكـان قد عرض شعيب بن أبـي حمزة على ابن المنكدر كتاباً، فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضاً، وأنكر بعضاً، وقال لابنه أو ابن أخيه: اكتب هذه الأحاديث.

فروى شعيب ذلك الكتاب، ولم يثبت رواية شعيب تلك الأحاديث على الناس، وعرض على بعض تلك الكتب، فرأيتها مشابهة لحديث إسحاق بن أبـي فروة.

وهذا الحديث من تلك الأحاديث:

قلت: ومصداق ذلك ما ذكره أبو حاتم[3]: أن شعيب بن أبـي حمزة روى

---

(1) أخرجه البخاري ١/١١٥.
وأخرجه ابن ماجه ١/٢٣٩، من طريق شعيب بن أبـي حمزة، عن ابن المنكدر، عن جابر مرفوعاً:
«من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته، إلا حلت له الشفاعة يوم القيامة.
وأخرجه أبو داود ١/١٢٦، منها.

(2) خرجه ابن أبـي حاتم ٢/١٧٢.

◊ لوحة ١٤٥/أ.

(3) أخرجه ابن أبـي حاتم في العلل ١/١٥٦، قال: سألت أبـي عن حديث رواه ابن حمير، عن شعيب بن أبـي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عن عبيدالله بن أبـي رافع، عن محمد بن مسلمة، أن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان إذا قام يصلي قال: الله أكبر، وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً، إلى آخر الآية.
قال أبـي: هذا من حديث إسحاق بن أبـي فروة، يروي شعيب عن إسحاق بن أبـي فروة.

عن ابن المنكدر،عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي.

ورُوي عن شعيب، عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة، فرجع الحديث إلى الأعرج.

وإنما رواه الناس عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبـي رافع، عن علي بن أبـي طالب.

ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحاق بن أبـي فروة.

وقيل انه رواه عن عبدالله بن الفضل[1] عن الأعرج.

وروى عن محمد بن حِمْيَر، عن شعيب بن أبـي حمزة، عن ابن أبـي فروة، وابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة[2].

ورواه أبـو معـاويـة، عن شعيب، عن إسحـاق عن الأعـرج، عن عبيدالله بن أبـي رافع عن محمد بن مسلمة.

فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب عن ابن أبـي فروة.

وكذا قال أبو حاتم الرازي: هذا الحـديث من حديث إسحـاق بن أبـي فروة يرويه شعيب عنه.

= وأخرجه أبو داود ١/١٧٥، من طريق الأعرج عن عبيدالله بن أبـي رافع عن علي يرفعه وأخرجه الدارقطني ١/٢٩٦ منها وكذلك الدارمي ١/٢٢٥؛ والنسـائي ٢/١٠٠؛ والعلل لابن أبـي حاتم ١/١٤٧.
وأما حديث شعيب، عن ابن المنكدر، عن جابر، فقد أخرجه أبو داود ١/١٧٦؛ والدارقطني ١/٢٩٨.
وفي رواية أبـي داود عن شعيب: قال لي محمد بن المنكدر وابن أبـي فروة.
النسائي ٢/١٠٠.

(١) عبدالله بن الفضل بن العباس المدني، روى عن أنس بن مالك والأعرج، وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم.
تهذيب ٥/٣٥٧.

(٢) انظر العلل لابن أبـي حاتم ١/١٥٦.

وحاصل الأمر: أن حديث الاستفتاح رواه شعيب عن إسحاق بن أبـي فروة، وابن المنكدر.

فمنهم من ترك إسحاق، وذكر ابن المنكدر (ومنهم من كنى عنه، فقال: عن ابن المنكدر)[1] وآخر.

وكذا وقع في سنن النسائي[2].

وهذا مما لا يجوز فعله، وهو أن يروي الرجل حديثاً عن إثنين: أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه، ويذكر الثقة.

وقد نص الإمام أحمد على ذلك، وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة، وهو كما قال. فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه.

فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبـي فروة، وابن المنكدر، ويرجع إلى حديث الأعرج.

ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبـي رافع عن علي، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما.

وهذا الاضطراب في الحديث الظاهر انه من ابن أبـي فروة لسوء حفظه، وكثرة اضطرابه في الأحاديث وهو يروي عن ابن المنكدر.

وقد روى هذا الحديث يزيد بن عياض بن (جُعدُبة)[3] عن ابن المنكدر،

---

(١) و (٢) سقطت من د.

(٣) في د: «جعدة» وهو خطأ.

وهو يزيد بن عياض بن جُعدُبة (بضم الجيم والدال) الليثي، أبو الحكم المدني روى عن الأعرج وابن المنكدر وعنه علي بن الجعد وشيبان، ضعفه أبو زرعة، وقد اتهم بالوضع، مات في خلافة المهدي.

تهذيب ١١/٣٥٢؛ ميزان الاعتدال ٤/٤٣٦.

عن الأعرج، عن (ابن)[1] أبـي رافع، عن علي.

وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه، ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منهما، كما روى معمر عن ثابت وأبان وغير واحد. عن أنس عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

«أنه نهى عن الشغار»[2].

قال أحمد: هذا عمل أبان، يعني أنه حديث أبان.

وإنما معمر، يعني لعله دلسه. ذكره الخلال عن هلال بن العلاء الرقي، عن أحمد.

ومن هذا المعنى أن ابن عيينة كان يروي عن ليث وابن أبـي نجيح جميعاً، عن مجاهد، عن أبـي معمر، (عن علي)[3] «حديث القيام للجنازة»[4]، قال الحميدي: فكنا إذا وقفنا عليه لم يدخل في الإسناد أبا معمر[5] إلا في حديث ليث خاصة.

---

(١) ابن من ظ.
وابن أبـي رافع: هو عبيدالله بن أبـي رافع، مولى النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ روى عن علي، وكان كاتبه وعن أبيه، وأبـي هريرة، ثقة كثير الحديث.
تهذيب ٧/١٠.

(٢) أخرجه ابن ماجه ٦٠٦/١ من رواية عبدالرزاق، عن معمر، عن ثابت.

(٣) سقطت من ظ.
أخرجه النسائي ٣٨/٤ من طريق سفيان، عن ابن أبـي نجيح عن مجاهد، عن أبـي معمر، قال: كنا عند علي فمرت به جنازة، فقاموا لها، فقال علي، ما هذا؟ قالوا: أمر أبـي موسى. فقال: إنما قام رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لجنازة يهودية، ولم يعد بعد ذلك.

(٤) و (٥) أبومعمر: هو عبدالله بن سخبرة الأزدي، من شيوخ إبراهيم النخعي ومجاهد، حجة، روى عن علي وابن مسعود، وعنه إبراهيم التيمي وعمارة بن عمير. قال عنه يحيى بن معين، كوفي ثقة.
الجرح والتعديل (٢/ قسم ٦٨/٢)؛ تهذيب ٤٥٤/٣؛ ميزان الاعتدال ٤٢٧/٢.

يعني أن حديث ابن أبـي نجيح كان يرويه عن مجاهد، عن علي منقطعاً.

وقد رواه ابن المديني وغيره عن ابن عيينة بهذين الإسنادين.

ورواه ابن أبـي شيبة وغيره، عن ابن عيينة[1]، عن ابن أبـي نجيح وحده ◊ وذكر في إسناده مجاهداً، وهو وهم.

قال يعقوب بن شيبة: كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله.

* **معقل بن عبيدالله الجزري[2]:**

قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه عن أبـي الزبير يشبه حديث ابن لهيعة.

وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبـي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء، كحديث «اللمعة في الوضوء»[3] وغيره.

وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه.

كما قال ابن معين في مطرف بن مازن[4]: إنه قابل كتبه عن ابن جريج

---

(١) سقطت من د.

◊ لوحة ١٤٦/أ.

(٢) معقل بن عبيدالله الجزري العبسي: روى عن عطاء وأبـي الزبير وعنه وكيع وأبو نعيم قال عنه يحيى بن معين ثقة. قال عبيدالله عن أبيه: صالح الحديث، (ت ١٦٦)، كان يخطىء ولم يفحص خطؤه. التهذيب ١٠/٢٣٤؛ والجرح (٤/ قسم ١/٢٨٦).

(٣) سبق تخريجه، ص ٧٨٥.

(٤) مطرف بن مازن الكناني: ولي القضاء بصنعاء، روى عن مالك ومعمر ولم يتفقوا عليه، وروى عنه الشافعي، قال هشام بن يوسف: استعار كتبـي على أن ينسخها ويرويها عني فنسخها ورواها عن شيوخي ابن جريج وغيره، انظروا في كتابه فإنها توافق كتبـي. منتخب الإرشاد لأبـي يعلى الخليلي، لوحة ٢٥/ب؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٣١٤).

ومعمر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف[1] سواء.

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمر، إنما أخذها من كتبي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب.

يعني علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم[2] في أحاديث الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر: إنها تشبه أحاديث عبدالله بن عمر.

ومن ذلك ما ذكر البرذعي[3]، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد[4] المصري، وسعيد بن[5] أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما.

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان، انتهى.

(ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن

---

(١) هشام بن يوسف الصنعاني قاضي صنعاء: أبو عبدالرحمن، متفق عليه، روى عنه الأئمة كلهم، وهو يروي عن ابن جريج ومعمر، (ت ١٩٧).
منتخب الإرشاد، لوحة ١٣٦/أ؛ تذكرة الحفاظ ٣٤٦/١؛ شذرات الذهب ٣٤٧/١؛ الخلاصة، ص ٣٥٢.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٣٦٩/٢.

(٣) مسائل البرذعي لأبي زرعة، أو (الضعفاء والمتروكون) لوحة ١٣٦/أ.

(٤) خالد بن يزيد الجمحي، أبو عبدالرحيم المصري. روى عن الزهري وعمران بن حصين وعنه الأوزاعي، وثقه أبو زرعة والنسائي وقال ابن يونس: كان فقيهاً متفنناً، (ت ١٣٩).
تهذيب ١٢٩/٣؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٣٥٦/٢).

(٥) سعيد بن أبي هلال الليثي: أبو العلاء المصري ثقة، معروف حديثه في الكتب الستة، روى عن جابر وأنس وعنه سعيد المقبري ولد بمصر ونشأ بالمدينة، (ت ١٤٩)، صدوق.
تهذيب ٩٤/٤؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ٧١/١؛ ميزان الاعتدال ١٦٢/٢.

سمعان)[1] فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبـي فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما.

ومن ذلك أن مسلماً خرج في صحيحه عن القواريري عن أبـي بكر الحنفي[2] عن عاصم بن محمد العمري، (ثنا) سعيد المقبري عن أبيه عن أبـي هريرة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، قال: قال الله تعالى: «ابتلى عبدي المؤمن فإن لم يشكني إلى عواده أطلقته من أساري ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه»[3].

قال الحافظ أبو الفضل بن عمار الهروي الشهيد ــ رحمه الله ــ هذا حديث منكر، وإنما رواه عاصم بن محمد عن عبدالله بن سعيد المقبري عن أبيه، وعبدالله بن سعيد شديد الضعف.

قال يحيى القطان: ما رأيت أحداً أضعف منه.

ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبدالله بن سعيد عن أبيه عن أبـي هريرة. وهو يشبه أحاديث عبدالله بن سعيد، انتهى.

ومن ذلك قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في خطبة الوداع الذي رواه القاسم بن[4] يزيد بن عبدالله بن

---

(١) سقطت من د.
وابن سمعان، عبدالله بن زياد بن سمعان المخزومي المدني الفقيه، تركوه روى عن الزهري ومجاهد، وهو متهم بالكذب. تهذيب ٥/٢١٩؛ ميزان الاعتدال ٢/٤٢٣.

(٢) أبو بكر الحنفي: عبدالكبير بن عبدالمجيد، روى عن سعيد بن أبـي عروبة والثوري ومالك، وثقه أبو زرعة وابن سعد والعقيلي، (ت ٢٠٤).
تهذيب ٦/٣٧٠؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/٦٢).

(٣) أخرجه ابن أبـي حاتم في العلل ١/٣٦٣ من رواية أبـي سعيد الخدري. وقال أبو حاتم: يروونه مرسلاً. وليس الحديث في صحيح مسلم، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٧٥ والحاكم في المستدرك ١/٣٤٨ ــ ٣٤٩ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٤) القاسم بن يزيد بن عبدالله بن قسيط، عن أبيه، حديثه منكر، ذكره العقيلي بطرق معللة. ميزان الاعتدال ٣/٣٨١.

قسيط، عن أبيه، عن عطاء، عن الفضل: إنه يشبه أحاديث القصاص، وليس يشبه أحاديث عطاء بن أبـي رباح.

ومنه قول أبـي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء، لحفظ القرآن[1]: إنه يشبه أحاديث القصاص.

ومن ذلك حديث يرويه عمر بن يزيد الرفـاء[2]، عن شعبة، عن عمـرو بن مرة، عن أبـي وائـل عن عبدالله عن النبـي ــ صـلى الله عليه وسلم ــ: ما بال أقوام يشرفون المترفين، ويستخفون بالعابـدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم، وما خالف أهواءهم تركوه... الحديث[3].

(١) أخرجه الترمذي ٥/٥٦٣ من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن أبـي رباح وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس أنه قال: بينما نحن عند رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إذ جاءه علي بن أبـي طالب، فقال: بأبـي أنت وأمي، تفلت هذا القرآن من صدري فما أجدني أقدر عليه، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يا أبا الحسن، أفلا أعلمك كلمـات ينفعك الله بهن وينفـع بهن من علمته ويثبت ما تعلمت في صدرك... الخ.

(٢) عمر بن يزيد الشيباني: شيخ مجهول بالنقل عن شعبة. الضعفاء للعقيلي، لوحة ١٩٦/٣.

(٣) أخرجه ابن أبـي حاتم في العلل ٢/١٢١ قال: سألت أبـي عن حديث رواه عمر بن يزيد الرفاء البصري عن شعبة عن عمرو بن مرة، عن شقيق بن مسلمة عن ابن مسعود عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال: ما بال أقوام يشرفون المترفين ويستخفون بالعابدين، سمعت أبـي يقول: هذا حديث كذب موضوع وعمر بن يزيد كان يكذب ضرب عمرو بن علي عليه في كتابـي.

وقد أخرجه العقيلي في الضعفاء، لوحة ٢٨٨: وله تكملة.

... فعند ذلك يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، يسعون فيما يدرك بغير سعي من القدر المقدور، والأجل المكتوب والرزق المقسوم، ألا يسعـون فيمـا لا يدرك إلا بالسعي من الجزاء الموفور والسعي المشكور والتجارة التي لا تبور.

وقال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل من حديث شعبة وهذا الكلام عندي ــ والله أعلم ــ يشبه كلام عبدالله بن المسور الهاشمي المدائني، وكان يضع الحديث، وقد روى عمرو بن مرة عنه، ولعل هذا الشيخ حمله عن رجل عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن المسور فأحاله على شعبة.

قال ابن عدي: هذا يعرف بعمر بن يزيد عن شعبة، وهو بهذا الإسناد باطل.

قال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل من حديث شعبة. قال: وهذا الكلام عندي ــ والله أعلم ــ يشبه كلام عبدالله بن المسور الهاشمي[1] المدائني وكان يضع الحديث. وقد روى عمرو بن مرة عنه، فلعل هذا الشيخ حمله عن رجل عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن المسور مرسلاً، وأحاله على شعبة، انتهى.

والأمر على ما ذكره العقيلي ــ رحمه الله ــ.

وقد روى عمرو بن مرة، عن ابن المسور المدائني، حديثاً آخر، أصله مرسل عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لما نزل قوله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾، قال النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ إذا دخل النور القلب انشرح وانفسح، الحديث.

فهذا هو أصل الحديث، ثم وصله قوم، وجعلوا له إسناداً موصولاً مع اختلافهم فيه.. قال الدارقطني: يرويه عمرو بن مرة واختلف عنه.

فرواه مالك بن مغول، عن عمرو بن مرة، عن عبيدة[2]، عن عبدالله بن مسعود عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قاله: عبدالله بن محمد بن المغيرة تفرد بذلك.

---

(١) عبدالله بن المسور الهاشمي المدائني: هو عبدالله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي المدائني، يضع الحديث، ليس بثقة.
الضعفاء للعقيلي، لوحة ٢٢٢؛ ميزان الاعتدال ٢/٥٠٤.

(٢) عبيدة بن عمرو السلماني المرادي: أبو عمرو الكوفي، روى عن علي، وابن مسعود، وعنه إبراهيم النخعي، كوفي، تابعي، ثقة، أسلم قبل وفاة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بسنتين ولم يره، وهو من الفقهاء من أصحاب ابن مسعود، (ت ٧٢).
تهذيب ٧/٨٤؛ تذكرة الحفاظ ١/٥٠؛ النجوم الزاهرة ١/١٨٩؛ شذرات الذهب ١/٧٨.

ورواه زيد بن أبـي أنيسة[1]، عن عمرو بن مرة، عن أبـي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود، قاله أبو عبدالرحيم[2] عن زيد.

وخالفه يزيد بن سنان[3]، فرواه عن زيد، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن مسعود.

وقال وكيع، عن المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن أبـي عبيدة، عن عبدالله.

وكلها وهم.

والصواب: عن عمرو بن مرة[4]، عن أبـي جعفر عبـدالله بن المسور مرسلاً، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذلك قاله الثوري.

وعبدالله بن المسور هذا متروك، وهـو عبدالله بن المسـور بن عون بن جعفر بن أبـي طالب، انتهى.

والصحيح عن وكيع كما رواه الثوري.

فقد خرجه وكيع في كتاب الزهد، عن المسعودي عن عمرو بن مرة، عن أبـي جعفر عبدالله بن مسور عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مرسلاً.

---

(١) زيد بن أبـي أنيسة: أبو أسامة الرهاوي كوفي الأصل روى عن عطاء بن أبـي رباح، ومالك، وثقه ابن معين، (ت ١١٩).
تهذيب ٣/٣٩٦؛ تذكرة الحفاظ ١/١٣٩؛ شذرات الذهب ١/١٦٦.

(٢) أبو عبدالرحيم: خالد بن يزيد، الحراني، روى عن زيد بن أبـي أنيسة ومكحول الشامي، وعنه وكيع، قال أحمد وأبو حاتم: لا بأس به، ووثقه ابن معين، (ت ١٤٤).
تهذيب ٣/١٣٢؛ الجرح (١/ قسم ٢/٣٦١).

(٣) يزيد بن سنان الرهاوي: روى عن الأعمش والزهري، ضعفه أحمد وقال أبو حاتم محله الصدق وكان الغالب عليه الغفلة، (ت ١٠٥). تهذيب ١١/٣٣٥.

(٤) عمرو بن مرة بن عبدالله: روى عن عبدالله بن أبـي أوفى، وسعيد بن المسيب، وروى عنه ابنه عبدالله، والأوزاعي، (ت ١١٦).
تهذيب التهذيب ٨/١٠٢؛ والجرح (٣/ قسم ١/٢٥٧).

وما ذكره الدارقطني عن وكيع لا يثبت عنه.

ومن ذلك ما ذكره عبدالله بن الإمام أحمد في «كتاب العلل».

قال: حدثني أبو معمر، (ثنا) أبو أسامة، قال كنت عند سفيان الثوري فحدثه زائدة، عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير: ﴿فصعق من في السماوات ومن في الأرض، إلا ما شاء الله﴾، قال: هم الشهداء.

فقال له سفيان: إنك لثقة، وإنك لتحدثنا عن ثقة، وما يقبل قلبي إن هذا من حديث سلمة، فدعا بكتاب فكتب: من سفيان بن سعيد إلى شعبة، وجاء كتاب شعبة:

من شعبة إلى سفيان: إني لم أحدث بهذا عن سلمة، ولكن حدثني عمارة بن أبي حفصة[1]، عن حجر الهجري[2]، عن سعيد بن جبير.

ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الكلام الذي لا يشبه كلامه.

قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه[3]: تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم.

---

(١) عمارة بن أبي حفصة: روى عن أبي عثمان النهدي، وعكرمة، وعنه الحسين بن واقد وشعبة، قال عبدالله بن أحمد عن أبيه، شيخ ثقة، ووثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي. تهذيب ٧/٤١٥.

(٢) حجر الهجري: ويقال الأصبهاني روى عن سعيد بن جبير روى عنه عمارة بن أبي حفصة. سئل أبو زرعة عنه فقال: رجل من أهل هجر لا أعرفه. الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٢٦٧).

(٣) التقدمة لكتاب الجرح والتعديل، ص ٣٥١.

(١١)

قواعد في علم الجرح والتعديل

قد ضعف رجال واختلف فيهم. ولكن منهم من روايته عن بعض شيوخه أضعف من روايته عن غيره.

ومنهم من رواية بعض أصحابه عنه أضعف من رواية بعض: فنذكر ههنا جملة من ذلك.

*** فمنهم عباد بن منصور، قاضي البصرة:**

ضعفوه، وأضعف رواياته عن عكرمة[١].

يقال: إنه أخذها عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عنه.

*** ومنهم شهر بن حوشب:**

مختلف في أمره، لكن رواية عبدالحميد بن بهرام عنه أصح من رواية غيره من أصحابه.

قال يحيى القطان: من أراد حديث شهر فعليه بعبد الحميد بن بهرام[٢].

وقال أحمد[٣]: حديثه عن شهر مقارب. كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن، وهي سبعون حديثاً طوالاً.

وقال أبو حاتم الرازي[٤]: عبدالحميد بن بهرام في شهر مثل الليث بن سعد في سعيد المقبري، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/٨٦).

(٢) عبدالحميد بن بهرام: وثقه ابن معين وأبو داود الطيالسي، ووثقه ابن المديني وضعفه غيرهم لرواياته. عن شهر بن حوشب.

الميزان ٢/٥٣٨؛ تهذيب التهذيب ٦/١٠٩؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/٩).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/٩).

أحسن منها. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا، ولا بحديث شهر، ولكن يكتب حديثه.

وقال شعبة: نعم الشيخ عبدالحميد بن بهرام، لكن لا تكتبوا عنه، فإنه يحدث عن شهر.

* ومنهم أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي:

ضعيف، ضعفه الأكثرون مطلقاً.

ونقل الترمذي في العلل[1] عن البخاري قال: لا بأس بحديثه إلا ما رواه عنه ابنه محمد، فإنه يروي عنه مناكير.

(١٢)
قاعدة في الرواة

* رشدين اثنان:

أحدهما رشدين بن كريب[2]، مولى ابن عباس. والثاني: رشدين بن سعد[3] المصري ◊.

وكلاهما ضعيف فهذه الترجمة من الأسماء ليس فيها ثقة، فيما نعلم.

---

(١) علل الترمذي الكبير، لوحة ٢٢/أ.

(٢) في د: «رشدين بن أبي كريب»، وهو رشدين بن كريب مولى ابن عباس يروي عن أبيه، عداده في أهل المدينة، الغالب عليه الوهم والخطأ.
المجروحون لابن حبان ١/٣٠٠؛ ميزان الاعتدال ٢/٥١.

(٣) رشدين بن سعد المصري: يروي عن عقيل ويونس كان ممن يجيب في كل ما يسأل ويقرأ كل ما رفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء.
المجروحون ١/٣٠١؛ ميزان الاعتدال ٢/٤٩.

◊ لوحة ١٤٨/أ.

(١٣)

قـــاعـــدة

قال إسماعيل بن علية: من كان اسمه عاصماً ففي حفظه شيء، ذكره ابن عدي في كتابه[١].

وحكى المروذي[٢] عن يحيى بن معين، قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف، ولم يوافق أحمد على ذلك، فإن عاصم بن سليمان[٣] الأحول عنده ثقة، وذكر له أن ابن معين تكلم فيه، فعجب.

وعاصم بن بهدلة ثقة، إلا أن في حفظه اضطراباً.

وعاصم بن عمر[٤] بن قتادة ثقة أيضاً متفق على حديثه كعاصم الأحول.

وعاصم بن كليب[٥] ثقة، وقد وثقه ابن معين أيضاً.

(وعاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر: ثقة متفق على حديثه، وممن وثقه ابن معين ــ أيضاً)[٦].

وأما عاصم[٧] بن عمر بن الخطاب فأجلّ من أن يقال فيه ثقة.

---

(١) الكامل لابن عدي، المجلد الرابع، لوحة ١٤٧/ب.

(٢) جاء في مسائل المروذي، لوحة ٩/أ، قال: سألت أبا عبدالله عن عاصم بن علي، فقلت: إن يحيى بن معين، قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف. قال: ما أعلم منه إلا خيراً كان حديثه صحيحاً، وجاء في لوحة ٥/أ، سألت أبا عبدالله عن عاصم الأحول فقال: ثقة.

(٣) وثقه الدارقطني قال في مسائل البرقاني: وهو أثبت من ابن أبي النجود، لوحة ١١١/ب.

(٤) ثقة، كثير الحديث (ت ١٢٩)؛ تهذيب ٥/٥٣.

(٥) وثقه ابن معين والنسائي (ت ١٣٧)؛ تهذيب ٥/٥٥.

(٦) سقطت من ظ.

(٧) عاصم بن عمر بن الخطاب، ولد في عهد النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يروي عن أبيه، وعنه ابنه عبدالله، ثقة، (ت ٧٣). تهذيب التهذيب ٥/٥٢؛ والجرح (٣/ قسم ٣٤٦/١)؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٥٥.

وفوق هؤلاء من اسمه عاصم من الصحابة، وهم جماعة، ولم يرد ابن معين دخولهم في كلامه قطعاً.

(١٤)
قـــاعـــدة

قال أحمد في رواية ابن هانئ: كل أبـي فروة ثقة، إلا أبا فروة الجزري، يعني يزيد بن سنان، وقد تقدم ذكره.

(١٥)
قـــاعـــدة

قال أحمد في رواية ابن هانئ ـ أيضاً: قال[١]: آل كعب بن مالك كلهم ثقات، كل من روى عنه الحديث[٢]، يعني كل من روى عنه الحديث من أولاد[٣] كعب بن مالك وذريته فهو ثقة.

(١٦)
قـــاعـــدة

قال أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة[٤].

وقال النسائي: لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيدالله، فإنه روى عنه حديثاً وعن عمرو بن أبـي عمـرو، وهو أصلح من عاصم. وعن شريك بن أبـي نمر وهو أصلح من عمرو.

---

(١) سقطت من د.

(٢) و (٣) سقطت من ظ.

(٤) قال في تهذيب التهذيب ٥/٤٨، قال معمر: ما رأيت أيوب اغتاب أحداً قط إلا عبدالكريم أبا أمية، فإنه ذكره، فقال: رحمه الله كان غير ثقة.
وعبدالكريم أبو أمية هو ابن أبـي المخارق (ت ١٢٦). تهذيب ٦/٣٧٦؛ وقال الدارقطني: يترك. سؤالات البرقاني ١١٠/ب.

ولا نعلم مالكاً حدث عن أحد يترك حديثه إلا عن عبدالكريم أبي أمية.

ونقل الترمذي في علله عن البخاري[1] أنه قال: لا نعلم مالكاً حدث عمن يترك حديثه إلا عن عطاء الخراساني.

وقد ذكرنا فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة، عالم رباني، وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافَق على ما ذكره. وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء.

قال شعبة[2]: حدثنا عطاء الخراساني، وكان نسياً.

وقال ابن معين عنه هو ثبت، وكان كثير الإرسال، نقله عنه الغلابي.

وكان سفيان الثوري يحث على الأخذ عنه، ووثقه الأوزاعي، وأحمد، ويحيى، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن سعد، والعجلي، والطبراني، (والدارقطني)[3].

وقد بين الترمذي في علله[4] أن ما ذكره البخاري لا يوافق عليه، وأنه ثقة عند أكثر أهل الحديث.

---

(١) جاء في علل الترمذي الكبير، لوحة ٥٠/أ، من كلام البخاري:
«... ولكن الشأن في عطاء الخراساني ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة، روى عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأفطر في رمضان، وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقول: سألت سعيداً عن هذا الحديث فقال: كذب على عطاء، لم أحدث هكذا.

(٢) التقدمة، ص ١٤٨؛ الجرح (٣/ قسم ١/٣٣٥).

(٣) ليست في د، ظ.

(٤) جاء في علل الترمذي الكبير، لوحة ٥٠/آ.
قال أبو عيسى: وعطاء الخراساني روى عنه الثقات من الأئمة، مثل مالك، ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أحداً من المتقدمين تكلم فيه شيء.

قال: ولم أسمع أن أحداً من المتقدمين تكلم فيه.

وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة ثبت، قال: وهو مشهور، له فضل وعلم ومعروف بالفتوى والجهاد، روى عنه مالك بن أنس وكان مالك ممن ينتقي الرجال.

وأما الحكاية عن سعيد بن المسيب أنه كذبه فيما روى عنه فلا تثبت.

وقد كذب ابن المسيب عكرمة، ولم يتركه البخاري بتكذيبه، بل خرج له، واعتذر عن تكذيب من كذبه في كتاب «القراءة خلف الإمام»[1] وعن تكذيب مالك لابن إسحاق.

قال البخاري: لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان فرمى صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها.

وقال إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح[2]: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في الموطأ. وهما ممن يحتج بهما.

ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم. وتأويل بعضهم في العرض والنفس.

ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، انتهى.

---

(١) خير الكلام في القراءة خلف الإمام، ص ٢٦، ٢٧.

(٢) محمد بن فليح بن سليمان الأسلمي المدني، روى عن هشام بن عروة وجعفر الصادق، وعنه إبراهيم بن المنذر.
قال أبو حاتم: ما به بأس وليس بذاك القوي. وقال البخاري مات سنة ١٩٧، ووثقه بعضهم وهو أوثق من أبيه.
تهذيب التهذيب ٩/٤٠٦؛ ميزان الاعتدال ٤/١٠.

وعطاء الخراساني أحق أن يعتذر عما قاله ابن المسيب إن صح، فإنه أعظم وأجلّ قدراً من عكرمة، بل لا نسبة بينهما في الدين والورع.

وزعم البخاري أن عبدالكريم أبا أمية مقارب الحديث، وهو عند جميع الأئمة مباعد الحديث جداً. ليس بين حديثه وبين حديث الثقات قرب البتة.

ومن ذلك قول ابن المديني: كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شي.

وهذا على إطلاقه فيه نظر، فإن مالكاً لم يحدث عن سعد بن إبراهيم، وهو ثقة جليل متفق عليه.

ونظير هذا قول عبدالله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحيى بن معين، فهو ثقة.

ومن ذلك قول أبي داود: مشايخ حريز[1] بن عثمان كلهم ثقات.

وقول أبي حاتم في مشايخ سليمان[2] بن حرب كلهم ثقات.

---

(١) حريز بن عثمان الرحبي الحمصي. روى عن عبدالله بن بسر الصحابي وراشد بن سعد. وعنه يزيد بن هارون والوليد بن هشام.
قال أحمد: ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بحير (ت ١٦٣).
تذكرة الحفاظ ١/١٧٦؛ ميزان الاعتدال ١/٤٧٥؛ تهذيب التهذيب ٢/٢٣٧؛ الخلاصة، ص ٦٤.

(٢) سليمان بن حرب، أبو أيوب الواشحي الأزدي البصري، قاضي مكة، روى عن شعبة وحماد بن سلمة، وهو إمام من الأئمة، ثقة (ت ٢٢٤).
الجرح والتعديل (ج ٢/ قسم ١/١٠٨)؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٩٣؛ الخلاصة، ص ١٢٨؛ شذرات الذهب ٢/٥٤.

(١٧)

قــاعــدة

قال الحسين[1] بن فهم: ثلاثة أبيات كانت عند يحيى بن معين من أشر قوم:

المحبر بن قحذم وولده، وعلي بن عاصم وولده، وآل أبـي أويس كلهم كانوا عنده ضعافاً جداً.

* **أما المحبر بن قحذم فروى عن أبيه قحذم بن سليمان:**

قال العقيلي: في حديثهما يعني المحبر وأباه وهم وغلط[2].

وأما ولد المحبر فلا يعرف منهم سوى داود[3]، وهو ضعيف جداً، وسئل عنه أحمد[4]، فضحك وقال:

شبه لا شيء، (كان يـدري ذاك ايش الحديث؟ ويقـول أحمد عـلى الانكار)[5].

وقال ابن معين عنه: لم يكن كذاباً، وكان قد سمع الحديث بالبصرة، ثم

---

(١) الحسين بن محمد بن عبدالرحمن بن فهم بن محرز البغدادي، أخذ عن ابن معين. معرفة الرجال (ت ٢٨٩).
تذكرة الحفاظ ٢/٦٨٠؛ تاريخ بغداد ٨/٩٢.

(٢) المحبر بن قحذم: في غاية الضعف، المغني ٢/٥٤٣؛ الميزان ٣/٤٤١؛ الضعفاء للعقيلي، لوحة ٤٣٢.

(٣) داود بن محبر بن قحذم أبو سليمان البصري ضعيف، صاحب مناكير، له كتاب صنفه في فضل العقل، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظة واتهمه بعضهم بالوضع. تهذيب ٣/١٩٩.
روى عن شعبة وهمام وعنه الحارث بن أبـي أسامة (ت ٢٠٦).
المجرحون ١/٢٨٦؛ ميزان الاعتدال ٢/٢٠.

(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٢٥.

(٥) سقطت من د.

صار إلى عبادان فصار مع الصوفية فنسي الحديث وجفاه، ثم قدم بغداد فجاءه أصحاب الحديث فجعل يخطىء في الحديث، لأنه لم يجالس أصحاب الحديث.

فأما بدل[1] بن المحبر فثقة بصري ليس بينه وبين هؤلاء قرابة، وقد خرج عنه البخاري في صحيحه.

وأبان[2] بن المحبر شامي، وهو ضعيف، وليس من هؤلاء بشيء.

ومن ولد المحبر بن قحذم الوليد بن هشام[3] القحذمي، وقد روى الوليد بن هشام هذا عن المحبر بن قحذم عن جده، أبي قحذم، سليمان بن ذكوان عن أنس، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها.

وأما علي بن عاصم[4]:

فهو علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي يكنى أبا الحسن.

وقد رماه طائفة بالكذب منهم يزيد بن هارون وغيره.

وكذبه ــ أيضاً ــ ابن معين.

وكان أحمد[5] يحسن القول فيه، ويوثقه، ويحدث عنه ويقول، انه يخطىء.

---

(١) بدل بن المحبر بن المنبه التميمي البصري، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم (ت ٢١٥) تقريباً. روى عن شعبة وعباد بن راشد وعنه البخاري. تذكرة الحفاظ: ١/٣٨٣؛ ميزان الاعتدال ١/٣٠٠؛ تهذيب التهذيب ١/٤٢٣.

(٢) أبان بن المحبر يروي عن نافع، وهو متروك الحديث. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف. ميزان الاعتدال ١/١٥.

(٣) الوليد بن هشام القحذمي البصري، ثقة.
روى عن حريز بن عثمان وعن أبيه وعنه سليمان بن معبد. الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٢٠)؛ الميزان ٤/١٤٩.

(٤) علي بن عاصم ضعفه بعضهم من جهة حفظه واتهمه آخرون بالكذب (ت ٢٠٦) تهذيب ٧/٣٤٤.

(٥) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٨٦.

وأنكر ذلك ابن معين عليه.

ومما أنكر على علي بن عاصم روايته عن محمد بن سوقة عن إبراهيم، عن[1] الأسود عن عبدالله، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : «من عزى مصابا فله مثل أجره»[2].

وقد تابعه عليه قوم من الضعفاء. وقد سبق الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز.

وأما ولد علي بن عاصم فله ابنان:

أحدهما: اسمه عاصم[3]، وكان ابن معين يذمه، وقال مرة: كذاب ابن كذاب.

وكان أحمد يوثقه ويقول: هو صحيح الحديث قليل الغلط. وقال أيضاً هو أصح حديثاً من أبيه.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) أخرجه الترمذي ٣/٣٧٦ من طريق علي بن عاصم، قال: حدثنا والله محمد بن سوقة عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبدالله، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .
وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم.
وروى بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الإسناد مثله مرفوعاً.
وأخرجه ابن ماجه ١/٥١١.
وتابع بعض العلماء ابن الجوزي في ذكر محمد بن سراقة بدل محمد بن سوقة مما جعل الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي يقول: في تعليقاته على ابن ماجه لكن سند الحديثين من النسخة التي تحت يدي وهي من الصحة بالمكان الذي لا يتطرق إليه احتمال. حاشية محمد فؤاد عبدالباقي على ابن ماجه ١/٥١١.
ومحمد بن سوقه ثقة، وثقه الدارقطني. انظر: سؤالات البرقاني ١١٣/أ.

(٣) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التميمي، روى عن أبيه وأخيه الحسن وابن أبي ذئب. وعنه البخاري وأبو حاتم. قال أحمد: صحيح الحديث قليل الغلط (ت ٢٢١).
التهذيب ٥/٥١؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٩٧.

وخرج له البخاري في صحيحه.

والآخر اسمه الحسن، وقد ضعفه ابن معين، وقال: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم[1]: محله الصدق.

وقال ابن عدي: الحسن وعاصم ابنا علي خير من أبيهما، وليس لهما من المناكير عشر ما لأبيهما.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين يقول: لا يصلح من آل عاصم بن صهيب الرومي أحد أبداً.

* **وأما آل أبي أويس:**

فأبو أويس اسمه عبدالله بن عبيدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، ابن ابن عم مالك بن أنس.

ضعفه يحيى. وقال مرة: صدوق وليس بحجة.

وقال أحمد: صالح.

وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً.

وقال الفلاس: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق.

وقال أبو حاتم[2]: صالح صدوق، كأنه لين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وليس بالقوي. وخرج حديثه مسلم في صحيحه.

وله ولدان:

أحدهما: إسماعيل بن أبي أويس: وقد خرج حديثه الشيخان في صحيحهما. وضعفه ابن معين والنسائي. وقال أبو حاتم[3]: مغفل محله الصدق ◊ .

---

(1) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/ ٢١).

(2) الجرح (٢/ قسم ٢/ ٩٢).

(3) الجرح (١/ قسم ١/ ١٨١).

◊ لوحة ١٥٠/أ.

وقال البرقاني: قلت للدارقطني: لم ضعف النسائي إسماعيل بن أبي أويس؟.

فقال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي، وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبدالرحمن يعني النسائي يخصه ما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبدالرحمن النسائي أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه، قال: ثم توقف أبو عبدالرحمن.

قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية، حتى قال لي: قال سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟

قال: الوزير كتبتها من كتابه وقرأتها عليه، يعني ابن خنزابة[1].

والثاني أبو بكر[2]: واسمه عبدالحميد. وقد خرج له الشيخان.

ووثقه ابن معين وغيره. وهو أوثق من أبيه بكثير، قاله أبو داود وغيره.

وقال الدارقطني: حجة.

وضعف ابن عبدالبر أبا أويس وابنيه، وقال: هم ضعاف لا يحتج بهم، ولعل مستنده في ذلك ما ذكرناه أولاً عن يحيى بن معين. والله أعلم.

ويلتحق بهؤلاء من البيوت الضعفاء، عطية[3] بن سعد العوفي وأولاده.

---

(١) ابن خنزابة أبو الفضل جعفر بن أبي الفتح وزير لكافور، كان حافظاً متقناً رحل إليه الدارقطني (ت ٣٩١) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٢٢.

(٢) أبو بكر عبدالحميد بن أبي أويس: عبدالله بن عبدالله أبو بكر المدني. أخو إسماعيل. روى عن ابن أبي ذئب وسليمان بن بلال. وعنه أخوه وأيوب بن سليمان. وثقه يحيى بن معين وغيره. وقال الدارقطني ثقة (ت ٢٠٢)، ميزان الاعتدال ٢/٥٣٨.

(٣) عطية بن سعد العوفي، روي عن أبي سعيد وأبي هريرة، قال أحمد: هو ضعيف الحديث (ت ١٢٧).
تهذيب ٧/٢٢٤.

(أما عطية)[1] فضعفه غير واحد، وقد تكرر ذكره في الكتاب غير مرة.

وأما أولاده، فقال العقيلي[2]: عبدالله بن عطية بن سعد، عن أخيه الحسن[3] بن عطية، ولا يتابع على حديثه.

ولهما أخ ثالث يقال له: عمرو بن عطية، ويقاربهما في الضعف وقلة الضبط.

وقال البخاري[4]: عبدالله بن عطية بن سعد العوفي عن أخيه الحسن بن عطية، هو أخو محمد، لم يصح حديثه.

والحسن بن عطية[5] الذي روى عنه أخوه عبدالله، ذكره البخاري، وقال: ليس بذاك، وضعفه أبو حاتم. وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: أحاديثه ليست نقية.

وخرج له أبو داود حديثاً واحداً.

ومحمد بن عطية[6] أخوهم الذي أشار إليه البخاري يروي عن أبيه، قال البخاري: يروي عنه أسيد الحمال عجائب. (وذكره العقيلي في الضعفاء فيمن اسمه محمد)[7].

وكذا ذكره ابن حبان، ولكنه لم يطلق عليه الجرح، لأنه تردد في نسبة النكارة الواقعة في حديثه بين أن تكون منه، أو من أبيه، أو من أسيد بن زيد الراوي عنه.

---

(١) سقطت من د، ظ.
(٢) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٢١٦.
(٣) الحسن بن عطية العوفي، يروي عن أبيه، منكر الحديث (ت ٢١١).
المجروحون لابن حبان ١/٢٢٨.
(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٥/١٦٤.
(٥) التاريخ الكبير ٢/٣٠١؛ الجرح والتعديل (١، قسم ٢/٢٦).
(٦) التاريخ الكبير ١/١٩٨.
(٧) سقطت من د، وانظر الضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٧٥.

وخالف في ذلك الدراقطني، وقال: محمد ليس من أولاد عطية لصلبه، إنما هو محمد بن الحسن بن عطية.

ثم قال: (ثنا) أحمد بن محمد بن سعيد الهمذاني، هو ابن عقدة[1] قال: قلت لمحمد بن سعد بن محمد العوفي: محمد بن عطية، الذي روى عنه أسيد بن زيد، من هو؟.

قال: ليس لعطية ابن يقال له محمد، إنما هو جده محمد بن الحسن بن عطية بن سعد نسبه أسيد إلى جده.

وللحسن بن عطية ولدان:

أحدهما: الحسين[2] بن الحسن بن عطية، كان قاضي بغداد.

ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وغيرهما.

والآخر محمد[3] بن الحسن بن عطية.

قال ابن معين: ليسَ بمتقن، وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا نفرد، وخرج له أبو داود في كتابه.

وزعم ابن حبان أنه (محمد[4] بن) الحسن بن سعد، ابن أخي عطية بن سعد، ووهمه الدراقطني في ذلك، وقال: إنما هو محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي بلا شك، نسبه محمد بن ربيعة الكلابي[6] كذلك، ونسبه أيضاً

---

(١) ابن عقدة: أحمد بن محمد بن سعيد، حافظ العصر وأجمع أهل الكوفة في زمنه، وهو شيخ الدارقطني (ت ٣٣٢).
تذكرة الحفاظ ٣/٨٣٩.

(٢) الجرح والتعديل.

(٣) الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/٢٢٦).

(٤) سقطت من د.

(٥) سقطت من د.

(٦) محمد بن ربيعة الكلابي: الرؤاسي الكوفي، ابن عم وكيع بن الجراح، روى عن الأعمش، ومحمد بن الحسن بن عطية، وثقه ابن معين وغيره. تهذيب ٩/١٦٢.

ابن ابنه محمد بن سعيد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد.

ومنهم محمد بن عبيدالله العرزمي. ضعيف الحديث.

وقد ذكرنا له ترجمة مفردة فيما تقدم.

وقد تكرر ذكره◊ في الكتاب كثيراً.

وابنه، عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله، وابنه محمد بن عبدالرحمن بن محمد كلهم ضعفاء.

قال الدارقطني[1] فيما نقله عنه البرقاني: محمد بن عبدالرحمن متروك، وأبوه وجده، وابن أخي محمد عباد بن أحمد بن عبدالرحمن العرزمي، قال: الدراقطني: هو متروك أيضاً.

وروى ابن شاهين من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: قال: سمعت أبي يقول: ذكرت لأبي نعيم: عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله العرزمي، فقال: كان هؤلاء أهل بيت يتوارثون الضعف قرناً بعد قرن.

ومنهم ولد عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف.

قال أبو حاتم[2]: هم ثلاثة إخوة: محمد وعبدالله وعمران أولاد عبدالعزيز بن عمر، وهم ضعفاء الحديث ليس لهم حديث مستقيم. انتهى.

ولعمران ابن يقال له عبدالعزيز يكنى بأبي ثابت. ويقال له ـ أيضاً ـ ابن أبي ثابت، فإن أباه يكنى بأبي ثابت ـ أيضاً ـ وهو ـ أيضاً ـ ضعيف جداً.

ولمحمد بن عبدالعزيز ابنان: أحدهما إبراهيم يروي عنه يعقوب الزهري

◊ لوحة ١٥١/أ.

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني، لوحة ١١٣/أ.

(٢) الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٧).

وإبراهيم بن المنذر ذكره البخاري في كتاب الضعفاء (وقال: منكر الحديث، سكتوا عنه)[1].

وقال ابن عدي: منكر الحديث، عامة أحاديثه مناكير، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق.

وقال يعقوب بن شيبة: لا علم لي به.

والآخر أحمد يروي عن كتاب أبيه، ويروي عنه عبدالله بن شبيب، ويظهر أن جميعهم ضعفاء، لأن أحاديثهم منكرة، لا توافق حديث الثقات.

* **ومنهم ولد سلمة بن كهيل:**

وله ابنان[2]: يحيى ومحمد. فأما يحيى فضعيف جداً، وأما محمد فقد ضعف ـ أيضاً ـ وهو أصلح من يحيى.

وقال أبو زرعة[3]: هو ضعيف قريب من أخيه يعني يحيى.

وليحيى ابن اسمه إسماعيل، قال فيه الدارقطني[4] متروك.

ولإسماعيل بن يحيى ابن اسمه إبراهيم. منكر الحديث، ضعفه غير واحد.

(١٨)
قـــاعـــدة

في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه.

قد ضعفه الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) سقطت من د.

(٣) الضعفاء لأبي زرعة الرازي، مسائل البرذعي له، لوحة ١٣٥/أ، ١٦٢/أ.

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني، لوحة ١٠٤/ب.

* فمنها: أحاديث أبـي هريرة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في المسح على الخفين[1].

(ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقال: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين)[2] فلا يصح له فيه رواية.

* ومنها: أحاديث ابن عمر عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في المسح على الخفين[3] ــ أيضاً ــ، أنكرها أحمد، وقال: ابن عمر أنكر على سعد المسح على الخفين فكيف يكون عنده عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فيه رواية.

* ومنها: حديث عائشة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك»[4].

قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء: الأطهار لا الحيض.

---

(1) أخرجه ابن ماجه ١/١٨٤ من طريق يحيـى بن أبـي كثير عن أبـي سلمة عن أبـي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله.. ما الطهور على الخفين؟ قال: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة.

(2) سقطت من ظ.

(3) أخرجه أبو داود الطيالسي ١/٥٥، من طريق عاصم بن عبيدالله عن رجل عن ابن عمر عن عمر: قال: رأيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يمسح على الخفين. وقد ورد إنكار ابن عمر على سعد المسح على الخفين عند أحمد ١/١٤؛ وابن ماجه ١/١٨١؛ وابن حاتم في العلل ١/٦٤، وفيه يقول ابن عمر: رأيت سعد بن أبـي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ فأنكرت ذلك عليه. وكذلك الموطأ ١/٣٦.

(4) أخرجه أبو داود ١/٦٤ من طريق قمير بنت عمرو زوج مسروق عن عائشة.

* ومنها: حديث طاوس، عن ابن عباس في الطلاق الثلاث[1]. وقد سبق.

* ومنها: حديث ابن عمر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في فضل الصلاة على الجنازة[2].

ذكر الترمذي، عن البخاري أنه قال: ليس بشيء، ابن عمر، أنكر على أبي هريرة حديثه.

* ومنها: حديث عائشة: «لا نكاح إلا بوليّ»[3].

أعله أحمد في رواية عنه بأن عائشة عملت بخلافه.

---

(١) انظر تخريجه، ص ٣٢٥ و ٦٢٥ وزيادة في البيان.
فقد أخرج أبو داود ١/٢٠٩؛ والدارقطني ٤/٤٦.
من طريق ابن طاوس عن أبيه قال: سمعت ابن عباس يقول كان الطلاق على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأبي بكر وسنين من خلافة عمر الثلاثة واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه.
والثابت أن ابن عباس يمضي طلاق الثلاث ثلاثاً، وقد أخرج أبو داود ١/٥٠٨ عن مجاهد عن ابن عباس أنه جاءه رجل فقال: إنّه طلق امرأته ثلاثاً، قال: فسكت حتى ظننت أنه رادها إليه ثم قال: ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول: يا ابن عباس يا ابن عباس، وإن الله قال: «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً» وإنك لم تتق الله، فلم أجد لك مخرجاً.

(٢) فضل الصلاة على الجنازة أخرجه الترمذي في علله الكبير، لوحة ٢٨/أ، من طريق الأعمش، عن أبي صالح عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من صلى على جنازة كتب له قيراط، ومن صلى عليها وتبعها فله قيراطان، القيراط مثل أحد.
سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: رواه يحيى بن آدم عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قوله.
وروى ابن أبي عبيدة عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر، قال محمد: وحديث ابن عمر ليس بشيء. ثم قال: ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه.

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي ١/٣٠٥؛ وابن أبي حاتم في العلل ١/٤٨٠؛ كلاهما من طريق عائشة.
وسبق تخريجه عن أبي موسى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ص ٦٣٦.

* ومنها: حديث ابن عباس أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما سئل عن الصبي: ألهذا حج؟ قال: نعم.

رده البخاري بأن ابن عباس كان يقول: أيما صبي حج به ثم أدرك فعليه الحج.

(١٩)
قـاعـدة

في تضعيف أحاديث رويت عن بعض الصحابة، والصحيح عنهم رواية ما يخالفها.

* فمن ذلك: حديث سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «في النهي عن صلاتين: صلاة بعد العصر... الحديث»[١].

أنكره أحمد والدارقطني وغيرهما:

قال الدراقطني: المحفوظ عنها أنها قالت: «ما دخل على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعد العصر إلا صلى ركعتين»[٢].

* ومن ذلك: حديث يزيد الرشك وقتادة، عن معاذة، عن عائشة: «كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يصلي الضحى أربعاً، ويزيد ما شاء الله»[٣].

أنكره أحمد، والأثرم، وابن عبدالبر وغيرهم، وردوه بأن الصحيح عن عائشة قالت: ما سبح رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سبحة الضحى قط[٤].

* * *

(١) أخرجه الترمذي ٣/٢٥٦ عن جابر؛ والنسائي ٥/٩١؛ وأبو داود الطيالسي ١/٢٠٤ عن ابن عباس.

(٢) أخرجه أبو داود ١/٢٩٤؛ والدارمي ١/٢٧٤، وفيه: ما ترك رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ركعتين بعد العصر قط.

(٣) أخرجه ابن ماجه ١/٤٣٩؛ ومسلم ١/٤٩٧.

(٤) أخرجه مسلم ١/٤٩٧؛ والدارمي ١/٢٧٩.

فــصـــل

قد ذكرنا في كتاب العلم فضل علم «علل الحديث»، وشرفه وعزته، وقلة أهله المتحققين به من بين الحفاظ والمحدثين.

وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة، «كالعلل» المنقولة عن يحيى القطان وعلي بن المديني، وأحمد ويحيى وغيرهم.

وبعضها مرتبة، ثم منها ما رتب:

على المسانيد «كعلل الدارقطني»، وكذلك «مسند علي بن المديني» و«مسند يعقوب بن شيبة». هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث.

ومنها ما هو مرتب على الأبواب: «كعلل ابن أبي حاتم» و«العلل» لأبي بكر الخلال، وكتاب «العلل» للترمذي، أوله مرتب وآخره غير مرتب.

وقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة، أنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا.

وهذا كما قال أبو داود فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة، إذا سمعوا ذلك.

وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك الطعن في أهل الحديث جملة، والتشكيك فيه أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي[1] في كتابه الذي سماه «بكتاب المدلسين».

وقد ذكر كتابه هذا للإمام أحمد فذمه ذماً شديداً.

---

(١) الكرابيسي: هو الحسين بن علي بن يزيد الفقيه البغدادي، سمع الحديث وصحب أهله وانتهى به الأمر إلى الاعتزال فاتهموه (ت ٢٤٥). تهذيب ٣٥٨/٢.

وكذلك أنكره عليه أبو ثور[1] وغيره من العلماء.

قال المروذي: مضيت إلى الكرابيسي، وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة، ويظهر نصرة أبي عبدالله، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبدالله، فأظهر أنك قد ندمت حتى أخبر أبا عبدالله.

فقال لي: إن أبا عبدالله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه.

وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل، وحبيش[2] أن أضرب على هذا الكتاب فأبيت عليهم. وقلت: بل أزيد فيه.

ولج في ذلك وأبى أن يرجع عنه، فجيء بالكتاب إلى أبي عبدالله، وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح، وكان في الكتاب: إن قلتم: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج.

فلما قرىء على أبي عبدالله، قال: هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا، ونهى عنه.

وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث، كابن عباد الصاحب، ونحوه.

وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس، إما أنه يخفي عليه أمرها، أو لا يخفى عليه، في الطعن في الأعمش، ونحوه كيعقوب الفسوي، وغيره.

---

(١) أبو ثور: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، الفقيه البغدادي (ت ٢٤٠). تهذيب ١/١١٩.

(٢) في د، ظ: «ابن حبيش»، والصحيح كما في الأصل وهو حبيش بن مبشر الطويسي نزيل بغداد من أصحاب أحمد، كان من الثقات قال عنه الخطيب: كان فاضلاً، يعد من عقلاء البغداديين (ت ٢٥٢).
تهذيب التهذيب ٣/١٩٥.

وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حقاً وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به.



خـــاتمـــة

وقد انتهى الكلام على كتاب الجامع لأبـي عيسى الترمذي ـ رحمه الله تعالى ورضي عنه ـ والله تعالى المسؤول أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وموجباً للفوز برضوانه في جنات النعيم، وأن ينفع به صاحبه وكاتبه وقارئه، في الدنيا والآخرة وأن يجعله سبباً لإحياء علوم السنن التي هي مهجورة داثرة، وأن لا يجعل ما علمنا وبالاً علينا، وأن لا يجعل سعينا ونصبنا في العلم يذهب ضلالاً، بمنه وكرمه، إنه أكرم الأكرمين، وأرحم الـراحمين، لا يـرد سؤالاً ولا يخيب آمالاً[1].

ووجدت في آخر نسخة من نسخ الترمذي مما كتب باليمن بثغر عدن ما هذا صورته:

أنشدنا الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن معد بن عيسى التجيبـي لنفسه في مدح أبـي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ـ رضي الله عنه ـ:

كتاب الترمـذي رياض علم حكـت أزهاره زهر النجوم

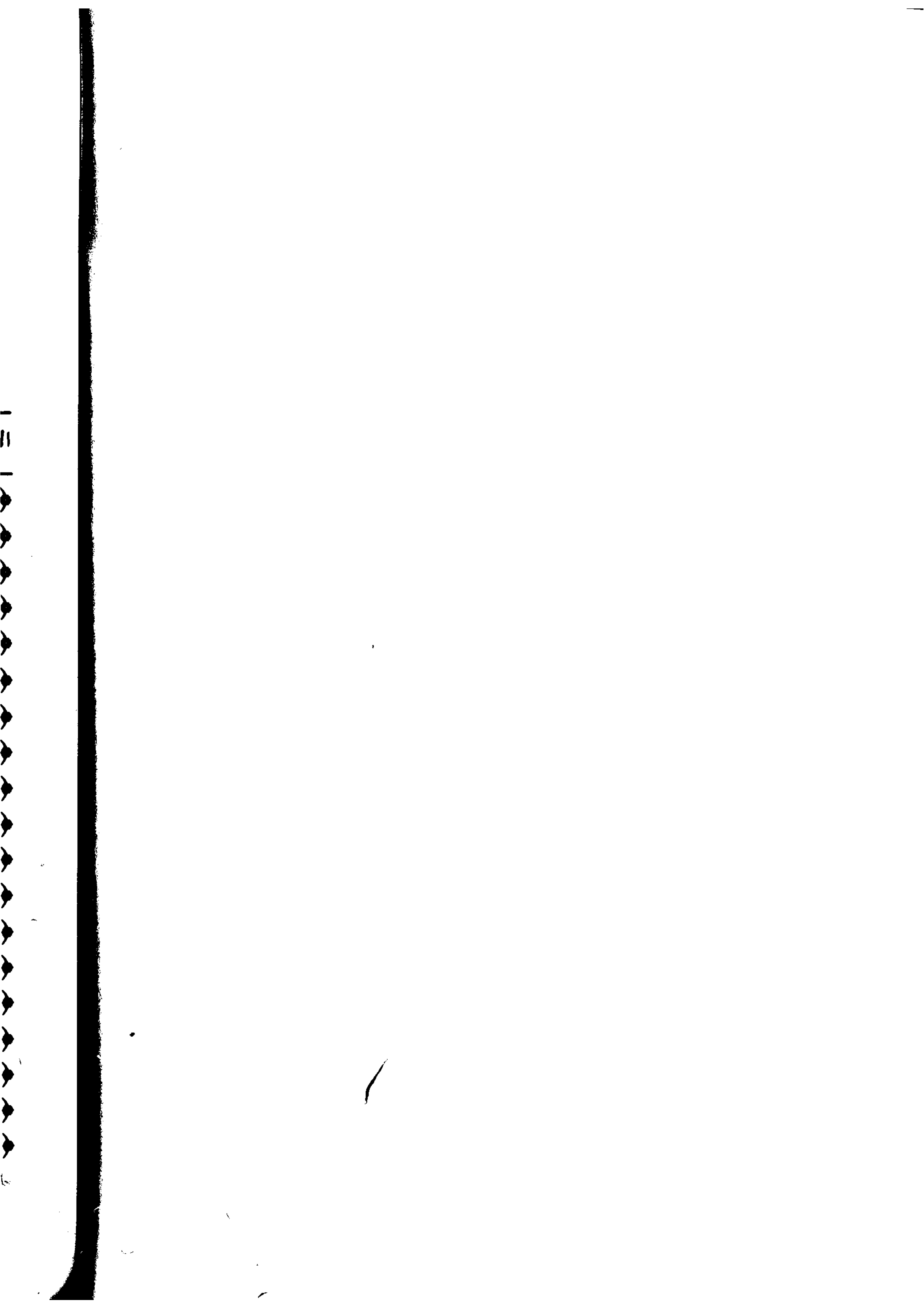
---

(١) وفي نسخة د ما يلي:
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته أجمعين، وسلم تسليماً كثيرا، دائماً أبداً إلى يوم الدين. وحسبنا الله ونعم الوكيل.
وكان الفراغ من تعليقه نهار الأحد ثامن عشر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين وثمانمائة بمكة المشرفة زادها الله شرفاً وكرماً وتعظيماً ومهابة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد أبـي حامد بن حسين بن علي المالكي البكري، الخليلي، غفر الله تعالى له ولوالديه، ولإخوانه ولأحبابه ولمشايخه ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين.

به الألفاظ واضحة أبينت بألقاب أقيمت كالرسوم
فأعلاها الصحاح وقد أنارت نجوماً للخصوص وللعموم
ومن حسن يليها أو غريب وقد بان الصحيح من السقيم
فعلله أبو عيسى مبيناً معالمه لطلاب العلوم
وطرزه بآراء صحاح تخيرها أولو النظر السليم
من العلماء والفقهاء قدماً وأهل الفضل والنهج القويم

□ □ □

الفهارس



(١)
فهرس الآيات القرآنية

* * *

(٢)
فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع أو بخمس»	٨٠١، ٨٥٠
«كان ضخم الكفين والقدمين»	٧٨٦
«كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»	٣٢٨، ٨٩٠
«كان في غزوة تبوك إذا ارتحل»	٨٣١
«كان فيما أنزل من القرآن»	٣٢٨
«كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم مداً»	٧٨٥
«كانت منيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة»	٧٨٥
«كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر ينزلون الأبطح»	٨٠٩
«كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين»	٨٣٤
«كان النبي صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمة واحدة»	٧٧٩
«كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً»	٨٩١
«كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية»	٦٨
«كان يأمرنا إذا نام أحدنا»	٢٨٩
«كان يستعذب له الماء»	٧٥٨
«كان يقبل ثم يخرج إلى الصلاة»	٨٠٤
«كان يقبل ثم يصلي»	٨٠٢
«كان يقبل الهدية ويثيب عليها»	١٥١، ٦٧٩
«كان يقنت في صلاة الصبح والمغرب»	٤١٨
«كان يقنت في وتره قبل الركوع»	٣٧٤
«كان يقول في التشهد»	٦٤٢
«كان يكبر في الفطر والأضحى»	٨٢
«كان يهدي الغنم»	٨٤٤
«كان يوتر»	٨٤٩
«كبر في العيد في الأولى»	٦١٣
«كذب علي عطاء»	١٠٠
«كل غلام رهينة بعقيقته»	٥٣٩
«كل غلام مرتهن بعقيقته»	٨٤٧
«كلكم راع»	٨٥٤
«الكمأة دواء العين»	٨٢٠

(٣)
فهرس الأعلام

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(س)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

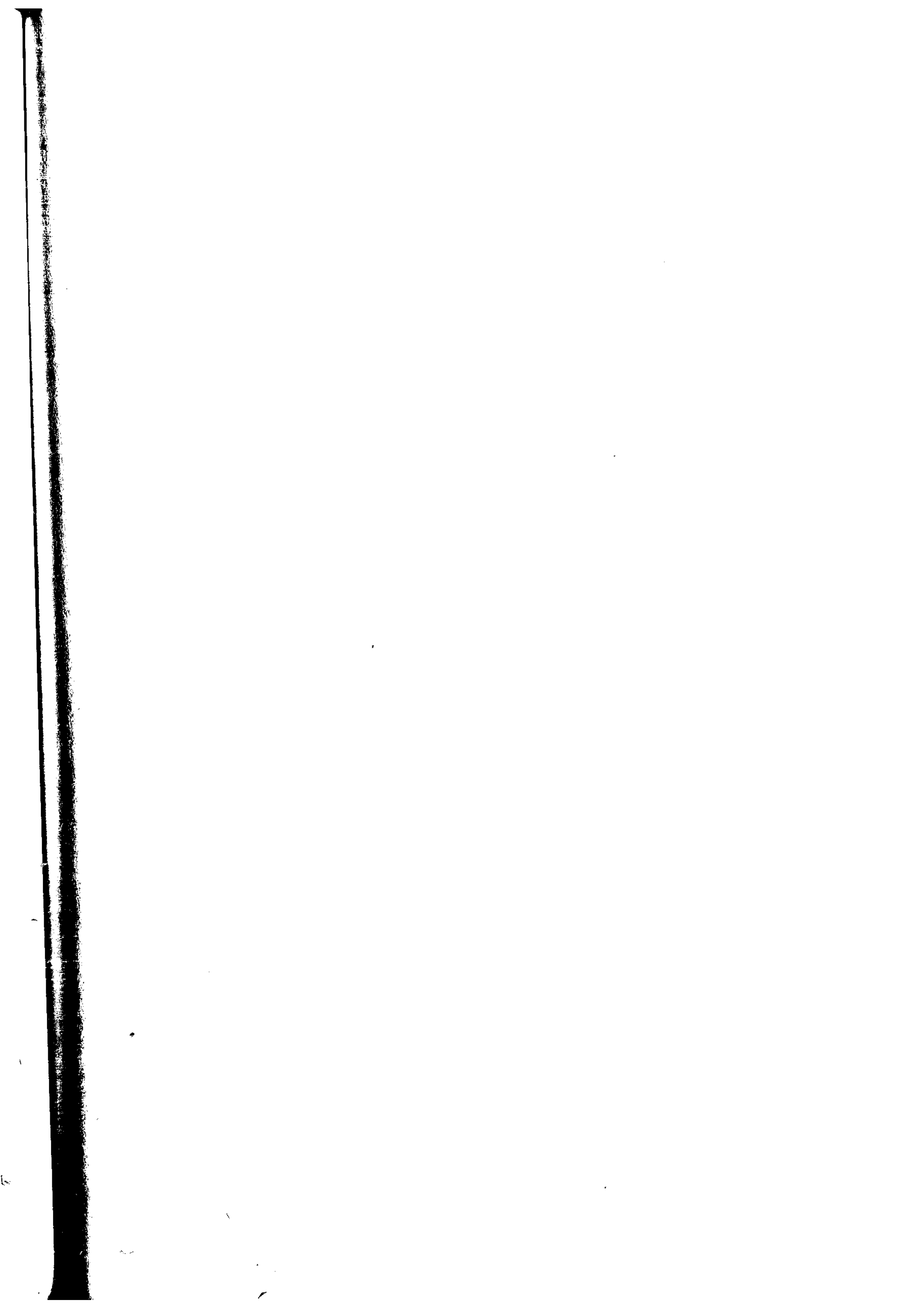
(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

* * *



(٤)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
الجزء الثاني:	٥٥٨
الاختلاف في تضعيف الرواة	٥٥٨
أقسام الرواة:	٥٦٠
القسم الأول: المختلف فيه بالكذب وعدمه	٥٦١
محمد بن إسحاق وغيره	٥٦٣
القسم الثاني: المختلف فيه هل غلب عليه الوهم أم لا	٥٦٤
عبدالله بن محمد بن عقيل	٥٦٤
عاصم بن عبيدالله العمري	٥٦٤
القسم الثالث: المختلف فيه في كثرة الخطأ وقلته	٥٦٥
عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي	٥٦٧
أقسام الحديث عند الترمذي	٥٧٣
١ ــ الحديث الحسن	٥٧٣
٢ ــ الصحيح من الحديث ومعناه	٥٧٦
مضمون كلام الشافعي	٥٧٧
صيغ الأداء	٥٩٩
المؤنن	٦٠١
معنى الحسن عند الترمذي	٦٠٦
الرد على ابن الصلاح فيما ذهب إليه	٦٠٧
معنى قول الترمذي ويروى من غير وجه نحو ذلك	٦٠٧
تخريج قول الترمذي حسن صحيح وحسن غريب	٦٠٨
مذهب ابن الصلاح	٦٠٩
المذهب الثالث:	٦١٠
المذهب الرابع:	٦١١
شرط الترمذي في الرجال مع عرض لشرط غيره من الأئمة	٦١١
طبقات أصحاب الزهري	٦١٣
أصحاب نافع	٦١٥
طبقات أصحاب نافع	٦١٥
طبقات أصحاب الأعمش	٦٢٠
الغريب	٦٢١

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
المغيرة بن مسلم	٧٩٤
عكرمة بن عمار	٧٩٥
سماك بن حرب	٧٩٦
عمرو بن أبـي عمرو	٧٩٧
داود بن الحصين	٧٩٨
الأوزاعي	٧٩٩
الأعمش وشعبة وسفيان	٨٠٠
منصور بن المعتمر	٨٠١
حماد بن زيد	٨٠١
حبيب بن أبـي ثابت	٨٠١
عبدالكريم بن مالك الجزري	٨٠٣
معمر بن راشد	٨٠٤
مطر بن طهمان الوراق	٨٠٥
أبو معشر	٨٠٥
عمر بن إبراهيم البصري	٨٠٦
عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبـي رواد	٨٠٧
هشام بن سليمان المخزومي	٨٠٧
ورقاء بن عمر اليشكري	٨٠٧
أصحاب الزهري الذين ضعفوا فيه	٨٠٨
أصحاب عبيدالله العمري الذين ضعفوا فيه	٨٠٩
عبدالعزيز الدراوردي	٨١٠
قبيصة بن عقبة	٨١١
يعلى بن عبيد	٨١٢
أبو معاوية الضرير	٨١٢
محمد بن كثير الصنعاني	٨١٢
زيد بن الحباب العكلي	٨١٣
سلمة الأحمر	٨١٣
يونس بن أبـي إسحاق	٨١٣
ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم	٨١٣
ذكر من حدث عن ضعيف وسماه باسم الثقة	٨١٧

(٥)
ثبت المصادر والمراجع
المخطوط منها والمطبوع

١ ـ **ابن رجب وأثره في الفقه:**

الدكتور حمود الوائلي، رسالة حصل بها على الدكتوراة من كلية الشريعة بجامعة الأزهر، ١٩٧٦م.

٢ ـ **الأحكام في أصول الأحكام:**

سيف الدين علي بن محمد الامدي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، بلا تاريخ.

٣ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:**

محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

٤ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:**

لأبي عمر، يوسف بن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، بهامش الإصابة، نشر المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٣٩م.

٥ ـ **الإشفاق على أحكام الطلاق:**

الأستاذ المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري، نشره راتب الحاكمي، حمص، سوريا، بلا تاريخ.

٦ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة:**

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، أربعة أجزاء، نشر المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٣٩م.

٧ ـ **أصول السرخسي:**

محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٨ ـ **الأعـلام:**

خيرالدين الزركلي، ط ٢، عشرة أجزاء، القاهرة، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩م.

٩ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ:**

محمد بن عبدالرحمن السخاوي، نشرته مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

١٠ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر:
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق الدكتور حسن حبشي، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١م.

١١ ـ الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل:
مجيرالدين العليمي، المتوفى سنة ٩٢٨هـ، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن، ١٩٧٣م.

١٢ ـ الأنساب:
لأبي سعيد عبدالكريم بن أبي بكر السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢هـ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة ليدن سنة ١٩١٢م، وقدم له مارجليوث.

١٣ ـ الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث:
لأبي الفداء عمادالدين بن كثير، شرح وتحقيق أحمد شاكر، ط ٣، مكتبة صبيح بالقاهرة.

١٤ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة:
الدكتور أكرم ضياء العمري، ط ٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، سنة ١٩٧٢م.

١٥ ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور:
محمد بن أحمد بن أياس، المتوفى سنة ٩٣٠هـ، الأول والثاني، بولاق، ١٣١١هـ.

١٦ ـ البداية والنهاية:
لأبي الفداء عمادالدين بن كثير، أربعة عشر جزءاً، القاهرة، ١٣٤٨هـ.

١٧ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع:
محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٨هـ.

١٨ ـ بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس:
أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي، المتوفى سنة ٥٩٩هـ، دار الكاتب العربي، القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

١٩ ـ تاريخ الأدب العربي:
كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٢م.

٢٠ ـ تاريخ بغداد:
أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، أربعة عشر جزءاً، مكتبة الخانجي، ١٣٤٩هـ.

٢١ ـ تاريخ التراث العربي:
فؤاد سزكين، ترجمة الدكتور فهمي، أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

٢٢ ـ تاريخ دمشق:
لابن عساكر، المجلد العاشر، ط المجمع العلمي بدمشق، ١٩٦٣م.

٢٣ ـ التاريخ الكبير:
أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ثمانية مجلدات، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن، ١٣٥٨هـ ـ ١٣٦٢هـ.

٢٤ ـ تاريخ ابن قاضي شهبة ذيل على العبر للذهبي:
أبو بكر، أحمد بن محمد، المتوفى سنة ٨٥١هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٤٤٥، تاريخ تيمور، مصور عن نسخة خزانة باريس.

٢٥ ـ التاريخ والعلل:
يحيى بن معين، المتوفى سنة ٢٣٣هـ، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٣٩.

٢٦ ـ تاريخ الموصل:
يزيد بن محمد بن أياس الأزدي، المتوفى سنة ٣٣٤هـ، تحقيق الدكتور علي حبيبة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

٢٧ ـ تاريخ واسط:
أسلم بن سهل الرزاز، المعروف ببحشل، المتوفى سنة ٢٩٢، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٢٨ ـ تأويل مختلف الحديث:
محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى ٢٧٦هـ، تحقيق محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

٢٩ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه:
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أربعة أجزاء، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٠ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:
جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، جزءان، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط ٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

٣١ ـ **تذكرة الحفاظ:**
محمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، أربعة أجزاء، ط ٤، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٨م.

٣٢ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك:**
عياض بن موسى اليحصبي، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٩٣، تاريخ.

٣٣ ـ **الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين:**
الدكتور نورالدين العتر، ط ١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٣٤ ـ **تقدمة المعرفة:**
عبدالرحمن بن أبي حاتم، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط ١، دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.

٣٥ ـ **تقريب التهذيب:**
ابن حجر، تحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، جزءان، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٣٦ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح:**
زين الدين عبدالرحيم العراقي، المتوفى سنة ٨٠٥هـ، ط ١، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٣٧ ـ **تلقيح فهوم أهل الأثر:**
عبدالرحمن بن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، سنة ١٩٧٥م.

٣٨ ـ **التلويح على التوضيح:**
سعدالدين التفتازاني، مطبعة مكتب صنايع، الشركة الصحفية العثمانية، سنة ١٣١٠هـ.

٣٩ ـ **التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير:**
ابن حجر، جزءان، طبع الهند.

٤٠ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:**
أبو عمر، يوسف بن عبدالبر، تحقيق الأستاذين مصطفى العلوي ومحمد البكري، نشر وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ١٩٦٧م.

٤١ ـ **التمييز:**
للإمام مسلم بن الحجاج، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم مجموع ١١.

٤٢ ـ **تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة والموضوعة:**
ابن عراق الكناني، مكتبة القاهرة، ١٣٧٨هـ.
٤٣ ـ **تنوير الحوالك، شرح موطأ مالك:**
جلال الدين السيوطي، جزءان، عيسى الحلبي، القاهرة، (لا تاريخ).
٤٤ ـ **تهذيب الأسماء واللغات:**
محي الدين النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، أربعة أجزاء، طبع المطبعة المنيرية بالقاهرة، (لا تاريخ).
٤٥ ـ **تهذيب التهذيب:**
ابن حجر، اثنا عشر جزءاً، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة الهند، حيدرأباد، ١٣٢٥هـ.
٤٦ ـ **تهذيب اللغة:**
للأزهري، ستة عشر جزءاً، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٦٤م.
٤٧ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر:**
الشيخ طاهر بن صالح الجزائري، ط ١، سنة ١٣٢٨هـ.
٤٨ ـ **توضيح الأفكار:**
للأمير الصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، جزءان، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٣٦٦هـ.
٤٩ ـ **تيسير التحرير:**
لأمير بادشاه، طبع مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٣٥١هـ.
٥٠ ـ **الثقات:**
محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية، مكتبة طلعت، ٢٠٨ مصطلح.
٥١ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:**
للخطيب البغدادي، مخطوط بدار الكتب المصرية ومصور برقم ٥٠٥ مصطلح.
٥٢ ـ **الجامع الصحيح:**
للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ثلاثة أجزاء، ط الشعب، ١٣٨٧هـ، و ط عيسى الحلبي، جزءان، (لا تاريخ).
٥٣ ـ **الجامع:**
أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩هـ، خمسة أجزاء، طبع مصطفى الحلبي (١٩٣٧ ـ ١٩٦٥)، الجزء الأول والثاني، حققهما الشيخ أحمد شاكر، والثالث بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

٥٤ ـ **جامع العلوم والحكم:**
عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، ط ٣، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٢م.

٥٥ ـ **الجرح والتعديل:**
عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ثمانية مجلدات، حيدرأباد ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ .

٥٦ ـ **جمهرة أنساب العرب:**
لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط ٣، دار المعارف، سنة ١٩٧١م.

٥٧ ـ **الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول:**
الدكتور عبداللطيف حمزة، ط ٨، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.

٥٨ ـ **حسن المحاضرة:**
جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جزءان، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٥٩ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:**
لأبي نعيم الأصفهاني، ١٠ مجلدات، طبع مصر، ١٣٥١هـ.

٦٠ ـ **خطط الشام:**
محمد كردعلي، ثلاثة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩م.

٦١ ـ **خطط المقريزي، المواعظ والاعتبار في الخطط والآثار:**
أحمد بن علي المقريزي، المتوفى سنة ٨٤٥هـ، جزءان، بولاق، ١٣١١هـ.

٦٢ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال:**
صفي الدين أحمد الخزرجي، المتوفى سنة ٩٢٣هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سنة ١٩٧١م، مصورة عن طبعة بولاق.

٦٣ ـ **الدارس في تاريخ المدارس:**
عبدالقادر النعيمي، تحقيق جعفر الحسني، جزءان، نشر المجمع العلمي بدمشق، سنة ١٩٤٨م.

٦٤ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:**
ابن حجر، خمسة أجزاء، تحقيق محمد سيد جادالحق، دار الكتب الحديثة، ١٩٦٦م.

٦٥ ـ **الديباج المذهب:**
لابن فرحون المالكي، المتوفى سنة ٧٩٩هـ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي، أبو النور، جزءان، نشر دار التراث، القاهرة، ١٩٧٢م.

٦٦ ـ الذيل على طبقات الحنابلة:
ابن رجب، تحقيق محمد حامد الفقي، جزءان، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٢م.
٦٧ ـ رسالة أبي داود السجتاني لأهل مكة:
تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٣٦٩هـ.
٦٨ ـ الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة:
طبعت بعناية محمد المنتصر الكتابي، مطبعة دار الفكر بدمشق، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٧م.
٦٩ ـ الرسالة:
للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠م.
٧٠ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل:
عبدالحي اللكنوي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٩٦٣م.
٧١ ـ السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة:
ابن حميد المكي، مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ تيمور، ١٤٤٥.
٧٢ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك:
المقريزي، نشر وتحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٣٤م ـ ١٩٥٨م.
٧٣ ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:
الدكتور مصطفى السباعي، ط ١، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦١م.
٧٤ ـ سنن ابن ماجه:
أبو عبدالله، محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، المتوفى سنة ٢٧٣هـ، جزءان، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.
٧٥ ـ سنن أبي داود:
سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، جزءان، ط ١، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م.
٧٦ ـ سنن الدارقطني:
علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، أربعة أجزاء، نشره عبدالله هاشم اليماني، المدينة المنورة، سنة ١٩٦٦م.
٧٧ ـ سنن الدارمي:
أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، جزءان، نشره عبدالله هاشم اليماني، المدينة المنورة، سنة ١٩٦٦م.

٧٨ ـ سنن النسائي (المجتبى):
أبو عبدالرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، ثمانية أجزاء، طبع مصطفى الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٦٤م.

٧٩ ـ سؤالات أبي بكر الأثرم في العلل للإمام أحمد:
من مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ حديث ٣٤٩.

٨٠ ـ سؤالات حمزة السهمي للدارقطني:
مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، ضمن مجموعة رقم ١١١.

٨١ ـ سؤالات أبي بكر أحمد البرقاني للدارقطني:
مخطوط في مكتبة أحمد الثالث، ضمن مجموعة رقم ٦٢٤(١٠).

٨٢ ـ السياق لتاريخ نيسابور:
لعبدالغافر الفارسي، نشره ريتشارد نيلسون فراي بالأوفست عن نسخة المتحف البريطاني، وهو كتاب مختصر تاريخ نيسابور والمنتخب من كتاب السياق، لندن، موبون، ١٩٦٥.

٨٣ ـ الشجرة في أحوال الرجال:
إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم ٣٤٩ حديث.

٨٤ ـ شذرات الذهب:
عبدالحي بن العماد الحنبلي، ثمانية أجزاء، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

٨٥ ـ شرح علي القاري على شرح نخبة الفكر لابن حجر:
علي بن سلطان الهروي القاري، مطبعة «أخوت»، استانبول، ١٣٢٧هـ.

٨٦ ـ صحيح ابن خزيمة:
محمد بن إسحق بن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.

٨٧ ـ صحيح مسلم:
مسلم بن الحسين، ترتيب وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، ط ١، عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

٨٨ ـ الصلة لابن بشكوال:
خلف بن عبدالملك، المتوفى سنة ٥٧٨هـ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.

٨٩ ـ الضعفاء الصغير:
لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود زايد، نشر دار الوعي بحلب، ١٣٩٦هـ.

٩٠ ـ **الضعفاء والمتروكون لأبي زرعة الرازي:**

وهو مسائل عثمان بن سعيد البرذعي له، مخطوط، كوبرلي، تاريخ ٧١٩.

٩١ ـ **الضعفـاء:**

أبو جعفر، محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، حديث ٣٦٢.

٩٢ ـ **الضعفـاء:**

لأبي عبدالرحمن بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق محمود زايد، نشر دار الوعي بحلب، ١٣٩٦هـ.

٩٣ ـ **الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع:**

للسخاوي، نشره القدسي، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

٩٤ ـ **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد:**

كمال الدين بن جعفر الادفوي، المتوفى سنة ٧٤٨، تحقيق سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سنة ١٩٦٦م.

٩٥ ـ **طبقات الحفاظ:**

جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٣م.

٩٦ ـ **طبقات الحنابلة:**

محمد بن أبي يعلي الفراء، وقف على طبعه محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م).

٩٧ ـ **طبقات خليفة بن خياط:**

خليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م.

٩٨ ـ **طبقات الشافعية للإسنوي:**

جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، جزءان، تحقيق عبدالله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩١هـ.

٩٩ ـ **طبقات الشافعية للحسيني:**

أبو بكر، هداية الله الحسيني، المتوفى سنة ١٠١٤هـ، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧١م.

١٠٠ ـ **طبقات الشافعية للسبكي:**

تاج الدين عبدالوهاب السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ، تحقيق الطناحي والحلو، عشرة أجزاء، عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م ـ ١٩٧٤م.

١٠١ ـ طبقات علماء إفريقيا وتونس:
أبو العرب، محمد بن أحمد القيرواني، المتوفى سنة ٣٣٣هـ، تحقيق علي الشابي ونعيم اليافي، الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨م.

١٠٢ ـ طبقات القراء (غاية النهاية):
شمس الدين بن الجزري، جزءان، نشره برجشتراسر وبرتيسل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥م.

١٠٣ ـ الطبقات الكبرى:
محمد بن سعد، ثمانية أجزاء، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، وطبعة دار التحرير، القاهرة، ١٩٦٨.

١٠٤ ـ طبقات المفسرين:
شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، جزءان، ط ١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٢.

١٠٥ ـ طرح التثريب في شرح التقريب:
ولي الدين، أبو زرعة العراقي، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت.

١٠٦ ـ العبر، وديوان المبتدأ والخبر:
عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، المتوفى سنة ٨٠٤هـ، ط بولاق، ١٢٧٤هـ.

١٠٧ ـ العصر المماليكي في مصر والشام:
الدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور، ط ١، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٠٨ ـ عقد الجمان، بتاريخ أهل الزمان:
بدرالدين محمود العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٥٨٤، تاريخ مصور.

١٠٩ ـ العلل:
علي بن جعفر المديني، المتوفى سنة ٣٣٤، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٢م.

١١٠ ـ علل الترمذي الكبير:
أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي، مخطوط، أحمد الثالث، ٥٣٠.

١١١ ـ العلل ومعرفة الرجال:
الإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ، الجزء الأول، تحقيق طلعت قوج بيكيت، وإسماعيل أوغلي، أنقرة، ١٩٦٣م.

١١٢ ـ **العلـل:**
عبدالرحمن بن أبـي حاتم، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، جزءان، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

١١٣ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:**
أبو الحسن، علي بن عمر الدارقطني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٩٤ حديث.

١١٤ ـ **الفائق في غريب الحديث:**
جارالله محمود الزمخشري، تحقيق البجاوي، وأبو الفضل إبراهيم، أربعة أجزاء، طبع عيسى الحلبـي، القاهرة، ١٩٧١م.

١١٥ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:**
ابن حجر، أربع عشر جزءاً، مصطفى الحلبـي، القاهرة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

١١٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:**
عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، مخطوط بدار الكتب الظاهرية، الكواكب ٣٧٧، والكواكب، عام ٩٤١٤.

١١٧ ـ **فتح المغيث، شرح ألفية الحديث:**
للحافظ زين الدين العراقي، تحقيق الشيخ سليمان ربيع، ط ١، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٧م.

١١٨ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث:**
محمد بن عبدالرحمن السخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢، ثلاثة أجزاء، نشر المكتبة السلفية في المدينة المنورة، ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨م.

١١٩ ـ **فهرست ابن خير:**
أبو بكر، محمد بن خير الاشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥، نشر فرنسشكه، عن الأصل المطبوع بسرقسطة، سنة ١٨٩٣م.

١٢٠ ـ **الفهـرست:**
محمد بن إسحاق بن النديم، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، نشره جوستاف فلوجل، جزءان، ليبسك، ١٨٧١م ـ ١٨٧٢م.

١٢١ ـ **فهرست معهد المخطوطات:**
الجزء الأول، تصنيف فؤاد سيد، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٢٢ ـ **فهرست** الكتب العربية التي اقتنتها دار الكتب من سنة ١٩٣٥م ـ ١٩٥٥، القاهرة، ١٩٥٥م ـ ١٩٦٣م.

١٢٣ ـ **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:**
عبدالحي الكتاني، جزءان، الرباط، ١٣٤٧هـ.
١٢٤ ـ **القاموس المحيط:**
مجدالدين الفيروزآبادي، أربعة أجزاء، ط ٢، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٢م.
١٢٥ ـ قيام دولة المماليك الثانية، للدكتور حكيم بن عبدالسيد، نشر دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
١٢٦ ـ **قواعد التحديث:**
ظفر أحمد التهانوي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٢م.
١٢٧ ـ الكامل لابن عدي، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٩٣، ٩٤، ٩٥، مصطلح.
١٢٧م ـ **كشف الأسرار:**
حافظ الدين النسفي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ.
١٢٨ ـ **كشف الظنون:**
حاجي خليفة، جزءان، صورته مكتبة المثنى بالأوفست، عن نسخة استانبول، (١٩٤١م ـ ١٩٤٣).
١٢٩ ـ **الكفاية في علم الرواية:**
للخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، نشر دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ١٩٧٢، وطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند.
١٣٠ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة:**
نجم الدين الغزي، المتوفى سنة ١٠٦١هـ، تحقيق الدكتور جبرائيل سلمان، نشر أمين دمج، بيروت، ١٩٤٥م.
١٣١ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب:**
عزالدين ابن الأثير، ثلاثة أجزاء، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.
١٣٢ ـ **لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ للذهبي:**
تقي الدين محمد بن فهد المكي، مصور عن طبعة القدسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٣٣ ـ **لسان العرب:**
جمال الدين محمد بن منظور، عشرون جزءاً، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
١٣٤ ـ **لسان الميزان:**
ابن حجر، ستة أجزاء، دائرة المعارف، حيدرأباد، الهند، ١٣٣١هـ.

١٣٥ ـ المجروحون من المحدثين:
محمد بن حبان البستي، ط ١، دائرة المعارف، الهند، ١٩٧٠م.

١٣٦ ـ المجمع المؤسس:
ابن حجر، مخطوط بدار الكتب المصرية، نسخة مصورة برقم ٤٥٣.

١٣٧ ـ مجموعة رسائل في علوم الحديث:
للنسائي والخطيب، تحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٤٩م.

١٣٨ ـ المحدث الفاضل بين الراوي والداعي:
الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٣٩ ـ مختار الصحاح:
للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، دار نهضة مصر.

١٤٠ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان:
عبدالله بن أسعد اليافعي اليمني، أربعة أجزاء، حيدرأباد، ١٣٣٧هـ ـ ١٣٣٩هـ.

١٤١ ـ المراسيل:
عبدالرحمن بن أبي حاتم، تحقيق صبحي السامرائي، بغداد، ١٣٨٦هـ.

١٤٢ ـ المراسيل:
لأبي داود السجستاني، مطبعة صبيح، القاهرة.

١٤٣ ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع:
صفي الدين عبدالمؤمن البغدادي، المتوفى سنة ٧٣٩هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

١٤٤ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل:
لأبي داود السجستاني، ط ٢، نشر محمد أمين دمج، بيروت.

١٤٥ ـ مسائل صالح بن أحمد لأبيه في العلل:
صالح بن الإمام أحمد بن حنبل، المتوفي سنة ٢٦٦هـ، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٤٠.

١٤٦ ـ مسائل المروزي للإمام أحمد في العلل:
أبو بكر، أحمد بن محمد المروزي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٤٠.

١٤٧ ـ مسائل الميموني للإمام أحمد في العلل:
عبدالملك بن عبدالحميد الميموني، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ٤٠.

١٤٨ ـ المستدرك على الصحيحين:
للحاكم النيسابوري، أربعة أجزاء، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٣٤هـ.

١٤٩ ـ المستصفى:
للإمام الغزالي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٣٧م.

١٥٠ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل:
ستة أجزاء، مصور عن طبعة الحلبي، القاهرة ١٣١٣هـ.

١٥١ ـ مسند أبي داود الطيالسي:
رتبه أحمد بن عبدالرحمن البنا، جزءان، ط ١، طبع على نفقة الساعاتي، القاهرة.

١٥٢ ـ المسند المعلل (مسند عمر بن الخطاب):
يعقوب بن شيبة، نشر الدكتور سامي حداد، بيروت، ١٩٤٠م.

١٥٣ ـ المشتبه:
الذهبي، تحقيق محمد بن علي البجاوي، جزءان، طبع عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٢م.

١٥٤ ـ مشاهير علماء الأمصار:
محمد بن حبان البستي، عني بتصحيحه فلايشهمر، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م.

١٥٥ ـ المصنف لابن أبي شيبة:
لأبي بكر بن أبي شيبة، ٤ أجزاء، طبع الهند.

١٥٦ ـ معالم السنن، شرح سنن أبي داود، للخطابي:
على هامش مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق أحمد شاكر، وحامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.

١٥٧ ـ معجم البلدان:
ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق وستنفلد، لايبزك، (١٨٦٦م ـ ١٨٧٠م).

١٥٨ ـ المعجم المفهرس:
ابن حجر العسقلاني، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٥٤، مصطلح مصور.

١٥٩ ـ معجم مقاييس اللغة:
لابن فارس، ستة أجزاء، طبع مصطفى الحلبي، القاهرة.

١٦٠ ـ معجم ما استعجم:
لأبي عبيد البكري، المتوفى سنة ٤٨٧، أربعة أجزاء، تحقيق مصطفى السقا، ط القاهرة.
١٦١ ـ معجم المؤلفين:
عمر رضا كحالة، خمسة عشر جزءاً، دمشق، ١٩٥٧م ـ ١٩٦١م.
١٦٢ ـ معرفة علوم الحديث:
أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، (المتوفى سنة ٤٠٥هـ)، تحقيق معظم حسين، طبع بالأوفست عن طبعة القاهرة، ١٩٣٥م.
١٦٣ ـ معرفة القراء الكبار:
للذهبي، تحقيق محمد سيد جادالحق، جزءان، ط ١، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٩م.
١٦٤ ـ المغني في الضعفاء:
للذهبي، تحقيق الدكتور نورالدين العتر، ط ١، نشر دار المعارف بحلب، ١٩٧١م.
١٦٥ ـ مفتاح السعادة:
طاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وعبدالوهاب، أبو النور، ثلاثة أجزاء، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨م.
١٦٦ ـ مفتاح كنوز السنة:
ا. ي. غنسنك، ترجمة محمد فؤاد عبدالباقي، ط ١، مطبعة مصر، ١٩٣٣م.
١٦٧ ـ مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث):
أبو عمرو، عثمان بن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، ط ٢، حققه الدكتور نورالدين العتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ١٩٧٢م.
١٦٨ ـ المقصد الأرشد في ترجمة أصحاب أحمد:
إبراهيم بن محمد بن مفلح، مخطوط بدار الكتب المصرية، ٣٩٨١ تاريخ.
١٦٩ ـ منتخب الإرشاد لأبي يعلى الخليلي:
انتخبه أبو طاهر السلفي، مخطوط بمكتبة أيا صوفيا، تركيا، برقم ٢٩٥١.
١٧٠ ـ المنتخب من مخطوطات كتب الحديث بالظاهرية:
ناصرالدين الألباني، منشورات المجمع العلمي بدمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
١٧١ ـ المنتظم:
أبو الفرج، عبدالرحمن بن الجوزي، (٥ ـ ١٠) دائرة المعارف، حيدرأباد، (١٣٥٧هـ ـ ١٣٦٢هـ).

١٧٢ ـ المنتهى:
لابن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، ط ١، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٦هـ.

١٧٣ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي:
لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١١٣ح.

١٧٤ ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد:
مجير الدين العليمي، المتوفى سنة ٩٢٨، تحقيق محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٣، والنسخة الخطية بدار الكتب بالقاهرة، رقم ٨٣٨ تيمور تاريخ.

١٧٥ ـ الموضوعات:
أبو الفرج، عبدالرحمن بن الجوزي، ثلاثة أجزاء، ط ١، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٦٦م.

١٧٦ ـ الموطأ:
للإمام مالك بن أنس، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي، طبع عيسى الحلبي، القاهرة.

١٧٧ ـ ميزان الاعتدال:
للذهبي، أربعة أجزاء، ط ١، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٧٨ ـ النجوم الزاهرة:
لابن تغري بردي (١ ـ ١٦)، طبع وزارة الثقافة، القاهرة.

١٧٩ ـ نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية:
محمد بن عبدالله بن يوسف الزيلعي، دار المأمون، شبرا، مصر، ١٣٥٧هـ.

١٨٠ ـ النووي على صحيح مسلم:
الإمام محي الدين النووي، المطبعة المصرية، القاهرة.

١٨١ ـ وفيات الأعيان:
لابن خلكان، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ستة أجزاء، القاهرة، ١٩٤٨م ـ ١٩٤٩م.

١٨٢ ـ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٧.

١٨٣ ـ هداية العارفين:
لاسماعيل باشا البغدادي، جزءان، صورته بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.